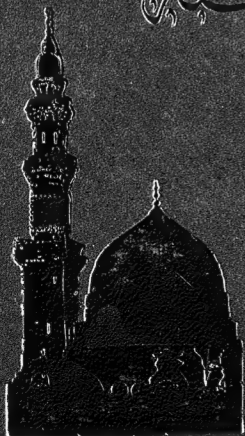


الموسوعة
الإسلامية الشاملة
سبعة أجزاء

فقه السنة



مكتبة
الشيخ
الشيخ



فِقْهُ السُّنَنِ

لِلشَّيْخِ سَيِّدِ سَابِقٍ

نظام الأسرة
الحدود والجنايات

المجلد السادس

مركز الشرق الأوسط الثقافي

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة للناسر

الطبعة الأولى

1428 هـ - 2007 م

Middle east Cultural Center

For Printing, Publishing, Translating & Distributing

مركز الشرق الأوسط الثقافي

للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع

General Management:

Beirut - Hadath. Tel: 961-5-461888

Fax: 961-5-461777, Mobile: 961-3-640490

E-mail: lcc_pub@yahoo.com

الإدارة العامة:

بيروت - الحدث، هاتف: ٩٦١.٥. ٤٦١٨٨٨

فكس: ٩٦١.٥. ٤٦١٧٧٧، خليوي: ٩٦١.٣. ٦٤٠٤٩٠

Web site: www.lccpublishers.tk

حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ

مِنْ حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ تُطِيعَهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، وَأَنْ تَحْفَظَهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ، وَأَنْ تَمْتَنِعَ عَنْ مُقَارَفَةِ أَيِّ شَيْءٍ يَضِيقُ بِهِ الرَّجُلُ، فَلَا تَغْبُسُ فِي وَجْهِهِ، وَلَا تَبْدُو فِي صُورَةٍ يَكْرَهُهَا... وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْحَقُوقِ. رَوَى الْحَاكِمُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًّا عَلَى الْمَرْأَةِ؟... قَالَ: زَوْجُهَا... قَالَتْ: فَأَيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًّا عَلَى الرَّجُلِ؟... قَالَ: أُمُّهُ». وَيُؤَكِّدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَقَّ فَيَقُولُ: «لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، مِنْ أَعْظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَابْنُ جِبَّانَ. وَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الزَّوْجَاتِ الصَّالِحَاتِ فَقَالَ: ﴿الْقَائِلَاتُ قَنَّيْنَتُ حَفِظَتْ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾^(١). وَالْقَائِلَاتُ هُنَّ الطَّائِعَاتُ. وَالْحَافِظَاتُ لِلْغَيْبِ: أَيِ اللَّائِي يَحْفَظْنَ غَيْبَةَ أَزْوَاجِهِنَّ، فَلَا يَخُونُهُنَّ فِي نَفْسٍ أَوْ مَالٍ. وَهَذَا أَسْمَى مَا تَكُونُ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ، وَبِهِ تَدْرُمُ الْحَيَاةَ الزَّوْجِيَّةَ، وَتُسَعِّدُ. وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ إِذَا نَظَرْتُ إِلَيْهَا سَرَنَتْكَ، وَإِذَا أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِذَا غَبَتْ عَنْهَا حَفِظْتَكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكَ». وَمُحَافَظَةُ الزَّوْجَةِ عَلَى هَذَا الْخَلْقِ يُعْتَبَرُ جِهَادًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

(١) سورة النساء: الآية ٣٤.

أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا وَإِفْدَةُ النِّسَاءِ إِلَيْكَ: هَذَا الْجِهَادُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى الرِّجَالِ، فَإِنْ يُصِيبُوا أُجِرُوا وَأَنْ قُتِلُوا كَانُوا أَحْيَاءَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ. وَنَحْنُ مَعَشَرَ النِّسَاءِ نَقُومُ عَلَيْهِمْ، فَمَا لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟... فَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَبْلِغِي مَنْ لَقِيتِ مِنَ النِّسَاءِ أَنَّ طَاعَةَ الزَّوْجِ وَأَعِيزَانَا بِحَقِّهِ يَغْدِلُ ذَلِكَ. وَقَلِيلٌ مِنْكُمْ مَنْ يَفْعَلُهُ...».

وَمِنْ عِظَمِ هَذَا الْحَقِّ أَنَّ قَرْنَ الْإِسْلَامِ طَاعَةَ الزَّوْجِ بِإِقَامَةِ الْفَرَائِضِ الدِّينِيَّةِ وَطَاعَةِ اللَّهِ، فَمَنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ. وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ، دَخَلَتْ الْجَنَّةَ». وَأَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ الْمَرْأَةَ النَّارَ، عِصْيَانُهَا لِزَوْجِهَا، وَكُفْرَانُهَا إِخْسَانَهُ إِلَيْهَا، فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «اطْلُغْتُ فِي النَّارِ فَإِذَا أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ؛ لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِخْدَاعِ الدَّغَرِ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَلَبَّتْ أَنْ تَجِيءَ، فَبَاتَ غَضَبَانِ، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَحَقُّ الطَّاعَةِ هَذَا مُقَيَّدٌ بِالْمَعْرُوفِ؛ فَإِنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ، فَلَوْ أَمَرَهَا بِمَعْصِيَةٍ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَخَالِفَهُ. وَمِنْ طَاعَتِهَا لِزَوْجِهَا أَلَّا تَصُومَ نَافِلَةً إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَأَلَّا تَحُجَّ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَأَلَّا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ رَوَى أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَلَّا تَمْنَعَهُ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ

على ظَهْرِ قَتَبٍ^(١) وَأَنْ لَا تَصُومَ يَوْمًا وَاحِدًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا لِفَرِيضَةٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ أَيْمَتَ، وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهَا، وَالْأُتْعَطِي مِنْ بَيْتِهَا شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِنْ فَعَلْتَ كَانَ لَهُ الْأَجْرُ، وَعَلَيْهَا الْوِزْرُ... وَالْأُتْعُجْرُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلْتَ لَعَنَهَا اللَّهُ، وَمَلَائِكَةُ الْقَضَبِ حَتَّى تَتُوبَ أَوْ تَرْجِعَ، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا.

عَدَمُ إِدْخَالِ مَنْ يَكْرَهُ الزَّوْجَ: وَمِنْهُ حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ لَا تُدْخِلَ بَيْتَهُ أَحَدًا يَكْرَهُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ. عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَخْوَصِ الْجُسَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَقُولُ، يَنْدُ أَنْ حَمَدَ اللَّهُ وَائْتَنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعَظَ. ثُمَّ قَالَ: «أَلَا، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّمَا هُنَّ عَوَانٌ^(٢) عِنْدَكُمْ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَأَعْرِضُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَأَضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا... أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلَيْسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، فَحَقُّكُمْ عَلَيْهِنَّ الْأُيُوطُنُّ فُرُشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُوهُ وَلَا يَأْدُنُ فِي بُيُوتِكُمْ مَنْ تَكْرَهُوهُ... أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

خِدْمَةُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا: أَسَاسُ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ هِيَ الْمَسَاوَاةُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الْحَقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ. وَأَصْلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُنْ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْكَ بِالْمَرْءِ وَاللَّرْجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾^(٣). فَالْأَيَّةُ تَعْطِي الْمَرْأَةَ مِنَ الْحَقُوقِ مِثْلَ مَا لِلرَّجُلِ عَلَيْهَا، فَكُلَّمَا طَوَّلَتْ الْمَرْأَةُ بِشَيْءٍ طَوَّلَ الرَّجُلُ بِمِثْلِهِ. وَالْأَسَاسُ الَّذِي وَضَعَهُ الْإِسْلَامُ لِلتَّعَامُلِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَتَنْظِيمِ

(١) قَتَب: رَحْلٌ صَغِيرٌ يُوَضَعُ عَلَى ظَهْرِ الْجَمَلِ.

(٢) عَوَان: يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَتَخْفِيفُ الْوَاوِ: أَيُ اسْمَاتٍ.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ٢٢٨.

الحياة بينهما - هو أساس فطري وطبيعي... فالرجل أقدّر على العمل والكدح والكسب خارج المنزل، والمرأة أقدّر على تدبير المنزل، وتربية الأولاد، وتيسير أسباب الراحة البيئية، والطمأنينة المنزلية، فيكلف الرجل ما هو مناسب له، وتكلف المرأة ما هو من طبيعتها، وبهذا ينتظم البيت من ناحية الداخل والخارج دون أن يجد أي واحد من الزوجين سبباً من أسباب انقسام البيت على نفسه. وقد حكّم رسول الله ﷺ بين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم الله وجهه وبين زوجته فاطمة رضي الله عنها... فجعل علي فاطمة خادمة البيت، وجعل علي علي العمل والكسب.

روى البخاري ومسلم أن فاطمة رضي الله عنها أتت النبي ﷺ تشكو إليه ما تلقى في يديها من الرّحى وتساله خادمة. فقال: «ألا أدلكما على ما هو خير لكما مما سألتكما: إذا أخذتما مضاجعكما فسبحا الله ثلاثاً وثلاثين، وأحمداً ثلاثاً وثلاثين، وكبراً أربعاً وثلاثين، فهو خير لكما من خادم». وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها قالت: «كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله وكان له فرس فكننت أسوسه وكننت أحش له، وأقوم عليه» وكانت تغلفه، وتسقي الماء، وتخرز الدلو، وتعجن، وتنقل التوى على رأسها من أرض له على ثلثي فرسخ. ففي هذين الحديثين ما يفيد بأن على المرأة أن تقوم بخدمة بيتها كما أن على الرجل أن يقوم بالإنفاق عليها. وقد شكّت السيدة فاطمة رضي الله عنها ما كانت تلقاه من خدمة، فلم يقل الرسول ﷺ لعلي: لا خدمة عليها وإنما هي عليك. وكذلك لما رأى خدمة أسماء لزوجها لم يقل لا خدمة عليها، بل أقره على استخدامها.. وأقر سائر أصحابه على خدمة أزواجهن، مع علمه بأن منهن الكارهة والراضية. قال ابن القيم: هذا أمر لا ريب فيه، ولا يصح

التفريق بين شريفة ودينية، وفقيرة وغنية. فهذه أشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها، وجاءت الرسول ﷺ تشكو إليه الخدمة، فلم يشكها^(١)؟.

قال بعض علماء المالكية^(٢): إن على الزوجة خدمة مسكنيها، فإن كانت شريفة المحل ليسار أبوة، أو ترقه، فعلينا التدبير للمنزل وأمر الخادم، وإن كانت متوسطة الحال فعلينا أن نفرش الفراش ونحو ذلك. وإن كانت دون ذلك فعلينا أن نقيم البيت ونطبخ ونغسل، وإن كانت من نساء الكرد والديلم والجبل كلت ما يكلفه نساوهم وذلك أن الله تعالى قال: ﴿وَمَنْ يَتْلُكُنْهُ فَإِنَّهَا لَكُنْ بِأَعْيُنِنَا﴾^(٣). وقد جرى عرف المسلمين في بلدانهم في قديم الأمر وحديثه بما ذكرنا. إلا أن أزواج النبي ﷺ وأصحابه كانوا يتكلمون الطحين والخبز والطبخ وفرش الفراش وتقريب الطعام وأشباه ذلك، ولا نعلم امرأة امتنعت عن ذلك، ولا يسوغ لها الامتناع؛ بل كانوا يضربون نساءهم إذا قصرن في ذلك، يأخذونهن بالخدمة... فلولا أنها مستحقة لما طالبوهن. هذا هو المذهب الصحيح خلافاً لما ذهب إليه مالك وأبو حنيفة والشافعي من عدم وجوب خدمة المرأة لزوجها، وقالوا: إن عقد الزواج إنما يقتضي الاستمتاع لا الاستخدام وبذل المنافع... والأحاديث المذكورة تدل على التطوع ومكارم الأخلاق.

تجاوز الصديق بين الزوجين: المحافظة على الانسجام في البيت، وتقوية روابط الأسرة غاية من الغايات التي يستباح من أجل الحصول عليها تجاوز الصديق. روي أن ابن أبي عذرة الدؤلي - أيام خلافة عمر -

(١) يشكها: أي لم يسمع شكايها.

(٢) من تفسير القرطبي.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

رضي الله عنه كان يَخْلَعُ النِّسَاءَ اللَّائِي يَتَزَوَّجُ بِهِنَّ، فطَارَتْ لَهُ فِي النِّسَاءِ مِنْ ذَلِكَ أَخْذُونَهُ يَكْرَهُهَا، فَلَمَّا عَلِمَ بِذَلِكَ أَخَذَ بِسِدِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ حَتَّى آتَى بِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ، ثُمَّ قَالَ لَامِرَاتِهِ: أَتَشْدُكِ بِاللَّهِ^(١) هَلْ تُبَغِّضِينِي؟ قَالَتْ: لَا تُشْدِنِي بِاللَّهِ. قَالَ: فَإِنِّي أَتَشْدُكِ بِاللَّهِ. قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ لِابْنِ الْأَرْقَمِ: أَسْمَعْ؟ ثُمَّ انْطَلَقَا حَتَّى آتَيَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَتُحَدِّثُونَ أَنِّي أَظْلِمُ النِّسَاءَ، وَأَخْلَعُهُنَّ، فَاسْأَلِ ابْنَ الْأَرْقَمِ، فَسَأَلَهُ فَخَبَرَهُ، فَارْسَلَ إِلَى امْرَأَةِ ابْنِ أَبِي عُدْرَةَ فَجَاءَتْ هِيَ وَعَمَّتُهَا، فَقَالَ: أَنْتِ الَّتِي تُحَدِّثِينَ لَزَوْجِكَ أَنَّكَ تُبَغِّضِينَهُ؟

فَقَالَتْ: إِنِّي أَوَّلُ مَنْ تَابَ، وَرَاجَعَ أَمَرَ اللَّهِ تَعَالَى، إِنَّهُ نَاشَدَنِي فَتَحَرَّجْتُ أَنْ أَكْذِبَ. أَفَأَكْذِبُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: نَعَمْ فَأَكْذِبِي، فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ لَا تُحِبُّ أَحَدًا فَلَا تُحَدِّثُهُ بِذَلِكَ، فَإِنَّ أَقْلَ الْبَيُوتِ الَّذِي يُبْنَى عَلَى الْحُبِّ، وَلَكِنَّ النَّاسَ يَتَعَاشَرُونَ بِالْإِسْلَامِ وَالْأَخْسَابِ. وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أُمِّ كَلْثُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُضْلِعُ بَيْنَ النَّاسِ فَيُنْجِي خَيْرًا، أَوْ يَقُولُ خَيْرًا». قَالَتْ: وَلَمْ أَسْمَعُهُ يُرَخِّصُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ يَعْنِي الْحَرْبَ وَالْإِصْلَاحَ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثَ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَالْمَرْأَةِ زَوْجَهَا، فَهَذَا حَدِيثٌ صَرِيحٌ فِي إِيَّاحَةِ بَعْضِ الْكَذِبِ لِلْمَصْلَحَةِ.

إِنْسَاكَ الزَّوْجَةِ بِمَنْزِلِ الزَّوْجِيَّةِ: مِنْ حَقِّ الزَّوْجِ أَنْ يُعْصِيكَ زَوْجَتُهُ بِمَنْزِلِ الزَّوْجِيَّةِ، وَيَمْتَنِعَهَا عَنِ الْخُرُوجِ مِنْهُ^(٢) إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَسْكَنِ

(١) أَسَاكَ.

(٢) وَهَذَا بِخِلَافِ زِيَارَةِ أَبْرِهْمَا فَلَهَا أَنْ تَزُورَهُمَا كُلَّ سَبْعٍ أَوْ بِحَسَبِ مَا جَرَى بِهِ الْفُرْقُ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِلَةِ الرَّحِمِ الْوَاجِبَةِ وَلَهَا أَنْ تَمْرُضَ الْمَرِيضَ مِنْهُمَا

أَنْ يَكُونَ لَاتِقاً بِهَا، وَمَحَقَّقاً لَامْتِقَارِ الْمَعِيشَةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَهَذَا الْمَسْكَنُ يُسَمَّى بِالْمَسْكَنِ الشَّرْعِيِّ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَسْكَنُ لَاتِقاً بِهَا وَلَا يُمْكِنُهَا مِنْ اسْتِيفَاءِ الْحَقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ الْمَقْصُودَةِ مِنَ الزَّوْاجِ - فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا الْقَرَارُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَسْكَنَ غَيْرَ شَرْعِيٍّ. وَمِثَالُ ذَلِكَ، مَا إِذَا كَانَ بِالْمَسْكَنِ آخَرُونَ يَمْنَعُهَا وَجُودَهُمْ مَعَهَا مِنَ الْمُعَاشَرَةِ الزَّوْجِيَّةِ، أَوْ كَانَ يَلْحَقُهَا بِذَلِكَ صَرَرٌ، أَوْ تَخَشُّ مِنْهَا مَنَاعاً... وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمَسْكَنُ خَالِياً مِنَ الْمَرَافِقِ الصَّرُورِيَّةِ، أَوْ كَانَ بِحَالٍ تَسْتَوْجِشُ مِنْهَا الزَّوْجَةُ، أَوْ كَانَ الْجِيرَانُ جِيرَاناً سُوءَ.

الانتقال بِالزَّوْجَةِ: مِنْ حَقِّ الزَّوْجِ أَنْ يَنْتَقِلَ بِزَوْجَتِهِ حَيْثُ يَشَاءُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ سَكَنُوا مِنْكُمْ وَلَا تَضَارُّهُمْ لِيَصِفُوا عَلَيْكُمْ﴾ (١).
 . وَالنَّهْيُ عَنِ الْمَضَارَّةِ يَقْتَضِي أَلَّا يَكُونَ الْقَصْدُ مِنَ الْإِنْتِقَالِ بِالزَّوْجَةِ الْمَضَارَّةُ بِهَا، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ هُوَ الْمَعَايِشَةُ، وَمَا يُقْصَدُ بِالزَّوْاجِ، فَإِنْ كَانَ يَقْصَدُ الْمَضَارَّةَ وَالتَّضْيِيقَ عَلَيْهَا فِي طَلَبِهِ تَقْلِيلَهَا كَانَ نَهْيُهُ شَيْئاً مِنَ الْمَهْرِ أَوْ تَثْرُكُ لَهُ شَيْئاً مِنَ النِّفْقَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ لَهَا، أَوْ لَا يَكُونُ مَأْمُوناً عَلَيْهَا - فَلَهَا الْحَقُّ فِي الْإِمْتِنَاعِ. وَلِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ لَهَا بِعَدَمِ اسْتِجَابَتِهَا لَهُ. وَقَيَّدَ الْفَقَهَاءُ اسْتِعْمَالَ هَذَا الْحَقِّ أَيْضاً بِأَلَّا يَكُونَ فِي الْإِنْتِقَالِ بِهَا خَوْفُ الصَّرَرِ عَلَيْهَا. كَانَ يَكُونُ الطَّرِيقُ غَيْرَ آمِنٍ، أَوْ يَشُقُّ عَلَيْهَا مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ لَا تُحْتَمَلُ فِي الْعَادَةِ، أَوْ يُخَافُ فِيهِ مِنْ عَدُوٍّ. فَإِذَا خَافَتِ الزَّوْجَةُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَلَهَا أَنْ تَمْتَنَعَ عَنِ السَّفَرِ وَقَدْ جَاءَ فِي إِحْدَى الْمَذْكُورَاتِ الْقَضَائِيَّةِ مَا يَلِي:
 «وَلَمَّا كَانَتْ مَصْلَحَةُ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الثَّقَلَةِ وَعَدَمِهَا لَا تَتَحَدَّدُ وَلَا تُضَبَّطُ

إذا لم يوجد من يمرضه ولو لم يرض زوجها لأن ذلك واجب ولا يجوز أن يمنعا من الواجب.

(١) سورة الطلاق: الآية ٦.

أَطْلَقُوهَا مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ وَجْهَهَا اعْتِمَاداً عَلَى فِطْنَةِ الْقَاضِي وَعَدَالَتِهِ وَحُكْمَتِهِ... فَإِنَّ مِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِ الزَّوْجِ فِي شَخْصِهِ مَأْمُوناً عَلَى زَوْجِيهِ لَا يَكْفِي لَتَحْقِيقِ الْمَصْلَحَةِ فِي الْإِجْبَارِ عَلَى الثَّقَلَةِ. بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مِرَاعَاةِ أَحْوَالِ أُخْرَى تَرْجِعُ إِلَى الزَّوْجِ وَإِلَى الزَّوْجَةِ. وَإِلَى الْبُلْدَانِ الْمُنْقُولِ مِنْهَا وَالْمُنْقَلِ إِلَيْهَا. كَانَ يَكُونُ الْبَاعْثُ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مَصْلَحَةٌ يُعْتَدُّ بِهَا، قَلَّمَا يُمَكِّنُ الْحَصُولَ عَلَيْهَا بِدُونِ الْإِغْتِرَابِ وَكَأَنَّ يَكُونُ الزَّوْجُ قَادِراً عَلَى نَفَقَاتِ ارْتِحَالِهَا كَأَمْثَالِهَا، وَفِي يَدِهِ فَضْلٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَوْ اتَّجَرَ فِيهِ مَثَلاً لَزَيَّجَ مَا يُعْدِلُ نَفَقَتَهُ وَنَفَقَةَ عِيَالِهِ، أَوْ صِنَاعَةً فَنِيَّةً تَقُومُ بِمَعَايِشِهِ وَمَعَايِشِهِمْ.

وَكَأَنَّ يَكُونُ الطَّرِيقُ بَيْنَ الْبُلْدَيْنِ مَأْمُوناً عَلَى النَّفْسِ وَالْعَرَضِ وَالْمَالِ. وَكَأَنَّ تَكُونُ الزَّوْجَةُ بِحَيْثُ تَقْوَى عَلَى مَشَقَّةِ السَّفَرِ مِنْ بِلَدِهَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَرِيدُ نَقْلَهَا إِلَيْهِ. وَكَأَنَّ لَا يَكُونُ الْمَحَلُّ الَّذِي نَقَلَهَا إِلَيْهِ بِطَبِيعَتِهِ مَتَبِعاً لِلْحُمَيَّاتِ، وَالْأَوْيُنَةِ، وَالْأَمْرَاضِ. وَكَأَنَّ لَا يَكُونُ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْبُلْدَيْنِ فِي الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ مَثَلاً مِمَّا لَا تَحْتَمِلُهُ الْأَمْرَجَةُ وَالطَّبَاعُ. وَكَأَنَّ تَكُونُ كِرَامَةُ الزَّوْجَةِ فِي مَوْضِعِ ثَقَلَتِهَا مُحْفُوظَةً كِكِرَامَتِهَا فِي مَحَلِّهَا الْأَصْلِيِّ. وَكَأَنَّ لَا يَلْحَقُهَا بِسَبَبِ الْإِنْتِقَالِ ضَرَرٌ مَادِّيٌّ أَوْ أَدْبِيٌّ... إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ الَّتِي يَجِبُ مِلَاحَظَتُهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الظُّرُوفِ وَتَخْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْمَوَاطِنِ وَلَا تَخْفَى عَنِ الْقَاضِي الْعَاطِلِ. وَهَذَا مِنْ خَيْرِ مَا يُقَالُ نَفْسِيلاً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

اِسْتِثْرَاطُ عَدَمِ خُرُوجِ الزَّوْجَةِ مِنْ دَارِهَا: مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَشَرَطَ لَهَا أَلَّا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ لَا يُخْرِجُ بِهَا إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ بِلَدِهَا فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهَذَا الشَّرْطِ، لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُؤْتُوا بِهِ، مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَغَيْرُهُمَا عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ

أحمد، وإسحاق بْن رَاهَوِيٍّ، والأَوْزَاعِيَّ. وَذَعَبَ غَيْرُ هَؤُلَاءِ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِهَذَا الشَّرْطِ. وَلَهُ تَقْلُهَا عَنْ دَارِمَا. وَقَالُوا فِي الْحَدِيثِ: إِنَّ الشَّرْطَ الْوَاجِبَ الْوَفَاءَ بِهِ هُوَ مَا كَانَ خَاصًّا فِي الْمَهْرِ، وَالْحَقُوقُ الزَّوْجِيَّةُ الَّتِي هِيَ مِنْ مَقْتَضَى الْعَقْدِ دُونَ غَيْرِهَا مِمَّا لَا يَقْتَضِيهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْجُزْءِ السَّادِسِ الشَّرُوطُ فِي الزَّوْاجِ، وَاخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ مُفَصَّلًا.

مَنْعُ الزَّوْجَةِ مِنَ الْعَمَلِ: فَرَّقَ الْعُلَمَاءُ بَيْنَ عَمَلِ الزَّوْجَةِ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى تَنْقِصِ حَقِّ الزَّوْجِ، أَوْ ضَرَرِهِ، أَوْ خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهِ، وَبَيْنَ الْعَمَلِ الَّذِي لَا ضَرَرَ فِيهِ - فَمَنْعُوا الْأَوَّلَ، وَأَجَازُوا الثَّانِي. قَالَ ابْنُ عَبَّادٍ، مِنْ فُقَهَاءِ الْأَحْنَافِ: «وَالَّذِي يَنْبَغِي تَخْرِيرُهُ أَنْ يَكُونَ مَنَعُهَا مِنْ كُلِّ عَمَلٍ يُؤَدِّي إِلَى تَنْقِصِ حَقِّهِ، أَوْ ضَرَرِهِ، أَوْ إِلَى خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهِ. أَمَّا الْعَمَلُ الَّذِي لَا ضَرَرَ فِيهِ فَلَا وَجْهَ لَمَنْعِهَا مِنْهُ وَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِذَا كَانَتْ تَخْتَرِفُ عَمَلًا هُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكَفَايَةِ الْخَاصَّةِ بِالْمَرْأَةِ مِثْلَ عَمَلِ الْقَابِلَةِ.

خُرُوجُ الْمَرْأَةِ لِطَلْبِ الْعِلْمِ: إِذَا كَانَ الْعِلْمُ الَّذِي تَطْلُبُهُ الْمَرْأَةُ مَفْرُوضًا^(١) عَلَيْهَا وَجَبَ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُعَلِّمَهَا إِيَّاهُ - إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى التَّعْلِيمِ - فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَخْرُجَ حَيْثُ الْعُلَمَاءُ وَمَجَالِسُ الْعِلْمِ، لِتَعَلَّمَ أَحْكَامَ دِينِهَا وَلَوْ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ... أَمَّا إِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ عَالِمَةً بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا مِنْ أَحْكَامٍ، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ مُتَّفَقًا فِي دِينِ الْوَلِّ وَقَامَ بِتَعْلِيمِهَا، فَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى طَلْبِ الْعِلْمِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

تَأْدِيبُ الزَّوْجَةِ عِنْدَ النُّشُوزِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ مِنْ نِكَاحِكُمْ فَاسْتَشِيرُوا عَلَيْهِنَّ أَرِمَكُنَّ مِنْكُمْ إِنْ شَهِدُوا فَانْكُحُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ

(١) العلم المفروض: هو العلم بالعمل الذي فرضه الله لأن كل ما فرض الله عمله فرض

حَقٌّ يَتَوَقَّعَنَّ الْمَوْتَ أَوْ يَحْمَلَ اللَّهُ لَهُ سَبِيلًا ﴿١٥﴾^(١). نُشَوِّرُ الزَّوْجَةَ: هُوَ عِضْيَانُ الزَّوْجِ وَعَدْمُ طَاعَتِهِ أَوْ امْتِنَاعُهَا عَنْ فِرَاشِهِ، أَوْ خُرُوجُهَا مِنْ بَيْتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. وَعِظَتُهَا تَذَكِيرُهَا بِاللَّهِ وَتَخْوِيفُهَا بِهِ، وَتَنْبِيهُهَا لِلوَاجِبِ عَلَيْهَا مِنَ الطَّاعَةِ وَمَا لَزُوجَتِهَا عَلَيْهَا مِنْ حَقٍّ، وَلَقَّتْ نَظَرَهَا إِلَى مَا يَلْحَقُهَا مِنَ الْإِثْمِ بِالْمُخَالَفَةِ وَالْعِضْيَانِ، وَمَا يَفُوتُ مِنْ حَقَّقِهَا مِنَ النِّفَاقِ، وَالْكِسْوَةِ. وَالْهَجْرُ فِي الْمَضْجَعِ: أَيِ فِي الْفِرَاشِ. وَأَمَّا الْهَجْرُ فِي الْكَلَامِ فَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، لَمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُزُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ». وَلَا تُضْرَبُ الزَّوْجَةُ لِأَوَّلِ نُشُوزِهَا... وَالْآيَةُ فِيهَا إِضْمَارٌ وَتَقْدِيرٌ. أَيِ: «وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُمْ فَعِظُوهُمْ»^(٢). فَإِنْ نَشَزَتْ، «فَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضْجَعِ»، فَإِنْ أَصْرَزَتْ «فَأَضْرِبُوهُمْ»... أَيِ إِذَا لَمْ تَرْتَدِّغْ بِالْوَعْظِ وَالْهَجْرِ فَلَهُ ضَرْبُهَا... يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَّا يُوطِئْنَ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكَرَّهْتُهُ»... فَإِنْ فَعَلْنَ فَأَضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ، أَيِ غَيْرِ شَدِيدٍ.

وعليه أَنْ يَجْتَنِبَ الرَّجُلُ، وَالْمَوَاضِعَ الْمُخَوِّفَةَ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّادِيبَ. لَا الْإِتْلَافَ. رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تُضْرِبَ الرَّجُلُ وَجْهَ وَلَا تَقْبِضَ، وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ».

تَزَيَّنَ الْمَرْأَةُ لِزَوْجَتِهَا: مِنَ الْمُسْتَحْسَنِ أَنْ تَتَزَيَّنَ الْمَرْأَةُ لِزَوْجَتِهَا بِالْكَحْلِ

(١) سورة النساء: الآية ٣٤.

(٢) سورة النساء: الآية ٣٤.

والخِصَابِ، والعَلِيبِ، ونحو ذلك من أنواع الزينة. روى أحمد عن كريمة بنتِ هَمَامٍ: «قالت لعائشة رضي الله عنها: ما تقولين - أم المؤمنين - في الحِئَاء؟» فقالت: كان حَبِيبِي ﷺ يُعْجِبُهُ لَوْنُهُ، يَكْرَهُ رِيحَهُ، وليس يَحْرُمُ عَلَيْكُم بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ، أو عِنْدَ كُلِّ حَيْضَةٍ.

التَّبَرُّجُ

مَعْنَاهُ: التَّبَرُّجُ تَكْلُفُ إِظْهَارِ مَا يَجِبُ إِخْفَاؤُهُ. وَأَصْلُهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْبُرْجِ، وَهُوَ الْقَصْرُ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي خُرُوجِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْحِشْمَةِ وَإِظْهَارِ مَقَاتِلِهَا وَإِبْرَازِ مُحَاسِنِهَا...

التَّبَرُّجُ فِي الْقُرْآنِ: وَقَدْ وَرَدَ التَّبَرُّجُ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

المَوْضِعُ الْأَوَّلُ: فِي سُورَةِ التَّوْرَةِ. جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾^(١).

والمَوْضِعُ الثَّانِي: وَرَدَ فِي النَّهْيِ عَنْهُ وَالتَّشْنِيعِ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ، فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾^(٢).

مَتَافِقُهُ لِلدِّينِ وَالْمَلَنِيَّةِ: إِنَّ أَمَّهُ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْإِنْسَانُ عَنِ الْحَيَوَانِ اتِّخَاذُ الْمَلَابِسِ وَأَدْوَاتِ الزَّيْنَةِ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ مَا كَانَ يُوعَى سَوَاعِدُكُمْ وَرِدْئًا وَلِبَاسًا الْقَوِيَّ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ لِبَاسِ آلِهَةٍ لَعَلَّهُمْ

(١) سورة التور: الآية ٦٠.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

يَذْكُرُونَ ﴿٣٦﴾ ﴿٣٧﴾ . وَالْمَلَابِيسُ وَالزِّيْنَةُ هُمَا مَظْهَرَانِ مِنْ مَظَاهِرِ الْمَدَنِيَّةِ وَالْحَضَارَةِ، وَالتَّجَرُّدُ عَنْهُمَا إِنَّمَا هُوَ رَدَّةٌ إِلَى الْحَيَوَانِيَّةِ، وَعَوْدَةٌ إِلَى الْحَيَاةِ الْبَدَائِيَّةِ. وَالْحَيَاةُ، وَهِيَ تَمَيُّزٌ سَيَرَهَا الطَّبِيعِيُّ، لَا يُمْكِنُ أَنْ تَرْجَعَ إِلَى الْوَرَاءِ إِلَّا إِذَا حَدَّثَتْ لَهَا نَكْسَةً تُبَدِّلُ آرَاءَهَا، وَتُغَيِّرُ أَفْكَارَهَا وَتَجْعَلُهَا تَعَوُّدُ الْفَقْهَرِيِّ نَامِيَّةً أَوْ مَتَنَاسِيَةً مَكَابِيَهَا الْحَضَارِيَّةَ وَرَقِيَّتَهَا الْإِنْسَانِيَّةَ..

وَإِذَا كَانَ اتِّخَاذُ الْمَلَابِيسِ لَازِمًا مِنْ لَوَازِمِ الْإِنْسَانِ الرَّاقِي، فَلِئَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ الزَّمُّ، لِأَنَّهُ هُوَ الْحِفَاطُ الَّذِي يُحَفِّظُ عَلَيْهَا دِيْنَهَا وَشَرَفَهَا وَكَرَامَتَهَا وَعَقَاقَهَا وَحَيَاةَهَا. وَهَذِهِ الصِّفَاتُ أَلَصُّ بِالْمَرْأَةِ، وَأَوَّلَى بِهَا مِنَ الرَّجُلِ، وَمَنْ تَمَّ كَانَتْ الْجِسْمَةُ أَوْلَى بِهَا وَأَحَقُّ. إِنَّ أَعَزَّ مَا تَمْلِكُهُ الْمَرْأَةُ، الشَّرْفُ، وَالْحَيَاءُ، وَالْعَقَافُ، وَالْمَحَافَظَةُ عَلَى هَذِهِ الْفَضَائِلِ مَحَافَظَةٌ عَلَى إِنْسَانِيَّةِ الْمَرْأَةِ فِي أَسْمَى صُورِهَا، وَلَيْسَ مِنْ صَالِحِ الْمَرْأَةِ وَلَا مِنْ صَالِحِ الْمَجْتَمَعِ أَنْ تَتَخَلَّى الْمَرْأَةُ عَنِ الصِّيَانَةِ وَالْإِحْتِسَامِ. وَلَا سِيَّمَا وَأَنَّ الْغَرِيزَةَ الْجِنْسِيَّةَ هِيَ أَعْنَفُ الْغَرَائِزِ وَأَشَدَّهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَالتَّبَدُّلُ مُتَيَّرٌ لِهَذِهِ الْغَرِيزَةِ وَمُطْلَقٌ لَهَا مِنْ عِقَالِهَا. وَوَضَعَ الْحُدُودَ وَالْقِيُودَ وَالسُّدُودَ أَمَامَهَا مِمَّا يُخَفِّفُ مِنْ جِدَّتِهَا وَيُطْفِئُ مِنْ جَذْوَتِهَا وَيَهْدِيهَا تَهْدِيَةً جَدِيدًا بِالْإِنْسَانِ وَكَرَامَتِهِ، وَمَنْ أَجَلِي هَذَا عُيْنِ الْإِسْلَامِ عَنَاءُ خَاصَّةً بِمَلَابِيسِ الْمَرْأَةِ، وَتَنَاوُلُ الْقِرَاءِ مَلَابِيسِ الْمَرْأَةِ مَفْصَلًا لِحُدُودِهَا، عَلَى غَيْرِ عَادَةِ الْقِرَاءِ فِي تَنَاوُلِ الْمَسَائِلِ الْجَزْئِيَّةِ، بِالنَّفْصِيلِ فَهُوَ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْرِكُنَّ عَلَيْكِنَّ مِنْ جَلْبَابِهِنَّ ذَلِكَ أَذَى أَنْ يَبْسُغْنَ فَلَا يُوْذِينَ﴾ (٣٨) .

(١) سورة الأعراف: الآية ٢٦.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٥٩.

وَتَرْجِيهِ الْخُطَابُ إِلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَنِسَائِهِ الْمُؤْمِنِينَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ النِّسَاءِ مُطَالِبَاتٌ بِتَنْفِيزِ هَذَا الْأَمْرِ دُونَ اسْتِثْنَاءِ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ مَهْمَا بَلَغَتْ مِنَ الطُّهْرِ، وَلَوْ كَانَتْ فِي طَهَارَةِ بَنَاتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَطَهَارَةِ نِسَائِهِ. وَيُؤَلِّي الْقُرْآنُ هَذَا الْأَمْرَ عَنَاءً بِالْغَةِ وَيَفْصِلُ ذَلِكَ تَفْصِيلاً، فَيُبَيِّنُ مَا يَحِلُّ كَشْفُهُ وَمَا يَجِبُ سِتْرُهُ، فَيَقُولُ: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَتَّقُضْنَ مِنْ أَسْبُحَتِهِنَّ وَيُحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُجُوهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ^(١)﴾. الخ الآية. حَتَّى وَلَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ عَجُوزاً لَا رَغَبَ لَهَا وَلَا رَغَبَ فِيهَا. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ يَدَيْهِنَّ عَنِ مَنَاجِلِهِنَّ يُرْزَقْنَ وَأَنْ يَسْتَغْفِرْنَ^(٢)﴾ ﴿خَيْرٌ لَّهُنَّ^(٣)﴾.

وَيُفْتَمُّ الْإِسْلَامُ بِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ، فَيُحَدِّدُ السَّنُّ الَّتِي تَبْدَأُ بِهَا الْمَرْأَةُ فِي الْإِحْتِشَامِ فَيَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «يَا أَسْمَاءُ: إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتْ الْمَحِيضَ لَمْ يَصْلُحْ لَهَا أَنْ يَرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا... وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفِّهِ». وَالْمَرْأَةُ فِتْنَةٌ، لَيْسَ أَضَرُّ عَلَى الرِّجَالِ مِنْهَا، يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَتْ وَمَعَهَا شَيْطَانٌ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ أَذْبَرَتْ وَمَعَهَا الشَّيْطَانُ». وَتَجَرَّدُ الْمَرْأَةُ مِنْ مَلَاسِيهَا وَإِبْدَاءِ مَقَاتِلِهَا يَسْلُبُهَا أَحْصَى خَصَائِصِهَا مِنَ الْحَيَاءِ وَالشَّرَفِ، وَيَهْطُ بِهَا عَنْ مُسْتَوَاهَا الْإِنْسَانِي. وَلَا يُطَهَّرُهَا مِمَّا تَتَّصِقُ بِهَا مِنْ رَجْسِ سَوَى جَهَنَّمَ. يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: رِجَالٌ بِأَيْدِيهِمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ حَارِيَّاتٌ، مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ، لَا يَدْخُلْنَ

(١) سورة النور: الآية ٣١.

(٢) يستغفرن: أي يسترن.

(٣) سورة النور: الآية ٦٠.

الْبَجَنَّةُ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيَكُونُ مِنْ مَسَافَةٍ كَذَا وَكَذَا.

وفي عهد النبوة كان رسول الله ﷺ يرى بعض مظاهر التبرُّج، فَبَلَفَتْ نَظَرَ النِّسَاءِ إِلَى أَنَّ هَذَا فَسَقَ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ، وَيَرُدُّهُنَّ إِلَى الْجَادَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ، وَيَحْمِلُ الْأَوْلِيَاءَ وَالْأَزْوَاجَ تَبِعَةَ هَذَا الْإِنْجِرَافِ، وَيُثْزِلُهُنَّ بِعَذَابِ اللَّهِ.

١ - عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّتْ بِأَبِي هُرَيْرَةَ امْرَأَةٌ وَرِيحُهَا تَمِصُفُ^(١) فَقَالَ لَهَا ابْنُ تُرَيْدِينَ^(٢) يَا أُمَّةَ الْجَبَّارِ؟ قَالَتْ: إِلَى الْمَسْجِدِ. قَالَ: وَتَطْيَيْتِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: فَارْجِعِي وَأَغْتَسِلِي، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ مِنْ امْرَأَةٍ خَرَجَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ وَرِيحُهَا تَمِصُفُ حَتَّى تَرْجِعَ فَتَغْتَسِلَ»^(٣). وَإِنَّمَا أَمَرَ بِالْمَسْئِلِ لِلذَّهَابِ رَاتِحَتِهَا.

٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بَعُورًا^(٤) فَلَا تَشْهَدَنَّ الْعِشَاءَ. أَيِ: الْآخِرَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

٣ - وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَتْ امْرَأَةٌ مِنْ مُزَيْنَةَ تَرْفُلُ^(٥) فِي زِينَةٍ لَهَا فِي الْمَسْجِدِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَتَهُوْا^(٦) نِسَاءَكُمْ عَنْ لُبْسِ الزَّيْنَةِ وَالتَّبَخُّخْرِ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَلْعَنُوا حَتَّى لَبَسَ نِسَاؤُهُمُ الزَّيْنَةَ

(١) يشتد طيبه، من عصفت الريح عصفاً وعصوفاً. اشتدت، فهي عاصف وعاصفة.

(٢) إلى أي مكان تلهين يا مخلوقة القهار وأمت.

(٣) رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ قَالَ الْحَافِظُ: إِسْنَادُهُ مُتَّصِلٌ رَوَاتُهُ ثِقَاتٌ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ، مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ حَبِيدٍ اللَّهُ الْعَمَرِيُّ.

(٤) حود الطيب أحرته.

(٥) المشي خيلاء.

(٦) استعوهن وحلروهن.

وَبَخَّرُوا فِي الْمَسْجِدِ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه. وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَخْشَى مِنْ هَذِهِ الْفِتْنَةِ الْعَامَةِ فَكَانَ يَطْلُبُ^(١) لَهَا قَبْلَ وَقْعِهَا - عَلَى قَاعِدَةٍ - : «الْوَقَايَةُ خَيْرٌ مِنَ الْعِلَاجِ» فَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَتَعَسَّسُ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَسَمِعَ امْرَأَةً تَقُولُ:

هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى خَمِيرٍ فَأَشْرَبَهَا أَمْ هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى نَضْرٍ بِنِ حَجَّاجٍ
فَقَالَ: أَمَا فِي عَهْدِ عُمَرَ فَلَا. فَلَمَّا أَصْبَحَ اسْتَدْعَى نَضْرَ بْنَ حَجَّاجٍ فَوَجَدَهُ مِنْ أَجْمَلِ النَّاسِ وَجْهًا، فَأَمَرَ بِحَلْقِ شَعْرِهَا فَازْدَادَ جَمَالًا، فَتَقَاءَ إِلَى الشَّامِ.

سَبَبُ هَذَا الانْحِرَافِ: وَقَدْ سَبَّبَ الْجَهْلُ وَالتَّقْلِيدُ الْأَعْمَى الانْحِرَافَ عَنْ هَذَا الْخَطِّ الْمُسْتَقِيمِ، وَجَاءَ الاسْتِعْمَارُ فَنَفَخَ فِيهِ وَأَوْصَلَهُ إِلَى غَايَتِهِ وَمَدَّاهُ، فَأَصْبَحَ مِنَ الْمُعْتَادِ أَنْ يَجِدَ الْمُسْلِمُ الْمَرْأَةَ الْمُسْلِمَةَ، مِتْبَذَّةً، عَارِضَةً مَفَاتِنَتَهَا، خَارِجَةً فِي زِينَتِهَا، كَاشِفَةً عَنْ صَدْرِهَا وَنَحْرِهَا وَظَهْرِهَا وَذِرَاعِهَا وَسَاقِهَا. لَا تَجِدُ أَيَّ غَضَاضَةٍ فِي قَصِّ شَعْرِهَا؛ بَلْ تَجِدُ مِنَ الضَّرُورِيِّ وَضَعِ الْأَصْبَاحِ وَالْمَسَاحِقِ وَالتَّطْيِيبِ بِالطَّيِّبِ وَاخْتِيَارِ الْمَلَابِسِ الْمُغْفِرِيَّةِ، وَأَصْبَحَ «لِلْمَوْصَلَاتِ» الْأَزْيَاءِ مَوَاسِمُ خَاصَّةٌ يُغْرَضُ فِيهَا كُلُّ لَوْنٍ مِنَ الْأَوَانِ الْإِغْرَاءِ وَالْإِثَارَةِ. وَتَجِدُ الْمَرْأَةَ مِنْ مَقَاحِرِهَا وَمِنْ مَظَاهِرِ رُؤْيَافِهَا أَنْ تَرْتَادَ أَمَاكِنَ الْفُجُورِ وَالْفِسْقِ وَالْمَرَاوِقِ وَالْمَلَاهِيِ وَالْمَسَارِحِ وَالسِّنِمَا وَالْمَلَاعِبِ وَالْأَنْدِيَةِ وَالْقَهَاوِي... وَتَبْلُغُ مُنْتَهَى هَبْوَطِهَا فِي الْمَصَافِيحِ وَعَلَى الْبِلَاجِ. وَأَصْبَحَ مِنَ الْمَأْلُوفِ أَنْ نَعْقِدَ مَسَابِقَاتِ الْجَمَالِ تَبَرُّزُ فِيهَا الْمَرْأَةُ أَمَامَ الرِّجَالِ، وَيَوْضَعُ تَحْتَ الْاِخْتِبَارِ كُلُّ جُزْءٍ مِنْ بَدَنِهَا، وَيُقَاسُ كُلُّ عَضْوٍ مِنْ

(١) يطلب من طَبَّ أَي: يَدُلُّوِي.

أعضائها على مَرَأَى ومستمع من الْمُتَفَرِّجِينَ والمُتَفَرِّجَاتِ، والعاشين والعاثاتِ وللمُصْحَفِ وغيرها من أدواتِ الإعلامِ مجالاً واسعاً في تشجيع هذه السُّخافاتِ، والتغريبِ بالمرأةِ للوصولِ إلى المستوى الحيواني الرخيص، كما أنَّ لُتْجَارِ الْأَزْيَاءِ دوراً خطيراً في هذا الإسفافِ.

نتائجُ هذا الانجرافِ: وكان من نتائجِ هذا الانجرافِ أنَّ كَثُرَ الفُسُوقُ، وانتَشَرَ الزُّنى، وانهَدَمَ كَيَانُ الأسرةِ، وأُهْمِلَتِ الواجباتُ الدينيةُ وتُرِكَتِ العِثَائَةُ بالأطفالِ، واشتَدَّتْ أَرْزَمَةُ الزواجِ، وأَصْبَحَ الحرامُ أيسرَ حُصُولاً من الحلالِ... وبالجملَةِ فقد أدَّى هذا التَّهْتُّكُ إلى انجِلَالِ الأخلاقِ وتدميرِ الآدابِ التي اصطلَحَ النَّاسُ عليها في جميعِ المذاهبِ والأديانِ... وقد بلغَ هذا الانجرافُ حَدّاً لم يَكُنْ يَخْطُرُ على بالِ مسلمٍ، وتَقَرَّنَ دُعَاةُ التَّحْلِيلِ والتَّفْسُخِ، واتَّخَذُوا أساليبَ للتَّجْمِيلِ واستعمالِ الزينةِ ووضعوا لها مَنَهْجاً وأعدوا مَعهَداً لتدريسِ هذه الأساليبِ. نَشَرَتْ جريدةُ الْأَهْرَامِ تحتِ عُنْوَانِ «مَعَ الْمَرْأَةِ» ما يلي: «أَوَّلُ مَعْهَدٍ لتدريسِ تَصْغِيفِ شَعْرِ السَّيِّدَاتِ في الإسْكَنْدَرِيَّةِ». «حَيَّيرَ أَلْمَانِيَّ يَقُومُ بالتدريسِ في المعهدِ بعدَ شَهْرٍ».

لأَوَّلِ مَرَّةٍ تُقِيمُ رابطةُ مُصَفِّفِي شَعْرِ السَّيِّدَاتِ في الإسْكَنْدَرِيَّةِ مَعْهَداً لتصغيفِ شعرِ السيداتِ... أقيمَ المعهدُ من تبرُّعاتِ أعضاءِ الرابطةِ، تَبَرَّعَ أَحَدُهُمْ «بِسُورٍ» وتَبَرَّعَ آخَرُ ببعضِ المَكَاوِي ودبابيسِ الشعرِ والفُرَشِ... وهكذا تَكُونُ المعهدُ بعدَ أَنْ اسْتَأْجَرَتْ لَهُ الرَّابطةُ شَقَّةً صغيرةً ليكونَ نَوَاءُ مَعْهَدٍ كبيرٍ في المَسْتَقْبَلِ. وقد أَصْدَرَتِ الرابطةُ «أَمْرَ تَكْلِيفٍ» إلى جميعِ أعضائها «أصحابِ المَوْهَبَةِ» بالحضورِ لِإِلْقَاءِ المحاضراتِ النظريةِ - والقيامِ بالتَّجَارِبِ والدروسِ العمليةِ أمامَ طُلَّابِ المعهدِ. افتَتَحَ المعهدُ صباحَ أَمْسٍ في مَقَرِّ الرابطةِ في كِلْيُونَاثَرَةَ أَحَدَ أعضَاءِ الرابطةِ بِإِلْقَاءِ محاضرةٍ في كيفيةِ

قصر الشعر، وبعض الطرقي في فن القص، ثم قام بعمل تسريحة جديدة من تصميمه سماها «الشغلة» لإحدى «النيكانات» وكان يشرح التسريحة وهو يقوم بها.

سُيَدِّرُس في المعهد فن تصنيف الشعر، والصَّبَاغَة، والألوان، والقص، وتقليم الأظافر، والمساج، والتدليك». يقول رئيس الرابطة في القاهرة وَصِيفُ رَابِطَةِ الإسْكَنْدَرِيَّة: إِنَّهُ أُنْشِئَ مِثْلُ هَذَا الْمَعْهَدِ فِي الْقَاهِرَةِ مُنْذُ ٥ أَشْهُرٍ، وَرَغْمَ قِصَرِ الْمَدَّةِ أَخْرَزَ الْمَعْهَدُ نَتِيجَةً مُشْرِقَةً، إِذْ أَنَّ الطَّلَبَةَ وَالطَّالِبَاتِ يَسْتَفِيدُونَ مِنْ تَبَادُلِ الْأَفْكَارِ بَيْنَ أَعْضَاءِ الرَابِطَةِ، وَمِنْ عَرْضِ التَّسْرِيحَاتِ وَشَرْحِهَا أَمَامَهُمْ، مِمَّا يَرْفَعُ مُسْتَوَى الْمُهَنَّةِ - كَمَا اسْتَفَادُوا أَيْضاً مِنْ حُضُورِ بَعْضِ الْخُبْرَاءِ الْأَلْمَانِ وَمُحَاضَرَاتِهِمُ الْعِلْمِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ أَمَامَ الطَّلَبَةِ، وَسَوْفَ يَحْضُرُ خَبِيرُ الْعَانِي إِلَى مَعْهَدِ الإسْكَنْدَرِيَّةِ فِي الشَّهْرِ الْقَادِمِ، كَمَا تَعْقِدُ الرَابِطَةُ فِي الشَّهْرِ نَفْسِهِ مَسَابِقَةً لِلْحُصُولِ عَلَى جَائِزَةِ الْجُمْهُورِيَّةِ فِي فَنِّ تَصْنِيفِ الشَّعْرِ، وَسَتَكُونُ الدِّرَاسَةُ فِي الْمَعْهَدِ أُسْبُوعِيَّةً بِصِفَةِ مَبْدِئِيَّةٍ. انتهى ما نُشِرَ بِالْأَهْرَامِ.

هَذَا فَضْلاً عَنِ الْأَمْوَالِ الطَّائِلَةِ الَّتِي تُسْتَهْلَكُ فِي شِرَاءِ أَدَوَاتِ التَّجْمِيلِ، فَقَدْ بَلَغَ عَدَدُ الصَّالُونَاتِ فِي الْقَاهِرَةِ وَخَدَعَا أَلْفَ صَالُونٍ لِتَصْنِيفِ وَتَجْمِيلِ الشَّعْرِ، وَيُوزَّعُ فِي الْعَامِ ١٠ مِلْيَارَيْنِ قَلَمِ رُوجٍ وَعِطْرٍ وَبُودُنَةٍ. وَلَمْ يَقْتَصِرْ هَذَا الْفَسَادُ عَلَى نَاحِيَةٍ دُونَ نَاحِيَةٍ، بَلْ تَجَاوَزَهَا إِلَى دَوْرِ الْعِلْمِ وَمَعَاهِدِ التَّرْبِيَةِ وَكُلِّيَّاتِ الْجَامِعَةِ... وَكَانَ الْمَفْرُوضُ أَنَّ تُصَانَ هَذِهِ الدُّوَرُ مِنَ الْهَيُوبِ حَتَّى تَبْقَى لَهَا حُرْمَتُهَا وَكِبَائُهَا الْمَقْدَسُ، فَقَدْ جَاءَ فِي صَحِيفَةِ أَخْبَارِ الْيَوْمِ بِتَارِيخِ ١٩٦٢/٢/٢٩ مَا يَلِي: «فَتَاءُ الْجَامِعَةِ لَا تُفَرَّقُ بَيْنَ حَرَمِ الْجَامِعَةِ وَصَالَةِ عَرْضِ الْأَزْيَاءِ»:

في هذه الأيام من كل عام، عندما تُعْلِنُ الجامعةُ عن افتتاح أبوابها، تَبْدَأُ الصُّحُفُ والمَجَلَّاتُ في الكِتَابَةِ عن الفِئَاةِ الجامِعيَّةِ وتَنَاقُزُ المناقِشَاتُ حَوْلَ زِيَّاهَا وَمَكَيَّاجِهَا... فَيُطَالِبُ البَعْضُ بِتَوْحِيدِ زِيَّاهَا، وينادي آخرونَ بِمَنْعِهَا من وضعِ المَكَيَّاجِ، قالتِ الكاتِبَةُ: وَأَنَا لَا أَوَدُّ هَذِهِ الْأَرَاءَ؛ لِإِيْمَانِي بِأَنَّ اخْتِيَارَ الفِئَاةِ لِأَزْيَائِهَا يُنْمِي من شَخْصِيَّتِهَا، ويساعِدُ على تَكْوِينِ ذَوْقِهَا... والفتياتُ في مُعْظَمِ جامعاتِ الخارجِ لَا يَزِيدِينَ زِيَّاهُ مُوَحَّدًا، وَلَا يُخَرِّمْنَ مِنْ وضعِ المكياجِ، ولكنني مع هذا لَا أَلُومَ كَثِيرًا أَصْحَابَ هَذِهِ الْأَرَاءِ الْمَتَطَرِّفَةِ... فالفتاةُ الجامِعيَّةُ عِنْدَنَا تَدْفَعُهُمْ إِلَى المِطَالِبَةِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْرِفُ كَيْفَ تَخْتَارُ الزِّيَّ والمَكَيَّاجَ المُنَاسِبَيْنِ لَهَا كِطَالِبِيَّةً، وَلَا تَبْذُلُ أَيَّ مَجْهُودٍ فِي هَذَا السَّبِيلِ... إِنَّهَا لَا تُفَرِّقُ كَثِيرًا بَيْنَ حَرَمِ الجامِعيَّةِ وَصَالَةِ عَرَضِ الْأَزْيَاءِ أَوْ الكَرَزَنَاقِ... فَهِيَ تَذْهَبُ إِلَى الجامِعيَّةِ فِي «عِزِّ الصَّبَاحِ» بِمُسْتَأْنِ صَبِيحٍ يَكَادُ يَمْنَعُهَا مِنَ الحَرَكَةِ، مع الكُتُبِ العَالِيَةِ الَّتِي تَرْتَدِيهِ... وَعِنْدَمَا تَغْيَرُهُ تُسَبِّدُهُ بِهَ فَسْتَانًا وَاسِعًا تَحْتَهُ أَكْثَرُ من «جَيُّونَةٍ» تُشَلُّ بِدَوْرَهَا حَرَكَةً صَاحِبِيَّتِهَا، وَتَجْعَلُهَا أَشْبَهَ بِالْأَبَاجُورَةِ الْمُتَحَرِّكَةِ، وَهِيَ فَوْقَ هَذَا - إِنْ نَسَيْتَ كُتُبَهَا وَمَجْلَدَ مُحَاضَرَاتِهَا فَهِيَ - لَا تَنْسَى أَبَدًا الْحَلَقَ، وَالْعَقْدَ، وَالسَّوَارَ، وَالْبُرُوشَ، الَّذِي تَحْلِي بِهِ أذُنَيْهَا وَصَدْرَهَا وَفِرَاعِيَّهَا وَشَفْرَهَا فِي غَيْرِ تَنَاسُقٍ أَوْ ذَوْقٍ...

ثُمَّ مَضَتْ الكَاتِبَةُ تَقُولُ: وَهَذَا كُلُّهُ يَرْجِعُ فِي رَأْيِي إِلَى أَنَّ الفِئَاةَ الجامِعيَّةَ عِنْدَنَا لَا تَأْخُذُ الدَّارِسَةَ الجامِعيَّةَ مَأْخَذَ الْجَدِّ... فَهِيَ تَضَعُ فَوْقَهَا زِيَّتَهَا وَأَنَاقَتَهَا... والمَفْرُوضُ أَنْ يَكُونَ العَكْسُ هُوَ الصَّحِيحُ، فِي وَقْتِ نَالَتْ فِيهِ ثَقَافَةُ المَرَأَةِ أَعْلَى تَقْدِيرٍ - لَيْسَ مَعْنَى هَذَا أَنِّي أَطَالِبُ الفِئَاةَ الجامِعيَّةَ بِإِهْمَالِ مَلَاسِيَّتِهَا وَزِيَّتِهَا... إِنِّي أَطَالِبُ بِالِاهْتِمَامِ أَوَّلًا بِدَوْرِيَّتِهَا، ثُمَّ بِتَخْفِيفِ

ماكياج وجهها، إن لم يكن مراعاةً لحَرَمِ الجامعة، فعلى الأقل مراعاةً لبَشَرِيَّهَا التي يُفَسِّدُهَا كَثْرَةُ الماكياج، في سُنْ تكونُ نضارةُ الوجه فيها أجمل بكثير من الماكياج المُضْطَنِّج... ثم بعد ذلك أطلَّهَا بِالْحَدِّ من استعمالِ الحُلِيِّ، وبارتداءِ الملابسِ البسيطةِ التي تناسبُ الفتاةَ الجامعيةَ كالفستانِ «الشيزيه» و«التاير» ذي الخطوطِ البسيطةِ، والفستانِ الذي تنسدُّ جَوْنَتُهُ إلى أسفل، في وُسْعٍ خفيفٍ لا يُعَرِّقُ حركتها. (والجوب والبلوزة، أو الجوب والبلوفر، أو الجوب والجاكيت) - وأن تَرْعَى في اختيارها لهذه الأزياءِ الألوانَ الهادئةَ التي لا تثيرُ «الْقِيلَ وَالْقَالَ» بين زملائها الطُّلَبَةِ...

إنني أطالبُ الفتاةَ الجامعيةَ بِاتِّبَاعِ هذا... وأطالبُ أولياءِ أمورِها بضرورةِ الإشرافِ الثَّامِ على ثيابِ بناتهم، فالفتاةُ في العهدِ الجديدِ لم بعدُ هدفُها الأوَّلُ والأخيرُ في الحياةِ جَلْبُ الأنظارِ إليها «باللُّتْدَشَةِ وَالشَّخْلَعَةِ». «إنها اليومَ يجبُ أَنْ تُصَقِّلَ بِالثَّقَافَةِ والعلمِ والدُّوقِ السليمِ، فلم يعدْ أنصَحُ ما نُصَبُّ إليه هو مَكْتَبُ سكرتيرةٍ تَجْلِسُ عليه لِتَرُدَّ على تليفوناتِ المديرِ، وإنَّما المجالُ قد فتحَ أمامَها وجلسَتْ إلى مَكْتَبِ الوِزَارَةِ...». هُذَا ما قَالَتْهُ إحدى الكاتباتِ في الأخبارِ، وهي تَعْتِبُ على بناتِ جِنْسِهَا، وتُعْيِي عليهنَّ هُذَا التَّصَرُّفَ المَعْيَبَ.

ولهذه الحالةُ قد أثارَتْ اهتمامَ زائراتِ القاهرةِ من الأجنياتِ، إذ لم تكنِ المرأةُ الغربيةُ تُفَكِّرُ في مدَى الانحدارِ الَّذِي تَرَدَّتْ فِيهِ المرأةُ الشَّرْقِيَّةُ... ففي «أمرام» ٢٧ مارس ١٩٦٢ جاء في بابٍ «مع المرأة» هُذَا العنوانُ: «المرأةُ الغربيةُ غَيْرُ راضيةٍ عن تَقْلِيدِ المرأةِ الشَّرْقِيَّةِ لها». جاءَ تَحْتَ هُذَا العنوانِ: «اهتمامُ المرأةِ العَرَبِيَّةِ بالمَوْضُاتِ العَرَبِيَّةِ وجرُصُهَا على تَقْلِيدِ المرأةِ العَرَبِيَّةِ في تَصَرُّفَاتِهَا وفي طِبَاعِهَا لا تستسيغُهُ السَّائِحَاتُ

العزبيات اللاتي يحضرنَ لزيارة القاهرة، ولا يرفعَ من سُمعَتِها في الخارج كما تظُنُّ، أفصحتَ عن ذلك الرأيِ صُحُفِيَّةً إنكليزيةً زارتِ القاهرة أخيراً، وكتبَتْ مقالاً في مجلَّتِها تقولُ فيه: «لقد صُلِمْتُ جدّاً بمجردِ نزولي أرضِ المطارِ، فقد كنتُ أَتَصَوَّرُ أَنِّي سأقابلُ المرأةَ الشرقيَّةَ بمعنى الكلمة، ولا أقصدُ بهذا المرأةَ التي ترتدي الحجابَ والحِجْرَةَ، وإنما المرأةَ الشرقيَّةَ الْمُتَحَضِّرَةَ التي ترتدي الأزياءَ العَمَلِيَّةَ التي تَسِمُ بالطابعَ الشَّرْقِيَّ، وتَنَصَّرُ فبطريقةٍ شرقيَّةٍ، ولكنني لم أجدُ شيئاً من هذا، فالمرأةُ هناك هي نَفْسُها المرأةُ التي تَجِدُها عندما تنزلُ إلى أيِّ مطارٍ أوروبيٍّ، فالأزياءُ هي نَفْسُها بالحَرْفِ الواحدِ، وتَسْرِيحاتُ الشعرِ هي نَفْسُها، والمكياجُ هو نَفْسُها، حتَّى طريقةَ الكلامِ والمشيَّةِ، وفي بعضِ الأحيانِ اللَّعْنَةُ، إمَّا الفرنسيَّةُ أو الإنكليزيةُ.

وقد صَدَّقَني من المرأةِ الشرقيَّةِ أنَّها تصوَّرتُ أَنَّ التَمْلِيْنَ والتَّخَضُّرَ هو تقليدُ المرأةِ الغربيَّةِ، ونَسِيتُ أنَّها تستطيعُ أَنْ تتطوَّرَ وَأَنْ تتقدَّمْ كما شاءتْ، مع الاحتفاظِ بطابعِها الشرقيِّ الجميلِ». وفي «جمهورية» السبت ٩ يونيو ١٩٦٢ نُشِرَ تحتَ هذا العنوانِ: «كاتبةٌ أمريكيَّةٌ تقول: امنعوا الاختلاطَ، وقِيدُوا حُرِّيَّةَ المَرْأَةِ». نَقَلَتِ الصحيفةُ، تحتَ هذا العنوانِ كلاماً ثميناً صريحاً، وقد بدأتْ فَقَلَمَتِ الكاتبةُ الأمريكيَّةُ للقرَّاءِ، فقالتْ: «عَاذَرَتِ القاهرةُ الصُّحُفِيَّةُ الأمريكيَّةُ «هَيْلسِيان ستانسيري» بعدَ أن أمضَتْ عِدَّةَ أسابيعَ هُنا، وزارَتْ جِلَالَهَا المدارسَ، والجامعاتِ، ومُعَسَّكَراتِ الشَّبَابِ والمُؤَسَّساتِ الاجتماعيَّةِ، ومركزَ الأحداثِ، والمرأةَ والأطفالِ وبعضَ الأسرِ في مُخْتَلَفِ الأحياءِ، وذلك في رِخْلَةٍ دراسيةٍ لِبَحْثِ مشاكلِ الشبابِ، والأسرةِ في المجتمعِ العربيِّ «وهيلسيان» صُحُفِيَّةٌ مُتَجَوِّلَةٌ، تُرَايِلُ أَكْثَرَ من

٢٥٠ صحيفة أمريكية، ولها مقال يومي، يقرؤه الملايين، ويتناول مشاكل الشباب تحت سنّ العشرين، وعملت في الإذاعة والتليفزيون، وفي الصحافة أكثر من عشرين عاماً، وزارت جميع بلاد العالم، وهي في الخامسة والخمسين من عمرها.

تقول الصحيفة الأمريكية بعد أن أمضت شهراً في الجمهورية العربية بعد أن قدّمتها الجريدة هذا التقديم: «إنّ المجتمع العربي كامل وسليم، ومن الخلق بهذا المجتمع أن يتمسك بتقاليدوه التي تقيد الفتاة والشاب في حدود المعقول. وهذا المجتمع يختلف عن المجتمع الأوروبي والأمريكي، فعندكم تقاليد موروثة تحتم تقييد المرأة، وتحتم احترام الأب والأم، وتحتم أكثر من ذلك، عدم الإباحية الغربية التي تهدد اليوم المجتمع والأسرة في أوروبا وأمريكا. ولذلك فإن القيود التي يفرضها المجتمع العربي على الفتاة الصغيرة - وأقصد ما تحت سنّ العشرين - هذه القيود صالحة ونافعة، لهذا أنصح بأن تتمسكوا بتقاليدكم وأخلاقكم، وامنعوا الاختلاط وقيدوا حرية الفتاة - بل ارجعوا إلى عصر الحجاب، فهذا خير لكم من إباحية وانطلاق، ومجون أوروبا وأمريكا. امنعوا الاختلاط قبل سنّ العشرين، فقد عاثبتا منه في أمريكا الكثير، لقد أصبح المجتمع الأمريكي مجتمعاً مُفَعّداً، مليئاً بكل صور الإباحية والخلاعة، وإن ضحايا الاختلاط والحرية قبل سنّ العشرين، يملؤن الشجون والأريفة والبازار والبيوت السرية. إنّ الحرية التي أعطيناها لفتياتنا وأبنائنا الصغار قد جعلت منهم عصابات أحداث وعصابات «جيمس دين» وعصابات للمخدرات، والرقص... إنّ الاختلاط والإباحية والحرية في المجتمع الأوروبي والأمريكي قد هدّد الأسر، وزلزل القيم والأخلاق، فالفتاة الصغيرة تحت

مِئْنُ الْعَشْرِينَ فِي الْمَجْتَمَعِ الْحَدِيثِ تُخَالِطُ الشُّبَّانَ، وَتَرْقُصُ «تَشَاتَشَا» وَتَشْرَبُ الْخَمْرَ وَالسَّجَائِرَ، وَتَتَعَاطَى الْمُخَلَّدَاتِ بِاسْمِ الْمَدَنِيَّةِ وَالْحَرِيَّةِ وَالْإِبَاحِيَّةِ.

وَالْعَجِيبُ فِي أَوْرُوبَا وَأَمْرِيكَا أَنَّ الْفَتَاةَ الصَّغِيرَةَ تَحْتَ الْعَشْرِينَ تَلْعَبُ... وَتَلْهُو وَتَعَاشِرُ مَنْ تَشَاءُ تَحْتَ سَمْعِ عَائِلَتِهَا وَبَصَرِهَا، بَلْ وَتَتَحَدَّثُ وَالذَّيْهَا وَمُتَرَبِّبِيهَا وَالْمُشْرِفِينَ عَلَيْهَا، تَتَحَدَّثُهُمْ بِاسْمِ الْحَرِيَّةِ وَالْإِبَاحِيَّةِ، تَتَحَدَّثُهُمْ بِاسْمِ الْإِبَاحِيَّةِ وَالْإِنْتِلَاقِ، تَتَزَوَّجُ فِي دَقَائِقَ... وَتُطَلِّقُ بَعْدَ سَاعَاتٍ، وَلَا يُكَلِّفُهَا هَذَا أَكْثَرَ مِنْ إِمْضَاءِ عَشْرِينَ قُرْشًا وَعَرِيْسَ لَيْلَةٍ - أَوْ لِيَضْعَ لَيْالٍ، وَبَعْدَهَا الطَّلَاقُ... وَرَبِّمَا الزَّوْاجُ فَالطَّلَاقُ مَرَّةً أُخْرَى».

عِلَاجُ هَذَا الْوَضْعِ الشَّاذُّ: وَلَا مَنَاصَ مِنْ وَضْعِ خُطْئَةٍ حَازِمَةٍ لِلْخُلَاصِ مِنْ هَذِهِ الْمَوْقِفَاتِ، وَذَلِكَ بِاتِّخَاذِ مَا يَأْتِي:

١ - نَشْرُ الْوَعْيِ الدِّينِيِّ وَتَبْصِيرُ النَّاسِ بِخُطُورَةِ الْإِنْدِفَاعِ فِي هَذَا التَّبَارِ الشَّدِيدِ.

٢ - الْمُطَالَبَةُ بِسَنِّ قَانُونِيٍّ يَحْمِي الْأَخْلَاقَ وَالْأَدَابَ، وَمُعَاقِبَةُ مَنْ يَخْرُجُ عَلَيْهِ بِشِدَّةٍ وَخَزَمٍ.

٣ - مَنَعُ الصُّحُفِ وَجَمِيعِ أَدَوَاتِ الْإِعْلَامِ مِنْ نَشْرِ الصُّوَرِ الْعَارِيَّةِ، وَوَضْعُ رَقَابَةٍ عَلَى مُصَمِّمِي الْأَزْيَاءِ.

٤ - مَنَعُ مَسَابِقَاتِ الْجَمَالِ وَالرَّقْصِ الْفَاجِرِ، وَتَحْقِيرُ كُلِّ مَا يَتَصَلَّى بِهَذَا الْأَمْرِ.

٥ - اخْتِيَارُ مَلَائِسَ مَنَاسِيَّةٍ أَشْبَهَ بِمَلَائِسِ الرَّاهِبَاتِ، وَتَكْلِيفُ كُلِّ مَنْ

يُسْتَعْمَلُ بِعَمَلٍ رَسْمِيٍّ بَارْتِدَائِيًّا.

٦ - يبدأ كلُّ فَرْدٍ بِفِيهِ، ثُمَّ يَدْعُو غَيْرَهُ.

٧ - الإشادة بالفضيلة والحِشمة والصيانة والتَّسْتُر.

٨ - العملُ على شُغْلٍ أوقاتِ الفراغِ حتى لا يبقى مُتَسَعٌّ مِنَ الزَّوْتِ لمثلِ هذا العبَثِ.

٩ - اعتبارُ الزمنِ جُزْءاً من العلاجِ، إذ إنَّها تَخْتَّاجُ إلى وقتٍ طویلٍ.

دَفَعَ شُهَّةً: وَيَحُلُو لِبَعْضِ النَّاسِ أَنْ يُسَايِرُوا النَّيَّارَ وَيَمْشُوا مَعَ الرَّكْبِ، زَاعِمِينَ أَنَّ ذَلِكَ تَطَوُّرٌ حَتْمِيٌّ اقْتَضَتْهُ ظُرُوفُ الْمَدِينَةِ الْحَدِيثَةِ. وَنَحْنُ لَا نَمْنَعُ أَنْ يَسِيرَ التَّطَوُّرُ فِي طَرِيقِهِ، وَأَنْ يَصِلَ إِلَى مَدَاهِ - وَلَكِنَّا نَخْشَى أَنْ يُقْسَرَ التَّطَوُّرُ عَلَى حِسَابِ الدِّينِ وَالْأَخْلَاقِ وَالْآدَابِ - فَإِنَّ الدِّينَ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنْ تَعَالِيمَ خُلُقِيَّةٍ وَأَدَبِيَّةٍ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ وَحْيِ اللَّهِ، شَرَعَهُ لِكُلِّ عَصْرِ وَلِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ... فَإِذَا كَانَ التَّطَوُّرُ جَائِزاً فِي أُمُورِ الدُّنْيَا، وَشُؤُونِ الْحَيَاةِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يَجُوزُ فِي دِينِ اللَّهِ. إِنَّ الدِّينَ نَفْسَهُ هُوَ الَّذِي فَتَحَ لِلْعَمَلِ الْإِنْسَانِيِّ آفَاقَ الْكَوْنِ، لِيَنْظَرَ فِيهِ، وَيَتَفَعَّلَ بِمَا فِيهِ مِنْ قُوَى وَبَرَكَاتٍ وَيُطَوِّرَ حَيَاتَهُ لِنَصِلَ إِلَى أَقْصَى مَا قُدِّرَ لَهُ مِنْ تَقْدِيمٍ وَرُقْيٍ... فَكَمْ فَرْقٌ كَبِيرٌ بَيْنَ مَا يَقْبَلُ التَّطَوُّرُ وَبَيْنَ مَا لَا يَقْبَلُهُ... وَالَّذِينَ لَيْسَ لُغْبَةً تَخَضَّعَ لِلْأَهْوَاءِ - وَتَوَجَّهَتْ الشَّهَوَاتُ وَالرَّغَبَاتُ^(١).

(١) أطلنا القول في هذا الموضوع: لأهميته ولأنه إحدى المشكلات الاجتماعية التي تحتاج إلى المزيد من العناية.

تَزِينُ الرَّجُلِ لِرَوْجِهِ

مِنَ الْمُسْتَحَبِّ أَنْ يَتَزَيَّنَ الرَّجُلُ لِرَوْجِهِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنِّي لَأَتَزَيَّنُ لِأَمْرَاتِي كَمَا تَتَزَيَّنُ لِي، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَسْتَنْظَفَ^(١) كُلَّ حَقِّي الَّذِي لِي عَلَيْهَا، فَتَسُوجِبُ حَقَّهَا الَّذِي لَهَا عَلَيَّ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَقَدْ يَسَّلُ الَّذِي عَلَيْهِ بِالْمَرْيَةِ﴾^(٢). قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا: قَالَ الْعُلَمَاءُ: «أَمَّا زِينَةُ الرَّجَالِ فَعَلَى تَغَاوُتِ أَحْوَالِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ عَلَى اللَّيْقِ^(٣) وَالْوِفَاقِ. فَرُبَّمَا كَانَتْ زِينَةُ تَلِيْقٍ فِي وَقْتٍ، وَلَا تَلِيْقٍ فِي وَقْتٍ، وَزِينَةُ تَلِيْقٍ بِالشَّبَابِ، وَزِينَةُ تَلِيْقٍ بِالشُّيُوخِ وَلَا تَلِيْقٍ بِالشَّبَابِ».

قَالَ: «وَكَذَلِكَ فِي شَأْنِ الْكِسْوَةِ، فَفِي هَذَا كُلُّهُ ابْتِغَاءُ الْحَقُوقِ، فَإِنَّمَا يَعْمَلُ اللَّائِقُ وَالْوِفَاقُ، لِيَكُونَ عِنْدَ أَمْرَاتِهِ فِي زِينَةِ تُسِرُّهَا، وَيَعْمُرُّهَا عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ». قَالَ: «وَأَمَّا الطَّيِّبُ، وَالسَّوَاكُ، وَالْخِلَافُ، وَالرُّمِّيُّ بِالذَّرَنِ^(٤)، وَفُضُولُ الشَّعْرِ، وَالتَّطَهُّرُ، وَقَلَمُ الْأَطْفَارِ، فَهُوَ بَيِّنٌ مُوَافِقٌ لِلْجَمِيعِ». وَالْخِضَابُ لِلشُّيُوخِ، وَالْخَاتَمُ لِلْجَمِيعِ مِنَ الشَّبَابِ وَالشُّيُوخِ زِينَةٌ، وَهُوَ حُلِيُّ الرِّجَالِ. ثُمَّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَخَّى أَوْقَاتَ حَاجَتِهَا إِلَى الرِّجَالِ فَيُعِمُّهَا، وَيُغْنِيهَا عَنْ التَّطَلُّعِ إِلَى غَيْرِهِ... وَإِنْ رَأَى الرَّجُلُ مِنْ نَفْسِهِ عَجْزاً عَنْ إِقَامَةِ حَقِّهَا فِي مَضْجِعِهَا، أَخَذَ مِنَ الْأَدْوِيَةِ الَّتِي تَزِيدُ فِي بَاهِهِ، وَتُقَوِّي شَهْوَتَهُ حَتَّى يُعِمُّهَا^(٥).

(١) أَسْتَنْظَفَ: أَخَذَ الْحَقَّ كُلَّهُ.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: الْآيَةُ ٢٢٨.

(٣) اللَّيْقُ: اللَّيَاقَةُ وَالْحَفَقُ.

(٤) الذَّرَنُ: الْوَسْخُ.

(٥) دَرَجَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى تَعَاطِي الْمَخْدَرَاتِ كَالْحَشِيشِ وَالْأَفْيُونِ وَسَرَاهَا، وَاسْتَمْتَمُوا لَهَا اسْتِمَاتَةً لَا إِفَاقَةَ مِنْهَا، وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ جَانُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَائِلَاتِهِمْ جَنَائَةً لَيْسَتْ وَرَاءَهَا جَنَایَةٌ وَمِنَ الْمَوْسُفِ أَنَّهُمْ يَتَرَخَّصُونَ فِي هَذَا إِشْبَاعاً لَشَهْوَاتِهِمْ وَخُسْرَئاً

حَيْثُ أُمُّ زَرْعٍ^(١)

عن عائشة قالت: «جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فَتَعَاهَدْنَ^(٢) وَتَعَاقِدْنَ^(٣) لَا يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئاً: قَالَتِ الْأُولَى: زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٍ عَثَّ^(٤) عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ^(٥) لَا سَهْلَ^(٦) فِيرْتَقَى^(٧) وَلَا سَمِينَ فَيُنْتَقِلُ^(٨)». وقالت الثانية: زوجي لا أَبْتُ^(٩) خَبْرَهُ. إني أخاف أن لا أَذَرَهُ^(١٠) إِنْ أَذْكَرُهُ

لأهوائهم وقد ذهب العلماء إلى أن الحشيش محرم وأن متعاطيه يستحق حد شارب الخمر وأن مستحله كافر مرتد عن الإسلام، وأن زوجته تبين منه، لهذا فضلاً عن إضعافه البدن فيفقد نشاطه وقوته.

(١) ذكر النسائي أن سبب هذا الحديث قالت عائشة: «فخرت بمال أبي في الجاهلية، وكان ألف ألف أوقية. فقال النبي ﷺ: «اسكتي يا عائشة، فإني كنت لك كأبي زرع لأم زرع»... وقيل: سبب الحديث «أن عائشة وفاطمة جرى بينهما كلام فدخل رسول الله ﷺ، فقال: «ما أنت بمنتهية يا حميراء عن ابنتي. إن مثلي ومثلك كأبي زرع وأم زرع». فقالت: يا رسول الله حدثنا عنهما. فقال: «كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة، وكان الرجال خلوفاً، فقلن: تعالين نتذاكر أزواجنا بما فيهم ولا نكذب»... وقيل: إن هذه القرية كانت باليمن... وقيل: إنهن كن بمكة... وقيل: إنهن كن في الجاهلية.

(٢) أي أزمعن أنفسهن عهداً وتعاقدن على الصدق.

(٣) هزيل يستكره.

(٤) أي كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي إليه كالجبل.

(٥) أي لا هو سهل ولا سمين، شبهت شيتين بشيتين: شبهت زوجها باللحم الغث، وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر، ثم فسرت ما أجملت: لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان هزلاً، لأن الشيء المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب، ولا اللحم سمين فيتحمل المشقة في صعود الجبل لأجل تحصيله.

(٦) وصف للجبل: أي لا سهل فيرتقى إليه.

(٧) وصف للحم: أي أنه لهزاله لا يرغب أحد فيه فينتقل إليه أي أن زوجها شديد البخل سيء الخلق ميؤوس منه.

(٨) أي لا أظهر حديثه الذي لا خير فيه.

(٩) أي أخاف أن لا أترك من خبره شيئاً، فطلوله وكثرته أكتفي بالإشارة إلى معاليه خشية أن يطول الخطب من طولها.

أَذْكُرُ عُجْرَةَ^(١) وَبُجْرَةَ^(٢). قالت الثالثة: زوجي العَشْتُقُ^(٣): إِنْ أَتَيْتُنِي أَطْلُقُ^(٤)، وَإِنْ أَسْكُتُ أُعَلِّقُ. قالت الرابعة: زوجي كَلِيلُ يَهَامَةَ^(٥)، لَا حَرَّ وَلَا قُرَّ، وَلَا مَخَافَةَ وَلَا سَامَةً. قالت الخامسة: زوجي إِنْ دَخَلَ فَيْهَدُ^(٦)، وَإِنْ خَرَجَ أَيْسَدُ^(٧) وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهِدَ^(٨). قالت السادسة: زوجي إِنْ أَكَلَ لَفَّ^(٩)، وَإِنْ شَرِبَ اشْتَفَّ^(١٠)، وَإِنْ اضْطَجَعَ التَّفَّ^(١١) وَلَا يُولُجُ الْكَفَّ

(١) العُجْر: تعقد العروق والعصب في الجسد...

(٢) والبُجْر مثلها إلا أنها تكون مختصة بالتي تكون في البطن قال الخطابي: أرادت عيوبه الظاهرة، وأسراره الكامنة ولعله كان مستور الظاهر ردي الباطن، وهي عنت أن زوجها كثير المعاييب متعقد النفس عن المكارم.

(٣) المذموم الطول - أرادت أن له منظرأً بلا مخبر. وقيل: هو السيء الخلق.

(٤) أي إن ذكرت عيوبه وبلغه ذلك طلقني، وإن أسكت عنها فأنا عنده معلقة لا ذات زوج ولا مطلقة مع أنها متعلقة به وتجه مع سوء خلقه.

(٥) تهامة: بلاد حارة في معظم الزمان وليس فيها رياح باردة، فيطيب الليل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حرارتها... فوصفت زوجها بجميل العشرة واعتدال الحال، وسلامة الباطن، فكانها قالت: لا أذى عنده ولا مكروه... وأنا آمنة منه فلا أخاف من شره... فليس سيء الخلق فأسام من عشرته. فأنا لذيلة العيش عنده كلذة أهل تهامة بليلهم المعتدل.

(٦) شبهته بالفهد لأنه يوصف بالحياة وقلة الشر وكثرة النوم والوثوب فهي وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له.

(٧) أسد: أي يصير بين الناس مثل الأسد، فهي تريد أنه في البيت كالنهد في كثرة النوم والوثوب وفي خارجه كالأسد على الأعداء.

(٨) بمعنى أنه شديد الكرم كثير التفاضي لا يتفقد ما ذهب من ماله فهو كثير التسامح.

(٩) المراد باللف الإكثار منه. فعنده نهم وشرة.

(١٠) الاشتفاف في الشرب عدم الإبقاء على شيء من المشروب.

(١١) أي بكسائه وحده، ولتقبض عن أهله إعراضاً فهي حزينة لذلك.

لِيَعْلَمَ الْبَثَّ^(١). قالت السابعة: زوجي عيابه، أو عيابه^(٢)، طباقاء، كل داء له داء^(٣) شجك^(٤) أو قللك^(٥) أو جمع كللك^(٦).

قالت الثامنة: زوجي المس مس^(٧) أرنب، والريخ ريخ زرنب^(٨). قالت التاسعة: زوجي رفيع العماد^(٩) طويل النجاد^(١٠)، عظيم الرماد^(١١) قريب البنت من الناد^(١٢). قالت العاشرة: زوجي مالك وما مالك؟ مالك خير من ذلك، له إبل كثيرات المبارك^(١٣) قليلات المسارح^(١٤) وإذا سمعن

(١) البث هو الحزن: أي لا يمد يده ليعلم ما هي عليه من حزن فيزيله، ويحتمل أن تكون أرادت أنه يتم نوم العاجز القشل: أرادت أنه لا يسأل عن الأمر الذي تهتم به، وهو المباشرة الجنسية.

(٢) شك من راوي الحديث والعيابه الذي لا يضرب، ولا يلقح من الإبل، وبالمعجمة ليس بشيء، والطباقاء الأحق... أو هو الثقيل الصدر: فهي تصفه بأنه عاجز عن النساء ثقيل الصدر.

(٣) أي كل داء تفرق في الناس فهو فيه.

(٤) شجك: أي جرحك في رأسك، وجراحات الرأس تسمى شجاجاً.

(٥) قللك: أي جرح جسدك.

(٦) أي أنه ضروب للنساء، فإذا ضرب إما أن يكسر عظماً، أو يشج رأساً أو يجمعهما.

(٧) أي ناعم الجلد مثل الأرنب.

(٨) الزرنب: بنت طيب الريح.

(٩) وصفته بعلو بيته وطوله، فإن بيوت الأشراف كذلك يعلونها ويضربونها في المواضع المرتفعة.

(١٠) النجاد: حمالة السيف، وهي تريد أنه أيضاً شجاع.

(١١) كناية عن الكرم.

(١٢) أي وضع بيته وسط الناس ليسهل لقاءه، وهو لا يحتجب عن الناس.

(١٣) جمع ميرك: وهو موضع نزول الإبل.

(١٤) الموضع الذي تطلق لترعى فيه، أي لا تخرج إلى المرعى إلا قليلاً استعداداً لنحرهن للضيوف.

صَوْتُ الْمَرْهَرِ^(١) أَيْقَنَ أَنَّهُنَّ هَوَالِكُ^(٢). قَالَتِ الْحَادِيَّةُ عَشْرَةَ: زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، فَمَا أَبُو زَرْعٍ؟^(٣) أَنَسَ^(٤) مِنْ حُلِيِّ أُذُنِي^(٥)، وَمَلَا مِنْ شَخْمِ عَضْدِي^(٦) وَيَجْحَنِي فَبَجَحَتْ^(٧) إِلَيَّ نَفْسِي، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بِشَقٍّ^(٨) فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ^(٩) وَأَطِيطٍ^(١٠) وَدَائِسٍ^(١١) وَمُنَقٍّ^(١٢) فَقَعْنَدَهُ أَقُولُ فَلَا أَقْبِحُ^(١٣)، وَارْقُدْ فَاتَّصِبْ^(١٤) وَاشْرَبْ فَاتَّقَمَّحْ^(١٥) أُمُّ أَبِي زَرْعٍ. فَمَا أُمُّ أَبِي

-
- (١) آلة من آلات الطرب والغناء وهو العود.
 (٢) فإذا رأت الإبل ذلك وسمعت ضرب العود أيقنت أنها هوالك، وأنها ستلعب للضيوف، وقولها ما لك وما لك استغماية تقال للتعظيم والتعجب.
 (٣) أي أن شأنه عظيم.
 (٤) أناس: أي حرك وأثقل.
 (٥) المراد أنه ملأ أذنيه من أقراط من ذهب ولؤلؤ.
 (٦) لم ترد العضد وحده، وإنما أرادت الجسم كله، وخصت العضد لأنه أقرب ما يلي بصر الإنسان من جسده أي كثرت نعمه عليها حتى سمن جسمها.
 (٧) المراد أنه فرحها وفرحت، وقيل: عظمني فعظمت إلي نفسي.
 (٨) بشق: أي يشظف وجهه ومنه قول الله تعالى: ﴿لَمْ تَكُونُوا بِالْغَنِيِّ إِلَّا بِشَقِّ الْأَنْفُسِ﴾ أي بعد جهد ومشقة.
 (٩) صهيل: أي خيل.
 (١٠) أطيط: أي إبل، وأصل الأطيط صوت أعواد المحامل، ويطلق الأطيط على كل شيء نشأ عن ضغط.
 (١١) المراد أن عندهم طعاماً منتقى من الزرع الذي يداس في يبلده ليميز الحب من السنبل.
 (١٢) المنق: الآلة التي تميز الحب وتقيه مثل المنخل والقربال.
 (١٣) أي لكثرة إكرامه لها وتدللها عليه لا يرد لها قولاً، ولا يقبح عليها ما تأتي به.
 (١٤) أي أنام الصبيحة وهي نوم أول النهار، فلا أوقظ، إشارة إلى أن لها من يكفيها مؤنة بيتها ومهنة أهلها.
 (١٥) هو الشرب على مهل حتى تمتلئ وترتوي، وهي تريد أنواع الأشربة من لبن وغير ذلك.

زرع؟ عكومها^(١) رداح^(٢) ويثتها فساح^(٣) ابن أبي زرع. فما ابن أبي زرع؟
مضجعه كمثل^(٤) شطبة، ويشبعه ذراع الجفرة^(٥). بنت أبي زرع فما
بنت أبي زرع؟ طوع أبيها وطوع أمها^(٦)، وملء كسائها^(٧) وعيظ
جارتها^(٨)، جارية أبي زرع. فما جارية أبي زرع؟ لا تبت^(٩) حديثنا
تبثيا^(١٠)، ولا تنق^(١١) ميراثنا تنقيثا^(١٢) ولا تملأ بيتنا نقشيشا^(١٣). قالت:

- (١) هي نمط تجعل المرأة فيها ذخيرتها ومتاعها - حقية.
- (٢) يقال للكتيبة الكبيرة رداح إذا كانت بطينة السير، ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة الورك رداح. أي أنها ثقيلة من ملتها.
- (٣) فساح: واسع. والمعنى أنها وصفت أم زوجها بأنها كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت، والمرأة التي تكون على هذا الحال يكون ابنها صغيراً لم يملن في السن غالباً فزوجها صغير.
- (٤) أرادت بسل الشطبة سيفاً سل من غمده، فمضجعه الذي ينم فيه في الصغر كقدر سل شطبة واحدة: وهي المود المحدود كالمسلة.
- (٥) الجفرة: هي الأنثى من ولد المعز إذا كان سنه أربعة أشهر، وفصل عن أمه، وأخذ في الرعي، فهي وصفت ابن زوجها بأنه خفيف الوطاة عليها، فإذا دخل بيتها وقت القيلولة مثلاً لم يضطجع إلا قدر ما يسل السيف من غمده، وأنه لا يحتاج طعاماً من عندها، فلو طعم لاكتفى بالسير الذي يسد الرمق من المأكول والمشروب فهو ظريف لطيف.
- (٦) أي أنها باردة بهما.
- (٧) كناية عن كمال شخصها ونعمة جسمها.
- (٨) أي أنها تنظف جارتها لما ترى من نعم وخير، والمراد بجارتها ضررتها أو المراد في الحقيقة شأن أغلب الجارات.
- (٩) لا تبت: أي لا تظهر.
- (١٠) أي لا نقشي سرّاً.
- (١١) أي لا تسرع فيه بالخيانة ولا تلذبه بالسرقة. أو تحسن صنع الطعام.
- (١٢) الميرة: هي الزاد، وأصله ما يحصله البدوي من الحضر ويحمله إلى منزله.
- (١٣) أي مهتمة بالبيت بتنظيمه وتنظيفه.

خرج أبو زرع، والأوطاب^(١) تَمَحَّضُ^(٢) فَلَقِيَ^(٣) امرأة معها ولدان لها كالفهدين، يُلقِيَانِ من تحت خَصْرِمَا برمانتين^(٤) فطلقتي ونكحها فنكحت بعده رجلاً سرياً^(٥) ركب سرياً^(٦) وأخذ خطياً^(٧) وأراح^(٨) علي نغماً ثرياً^(٩) وأعطاني من كل راحة زوجاً^(١٠)، وقال كلي أم زرع وميري^(١١) أهلك. قالت: فلو جمعت كل شيء أعطانيه ما بلغ أصغر آتية^(١٢) أبي زرع. قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: «كُنْتُ لَكَ كَابِي زَرْعٍ لَمْ زَرْعٍ»^(١٣) رواه الشيخان والنسائي.

- (١) جمع وطب وهو وعاء اللبن.
- (٢) إخراج الزيد من اللبن، والمراد أنه خرج من عندها مبكراً.
- (٣) سبب رؤية أبي زرع للمرأة وهي على هذه الحالة أنها تعبت من مخض اللبن فاستلقت تستريح فراها أبو زرع على هذه الحالة، وسبب رغبته في إنكاحها أنهم كانوا يحبون نكاح المرأة المنجبة.
- (٤) المراد بالرمانة ثديها، وهذا دليل على أن المرأة كانت صغيرة السن وأن ولديها كنا يلعبان وهما في حضنها أو جنبها.
- (٥) أي من سراة الناس أي شريفاً.
- (٦) فرساً عظيماً خيراً، والشري هو الذي يمضي في السير بلا فتور.
- (٧) هو الرمح.
- (٨) أي أتى بها إلى المراح وهو موضع مبيت الماشية، وقيل: معناه غزا فغنم فأتى بالنعم الكثيرة.
- (٩) أي كثيرة.
- (١٠) المعنى أعطاني من كل شيء ينبع زوجاً أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرمى وأرادت كذلك كثرة ما أعطاه.
- (١١) ميري أهلك: أي صلهم واسمي إليهم بالميرة وهي الطعام.
- (١٢) أي التي كان يطبخ فيها عند أبي زرع على الدوام والاستمرار من غير نقص ولا قطع.
- (١٣) وفي رواية بزيادة في آخره: إلا أنه طلقها وأني لا أطلقك. وزاد النسائي في رواية: قالت عائشة: يا رسول الله بل أنت خير من أبي زرع.

الخطبة قبل الزواج

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَدَّمَ الْعَاقِدُ أَوْ غَيْرُهُ بَيْنَ يَدَيِ الْعَقْدِ خُطْبَةً. وَأَقْلَاهَا:
الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ.

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشْهَدُ
فَهِمِّي كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ»^(١). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ
غَرِيبٌ.

٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «كُلُّ أَمْرٍ
فِي بَالٍ لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. أَيْ
أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ مُعْتَمَدٍ بِهِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُلْقَى صَاحِبُهُ بِاللَّهِ لَهُ مِنَ الْإِهْتِمَامِ بِهِ -
لَا يَبْدَأُ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ مَقْطُوعٌ مِنَ الْبَرَكَاتِ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصَ الْحَمْدِ،
بَلِ الْمَقْصُودُ ذِكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لِيَتَوَقَّعَ مَعَ الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى. وَالْأَفْضَلُ أَنْ
يَخْطُبَ خُطْبَةَ الْحَاجَةِ: فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
جَوَامِعَ الْخَيْرِ وَخَوَاتِيمَهُ، أَوْ قَالَ فَوَاتِحَ الْخَيْرِ، فَعَلَّمَنَا خُطْبَةَ الصَّلَاةِ وَخُطْبَةَ
الْحَاجَةِ، خُطْبَةَ الصَّلَاةِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّلِيَّاتُ. السَّلَامُ عَلَيْنَا
أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

وْخُطْبَةَ الْحَاجَةِ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ
مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُصِيبَ لَهُ، وَمَنْ
يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ... ثُمَّ تَصِلُ خُطْبَتَكَ بِثَلَاثِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ:

(١) اليد التي أصابها الجذام.

١ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١).

٢ - ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ فِيهَا بِحَبْلٍ كَثِيرًا وَمَقَعَهُ وَالْتَفَعُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَلَّوْنَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (٢).

٣ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٣) **يُطِيعُ لَكُمْ أَمْرًا** وَيَقَرُّ لَكُمْ دُونَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٤).

رواه أصحاب السنن وهذا لفظ ابن ماجة. ولو لم يأت بالخطبة صح النكاح: فعن رجل من بني سليم قال: خطبت إلى النبي ﷺ المرأة التي عرّضت نفسها عليه ليتزوجها ﷺ. فقال له: «زَوَّجْتُكُمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» وَلَمْ يَخْطُبْ.

حِكْمَةُ ذَلِكَ: قال في حُجَّةِ اللَّهِ الْبَالِغَةِ: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَخْطُبُونَ قَبْلَ الْعَقْدِ بِمَا يَرَوْنَهُ مِنْ ذِكْرِ مَفَاحِرِ قَوْمِهِمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ. يَتَوَسَّلُونَ بِذَلِكَ إِلَى ذِكْرِ الْمَقْصُودِ وَالتَّنْوِيهِ بِهِ، وَكَانَ جَزَاءُ الرِّسْمِ بِذَلِكَ مَصْلَحَةٌ؛ فَإِنَّ الْخُطْبَةَ مَبْنَاهَا عَلَى التَّشْهِيرِ، وَجَعَلَ الشَّيْءَ بِمَسْمَعٍ وَمَرَأَى مِنَ الْجُمْهُورِ. وَالتَّشْهِيرُ بِمَا يُرَادُ وَجُودُهُ فِي النِّكَاحِ لِيَتَمَيَّزَ مِنَ السَّفَاحِ... أَيْضًا فَالْخُطْبَةُ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْأُمُورِ الْمَهْمَةِ... وَالْإِهْتِمَامِ بِالنِّكَاحِ وَجَعَلَهُ أَمْرًا عَظِيمًا بَيْنَهُمْ مِنْ أَعْظَمِ الْمَقَاصِدِ؛ فَأَبْقَى النَّبِيُّ ﷺ أَصْلَهَا، وَغَيَّرَ وَصْفَهَا. وَذَلِكَ أَنَّهُ ضَمَّ مَعَ

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٢.

(٢) سورة النساء: الآية ١.

(٣) سورة الأحزاب: الآيتان ٧٠، ٧١.

هذه المصالح مصلحةٌ أخرى وهي: أنه ينبغي أن يُقَسَّم في كلِّ ارتفاقٍ ذِكْرُ مُنَاسِبٍ لَهُ، وَيَتَوَهَّ في كلِّ عَمَلٍ بشعائرِ اللَّهِ، ليكونَ الدِّينُ الحقُّ ناشراً أعلامه وراياتِهِ. ظاهراً شِعَارَهُ وَأَمَارَاتِهِ، فَسَنَ فيها أنواعاً من الذِّكْرِ كَالْحَمْدِ وَالِاسْتِعَانَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّعَوُّذِ وَالتَّوَكُّلِ وَالتَّشَهُدِ وَآيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ. وَأَشَارَ إلى هذه المصلحةِ بقوله: «كُلُّ خُطِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَنَافَةِ». وقوله: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْلَمٌ». قال ﷺ: «فَضْلُ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، الصَّوْتُ وَاللَّفْ فِي النِّكَاحِ».

الدُّعَاءُ بَعْدَ الْعَقْدِ

يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِالْمَأْثُورِ.

١ - فعن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ الْإِنْسَانُ أَيْ إِذَا تَزَوَّجَ. قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ».

٢ - وعن عائشة قالت: «تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَنَنِي أُمِّي فَأَذْخَلَنِي الدَّارَ، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْبَيْتِ، فَقُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ، وَالْبَرَكَاتُ، وَعَلَى خَيْرٍ طَائِرٍ». رواه البخاري وأبو داود.

٣ - وعن الحسن قال: «تَزَوَّجَ عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رضي الله عنه - امْرَأَةً مِنْ بَنِي جَسْمٍ. فَقَالُوا: بِالرِّقَاءِ وَالْيَتِيمِ فَقَالَ: قُولُوا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ، وَبَارَكَ عَلَيْكُمْ». رواه النسائي.

إِغْلَانُ الزَّوَاجِ

يُسْتَحْسَنُ شَرْعاً إِعْلَانُ الزَّوَاجِ، لِيُخْرَجَ بِذَلِكَ عَنْ نِكَاحِ السِّرِّ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وإظهاراً للفرح بما أحلَّ اللَّهُ من الطَّيِّبَاتِ... وَإِنَّ ذَلِكَ عَمَلٌ حَقِيقٌ بِأَنْ يُشْتَهَرَ، لِيَعْلَمَهُ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ، وَالْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ، وَلِيَكُونَ دَعَايَةً تُشْجِعُ الَّذِينَ يُوَثِّرُونَ الْعُرُوبَةَ عَلَى الزَّوَاجِ، فَتَرْوِجَ سُوقَ الزَّوَاجِ. وَالْإِعْلَانُ يَكُونُ بِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَدَرَجَ عَلَيْهِ عَرَفُ كُلِّ جَمَاعَةٍ، بِشَرْطِ أَلَّا يَصْحَبَهُ مُحْظُورٌ نَهَى الشَّارِعُ عَنْهُ كَشُرْبِ الْخَمْرِ، أَوْ اخْتِلَاطِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

١ - عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَأَضْرِبُوا عَلَيْهِ الدُّقُوفَ». رواه أحمد، والتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنُهُ. وَلَيْسَ مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّ جَعْلَهُ فِي الْمَسَاجِدِ أَلْبَغُ فِي إِعْلَانِهِ وَالْإِدَاعَةُ بِهِ، إِذْ أَنَّ الْمَسَاجِدَ هِيَ الْمَجَامِعُ الْعَامَّةُ لِلنَّاسِ، وَلَا سِيَّمًا فِي الْمُصُورِ الْأَوَّلِيِّ الَّتِي كَانَتْ الْمَسَاجِدُ فِيهَا بِمَثَابَةِ الْمَسْتَدَيَاتِ الْعَامَّةِ.

٢ - وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنُهُ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ: «قُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَتَيْنِ مَا كَانَ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صَوْتٌ - يَعْنِي دَقًّا - فَقَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ مَا بَيْنَ الْحَلَائِلِ وَالْحَرَامِ الصَّوْتُ بِالْأُفِّ»...

الْفِتَاءُ عِنْدَ الزَّوَاجِ

وَمِمَّا أَبَاحَهُ الْإِسْلَامُ وَحَبَّبَ فِيهِ، الْفِتَاءُ عِنْدَ الزَّوَاجِ، تَرْوِيحاً لِلنَّفُوسِ، وَتَنْشِيطاً لَهَا بِاللَّهْوِ الْبَرِيِّ. وَيَجِبُ أَنْ يَخْلُوَ مِنَ الْمُجُونِ، وَالْخَلَاعَةِ،

والمُؤَوَّعة، وفُحْشِ الْقَوْلِ وَهَجَرِهِ.

١ - فَقَنَّ عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى فِرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ، وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ فِي عُرْسٍ، وَإِذَا جَوَارٍ يُغْتَنِّينَ، فَقُلْتُ: أَنْتُمَا صَاحِبَا رَسُولِ اللَّهِ، وَمِنْ أَهْلِ بَدْرٍ - يُفْعَلُ هَذَا عِنْدَكُمْ!! فَقَالَا: «إِنْ شِئْتَ فَاسْمَعْ مِنَّا، وَإِنْ شِئْتَ فَادْهَبْ... قَدْ رُخِّصَ لَنَا فِي اللَّهْوِ عِنْدَ الْعُرْسِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

٢ - وَزَفَّتِ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، الْفَارِعَةَ بِنْتُ أَسْعَدَ وَسَارَتْ مَعَهَا فِي زَفَافِهَا إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا - نُبَيْطِ بْنِ جَابِرِ الْأَنْصَارِيِّ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهْوٌ؟ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهْوُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَاحْمَدٌ وَغَيْرُهُمَا. وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: «فَهَلْ بَعَثْتُمْ مَعَهَا جَارِيَةً تَضْرِبُ بِاللُّفِّ، وَتُغْنِي؟». قَالَتْ عَائِشَةُ، تَقُولُ مَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: تَقُولُ:

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فَحَيَوْنَا حَيَّيْكُمْ
وَلَوْلَا النَّهْبُ الْأَخْمَرُ مَا حَلَّتْ بِوَادِيكُمْ
وَلَوْلَا الْجِنَظَةُ السَّمْرَاءُ مَا سَمِئَتْ عَذَارِيكُمْ

وَعَنِ الرَّبِيعِ بِنْتُ مَعْوَدٍ قَالَتْ: جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ بُنِيَ^(١) بِي فَجَلَسَ عَلَى فِرَاشِي، فَجَعَلْتُ جُوزِيرَاتٍ لَنَا يَضْرِبْنَ بِاللُّفِّ، وَيَتَلَبَّنَ مَنْ قِيلَ مِنْ أَبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ^(٢) إِذَا قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ:

(١) تزوجت.

(٢) يذكرون صفات الشجاعة والبأس وما تحلوا به من الكرم والمروءة، وكان أبوها معوذ وعملها عوف، ومعاذ قتلوا في بدر.

..... وفيما نبيٌ يَعْلَمُ ما في غدٍ
فقال: «دَمِيْ هَذَا وَقُولِيْ بِالَّذِي كُنْتَ تَقُولِينَ»^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو
دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَصَايَا الزَّوْجَةِ

اسْتِخْبَابُ وَصِيَّةِ الزَّوْجَةِ: قَالَ أَنَسٌ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا
زَفُّوا امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا، يَأْمُرُونَهَا بِخِذْمَةِ الزَّوْجِ وَرِعَايَةِ حَقِّهِ.

وَصِيَّةُ الْأَبِ ابْنَتَهُ عِنْدَ الزَّوْاجِ: وَأَوْصَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ أَبِي
طَالِبٍ ابْنَتَهُ فَقَالَ: «إِيَّاكَ وَالْغَيْرَةَ؛ فَإِنَّهَا مِفْتَاحُ الطَّلَاقِ». «وَلِيَّاكَ وَكَثْرَةَ الْعَنْبِ،
فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَغْضَاءَ». «وَعَلَيْكَ بِالْكُحْلِ فَإِنَّهُ أَزِينُ الزَّيْنَةِ». «وَأَطِيبِ الطَّيِّبِ،
الْمَاءَ».

وَصِيَّةُ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ: وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَامْرَأَتِهِ: «إِذَا رَأَيْتَنِي غَضِبْتُ
فَرَضْنِي. وَإِذَا رَأَيْتُكَ غَضِبْتَنِي رَضَيْتُكَ. وَالْأَلَمُ نَضْطَحِبُ». وَقَالَ أَحَدُ
الْأَزْوَاجِ لَزَوْجَتِهِ:

«خَذِي الْعَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوْدَتِي وَلَا تَنْطَلِقِي فِي سَوَرَتِي جِئْنَ أَغْضَبُ
وَلَا تَنْقُرِيَنِي نَقْرَكَ الدَّفَّ مَرَّةً فَإِنَّكَ لَا تَذِيرِينَ كَيْفَ الْمُعْشَبُ
وَلَا تُكْثِرِي الشُّكْوَى فَتُذْهِبُ بِالْقَوَى وَيَأْبَاكَ قَلْبِي، وَالْقُلُوبُ تُقَلَّبُ
فَإِنِّي رَأَيْتُ الْحُبَّ فِي الْقَلْبِ وَالْأَذَى إِذَا اجْتَمَعَا لَمْ يَلْبَثِ الْحُبُّ يَذْهَبُ»

(١) نهاما عن ذلك لأنه لا يعلم الغيب إلا الله، وجاء في حديث آخر أنه ﷺ قال: «لا
يعلم ما في غد إلا سبحاته» رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

وَصِيَّةُ الْأُمِّ ابْتِنَاهَا عِنْدَ الزَّوْجِ: حَطَبَ عَمْرُو بْنُ حِجْرٍ مِلْكَ كِنْدَةَ، أُمَّ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَوْفٍ بْنِ مُحَلِّمِ الشَّيْبَانِيِّ، وَلَمَّا حَانَ زَفَاهُهَا إِلَيْهِ خَلَّتْ بِهَا أَهْمُهَا أَمَامَهُ بِنْتُ الْحَارِثِ، فَأَوْصَتْهَا وَصِيَّةً، تُبَيِّنُ فِيهَا أَسَسَ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ السَّعِيدَةِ، وَمَا يَجِبُ عَلَيْهَا لِزَوْجِهَا فَقَالَتْ: أَيُّ بَيْتَةٍ: إِنْ الْوَصِيَّةُ لَوْ تَرَكْتُ لِفَضْلِ أَدَبٍ لَتَرَكْتُ ذَلِكَ لَكَ، وَلَكِنِّي تَذَكُّرَةٌ لِلْعَافِلِ، وَمَعُونَةٌ لِلْعَاقِلِ. وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً اسْتَفْغَتْ عَنِ الزَّوْجِ لِيَغْنَى أَبَوَيْهَا، وَشِدَّةً حَاجَتَيْهِمَا إِلَيْهَا - كُنْتُ أَغْنَى النَّاسَ عَنْهُ، وَلَكِنْ النِّسَاءُ لِلرِّجَالِ خُلُقْنَ، وَلَهُنَّ خُلُقُ الرِّجَالِ. أَيُّ بَيْتَةٍ: إِنَّكَ فَارَقْتَ الْجَوْ الَّذِي مِنْهُ خَرَجْتَ، وَخَلَقْتَ الْعُشَّ الَّذِي فِيهِ دَرَجْتَ إِلَى وَكْرٍ لَمْ تَعْرِفِهِ، وَقَرِينٍ لَمْ تَأْلَفِيهِ، فَأَصْبَحَ بِمِلْكِهِ عَلَيْكَ رَقِيبًا وَمَلِيكًا، فَكُونِي لَهُ أُمَةً يَكُنْ لَكَ عَبْدًا وَشِيكًا.

وَأَحْفَظِي لَهُ خِصَالًا عَشْرًا، يَكُنْ لَكَ دُخْرًا. أَمَّا الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ: فَالْحُشُوعُ لَهُ بِالْفَنَاعَةِ، وَحُسْنُ السَّمْعِ لَهُ وَالطَّاعَةِ. وَأَمَّا الثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ: فَالْتَّقُدُّ لِمَوَاضِعِ عَيْنِهِ وَأَنْفِهِ، فَلَا تَقْعُ عَيْنُهُ مِنْكَ عَلَى قَبِيحٍ، وَلَا يَشْمُ مِنْكَ إِلَّا أَطْيَبَ رِيحٍ. وَأَمَّا الْخَامِسَةُ وَالسَّادِسَةُ: فَالْتَّقُدُّ لَوَقْتِ مَنَامِهِ وَطَعَامِهِ، فَإِنَّ تَوَاتُرَ الْجُوعِ مَلْهَبَةٌ، وَتَثْنِيصُ النَّوْمِ مَغْضَبَةٌ. وَأَمَّا السَّابِعَةُ وَالثَّامِنَةُ: فَالْاخْتِرَاسُ بِمَالِهِ وَالْإِزْعَاءُ^(١) عَلَى حَشْمِهِ^(٢) وَعِيَالِهِ، وَمَلَكَ^(٣) الْأَمْرِ فِي الْمَالِ حُسْنُ التَّقْدِيرِ، وَفِي الْعِيَالِ حُسْنُ التَّنْذِيرِ. وَأَمَّا التَّاسِعَةُ وَالْعَاشِرَةُ: فَلَا تَعْصِيَنَّ لَهُ أَمْرًا، وَلَا تُفْشِيَنَّ لَهُ سِرًّا، فَإِنَّكَ إِنْ خَالَفْتَ أَمْرَهُ أَوْعَزَتْ صَدْرَهُ، وَإِنْ أَفْشَيْتَ سِرَّهُ لَمْ تَأْمَنِ عَذْرَهُ. ثُمَّ إِنَّكَ وَالْفَرَحَ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ كَانَ مُهْمًا، وَالكَأَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ كَانَ قَرْحًا.

(١) الإزعاء: الرعاية.

(٢) حشمه: خلعته.

(٣) ملاك: عماد.

الْوَلِيمَةُ

١ - تَغْرِيفُهَا: الوليمة مأخوذة من الولم، وهو الجَمْعُ، لأنَّ الزوجين يجتمعان، وهي الطعام في العرس خاصة. وفي القاموس: الوليمة طعام العرس، أو كُلُّ طعام صُنِعَ لِدَعْوَةٍ وَغَيْرِهَا. وَأَوَّلَمَ - صَنَعَهَا.

٢ - حُكْمُهَا: ذهب الجمهور من العلماء إلى أنها سنة مؤكدة.

١ - لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: «أَوَّلَمَ، وَلَوْ بِشَاةٍ».

٢ - وعن أَنَسٍ قَالَ: «مَا أَوَّلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ، مَا أَوَّلَمَ عَلَى زَيْتَبَ: أَوَّلَمَ بِشَاةٍ». رواه البخاري ومسلم.

٣ - وعن بَرِيدَةَ قَالَ: لما خَطَبَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَا يَدُّ لِلْعُرْسِ مِنْ وَلِيمَةٍ». رواه أحمد بسند لا بأس به كما قال الحافظ.

٤ - قال أَنَسٌ: «مَا أَوَّلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ، مَا أَوَّلَمَ عَلَى زَيْتَبَ، وَجَعَلَ يَبْعَثُنِي فَأَدْعُو لَهُ النَّاسَ، فَأَطْعِمُهُمْ خُبْزًا، وَلَحْمًا، حَتَّى شَبِعُوا».

٥ - وروى البخاري أَنَّهُ ﷺ: «أَوَّلَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَيْنٍ مِنْ شَعِيرٍ». وهذا الاختلاف ليس مَرْجُوعًا تَفْضِيلَ بَعْضِ نِسَائِهِ عَلَى بَعْضٍ، وَإِنَّمَا سَبَبُهُ اخْتِلَافُ حَالَتِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ.

٣ - وَقْتُهَا: وَقْتُ الْوَلِيمَةِ عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ عَقِبَهُ، أَوْ عِنْدَ الدُّخُولِ أَوْ عَقِبَهُ، وَهَذَا أَمْرٌ يَتَوَسَّعُ فِيهِ حَسَبَ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ. وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ ﷺ دَعَا الْقَوْمَ بَعْدَ الدُّخُولِ بِزَيْتَبَ.

٤ - إِبْجَابَةُ الدَّاعِي: إِبْجَابَةُ الدَّاعِي إِلَى وَلِيمَةِ الْعُرْسِ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ

دُعِيَ إِلَيْهَا، لِمَا فِيهَا مِنْ إِظْهَارِ الْإِهْتِمَامِ بِهِ، وَإِدْخَالِ السُّرُورِ عَلَيْهِ، وَتَطْيِيبِ نَفْسِهِ.

١ - عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيَأْتِهَا».

٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَمَنْ تَرَكَ الدُّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

٣ - وَعَنْهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى كِرَاحٍ لَأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَتْ إِلَيَّ فِرَاحٌ لَقَبِلْتُ». رَوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْبُخَارِيُّ. فَإِذَا كَانَتْ الدُّعْوَةُ عَامَّةً غَيْرَ مَعِيْنَةٍ لِمَخْصَصٍ أَوْ جَمَاعَةٍ لَمْ تَجِبِ الْإِجَابَةُ، وَلَمْ تُسْتَحَبَّ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الدَّاعِي: أَيُّهَا النَّاسُ أَجِيبُوا إِلَى الْوَلِيْمَةِ دُونَ تَعْيِينِ، أَوْ ادْعُ مَنْ لَقِيتَ. كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ: قَالَ أَنَسٌ: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ، فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا^(١)، فَجَعَلَتْهُ فِي ثَوْرٍ^(٢)، فَقَالَتْ: يَا أَخِي ادْعَبْ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَهَبْتُ بِهِ، فَقَالَ: «صَهْ». ثُمَّ قَالَ: «ادْعُ فُلَاتًا، وَفُلَاتًا، وَمَنْ لَقِيتَ»، فَدَعَوْتُ مَنْ سَمِعْتُ، وَمَنْ لَقِيتُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وقيل: إِنَّ إِبْجَابَةَ الدَّاعِي فَرَضٌ كَفَايَةٌ. وَقِيلَ: إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ... وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْعَصِيَّانَ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ... هَذَا بِالنِّسْبَةِ لَوَلِيْمَةِ الْغُرَسِ. أَمَّا الْإِجَابَةُ إِلَى وَلِيْمَةِ النِّكَاحِ - فَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ وَاجِبَةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. وَذَقَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى وَجُوبِ الْإِجَابَةِ مُطْلَقًا، وَزَعَمَ ابْنُ حَزَمٍ أَنَّهُ قَوْلُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ لِأَنَّ فِي الْأَحَادِيثِ مَا يُشْعِرُ بِالْإِجَابَةِ

(١) الْحَيْسُ: تَمْرٌ يَخْلُطُ بِسَمْنٍ وَأَقَطَ: أَيِ كَشَكَ.

(٢) الثَّوْرُ: إِنَاءٌ.

إلى كُلِّ دعوةٍ سواءَ أَكَلَتْ دعوةً زواجٍ، أَمْ غَيْرُهُ.

٥ - شُرُوطُ وَجُوبِ إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ: قالَ الحَافِظُ فِي الفَتْحِ: إِنَّ شُرُوطَ وَجُوبِهَا مَا يَأْتِي:

١ - أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُكَلَّفًا حُرًّا رَشِيدًا.

٢ - وَأَلَّا يَخْصُ الْأَغْنِيَاءُ دُونَ الْفُقَرَاءِ.

٣ - وَأَلَّا يَظْهَرَ قَضْدُ التَّوَدُّ لِشَخْصٍ لِرَغْبَةٍ فِيهِ، أَوْ لِرَهْبَةٍ مِنْهُ.

٤ - وَأَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُسْلِمًا عَلَى الْأَصَحِّ.

٥ - وَأَنْ يَخْتَصَّ بِالْيَوْمِ الْأَوَّلِ عَلَى الْمَشْهُورِ.

٦ - وَأَلَّا يُسَبِّقَ، فَمَنْ سَبَقَ تَعَيَّتِ الْإِجَابَةُ لَهُ، دُونَ الثَّانِي.

٧ - وَأَلَّا يَكُونَ هُنَاكَ مَا يَتَأَذَّى بِحُضُورِهِ مِنْ مُتَكَبِّرٍ وَغَيْرِهِ.

٨ - وَأَلَّا يَكُونَ لَهُ عُذْرٌ.

قالَ البَيْهَقِيُّ: وَمَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، أَوْ كَانَ الطَّرِيقُ بَعِيدًا تَلَحُّقُهُ الْمَشَقَّةُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَخَلَّفَ.

٦ - كَرَاهَةُ دَعْوَةِ الْأَغْنِيَاءِ دُونَ الْفُقَرَاءِ: يُكْرَهُ أَنْ يُدْعَى إِلَى الْوَلِيْمَةِ الْأَغْنِيَاءُ دُونَ الْفُقَرَاءِ. فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «شَرُّ طَعَامٍ الْوَلِيْمَةُ، يَحْتَمِلُهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ حَصَلَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». رواه مسلم. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ: يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ، وَيَتْرَكَ الْفُقَرَاءُ.

زَوَاجُ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ

القاعدة العامة في زواج غير المسلمين: «إقرار ما يوافق الشرع منها إذا أسلموا». إن أنكحة الكفار لم يتعرض لها رسول الله ﷺ، كيف وقعت، وهل صادقت الشروط المعتبرة في الإسلام فتصبح، أم لم تصادفها فتبطل؟ وإنما اغتبر حالها وقت إسلام الزوج، فإن كان بمن يجوز له المقام مع امرأته أقرهما، ولو كان في الجاهلية وقد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك. وإن لم يكن بمن يجوز له الاستمرار لم يقر عليه، كما لو أسلم وتحتة ذات رحم محرمة، أو أختان، أو أكثر، فهذا هو الأصل الذي أصلته سنة رسول الله ﷺ وما خالفه فلا يلتفت إليه^(١).

الرجل يسلم وتحتة أختان، يختار في إمسك إحداهما وترك الأخرى: عن الضحاک بن فيروز عن أبيه قال: «أسلمت، وعندي امرأتان أختان، فأمرني النبي ﷺ أن أطلق إحداهما». رواه أحمد وأصحاب السنن والشافعي والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذي وصححه ابن جبان.

الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع يختار أزيعاً منهن: عن ابن عمر قال: «أسلم عيلان الثقفي، وتحتة عشر نسوة في الجاهلية، فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أزيعاً». أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والشافعي، وابن جبان والحاكم وصححه.

إسلام أحد الزوجين دون الآخر: إذا تم العقد بين الزوجين قبل الإسلام، ثم أسلم الزوجان فإن كان العقد قد انعقد على من يصح العقد

(١) هنا خلاصة ما قاله ابن القيم.

عليها في الإسلام، فحُكِّمَ واضِحٌ فيما سَبَقَ. فَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ دُونَ
الْآخَرِ: فَإِنْ كَانَ الْإِسْلَامُ مِنَ الْمَرْأَةِ انْقَسَخَ النِّكَاحُ، وَتَجَبَّ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، فَإِنْ
أَسْلَمَ هُوَ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا كَانَ أَحَقُّ بِهَا، لِمَا كُتِبَتْ أَنْ عَاتِكَتْ ابْنَتَهُ الْوَلِيدِ بْنِ
الْمُغِيرَةِ أَسْلَمَتْ قَبْلَ زَوْجِهَا صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، بَنَحُوْ شهرٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ هُوَ،
فَأَقْرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نِكَاحِهِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَمْ يَتْلُغْنَا أَنَّ امْرَأَةً
هَاجَرَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَزَوْجُهَا كَافِرٌ، مُقِيمٌ بِدَارِ الْكُفْرِ، إِلَّا فُرِّقَتْ
هَاجِرَتُهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا، إِلَّا أَنْ يَفْتَدِمَ زَوْجُهَا مُهَاجِرًا قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ
عِدَّتَهَا، وَإِنَّهُ لَمْ يَتْلُغْنَا أَنَّ امْرَأَةً فُرِّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا إِذَا قَدِمَ وَهِيَ فِي
عِدَّتِهَا.

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا أَسْلَمَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَلَوْ طَالَتْ الْمُدَّةُ فَهَمَا
عَلَى نِكَاحِهِمَا الْأَوَّلِ إِذَا اخْتَارَا ذَلِكَ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ. وَقَدْ رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ
زَيْنَبَ عَلَى زَوْجِهَا أَبِي الْعَاصِ بْنِكَاحِهَا الْأَوَّلِ بَعْدَ سَنَتَيْنِ وَلَمْ يُحْدِثْ
شَيْئًا^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ
بَأْسٌ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: «وَلَمْ
يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفَرِّقُ بَيْنَ مَنْ أَسْلَمَ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ إِذَا لَمْ تُسْلِمْ مَعَهُ، بَلْ
مَتَى أَسْلَمَ الْآخَرُ. فَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ... هَذِهِ هِيَ سُنَّتُهُ الْمَعْلُومَةُ.
قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَسْلَمَ أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ بَعْرَ الظُّهْرَانِ، وَهِيَ وَادِي خُرَاعَةَ.
وَبِخُرَاعَةَ مُسْلِمُونَ قَبْلَ الْفَتْحِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَرَجَعَ إِلَى مَكَّةَ وَهُنَا بَنَتْ
عُتْبَةُ مُقِيمَةً عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ، فَاخْذَلَتْ بِلُحْيَتِهِ وَقَالَتْ: اقْتُلُوا الشَّيْخَ الضَّالَّ،

(١) فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: لَمْ يَحْدِثْ صِلَاقًا، وَفِي بَعْضِهَا: لَمْ يَحْدِثْ نِكَاحًا أَيَّ عَقْدًا
جَدِيدًا.

ثُمَّ أَسْلَمَتْ هِنْدٌ بَعْدَ إِسْلَامِ أَبِي سَفْيَانَ بِأَيَّامٍ كَثِيرَةٍ، وَقَدْ كَانَتْ كَافِرَةً مُقِيمَةً
بِدَارِ لَيْسَتْ بِدَارِ إِسْلَامٍ، وَأَبُو سَفْيَانَ بِهَا مُسْلِمٌ وَهِنْدٌ كَافِرَةٌ، ثُمَّ أَسْلَمَتْ بَعْدَ
انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَأَسْتَقَرَّ عَلَى النِّكَاحِ إِلَّا أَنَّ عِدَّتَهَا لَمْ تَنْقُضِ حَتَّى أَسْلَمَتْ.

وَكَانَ كَذَلِكَ حَكِيمُ بْنُ جِزَامٍ وَأَسْلَمَتْ امْرَأَةٌ صَفْوَانُ بْنُ
أُمَيَّةَ، وَامْرَأَةٌ عِكْرَمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ بِمَكَّةَ، وَصَارَتْ دَارَتَا دَارِ الْإِسْلَامِ، وَظَهَرَ
حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ وَهَرَبَ عِكْرَمَةُ إِلَى الْيَمَنِ، وَهِيَ دَارُ حَرْبٍ
وَصَفْوَانُ يَرِيدُ الْيَمَنَ، وَهِيَ دَارُ حَرْبٍ، ثُمَّ رَجَعَ صَفْوَانُ إِلَى مَكَّةَ، وَهِيَ دَارُ
الْإِسْلَامِ، وَشَهِدَ حُتَيْنًا، وَهُوَ كَافِرٌ، ثُمَّ أَسْلَمَ فَاسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ امْرَأَتُهُ بِالنِّكَاحِ
الْأَوَّلِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتَهَا. وَقَدْ حَفِظَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي، أَنَّ امْرَأَةً
مِنْ الْأَنْصَارِ كَانَتْ عِنْدَ رَجُلٍ بِمَكَّةَ فَاسْلَمَتْ وَهَاجَرَتْ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَقَدِمَ
زَوْجُهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ فَاسْتَقَرَّ عَلَى النِّكَاحِ. انْتَهَى.

قَالَ صَاحِبُ الرُّوضَةِ النَّدِيَّةِ بَعْدَمَا نَقَلَ هَذَا الْكَلَامَ: أَقُولُ: إِنَّ إِسْلَامَ
الْمَرْأَةِ مَعَ بَقَاءِ زَوْجِهَا فِي الْكُفْرِ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الطَّلَاقِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ
يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا سَبِيلٌ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا إِلَّا بِرَضَايَا مَعَ تَجْدِيدِ الْعَقْدِ،
فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُسْلِمَةَ إِنْ حَاضَتْ بَعْدَ الْإِسْلَامِ ثُمَّ طَهَّرَتْ كَانَ لَهَا
أَنْ تَتَزَوَّجَ بِمَنْ شَاءَتْ، فَإِذَا تَزَوَّجَتْ لَمْ يَتَّقِ لِلأَوَّلِ عَلَيْهَا سَبِيلٌ إِذَا أَسْلَمَ.
وَإِنْ لَمْ تَتَزَوَّجْ كَانَتْ تَحْتَ عَقْدِ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَجْدِيدُ عَقْدٍ وَلَا
تَرَاضٍ. هَذَا مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدِلَّةُ وَإِنْ خَالَفَ أَقْوَالُ النَّاسِ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي
إِزْتِدَادِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، فَإِنَّهُ إِذَا عَادَ الْمَرْءُ إِلَى الْإِسْلَامِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمُ
إِسْلَامٍ مَنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى الْكُفْرِ.

الطَّلَاقُ

تَعْرِيفُهُ: الطَّلَاقُ: مَاخُودٌ مِنَ الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ الْإِزْسَالُ وَالتَّرُكُ. تقول: أَطْلَقْتُ الْأَمِيرَ، إِذَا حَلَلْتَ قَيْدَهُ وَأَرْسَلْتَهُ. وفي الشَّرْعِ: حُلُّ رَابِطَةِ الزَّوْجِ، وَإِنهَاءُ الْعِلَاقَةِ الزَّوْجِيَّةِ.

كَرَاهَتُهُ: إِنَّ اسْتِقْرَارَ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ غَايَةٌ مِنَ الْغَايَاتِ الَّتِي يَخْرُصُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ. وَعَقْدُ الزَّوْاجِ إِنَّمَا يُعَقَّدُ لِلدَّوَامِ وَالتَّابِيدِ إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ الْحَيَاةُ؛ لَيْتَسَّ لِلزَّوْجَيْنِ أَنْ يَجْعَلَ مِنَ الْبَيْتِ مَهْدًا يَأْوِيَانِ إِلَيْهِ، وَيَتَعَمَّانِ فِي ظِلَالِهِ الْوَاقِفَةِ؛ وَلِيَتِمَّكُنَا مِنْ تَنْشِئَةِ أَوْلَادِهِمَا تَنْشِئَةً صَالِحَةً. وَمِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَتِ الصَّلَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنْ أَقْدَسِ الصَّلَاتِ وَأَوْثَقِهَا. وَلَيْسَ أَذْلُ عَلَى قُدْسِيَّتِهَا مِنْ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ سَمَّى الْعَهْدَ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ بِالْمِيثَاقِ الْغَلِيظِ، فَقَالَ: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ بِيثًا غَلِيظًا﴾^(١). وَإِذَا كَانَتِ الْعِلَاقَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ هَكَذَا مُوثَّقَةً مُؤَكَّدَةً؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي الْإِخْلَالُ بِهَا، وَلَا التَّهْوِينُ مِنْ شَأْنِهَا. وَكُلُّ أَمْرٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُوْهِمَ مِنْ هَذِهِ الصَّلَةِ، وَيُضْعِفَ مِنْ شَأْنِهَا؛ فَهُوَ يَنْبَغِي إِلَى الْإِسْلَامِ؛ لِقَوَاتِ الْمَنَافِعِ وَذَهَابِ مَصَالِحِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ.

فَمَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الطَّلَاقُ»^(٢). وَأَيُّ إِنْسَانٍ أَرَادَ أَنْ يُفْسِدَ مَا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنْ عِلَاقَةٍ، فَهُوَ فِي نَظَرِ الْإِسْلَامِ خَارِجٌ عَنْهُ، وَلَيْسَ لَهُ شَرَفُ الْإِنْتِسَابِ إِلَيْهِ. يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَبَّبَ»^(٣) امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا^(٤). وَقَدْ يَخْدُثُ أَنَّ

(١) سورة النساء: الآية ٢١.

(٢) رواه أبو داود والحاكم وصححه.

(٣) خيب: أفسد.

(٤) رواه أبو داود والنسائي.

بَعْضُ النِّسْوَةِ يُحَاوِلُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ بِالزَّوْجِ وَيَجْعَلُ مَحَلَّ زَوْجِيَّةٍ، وَالْإِسْلَامُ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ النَّهْيِ. فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخِيهَا لَتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا»^(١) وَلِتَنْكِحَ؛ فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُلِّرَ لَهَا. وَالزَّوْجَةُ الَّتِي تَطْلُبُ الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَا مَقْتَضٍ، حَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ. فَعَنْ ثَوْبَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا امْرَأَةٌ سَأَلَتْ زَوْجَهَا طَلَاقًا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ؛ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»^(٢).

حُكْمُهُ^(٣): اخْتَلَفَتْ آرَاءُ الْفُقَهَاءِ فِي حُكْمِ الطَّلَاقِ، وَالْأَصَحُّ مِنْ هَذِهِ الْآرَاءِ، رَأْيُ الَّذِينَ دَعَبُوا إِلَى حَظَرِهِ إِلَّا لِحَاجَةٍ، وَهُمْ الْأَخْتَانُفُ وَالْحَنَابِلَةُ. وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ كُلَّ قَوَاقٍ، مُطْلَاقٍ». وَلأنَّ فِي الطَّلَاقِ كُفْرًا لِنِعْمَةِ اللَّهِ، فَإِنَّ الزَّوْاجَ نِعْمَةٌ مِنْ نِعَمِهِ، وَكُفْرَانُ النُّعْمَةِ حَرَامٌ. فَلَا يَجُوزُ إِلَّا لِمُضْرَرَةٍ. وَمِنْ هَذِهِ الضَّرُورَةِ الَّتِي تَبِيحُهَا أَنَّ يَزْنِيَنَّ الرَّجُلُ فِي سُلُوكِ زَوْجِيَّةٍ، أَوْ أَنْ يَسْتَوِيَ فِي قَلْبِهِ عَدَمُ اشْتِهَائِهَا، فَإِنَّ اللَّهَ مَقْلَبُ الْقُلُوبِ، فَإِنَّ لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ حَاجَةٌ مَاسَّةٌ إِلَى الطَّلَاقِ يَكُونُ حَبِثُهُ مُحَضَّرٌ كُفْرَانِ نِعْمَةِ اللَّهِ، وَسَوْءُ أَذْبٍ مِنَ الزَّوْجِ، فَيَكُونُ مَكْرُوهًا مُحْظُورًا.

وَالْحَنَابِلَةُ تَفْصِيلُ حَسَنٍ، تُجَمِّلُهُ فِيمَا يَلِي: فَعِنْدَهُمْ قَدْ يَكُونُ الطَّلَاقُ وَاجِبًا، وَقَدْ يَكُونُ مُحَرَّمًا، وَقَدْ يَكُونُ مَبَاحًا، وَقَدْ يَكُونُ مَتَدُونًا إِلَيْهِ. فَأَمَّا الطَّلَاقُ الْوَاجِبُ: فَهُوَ طَلَاقُ الْحَكَمَتَيْنِ فِي الشَّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، إِذَا رَأَى أَنَّ الطَّلَاقَ هُوَ الْوَسِيلَةُ لِقَطْعِ الشَّقَاقِ. وَكَذَلِكَ طَلَاقُ الْمُؤَلِّي بَعْدَ التَّرْبِصِ، مُدَّةً أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ

(١) أي لتخلي عصمة أختها من الزواج ولتحتل بزوجه. ولها أن تزوج زوجاً آخر.

(٢) رواه أصحاب السنن وحسنه الترمذي.

(٣) أي الوصف الشرعي له.

قَالُوا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١١﴾ وَإِنْ مَرَرْتُمُ الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٢﴾ . وَأَمَّا الطَّلَاقُ الْمُحَرَّمُ: فهو الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا كَانَ حَرَاماً، لِأَنَّهُ ضَرَرٌ بِنَفْسِ الزَّوْجِ، وَضَرَرٌ بِزَوْجَتِهِ، وَإِعْدَامٌ لِلْمَصْلُحَةِ الْحَاصِلَةِ لِهَما مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ. فَكَانَ حَرَاماً، مِثْلُ إِتْلَافِ الْمَالِ، وَلِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ.

وفي روايةٍ أُخْرَى أَنَّ هَذَا الشُّعْرَ مِنَ الطَّلَاقِ مَكْرُوهٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ». وفي لَفْظٍ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ شَيْئاً أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ»^(١)، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَبْغُوضاً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ - وَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ حَلَالاً - لِأَنَّهُ مُزِيلٌ لِلنِّكَاحِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْمَصَالِحِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهَا، فَيَكُونُ مَكْرُوهاً. وَأَمَّا الطَّلَاقُ الْمُبَاحُ: فَإِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، لِسُوءِ خُلُقِ الْمَرْأَةِ، وَسُوءِ عَشْرَتِهَا، وَالتَّضَرُّرِ بِهَا، مِنْ غَيْرِ حَصُولِ الْفَرَضِ مِنْهَا.

وَأَمَّا الْمُنْدُوبُ إِلَيْهِ: فهو الطَّلَاقُ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَ تَقْرِيبِ الْمَرْأَةِ فِي حَقْقِ اللَّهِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهَا، مِثْلُ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا، وَلَا يُمْكِنُهُ إِجْبَارُهَا عَلَيْهَا - أَوْ تَكُونُ غَيْرَ عَفِيفَةٍ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يَنْبَغِي لَهُ إِسْكَانُهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيهِ نَقْصٌ لِدِينِهِ، وَلَا يَأْمَنُ إِفْسَادَهَا لِفِرَاسِهِ، وَإِلْحَاقُهَا بِهِ وَلَدًا لَيْسَ هُوَ مِنْهُ، وَلَا بَأْسَ بِالتَّقْصِيرِ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ، لِتَقْتِدِي مِنْهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْلَوْهُمْ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِمَنْجِسَةٍ مُبِينَةٍ^(٢). قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الطَّلَاقَ فِي هَذَيْنِ

(١) سورة البقرة: الآيات ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٢) رواه أبو دؤاد.

(٣) أي لا تمسكون لتضيقوا عليهن.

(٤) سورة النساء: الآية ١٩.

المَوْضِعَيْنِ واجبٌ. قال: ومن المندوبِ إليه، الطلاقُ في حالِ الشَّقَاقِ. وفي الحالِ التي تخرجُ المرأةَ إلى المخالعةِ لتزِيلَ عنها الضَّرَرَ.

حِكْمَتُهُ: قال ابنُ سينا في كتابِ الشِّقَاءِ: ينبغي أن يكونَ إلى الفُرْقَةِ سبيلٌ ما، وألَّا يُسَدَّ ذلكَ من كُلِّ وجهٍ، لأنَّ حَسَمَ أسبابِ التَّوَصُّلِ إلى الفُرْقَةِ بالكَلْبَةِ يقتضي وجوهاً من الضَّرَرِ والخَلَلِ. منها، أنَّ مِنَ الطَّبَائِعِ ما لا يَأْلَفُ بعضُ الطَّبَائِعِ، فكلُّما اجْتَهَدَ في الجَمْعِ بينهما زاد الشرُّ، والنُّبُو^(١) وتنَفَّصَتِ المَعَايِشُ. ومنها أنَّ مِنَ النَّاسِ من يُمَنَّى (أي يُصَابُ) بزَوْجٍ غَيْرِ كُفٍّ. ولا حَسَنَ المَذَاهِبِ في العِشْرَةِ، أو بغيضِ تعافهُ الطَّبِيعَةُ، فيَصِيرُ ذلكَ داعيةً إلى الرِّغْبَةِ في غَيْرِهِ، إذ الشهوةُ طَبِيعَةٌ، ربما أدَّى ذلكَ إلى وجوهٍ من الفسادِ؛ وَرَبَّمَا كانَ الْمُتَزَاوِجَانِ لا يتعاونانِ على التَّشَلُّ، فإذا بُدِلا بزَوْجَيْنِ آخَرَيْنِ تعاونَا فيه، فيجب أن يكونَ إلى المَفَارِقَةِ سبيلٌ، ولكنَّهُ يجبُ أن يكونَ مُشَدِّدًا فيه.

الطَّلَاقُ عِنْدَ الْيَهُودِ^(٢): الذي دُونَ فِي الشَّرِيعَةِ عِنْدَ الْيَهُودِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ؟ أَنَّ الطَّلَاقَ يُبَاحُ بِغَيْرِ عُدْرِ، كَرِغْبَةِ الرَّجُلِ بِالتَّزْوُجِ بِأَجْمَلٍ مِنْ أَمْرَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يُحْسِنُ بَدُونِ عُدْرِ، وَالْأَعْدَاؤُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ:

١ - عُيُوبُ الْخَلْقَةِ، وَمِنْهَا: الْعَمَشُ، وَالْحَوَلُ، وَالْبَخَرُ، وَالْحَدَبُ، وَالْعَرَجُ، وَالْعُقْمُ.

٢ - وَعُيُوبُ الْأَخْلَاقِ، وَذَكَرُوا مِنْهَا: الْوَقَاحَةُ، وَالشَّرُّزَةُ، وَالْوَسَاحَةُ، وَالشُّكَاسَةُ، وَالْعِنَادُ، وَالْإِسْرَافُ، وَالنُّهْمَةُ، وَالْبَطْنَةُ، وَالتَّائِثُ فِي الْمَطَاعِمِ،

(١) النُّبُو: أي الخلاف.

(٢) من كتاب: نداء للجنس اللطيف ص ٩٧.

وَالْفَحْشَخَةُ. وَالزَّنى أَوْلى الْأَعْدَارِ عِنْدَهُمْ، فَيَكْفِي فِيهِ الْإِسَاعَةُ، وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ، إِلَّا أَنَّ الْمَسِيحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُقَرَّرْ مِنْهَا إِلَّا عِلَّةُ الزَّنى، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَطْلُبَ الطَّلَاقَ مَهْمَا تَكُنْ عَيُوبُ زَوْجِهَا، وَلَوْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ الزَّنى ثَبُوتًا.

الطَّلَاقُ فِي الْمَذَاهِبِ الْمَسِيحِيَّةِ: تَرْجِعُ جَمِيعُ الْمَذَاهِبِ الْمَسِيحِيَّةِ الَّتِي تَعْتَقُهَا أُمَّمُ الْعَرَبِ الْمَسِيحِيَّةِ إِلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ:

١ - الْمَذْهَبُ الْكَاثُولِيكِيُّ.

٢ - الْمَذْهَبُ الْأَرْتُوذُكْسِيُّ.

٣ - الْمَذْهَبُ الْبِرُوتُوسْتَنِيِّ.

فَالْمَذْهَبُ الْكَاثُولِيكِيُّ يُحَرِّمُ الطَّلَاقَ تَحْرِيمًا بَاطِنًا، وَلَا يَبِيحُ قَضَمَ الزَّوْاجِ لِأَيِّ سَبَبٍ مَهْمَا عَظُمَ سَائُهُ، وَحَتَّى الْخِيَانَةُ الزَّوْجِيَّةُ نَفْسُهَا لَا تُعَدُّ فِي نَظَرِهِ مُبَرَّرًا لِلطَّلَاقِ، وَكُلُّ مَا يُبِيحُهُ فِي حَالَةِ الْخِيَانَةِ الزَّوْجِيَّةِ، هُوَ التَّفَرُّقَةُ الْجَسْمِيَّةُ، بَيْنَ شَخْصِي الزَّوْجَيْنِ، مَعَ اعْتِبَارِ الزَّوْجِيَّةِ قَائِمَةً بَيْنَهُمَا مِنْ النَّاحِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَا يَجُوزُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي أَثْنَاءِ هَذِهِ الْفُرْقَةِ أَنْ يَتَقَدَّ زَوَاجُهُ عَلَى شَخْصٍ آخَرَ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُغْتَبَرُ تَعَدُّدًا لِلزَّوْجَاتِ، وَالذِّيَانَةُ الْمَسِيحِيَّةُ لَا تُبَيِّحُ التَّعَدُّدَ بِحَالٍ. وَتَعْتَمِدُ الْكَاثُولِيكِيَّةُ فِي مَذْهَبِهَا هَذَا عَلَى مَا جَاءَ فِي إِنْجِيلِ مُرْقُسَ عَلَى لِسَانِ الْمَسِيحِ إِذْ يَقُولُ: «... ٨» وَيَكُونُ الْاِثْنَانُ جَسَدًا وَاحِدًا، إِذَنْ لَيْسَ بَعْدَ اثْنَيْنِ، بَلْ جَسَدٌ وَاحِدٌ، ٩ فَالَّذِي جَمَعَهُ اللَّهُ لَا يُفَرِّقُهُ إِنْسَانٌ»^(١) وَالْمَذْهَبَانِ الْمَسِيحِيَّانِ الْآخَرَانِ، الْأَرْتُوذُكْسِيُّ وَالْبِرُوتُوسْتَنِيُّ، يَبِيحَانِ الطَّلَاقَ فِي بَعْضِ حَالَاتٍ مُحَدَدَةٍ، مِنْ أَهْمِّهَا

(١) مَرْقُسُ إِصْحَاحِ ١٠ الْآيَاتِ ٨ وَ ٩.

الخيانة الزوجية، ولكنهما يُحَرِّمانِ على الرجل والمرأة كليهما أَنْ يَتَزَوَّجَا بعد ذلك، وتعتمد المذاهب المسيحية التي تبيع الطلاق في حالة الخيانة الزوجية على ما ورد في إنجيل متى، على لسان المسيح، إذ يقول: «مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ إِلَّا لَعَلَّ الزَّوْجَ يَجْعَلُهَا تَزْنِي»^(١).

وتعتمد المذاهب المسيحية في تحريمها الزواج على المطلقة والمطلقة على ما ورد في إنجيل مرقس إذ يقول: «مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَتَزَوَّجَ بِأُخْرَى يَزْنِي عَلَيْهَا، وَإِنْ طَلَّقَتْ امْرَأَةً زَوْجَهَا، وَتَزَوَّجَتْ بِأُخْرَى يَزْنِي»^(٢).

الطلاق في الجاهلية: قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «كَانَ الرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ يُطَلِّقَهَا، وَهِيَ امْرَأَتُهُ إِذَا رَاجَعَهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، وَإِنْ طَلَّقَهَا مِائَةَ مَرَّةٍ، أَوْ أَكْثَرَ، حَتَّى قَالَ رَجُلٌ لَامْرَأَتِهِ: وَاللَّهِ لَا أَطْلُقُكَ فَتَبْنِي مِنِّي، وَلَا آوِيكَ أَبَدًا، قَالَتْ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟... قَالَ: أَطْلُقُكَ، فَكَلِمًا هَمَّتْ عِدَّتُكَ أَنْ تَنْقُضِي رَاجِعْتُكَ، فَلَهَبَتِ الْمَرْأَةُ حَتَّى دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ، فَأَخْبَرَتْهَا، فَسَكَتَ حَتَّى جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْهُ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَلَمَّا أَثْبَتْنَا بِمَرْفُوعٍ أَوْ تَرْجِيحٍ بِإِسْنَيْنٍ﴾^(٣)... قَالَتْ عَائِشَةُ: فَاسْتَأْنَفَ النَّاسُ الطَّلَاقَ مُسْتَقْبَلًا، مِنْ كَانَ طَلَّقَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) إنجيل متى، الإصحاح الخامس ٢٢ - ٣٢.

(٢) إنجيل مرقس، الإصحاح العاشر ١١.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

الطَّلَاقُ مِنْ حَقِّ الرَّجُلِ وَحَدِّهِ^(١)

جَعَلَ الْإِسْلَامُ الطَّلَاقَ مِنْ حَقِّ الرَّجُلِ وَحَدِّهِ، لِأَنَّهُ أَخْرَصَ عَلَى بَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ الَّتِي أُنْفَقَ فِي سَبِيلِهَا مِنَ الْمَالِ، مَا يَحْتَاجُ إِلَى إِنْفَاقٍ مِثْلِهِ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ، إِذَا طُلِّقَ وَأَرَادَ عَقْدَ زَوَاجٍ آخَرَ. وَعَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَ الْمَطْلُوقَةُ مُوَحَّرَ الْمَهْرِ، وَمُنْعَةَ الطَّلَاقِ، وَأَنْ يَتَّقَى عَلَيْهَا فِي مَدَّةِ الْعِدَّةِ. وَلِأَنَّهُ بِذَلِكَ، وَبِمَقْتَضَى عَقْلِهِ وَمِزَاجِهِ يَكُونُ أَصْبَرَ عَلَى مَا يَكْرَهُ مِنَ الْمَرَأَةِ، فَلَا يُسَارِعُ إِلَى الطَّلَاقِ لِكُلِّ غَضَبَةٍ يَغْضَبُهَا، أَوْ سَيِّئَةٍ مِنْهَا يَشُقُّ عَلَيْهِ احْتِمَالُهَا، وَالْمَرَأَةُ أَسْرَعُ مِنْهُ غَضَبًا، وَأَقْلُ احْتِمَالًا، وَلَيْسَ عَلَيْهَا مِنْ تَبَعَاتِ الطَّلَاقِ وَنَفَقَاتِهِ مِثْلُ مَا عَلَيْهِ، فَهِيَ أَجْدَرُ بِالْمَبَادَرَةِ إِلَى حُلِّ عَقْدَةِ الزَّوْجِيَّةِ، لِأَدْنَى الْأَسْبَابِ، أَوْ لِمَا لَا يَعُدُّ سَبَبًا صَحِيحًا إِنْ أُعْطِيَ لَهَا هَذَا الْحَقُّ. وَالذَّلِيلُ عَلَى صَحَّةِ هَذَا التَّعْلِيلِ الْأَخِيرِ، أَنَّ الْإِفْرَنْجَ لَمَّا جَعَلُوا طَلَبَ الطَّلَاقِ حَقًّا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ عَلَى السَّوَاءِ كَثُرَ الطَّلَاقُ عِنْدَهُمْ، فَصَارَ أَضْعَافَ مَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ.

مَنْ يَقَعُ مِنْهُ الطَّلَاقُ

اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ، الْعَاقِلَ، الْبَالِغَ، الْمُخْتَارَ هُوَ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُطْلَقَ، وَأَنَّ طَلَاقَهُ يَقَعُ. فَإِذَا كَانَ مَجْنُونًا، أَوْ صَبِيًّا، أَوْ مُكْرَهًا، فَإِنَّ طَلَاقَهُ يُعْتَبَرُ لَعْوًا لَوْ صَدَرَ مِنْهُ. لِأَنَّ الطَّلَاقَ تَصَرُّفٌ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الَّتِي لَهَا أَثَارُهَا وَتَنَائِجُهَا فِي حَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَطْلُوقُ كَامِلًا الْأَهْلِيَّةَ، حَتَّى تَصِحَّ تَصَرُّفَاتُهُ. وَإِنَّمَا تَكْمُلُ الْأَهْلِيَّةُ بِالْعَقْلِ، وَبِالْبُلُوغِ، وَالِاخْتِيَارِ، وَفِي هَذَا يَرَوِي أَصْحَابُ السُّنَنِ، عَنْ عَلِيٍّ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، عَنِ

(١) من كتاب: نداء للجنس اللطيف ص ٩٨.

النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ»^(١)، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَغْفِلَ». وعن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ، إِلَّا طَلَاقَ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ». رواه التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَالٍ وَمَوْقُوفًا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَنْ يُكْرِهُهُ اللَّصُّوْسُ قَبْلَ طَلْقٍ - فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، رواه الْبُخَارِيُّ.

وَاللُّغَمَاءُ آراءَ مُخْتَلِفَةً فِي الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ نُجَوِّلُهَا فِيمَا يَلِي:

- ١ - طَلَاقُ الْمُكْرَهِ.
- ٢ - طَلَاقُ السُّكْرَانِ.
- ٣ - طَلَاقُ الْهَازِلِ.
- ٤ - طَلَاقُ الْغَضْبَانِ.
- ٥ - طَلَاقُ الْغَائِلِ وَالسَّاهِي.
- ٦ - طَلَاقُ الْمَذْهُوشِ.

١ - طَلَاقُ الْمُكْرَهِ: الْمُكْرَهُ لَا إِرَادَةَ لَهُ وَلَا اخْتِيَارَ، وَالْإِرَادَةُ وَالْاخْتِيَارُ هِيَ أَسَاسُ التَّكْلِيفِ، فَإِذَا انْتَفَيَا انْتَفَى التَّكْلِيفُ وَأَعْتَبِرَ الْمُكْرَهُ غَيْرَ مَسْئُولٍ عَنْ تَصَرُّفَاتِهِ، لِأَنَّهُ مَسْلُوبُ الْإِرَادَةِ، وَهُوَ فِي الْوَاقِعِ يُتَّقَدُّ إِرَادَةُ الْمُكْرَهِ. فَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الطَّلْقِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ لَا يَكْفُرُ بِذَلِكَ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْزَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(٢). وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الْإِسْلَامِ لَا يُضَيِّحُ مُسْلِمًا، وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الطَّلَاقِ لَا يَقْعُ طَلَاقُهُ. رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) يحتلم: يبلغ.

(٢) سورة النحل: الآية ١٠٦.

قال: «رُفِعَ عَنْ أَهْلِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَابْنُ جِبَّانٍ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَالطَّبْرَانِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَحَسَنُ الثَّوْرِيِّ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاحْمَدُ، وَدَاوُدُ مِنْ فَهَاءِ الْأَمْصَارِ، وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: طَلَّاقُ الْمُكَرَّهِ وَاقِعٌ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، فَضَلَّ عَنْ مَخَالَفَتِهِمْ لَجُمْهُورِ الصَّحَابَةِ.

٢ - طَلَّاقُ السُّكْرَانِ: ذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ طَلَّاقَ السُّكْرَانِ يَقَعُ، لِأَنَّهُ الْمُتَسَبِّبُ بِإِدْخَالِ الْفَسَادِ عَلَى عَقْلِهِ بِإِرَاقَتِهِ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ لَفَوٌّ لَا عِبْرَةَ لَهُ، لِأَنَّهُ هُوَ وَالْمَجْنُونُ سَوَاءٌ، إِذْ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا فَاقِدُ الْعَقْلِ الَّذِي هُوَ مُنَاطُ التَّكْلِيفِ، وَلِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(١). فَجَعَلَ سُبْحَانَهُ قَوْلَ السُّكْرَانِ عَرِيَّ مُعْتَدٍّ بِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا يَقُولُ. وَبَيَّنَّ عَنْ عُثْمَانَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى طَلَّاقَ السُّكْرَانِ. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَخَالَفُ عُثْمَانَ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَهُوَ مَذْهَبُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَحَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَزَيْدِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَإِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيٍّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَالشَّافِعِي فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَاخْتَارَهُ الْمُزَنِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ وَهِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهَا مَذْهَبُهُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كُلِّهِمْ، وَاخْتَارَهُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ وَأَبُو حَسَنِ الْكَرْخِيُّ، قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: إِنَّ السُّكْرَانَ الَّذِي لَا يَعْقِلُ لَا حُكْمَ لِعَطْلَاقِهِ لِغَدَمِ الْمُنَاطِ الَّذِي تَدَوَّرُ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ، وَقَدْ عَيَّنَّ الشَّارِعُ عَقوبَتَهُ فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَجَاوِزَهَا بِرَأْيِنَا، وَنَقُولَ يَقَعُ طَلَّاقُهُ عَقوبَةً لَهُ، فَيَجْمَعُ لَهُ بَيْنَ

عُرْتَيْنِ. وقد جرى العملُ أخيراً في المحاكم بهذا المذهب، فقد جاء في المرسوم بقانون برقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في المادة الأولى منه: (لا يَقْعُ طَلَاقُ السُّكَرَانِ والمُكْرَوِ).

٣ - طَلَاقُ الْغَضَبَانِ: والغضبانُ الذي لا يَتَصَوَّرُ ما يقول ولا يدري ما يصدرُ عنه، لا يَقْعُ طَلَاقُهُ لأنَّهُ مَسْلُوبُ الإرَادَةِ. روى أحمدُ، وأبو داودَ، وابنُ ماجَّةَ، والحاكِمُ، وصَحَّحَهُ عن عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (لَا طَلَاقَ وَلَا عِتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ). وَفُسِّرَ الإِغْلَاقُ بِالْغَضَبِ، وَفُسِّرَ بِالْإِكْرَاهِ، وَفُسِّرَ بِالْجُنُونِ. وقال ابنُ تَيْمِيَّةَ كما في زَادِ المَعَادِ: حَقِيقَةُ الإِغْلَاقِ أَنَّ يُغْلَقَ عَلَى الرَّجُلِ قَلْبُهُ فَلَا يَقْصِدُ الكَلَامَ أو لا يعلمُ به كَأَنَّهُ اتَّغَلَّقَ عَلَيْهِ قَصْدُهُ وَإِرَادَتِهِ. قال: ويدخلُ في ذَلِكَ طَلَاقُ المُكْرَوِ، والمَجْنُونِ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسُكْرِ أو غَضَبٍ، وكلُّ ما لا قَصْدَ لَهُ، ولا مَعْرِفَةَ له بما قال، والغَضَبُ على ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

١ - ما يُزِيلُ العَقْلَ فلا يَشْعُرُ صاحِبُهُ بما قال، وهذا لا يَقْعُ طَلَاقُهُ بلا نِزَاعٍ.

٢ - ما يَكُونُ في مَبَادِيهِه بحيثُ لا يَمْنَعُ صاحِبُهُ من تَصَوُّرِ ما يقولُ وقَصْدِهِ، فهذا يَقْعُ طَلَاقُهُ.

٣ - أن يَسْتَحْكِمَ وَيَشْتَدَّ بِهِ فلا يُزِيلُ عَقْلَهُ بالكُلِّيَّةِ، ولكِنَّهُ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نِيَّتِهِ بحيثُ يَنْدُمُ على ما فَرَّطَ مِنْهُ إذا زَادَ فهذا محلُّ نَظَرٍ. وَعَدَمُ الوقوعِ في هَذِهِ الحَالَةِ قَوِيٌّ مُتَّجِهٌ.

٤ - طَلَاقُ الهَاذِلِ^(١) والمُخْطِئِ: يرى جَمْهُورُ الفُقَهَاءِ أَنَّ طَلَاقَ

(١) الهازل: هو الذي يتكلم من غير قصد للحقيقة، بل على وجه اللعب وتقيضه الجاد، مأخوذ من الجذ.

الهازلِ يَقَعُ، كما أَنَّ نِكَاحَهُ يَصِحُّ، لما رواه أَحْمَدُ، وأبو داودَ، وابنُ ماجَّةَ،
والتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ، والحاكِمُ وَصَحَّحَهُ، عن أبي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قال: «ثَلَاثٌ جِلْدُهُنَّ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ». وهذا
الحديث وإن كَانَ فِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ، وهو مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَإِنَّهُ قَدْ
تَقَوَّى بِأَحَادِيثٍ أُخْرَى. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى عَدَمِ وَقْعِ طَلَاقِ
الهازلِ. مِنْهُمْ: الْبَاقِرُ، وَالصَّادِقُ، وَالتَّائِيصُ. وَهُوَ قَوْلُ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ
وَمَالِكٍ، إِذْ أَنَّ هَؤُلَاءِ يَسْتَرْطُونَ لَوُقُوعِ الطَّلَاقِ الرِّضَا بِالنُّطْقِ اللَّسَانِيِّ،
وَالْعِلْمَ بِمَعْنَاهُ، وَإِرَادَةَ مُقْتَضَاهُ، فَإِذَا انْتَهَتِ النَّيَّةُ، وَالْقَصْدُ اغْتَبِرَ الْيَمِينُ لِقَوَا،
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١). وَإِنَّمَا الْعَزَمَ
مَا عَزَمَ الْعَازِمُ عَلَى فِعْلِهِ، وَيَقْتَضِي ذَلِكَ إِِرَادَةَ جَازِمَةً بِفِعْلِ الْمَعْزُومِ عَلَيْهِ،
أَوْ تَرْكِهِ. وَيَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

وَالطَّلَاقُ عَمَلٌ مُقْتَرِفٌ إِلَى النِّيَّةِ، وَالْهَازِلُ لَا عَزَمَ لَهُ وَلَا نِيَّةَ. وَرَوَى
الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّمَا الطَّلَاقُ عَنْ وَطَرٍ» (٢). أَمَّا طَلَاقُ الْمُخْطِئِ،
وَهُوَ مَنْ أَرَادَ التَّكْلِمَ بِغَيْرِ الطَّلَاقِ فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ، فَقَدْ رَأَى فَهَاءُ
الْأَحْنَافِ: أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ قِضَاءً، وَأَمَّا دِيَانَةٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ
طَلَاقُهُ وَزَوْجَتُهُ حَلَالٌ لَهُ.

٥ - طَلَاقُ الْغَافِلِ وَالسَّاهِي: وَمِثْلُ الْمُخْطِئِ وَالْهَازِلِ، الْغَافِلُ
وَالسَّاهِي، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُخْطِئِ وَالْهَازِلِ، أَنَّ طَلَاقَ الْهَازِلِ يَقَعُ قِضَاءً

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٧.

(٢) قال الحافظ: أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة كالنشوز. وقال
ابن القيم: أي عن غرض من المطلق في وقوعه. رسالة الطلاق، ص ٥٧.

وِدْيَانَهُ، عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ، وَطَلَاقُ الْمَخْطِئِ يَقَعُ قِضَاءً فَقَطْ، وَذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ مَحَلًّا لِلْهَزْلِ وَلَا لِلْعَيْبِ.

٦ - طَلَاقُ الْمَذْهُوشِ: الْمَذْهُوشُ الَّذِي لَا يَذَرِي مَا يَقُولُ، بِسَبَبِ صَدْمَةٍ أَصَابَتْهُ فَأَذْهَبَتْ عَقْلَهُ وَأَطَاعَتْ بِتَفْكِيرِهِ، لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ، كَمَا لَا يَقَعُ طَلَاقُ الْمَجْنُونِ، وَالْمَعْتَوِ، وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ، وَمَنْ اخْتَلَّ عَقْلُهُ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ، أَوْ مَصِيبَةٍ فَاجَأَتْهُ.

مَنْ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ

لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَحَلًّا لَهُ، وَإِنَّمَا تَكُونُ مَحَلًّا لَهُ فِي الصُّورِ الْآتِيَةِ:

١ - إِذَا كَانَتْ الزَّوْجِيَّةُ قَائِمَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا حَقِيقَةً.

٢ - إِذَا كَانَتْ مُعْتَدَّةً مِنْ طَلَاقِ رَجْعِيٍّ، أَوْ مُعْتَدَّةً مِنْ طَلَاقِ بَائِنٍ بَيِّنُونَةً صَغْرَى، لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ تُعْتَبَرُ قَائِمَةً حُكْمًا حَتَّى تَنْتَهِيَ الْعِدَّةُ...

٣ - إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ فِي الْعِدَّةِ الْحَاصِلَةِ بِالْفُرْقَةِ الَّتِي تُعْتَبَرُ طَلَاقًا... كَأَنَّ تَكُونَ الْفُرْقَةُ بِسَبَبِ إِبْنَاءِ الزَّوْجِ الْإِسْلَامَ إِذَا أَسْلَمَتْ زَوْجَتُهُ... أَوْ كَانَتْ بِسَبَبِ الْإِبْلَاءِ فَإِنَّ الْفُرْقَةَ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ تُعْتَبَرُ طَلَاقًا عِنْدَ الْأَحَانِفِ.

٤ - إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُعْتَدَّةً مِنْ فُرْقَةٍ... اِغْتَبِرَتْ فَسَخًا لَمْ يَنْقُضِ الْعَقْدَ مِنْ أَسَاسِهِ وَلَمْ يُزَلِّ الْحِلَّ... كَالْفُرْقَةِ بِرِدَّةِ الزَّوْجَةِ، لِأَنَّ الْقَسْخَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِنَّمَا كَانَ لَطَارِيءَ طَرَأَ يَمْنَعُ بَقَاءَ الْعَقْدِ بَعْدَ أَنْ وَقَعَ صَحِيحًا...

مَنْ لَا يَقْعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ

قلنا: إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقْعُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَحَلًّا لَهُ... فإذا لم تَكُنْ مَحَلًّا لَهُ فَلَا يَقْعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ... فَاَلْمُعْتَدَّةُ مِنْ فسخِ الزَّوْاجِ بِسَبَبِ عَدَمِ الْكِفَاةِ أَوْ لِنَقْصِ الْمَهْرِ عَنِ مَهْرِ الْمُثَلِّ، أَوْ لِخِيَارِ الْبُلُوغِ، أَوْ لظَهْوِ فسادِ الْعَقْدِ بِسَبَبِ فَقْدِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ صِحَّتِهِ، لَا يَقْعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ، لِأَنَّ الْعَقْدَ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ قَدْ نُقِصَ مِنْ أَصْلِهِ فَلَمْ يَبْقَ لَهُ وَجُودٌ فِي الْعِدَّةِ، فَلَوْ قَالَ الرَّجُلُ لِمَرَاتِي: أَنْتِ طَالِقٌ - وَهِيَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ - فَقَوْلُهُ لَعَوُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَيُّ أَثَرٍ... وَكَذَلِكَ لَا يَقْعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَطْلُوقَةِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَقَبْلَ الْخُلُوءِ بِهَا خُلُوءٌ صَحِيحَةٌ، لِأَنَّ الْعِلَاقَةَ الزَّوْجِيَّةَ بَيْنَهُمَا قَدْ انْتَهَتْ، وَأَصْبَحَتْ أجنبيَّةً بِمَجْرَدِ صُدُورِ الطَّلَاقِ، فَلَا تَكُونُ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ بَعْدَ ذَلِكَ... لِأَنَّهُ لَا يَسْتَرْجِعُ زَوْجَتَهُ وَلَا مُعْتَدَّتَهُ. فَلَوْ قَالَ لِزَوْجِيهِ غَيْرِ الْمَدخُولِ بِهَا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا: أَنْتِ طَالِقٌ... أَنْتِ طَالِقٌ... أَنْتِ طَالِقٌ، وَقَعْتَ بِالْأُولَى فَقَطْ طَلْقًا بَائِتًا، لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ قَائِمَةٌ... أَمَّا الثَّانِيَّةُ، وَالثَّالِثَةُ، فَهُمَا لَعَوُ لَا يَقْعُ بِهِمَا شَيْءٌ، لِأَنَّهُمَا صَادَفَتَاهُمَا وَهِيَ لَا يَسْتَرْجِعُ زَوْجَتَهُ وَلَا مُعْتَدَّتَهُ، حَيْثُ لَا عِدَّةَ لِغَيْرِ الْمَدخُولِ بِهَا^(١). وَكَذَلِكَ لَا يَقْعُ الطَّلَاقُ عَلَى أجنبيَّةٍ لَمْ تَرْبِطْهَا بِالْمَطْلُوقِ زَوْجِيَّةً سَابِقَةً. فَلَوْ قَالَ لِمَرْأَةٍ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ الزَّوْاجُ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ يَكُونُ كَلَامُهُ لَعَوًا لَا أَثَرَ لَهُ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيْمَنْ طُلِّقَتْ وَانْتَهَتْ عِدَّتُهَا، لِأَنَّهُ بِانْتِهَاءِ الْعِدَّةِ تُصْبِحُ أجنبيَّةً عَنْهُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ الْمُعْتَدَّةُ مِنْ طَلَاقِ ثَلَاثٍ، لِأَنَّهُ بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ تَكُونُ قَدْ بَائِتَتْ مِنْهُ بَيِّنَتُونَ كَثِيرٌ، فَلَا يَكُونُ لِلطَّلَاقِ مَعْنَى...

(١) وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَقَالَ مَالِكٌ!... إِذَا قَالَ لِغَيْرِ الْمَدخُولِ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ أَنْتِ طَالِقٌ، ثَلَاثًا. فَهِيَ نَسَقًا! أَيُّ مُتَابِعَةٍ وَرَاءَ بَعْضِهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ

الطَّلَاقُ قَبْلَ الزَّوَاجِ

لا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِذَا عُلِّقَ عَلَى التَّزْوِجِ بِاجْتِبَاءِ، كَأَن يَقُولَ إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَتَّةٌ فَهِيَ طَالِقٌ، لَمَّا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْزِلُ ابْنُ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عَتِيقٌ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَّاقٌ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرِ بْنِ يَزِيدٍ، وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ فَهَاءِ التَّابِعِينَ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، فِي الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ: إِنَّهُ يَقَعُ إِذَا حَصَلَ الشَّرْطُ، سِوَا عَمَمِ الْمُطَلَّقِ جَمِيعِ النِّسَاءِ، أَمْ خَصَّصَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ: إِنْ عَمَمَ جَمِيعَ النِّسَاءِ لَمْ يَلْزِمُهُ، وَإِنْ خَصَّصَ لَزِمَهُ. وَمِثَالُ التَّعْمِيمِ أَنْ يَقُولَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ أَيَّ امْرَأَةٍ فَهِيَ طَالِقٌ. وَمِثَالُ التَّخْصِيسِ: أَنْ يَقُولَ: إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَتَّةٌ - وَذَكَرَ امْرَأَةً بَعِيْنَهَا - فَهِيَ طَالِقٌ.

مَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ

يَقَعُ الطَّلَاقُ بِكُلِّ مَا يَدُلُّ عَلَى إِنْهَاءِ الْعِلَاقَةِ الزَّوْجِيَّةِ، سِوَا مَا كَانَ ذَلِكَ بِاللَّفْظِ، أَمْ بِالْكِتَابَةِ إِلَى الزَّوْجَةِ، أَمْ بِالْإِشَارَةِ مِنَ الْآخِرَسِ، أَوْ بِإِزْسَالِ رَسُولٍ.

ثَلَاثَةٌ تَشْبِيهَاً لَتَكَرَّرِ اللَّفْظُ بِلَفْظِهِ بِالْعَدَدِ كَأَن يَقُولَ: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا» وَقَالَ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ، فَمَنْ شَبَّهَ تَكَرَّرَ اللَّفْظُ بِلَفْظِهِ بِالْعَدَدِ أَعْنَى يَقُولُهُ: «طَلَقْتُكَ ثَلَاثًا» قَالَ: «يَقَعُ الطَّلَاقُ ثَلَاثًا» وَمَنْ رَأَى أَنَّهُ بِاللَّفْظَةِ الْوَاحِدَةِ قَدْ بَانَتْ مِنْهُ. قَالَ: «لَا يَقَعُ» وَهَذَا بِخِلَافِ الْمَدْخُولِ بِهَا.

١ - الطَّلَاقُ بِاللَّفْظِ

واللفظ قد يكون صريحاً، وقد يكون كنايةً، فالصريح هو الذي يفهم من معنى الكلام عند التلّفُظِ به، مثل: أنت طالق ومطلقة، وكل ما اشتق من لفظ الطلاق. وقال الشافعي رضي الله عنه: ألفاظ الطلاق الصريحة ثلاثة: الطلاق، والفرق، والسراح، وهي المذكورة في القرآن الكريم. وقال بعض أهل الظاهر: لا يقع الطلاق إلا بهذه الثلاث... لأن الشرع إنما ورد بهذه الألفاظ الثلاثة... وهي عبادة، ومن شروطها اللفظ فوجب الافتصاص على اللفظ الشرعي الوارد فيها^(١).

والكناية: ما يحتمل الطلاق وغيره: مثل: أنت بائن، فهو يحتمل البينة^(٢) عن الزواج، كما يحتمل البينة عن الشر. ومثل: أمرك بيديك، فإنها تحتمل تملكها عصمتها... كما تحتمل تملكها حرمة التصرف. ومثل: أنت علي حرام، فهي تحتمل حرمة المتعة بها، وتحتمل حرمة إيدائها...

والصريح: يقع به الطلاق من غير احتياج إلى نية تبين المراد منه، لظهور دلالاته ووضوح معناه. ويشتراط في وقوع الطلاق الصريح: أن يكون لفظه مضافاً إلى الزوجية كأن يقول: زوجتي طالق، أو أنت طالق. أما الكناية فلا يقع بها الطلاق إلا بالنية، فلو قال الناطق بلفظ الصريح: لم أورد الطلاق ولم أقصده، وإنما أردت معنى آخر، لا يصدق قضاء، ويقع طلاقه ولو قال الناطق بالكناية: لم أتو الطلاق، بل نويت معنى آخر: يصدق قضاء، ولا يقع طلاقه، لاحتمال اللفظ معنى الطلاق وغيره، والذي يعين المراد هو

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٧٠...

(٢) إذ إن البينة معناها الجسد والمفارقة.

النِّيَّةُ، وَالْقَصْدُ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ.

«أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَدَنَا مِنْهَا، قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ لَهَا: «هَلْ دَخَلْتَ بِمُطِيمٍ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ». وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فِي حَدِيثِ تَخْلُفِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ لَمَّا قِيلَ لَهُ: «رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَرِلَ امْرَأَتَكَ، فَقَالَ: أَطْلُقُهَا أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ؟» قَالَ: بَلْ اعْتَرِلْهَا. فَلَا تَقْرُبْنَهَا، فَقَالَ لَامِرَاتُيَو: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ». فَأَفَادَ الْحَدِيثَانِ، أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تَكُونُ طَلَاقًا مَعَ الْقَصْدِ، وَلَا تَكُونُ طَلَاقًا مَعَ عَدَمِهِ. وَقَدْ جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ: حَيْثُ جَاءَ فِي الْقَانُونِ رَقْم ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩ فِي الْمَادَّةِ الرَّابِعَةِ مِنْهُ: «كِنَايَاتُ الطَّلَاقِ: وَهِيَ مَا تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ أَوْ غَيْرَهُ لَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ». أَمَّا مَذْهَبُ الْأَحْنَافِ: فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ بِالنِّيَّةِ، وَأَنَّهُ يَقَعُ بِهَا أَيْضًا الطَّلَاقُ بِدَلَالَةِ الْحَالِ. وَلَمْ يَأْخُذِ الْقَانُونُ، بِمَذْهَبِ الْأَحْنَافِ فِي الْاِكْتِمَاءِ بِدَلَالَةِ الْحَالِ، بَلْ اشْتَرَطَ أَنْ يَتَوَيَّرَ الْمُطْلَقُ بِالْكِنَايَةِ الطَّلَاقِ.

هَلْ تَحْرِيمُ الْمَرْأَةِ يَقَعُ طَلَاقًا

إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَإِنَّمَا أَنْ يَرِيدَ بِالتَّحْرِيمِ تَحْرِيمَ الْعَيْنِ، أَوْ يُرِيدَ الطَّلَاقَ بِلَفْظِ التَّحْرِيمِ غَيْرَ قَاصِدٍ لِمَعْنَى اللَّفْظِ، بَلْ قَصَدَ التَّشْرِيعَ. فَفِي الْحَالَةِ الْأُولَى، لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، لَمَّا أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ^(١) حَلَالًا... وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ كِفَارَةً». وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَهِيَ يَبِينُ يُكْفَرُهَا». ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ

(١) جعل الشيء الذي حرمه حلالاً بعد تحريمه.

كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُشْرُوهُ حَسَنَةً»^(١) . وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ عَنْهُ: «أَنَّهُ أَنَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي جَعَلْتُ أَمْرَاتِي عَلَيَّ حَرَامًا. فَقَالَ: «كَذَبْتَ، لَيْسَتْ عَلَيْكَ بِحَرَامٍ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمَا مَا لَمْ يَلِكْ لَكُمَا بَنُو مَرْثَاتٍ أَزْوَاجُكُمُ وَاللَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ ۝﴾ قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ مِثْلَةَ أَيْمَانِكُمْ....»^{(٢)(٣)} «عَلَيْكَ أَغْلَطَ الْكَفَّارَةُ: عِثْتُ رَقِيَّةً». وَفِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ: يَقَعُ الطَّلَاقُ، لِأَنَّ لَفْظَ التَّحْرِيمِ كَنَاءَةٌ كَسَائِرِ الْكَنَائَاتِ.

الْحَلْفُ بِأَيْمَانِ الْمُسْلِمِينَ

مَنْ حَلَفَ بِأَيْمَانِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ خَانَ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ كِفَارَةٌ يَمِينٍ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَلَا يَلْزَمُهُ طَلَاقٌ وَلَا غَيْرُهُ. وَلَمْ يَرِدْ عَنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْءٌ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيهِ لِلْمَتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ فَقِيلَ: يَلْزَمُهُ الْاسْتِغْفَارُ فَقَطْ، وَالْمَشْهُورُ الْمُفْتَى بِهِ عِنْدَهُمْ: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ كُلُّ مَا اعْتَبِدَ الْحَلْفُ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. وَقَدْ جَرَى الْعُرْفُ فِي بَعْضِ أَنْ يَكُونَ الْحَلْفُ الْمُعْتَادُ بِاللَّهِ وَبِالطَّلَاقِ، وَعَلَيْهِ فَيَلْزَمُ مَنْ حَلَفَ بِأَيْمَانِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ خَانَ كِفَارَةً يَمِينٍ وَيَتُّ مَنْ يَمْلِكُ عِصْمَتَهَا وَلَا يَلْزَمُهُ مَشْيٌ إِلَى مَكَّةَ وَلَا صِيَامٌ، كَمَا كَانَ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِيِّ لِعَدَمِ مَنْ يَحْلِفُ بِذَلِكَ الْآنَ، وَقَالَ الْأَبْهَرِيُّ: يَلْزَمُهُ الْاسْتِغْفَارُ فَقَطْ، وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ كِفَارَةٌ يَمِينٍ كَمَا يَرَى الشَّافِعِيَّةُ. وَهَذَا الْخِلَافُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ إِذَا لَمْ يَتَوَ طَلَاقًا، فَإِنْ نَوَى طَلَاقًا وَخَانَ لَزِمَهُ الْيَمِينُ عِنْدَهُمْ. وَنَحْنُ نَرَى تَرْجِيحَ رَأْيِ الْأَبْهَرِيِّ وَأَنَّ مَنْ حَلَفَ بِذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ.

(١) سورة الأحزاب: الآية ٢١.

(٢) سورة التحريم: الآية ١، ٢.

(٣) هذه الآية مصرحة بأن التحريم يمين.

٢ - الطَّلَاقُ بِالْكِتَابَةِ

والكتابة يقع بها الطلاق، ولو كان الكاتب قادراً على التلطي، فكما أن للزوج أن يطلّق زوجته باللفظ، فله أن يكتب إليها الطلاق. واشترط الفقهاء: أن تكون الكتابة مُسَيِّئَةً مَرُسُومَةً. ومعنى كونها مُسَيِّئَةً: أي بيّنة واضحة بحيث تُقرأ في صحيفة ونحوها. ومعنى كونها مَرُسُومَةً: أي مكتوبة بعنوان الزوجة بأن يكتب إليها: يا فلانة، أنت طالق، فإذا لم يوجد الكتاب إلىها بأن كتب على ورقة: أنت طالق، أو زوجتي طالق، فلا يقع الطلاق إلا بالتيّة، لاحتمال أنه كتب هذه العبارة من غير أن يقصد الطلاق، وإنما كتبها لتحسين خطه مثلاً.

٣ - إِشَارَةُ الْأُخْرَسِ

الإشارة بالنسبة للأخرس أدأة تفهيم، ولذا تقوم مقام اللفظ في إيقاع الطلاق إذا أشار إشارة تدل على قصده في إنهاء العلاقة الزوجية. واشترط بعض الفقهاء ألا يكون عارفاً بالكتابة ولا قادراً عليها. فإذا كان عارفاً بالكتابة وقادراً عليها، فلا تكفي الإشارة، لأن الكتابة أدل على المقصود، فلا يُعدّل عنها إلى الإشارة إلا لضرورة العجز عنها.

٤ - إِزْسَالِ رَسُولٍ

ويصح الطلاق بإرسال رسول ليبلغ الزوجة الغائبة بأنها مُطلقة، والرسول يقوم في هذه الحالة مقام المطلق، ويُضي طلاقاً.

الإشهاد عَلَى الطَّلَاقِ

ذَهَبَ جمهورُ الفقهاء من السَّلَفِ والخَلَفِ إلى أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بِدَوْنِ إِشْهَادٍ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ مِنْ حُقُوقِ الرَّجُلِ^(١) وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ كَمَا يُبَاشَرُ حَقُّهُ، وَلَمْ يَرُدَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَنِ الصَّحَابَةِ، مَا يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْإِشْهَادِ. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ فَهَاءُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ فَقَالُوا: إِنَّ الْإِشْهَادَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الطَّلَاقِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوْقَى عَذَابِ يَنْكَرٍ وَآقِمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾^(٢) فَذَكَرَ الطَّبْرَيْسِيُّ: أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ أُمِرَ بِالْإِشْهَادِ عَلَى الطَّلَاقِ، وَأَنَّهُ مَرْوِيٌّ عَنْ أُمِّهِ أَهْلِ الْبَيْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ أَجْمَعِينَ، وَأَنَّهُ لِلْوَجوبِ وَشَرْطٌ فِي صِحَّةِ الطَّلَاقِ^(٣):

مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجوبِ الْإِشْهَادِ عَلَى الطَّلَاقِ وَعَدَمِ وَقُوعِهِ بِثُبُونِ بَيِّنَةٍ: وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى وجوبِ الْإِشْهَادِ وَأَشْتَرَطَهُ لَصِحَّتِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَعُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَمَنِ التَّابِعِينَ: الْإِمَامُ مُحَمَّدُ الْبَاقِرُ، وَالْإِمَامُ جَعْفَرُ الصَّادِقُ، وَبَنُوهُمَا أُنْمَةُ آلِ الْبَيْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ، وَكَذَلِكَ عَطَاءٌ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَابْنُ مَيْرِينَ رَحِمَهُمُ

(١) الطَّلَاقُ مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِ، وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ بِيَدِهِ وَلَمْ يَجْعَلْهُ لِلْغَيْرِ حَقًّا فِيهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾. وَقَالَ: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُفْرِنْ أَجْلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: فَجَعَلَ الطَّلَاقَ لِمَنْ نَكَحَ لِأَنَّ لَهُ الْإِمْسَاكَ وَهُوَ الرُّجْعَةُ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: سَيِّدِي زَوْجَتِي أَمَتُهُ، وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا. قَالَ: فَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَنْبِرَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ: مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَزُوجُ عِيْدَهُ أَمَتَهُ ثُمَّ يَرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا: إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ» - رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. وَقَدْ تَقَدَّمتُ حِكْمَةُ ذَلِكَ.

(٢) سُورَةُ الطَّلَاقِ: الْآيَةُ ٢.

(٣) تَفْسِيرُ الْأَكُوسِيِّ، سُورَةُ الطَّلَاقِ، وَيَرَاجِعُ أَصْلَ الشَّيْعَةِ.

اللَّهُ «ففي جوابِ الكلام» عن علي رضي الله عنه، أنه قال لِمَنْ سَأَلَهُ عن طلاقٍ: «أَشْهَدُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟... قال: لا، قال: اذهب فليس طلاقُكَ بطلاقٍ». وروى أبو داود في سُنَنِهِ عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ سُئِلَ عن الرجلِ يُطَلِّقُ امرأته، ثُمَّ يَقَعُ بِهَا، وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى طَلَاقيها ولا عَلَى رَجْعَتَيها فقال: «طَلَّقْتَ لِعَيْرِ سُنَّةٍ، وَرَاجَعْتَ لِعَيْرِ سُنَّةٍ أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقيها وَعَلَى رَجْعَتَيها، ولا تَعُدُّ. وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ، أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: مِنَ السُّنَّةِ كَذَا فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الصَّحِيحِ، لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ بِظَاهِرِهِ إِلَى مَنْ يَجِبُ اتِّبَاعُ سُنَّتِهِ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلِأَنَّ مَقْصُودَ الصَّحَابِيِّ بَيَانُ الشَّرْعِ لَا اللَّغْوِ وَالْعَادَةِ كَمَا يُبَيِّنُ فِي مَوْضِعِهِ. وَأَخْرَجَ الْحَافِظُ الشُّيْطِيُّ فِي الدَّرِّ الْمَشْهُورِ^(١) فِي تَفْسِيرِ آيَةِ: ﴿فَلَا يَكُنْ لَكُم مِّنْ أَهْلٍ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ يَمْرُؤٌ مَّعْرُوفٌ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٢).

وعن عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ مَيْمُونٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ وَلَمْ يُشْهَدْ. قَالَ: بِشَسْمَا صَنَعَ، طَلَّقَ لِبَذْعَةٍ، وَرَاجَعَ لِعَيْرِ سُنَّةٍ، فَلْيُشْهَدْ عَلَى طَلَاقيها وَعَلَى مَرَاجَعَتَيها، وَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ. فَإِنْ كَارَ ذَلِكَ مِنْ عِمْرَانَ، رضي الله عنه، وَالتَّهْوِيلُ فِيهِ وَأَمْرُهُ بِالِاسْتِغْفَارِ لِعِدْوِهِ إِلَيْهِ مَغْضِيَّةٌ، مَا هُوَ إِلَّا لَوْجُوبُ الْإِشْهَادِ عِنْدَهُ، رضي الله عنه كما هو ظَاهِرٌ. وَفِي كِتَابِ «الْوَسَائِلِ» عَنِ الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ، عَلَيْهِ رِضْوَانُ اللَّهِ، قَالَ: الطَّلَاقُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَالَّذِي سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يُخْلَى الرَّجُلُ عَنِ الْمَرْأَةِ، إِذَا حَاضَتْ وَطَهَرَتْ مِنْ مَحِيضِهَا، أَشْهَدُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ

(١) انظر الدر المنثور ج ٨ ص ١٩٥ طبعة دار الفكر بيروت.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٢.

عَلَى تَطْلِيلِهِ، وَهِيَ طَاهِرٌ مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَنْقُضِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، وَكُلُّ طَلَاقٍ مَا خَلَا هَذَا بَاطِلٌ، لَيْسَ بِطَلَاقٍ. وَقَالَ جَعْفَرُ الصَّادِقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ طَلَّقَ بِغَيْرِ شُهُودٍ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ». قَالَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى فِي كِتَابِ «الْإِنْتَصَارِ»: حُجَّةُ الْإِمَامِيَّةِ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ شَهَادَةَ عَدْلَيْنِ شَرْطٌ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ، وَمَتَى قُدِّمَ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ. لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾^(١) فَأَمَرَ تَعَالَى بِالإِشْهَادِ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَحَمَلَ مَا ظَاهَرَهُ الْوُجُوبُ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ خُرُوجٌ عَنْ عُرْفِ الشَّرْعِ بِلا دَلِيلٍ. وَأَخْرَجَ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَنُورِ» عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَعَبْدِ بْنِ حَجَّيدٍ عَنْ عطاءٍ، قَالَ: «النِّكَاحُ بِالشُّهُودِ، وَالطَّلَاقُ بِالشُّهُودِ، وَالْمَرَاجَعَةُ بِالشُّهُودِ»^(٢). وَرَوَى الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَنَّ عطاءً كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾^(٣). قَالَ: لَا يَجُوزُ فِي نِكَاحٍ وَلَا طَلَاقٍ وَلَا إِرْجَاعٍ إِلَّا شَاهِدًا عَدْلٌ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، إِلَّا مِنْ عُلْفٍ. فَقَوْلُهُ: لَا يَجُوزُ، صَرِيحٌ فِي وَجُوبِ الْإِشْهَادِ عَلَى الطَّلَاقِ عِنْدَهُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ بِالنِّكَاحِ، وَمَعْلُومٌ مَا اشْتَرَطَ فِيهِ مِنَ الْبَيِّنَةِ. إِذَا تَبَيَّنَ لَكَ، أَنَّ وَجُوبَ الْإِشْهَادِ عَلَى الطَّلَاقِ، هُوَ مَذْهَبُ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ الْمَذْكُورِينَ تَعَلَّمَ أَنَّ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى تَذْيِهِ الْمَأْثُورَةِ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْفَقْهِ، مُرَادٌ بِهَا الْإِجْمَاعُ الْمَذْهَبِيُّ لَا الْإِجْمَاعُ الْأَصُولِيُّ الَّذِي حُدِّدَ - كَمَا فِي «الْمُسْتَصْفَى» - اتِّفَاقُ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً عَلَى أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ، لانتفاضه، بِخِلَافِ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ

(١) سورة الطلاق: الآية ٢.

(٢) الدر المشورج ٨ ص ١٩٤ طبعة دار الفكر بيروت.

(٣) سورة الطلاق: الآية ٢.

والتابعين، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ. وَتَبَيَّنَ مِمَّا نَقَلْنَاهُ قَبْلُ عَنِ السُّيُوطِيِّ وَابْنِ كَثِيرٍ: أَنَّ وَجُوبَ الْإِشْهَادِ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ عِلْمَاءُ آلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، كَمَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ الْمُرْتَضِيُّ فِي كِتَابِ «الْإِنْتِصَارِ». بَلْ هُوَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ وَابْنِ مَيْمُونٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، كَمَا أَسْلَفْنَا.

التَّحْزِيرُ وَالتَّعْلِيلُ

صِبْغَةُ الطَّلَاقِ: إِذَا أَنْ تَكُونُ مُنْجَزَةً، وَإِذَا أَنْ تَكُونُ مُعْلَقَةً، وَإِذَا أَنْ تَكُونُ مُضَافَةً إِلَى مُسْتَقْبَلٍ.

١ - فَاَلْمُنْجَزَةُ: هِيَ الصِّبْغَةُ الَّتِي لَيْسَتْ مُعْلَقَةً عَلَى شَرْطٍ، وَلَا مُضَافَةً إِلَى زَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ، بَلْ قَصَدَ بِهَا مَنْ أَصْدَرَهَا وَقُوعَ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ، كَأَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ... وَحُكْمُ هَذَا الطَّلَاقِ، أَنَّهُ يَقَعُ فِي الْحَالِ مِنْ صَدَرِ مَنْ أَهْلِهِ، وَصَادَفَ مَحَلًّا لَهُ.

٢ - وَأَمَّا الْمُعْلَقَةُ: وَهِيَ مَا جَعَلَ الزَّوْجُ فِيهِ حُضُورَ الطَّلَاقِ مُعْلَقًا عَلَى شَرْطٍ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ: إِنْ ذَهَبْتَ إِلَى مَكَانٍ كَذَا، فَأَنْتِ طَالِقٌ. وَيُسْتَرْطَفُ فِي صِبْغَةِ التَّعْلِيلِ، وَقُوعُ الطَّلَاقِ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

١ - أَنْ يَكُونَ عَلَى أَمْرِ مَعْدُومٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ بَعْدُ، فَإِنْ كَانَ عَلَى أَمْرٍ مَوْجُودٍ فِعْلًا، حِينَ صَدُورِ الصِّبْغَةِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ طَلَعَ النَّهَارُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ النَّهَارَ قَدْ طَلَعَ فِعْلًا - كَانَ ذَلِكَ تَنْجِيزًا وَإِنْ جَاءَ فِي صَوْرَةِ التَّعْلِيلِ. فَإِنْ كَانَ تَعْلِيلًا عَلَى أَمْرٍ مُسْتَحِيلٍ كَانَ لَعْوًا، مِثْلُ إِنْ دَخَلَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ فَأَنْتِ طَالِقٌ.

٢ - أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ حِينَ صَدُورِ الْعَقْدِ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ بِأَنْ تَكُونَ فِي عِصْمَتِهِ.

٣ - أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ حِينَ حُصُولِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ..

والتَّعْلِيلُ قِسْمَانِ:

القِسْمُ الْأَوَّلُ: يُقْصَدُ بِهِ مَا يُقْصَدُ مِنَ الْقَسَمِ لِلْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ أَوْ تَأْكِيدِ الْخَبَرِ، وَيُسَمَّى التَّعْلِيلُ الْقَسَمِيُّ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لَزَوْجَتِهِ: إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، مُرِيداً بِذَلِكَ مَنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِذَا خَرَجْتَ، لِإِقَاعِ الطَّلَاقِ.

القِسْمُ الثَّانِي: وَيَكُونُ الْقَصْدُ مِنْهُ إِقَاعُ الطَّلَاقِ عِنْدَ حُصُولِ الشَّرْطِ. وَيُسَمَّى التَّعْلِيلُ الشَّرْطِيُّ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لَزَوْجَتِهِ: «إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مُؤَخَّرٍ صَدَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ». وَهَذَا التَّعْلِيلُ بِنَوْعِهِ وَاقِعٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. وَيَرَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ. وَقَصَّلَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ الْقَيْمِ، فَقَالَا: إِنَّ الطَّلَاقَ الْمُعْلَقَ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ غَيْرُ وَاقِعٍ. وَتَجِبُ فِيهِ كَفَارَةُ الْيَمِينِ إِذَا حَصَلَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ. وَهِيَ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ كَسْوَتُهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَصِيَامًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. وَقَالَا فِي الطَّلَاقِ الشَّرْطِيِّ: إِنَّهُ وَاقِعٌ عِنْدَ حُصُولِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي يَتَكَلَّمُ بِهَا النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

الأولُ: صِيغَةُ التَّحْجِيزِ وَالْإِرْسَالِ، كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ فَهَذَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَلَيْسَ بِحَلْفٍ، وَلَا كَفَارَةً فِيهِ اتِّفَاقًا.

الثَّانِي: صِيغَةُ تَعْلِيلٍ، كَقَوْلِهِ: الطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي لِأَفْعَلَنْ كَذَا، فَهَذَا يَمِينٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللَّفْظِ، وَاتِّفَاقِ طَوَائِفِ الْعُلَمَاءِ، وَاتِّفَاقِ الْعَامَّةِ.

الثَّالِثُ: صِيغَةُ تَعْلِيلٍ كَقَوْلِهِ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَانْتَرَانِي طَالِقٌ، فَهَذَا إِنْ قَصِدَ بِهِ الْيَمِينُ، وَهِيَ يَكْرَهُهُ وَقُوعُ الطَّلَاقِ كَمَا يَكْرَهُهُ الْإِثْقَالُ عَنْ دِينِهِ فَهُوَ يَمِينٌ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ، الَّذِي هُوَ صِيغَةُ الْقَسَمِ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ.

وَأَنَّ كَانَ يُرِيدُ وَقَوْعَ الْجَزَاءِ عِنْدَ الشَّرْطِ لَمْ يَكُنْ خَالِفاً، كَقَوْلِهِ: إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفاً فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِذَا زَنَيْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَقَصْدُ إِبْقَاعِ الطَّلَاقِ عِنْدَ وَقَوْعِ الْفَاحِشَةِ، لَا مَجْرَدَ الْخَلْفِ عَلَيْهَا، فَهَذَا لَيْسَ بِيَمِينٍ، وَلَا كَفَّارَةً فِي هَذَا عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ فِيمَا عَلِمْنَاهُ، بَلْ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، إِذَا وَجَدَ الشَّرْطَ. وَأَمَّا مَنْ يُقَصِّدُ بِهِ الْحَضُّ، أَوِ الْمَنْعُ، أَوِ التَّضْدِيقُ، أَوِ التَّكْذِيبُ، بِالتَّزَاوِيهِ عِنْدَ الْمَخَالَفَةِ مَا يَكْثُرُهُ وَقَوْعُهُ، سِوَاكَ كَانَ بِصِيغَةِ الْقَسَمِ، أَوِ الْجَزَاءِ، فَهُوَ يَمِينٌ عِنْدَ جَمِيعِ الْخَلْقِ مِنَ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ. وَإِنْ كَانَ يَمِيناً فَلَيْسَ لِلْيَمِينِ إِلَّا حُكْمَانِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُنْعَقِدَةً فَتُكْفَرُ، وَإِمَّا أَنْ لَا تَكُونَ مُنْعَقِدَةً كَالْحَلْفِ بِالْمَخْلُوقَاتِ فَلَا تُكْفَرُ، وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ يَمِيناً مُنْعَقِدَةً مُحْتَرَمَةً غَيْرَ مُكْفَرَةٍ، فَهَذَا حَكْمٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَلَا يَقُومُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ: وَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ فِي الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ هُوَ مَا تَضَمَّنَتْهُ الْمَادَّةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْقَانُونِ رَقْم ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩ وَنَصُّهَا: «لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ غَيْرُ الْمُنْجَزِ إِذَا قُصِدَ بِهِ الْحَمْلُ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ لَا غَيْرَ». وَجَاءَ فِي الْمَذْكُورَةِ الْإِضَاحِيَّةِ لِهَذِهِ الْمَادَّةِ: «إِنَّ الْمَشْرَعَ أَخَذَ فِي الْإِغَاءِ الْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ بِرَأْيِ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْحَنْبَلِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَإِنَّهُ أَخَذَ فِي الْإِغَاءِ الْمُعْلَقِ الَّذِي فِي مَعْنَى الْيَمِينِ بِرَأْيِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَشَرِيحِ الْقَاضِي، وَدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ، وَأَصْحَابِهِ».

٣ - وَأَمَّا الصِّيغَةُ الْمُضَافَةُ إِلَى مُسْتَقْبَلٍ: فَهِيَ مَا اقْتَرَنْتَ بَرَمَنْ، بِقَصْدِ وَقَوْعِ الطَّلَاقِ فِيهِ، مَتَى جَاءَ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا، أَوْ إِلَى رَأْسِ السَّنَةِ، فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ فِي الْغَدِ أَوْ عِنْدَ رَأْسِ السَّنَةِ إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ فِي مِلْكِهِ عِنْدَ حُلُولِ الْوَقْتِ الَّذِي أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَيْهِ. وَإِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: تَطْلُقُ فِي الْحَالِ، وَقَالَ

الشافعي، وأحمد: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ حَتَّى تَنْسَلِخَ السُّنَّةُ. وقال ابنُ حزم: مَنْ قال: إذا جاء رأسُ الشهرِ فَانْتِ طَالِقٌ، أو ذَكَرَ وَقْتًا ما فلا تكونُ طَالِقًا بذلك، لا الآن، ولا إذا جاء رأسُ الشهرِ. يُزْهَانُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ قرآنٌ ولا سُنَّةٌ بوقوعِ الطَّلَاقِ بذلك، وقد عَلَّمَنَا اللَّهُ الطَّلَاقَ عَلَى المدخولِ بها، وفي غيرِ المدخولِ بها، وليس هَذَا فيما عَلَّمَنَا. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ حُلُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(١) وأيضاً فَإِنْ كانَ كُلُّ طَلَاقي لا يَقَعُ حين إيقاعِهِ، فَوَيْلٌ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَقَعَ بعدَ ذَلِكَ في حينٍ لم يُوفِّقْهُ فيه.

الطَّلَاقُ السُّنِّيُّ وَالْبِدْعِيُّ

ينقسمُ الطَّلَاقُ إلى طَلَاقي سُنِّيٍّ، وطلَاقٍ بِدْعِيٍّ.

طَلَاقُ السُّنَّةِ: فطَلَاقُ السُّنَّةِ: هو الواقعُ عَلَى الوجوهِ الذي نَدَبَ إليه الشرعُ، وهو أَنْ يُطَلَّقَ الزَّوْجُ المدخولُ بها طَلَقَةً واحدةً، في طَهْرٍ لم يَمَسَّهَا فيه؛ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿الَّذِينَ مَرَّتَايَ فَلَيْسَ بَمَعْرُوفٍ أَوْ تَصْرِيفٍ﴾^(٢) أي أَنْ الطَّلَاقُ المشروعُ يكونَ مَرَّةً يَغْفِيهَا رَجْعَةٌ، ثُمَّ مَرَّةً ثَانِيَةً يَغْفِيهَا رَجْعَةٌ كذلك، ثُمَّ إِنَّ الْمُطَلَّقَ بعدَ ذَلِكَ له الْخِيَارُ، بَيِّنَ أَنْ يُنْسِكَهَا بِمَعْرُوفٍ، أو يُفَارِقَهَا بِإِحْسَانٍ. ويقولُ اللَّهُ تعالى: ﴿بَيِّنَاتٍ لَكُنَّ لِإِنَّا طَلَقْنَاهُ نَفْسُكَ طَلَقُوهُنَّ لِمَتَّيْنِ﴾^(٣) أي إِذَا ارْتَدَّتْ طَلِيقُ النِّسَاءِ - فَطَلَقُوهُنَّ مُسْتَقْبَلَاتِ الْعِدَّةِ، وَإِنَّمَا تَسْتَقْبِلُ الْمُطَلَّقَةُ الْعِدَّةَ إِذَا طَلَّقَهَا بعدَ أَنْ تَطَهَّرَ من خِيضٍ، أو نَفَاسٍ، وقبلِ أَنْ يَمَسَّهَا. وَحِكْمَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طَلَّقَتْ وَهِيَ حَائِضٌ لَمْ تَكُنْ فِي هَذَا

(١) سورة الطلاق: الآية ١.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٣) سورة الطلاق: الآية ١.

الوقتِ مُسْتَقْبِلَةَ الْعِدَّةِ، فَتَطُولُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، لِأَنَّ بَيِّنَةَ الْحَيْضِ لَا يُحْسَبُ مِنْهَا وَفِيهِ إِضْرَافٌ بِهَا. وَإِنْ طُلِّقَتْ فِي طَهْرٍ مَسَّهَا فِيهِ، فَإِنَّهَا لَا تَعْرِفُ هَلْ حَمَلَتْ أَوْ لَمْ تَحْمِلْ، فَلَا تَنْدِرِي بِمِ تَعْتَدُ بِالْإِفْرَاءِ أَمْ بَوْضِعِ الْحَمْلِ؟ وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَرْءٌ فَلْيَرَا جَمْعَهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَبَلَكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ». وَفِي رَوَايَةٍ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، تَطْلِيْقَةً، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَرْءٌ فَلْيَرَا جَمْعَهَا، ثُمَّ لِيُطَلِّقَهَا إِذَا طَهَرَتْ، أَوْ وَهِيَ حَائِلٌ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَبُو دَاوُدَ. وَظَاهِرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الطَّهْرِ الَّذِي يَنْقُبُ الْحَيْضَةَ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الطَّلَاقُ يَكُونُ طَلَاقَ سُنَّةٍ، لَا بِدْعَةٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، وَاحِدَ الْوُجْهَيْنِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَأَسْتَدْلُوا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَبِأَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ الْحَيْضِ، فَإِذَا طَهَرَتْ زَالَ مُوجِبُ التَّخْرِيمِ، فَجَازَ الطَّلَاقُ فِي ذَلِكَ الطَّهْرِ كَمَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَطْهَارِ. وَلَكِنَّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى الَّتِي فِيهَا: «ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضَ فَتَطْهَرَ» مُتَضَمِّنَةٌ لَزِيَادَةِ جِبِّ الْعَمَلِ بِهَا، قَالَ صَاحِبُ الرِّوَايَةِ الثَّقَلَيْنِ: وَهِيَ أَيْضاً فِي الصَّحِيحَيْنِ. فَكَانَتْ أَزْجَحَ مِنْ وَجْهَيْنِ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ. وَالشَّافِعِيُّ فِي الْوَجْهِ الْآخَرِ، وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ.

الطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ: أَمَّا الطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ، فَهُوَ الطَّلَاقُ الْمَخَالِفُ لِلْمَشْرُوعِ: كَأَنْ يُطَلِّقَهَا ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ يُطَلِّقَهَا ثَلَاثًا مُتَعَرِّقَاتٍ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ،

كَأَن يَقُولَ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ. أَوْ يُطَلِّقُهَا فِي حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ، أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعَةٍ فِيهِ. وَاجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْبِدْعِيَّ حَرَامٌ، وَأَنَّ قَاعِلَهُ أَثِمٌ. وَذَهَبَ جَمَهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَقَعُ، وَاسْتَدَلُّوا بِالْأَدِلَّةِ التَّالِيَةِ:

١ - أَنَّ الطَّلَاقَ الْبِدْعِيَّ، مُتَدْرِجٌ تَحْتَ الْآيَاتِ الْعَامَّةِ.

٢ - تَضْرِيحُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، وَأَمَرَ الرَّسُولَ ﷺ بِمَرَاجَعَتِهَا، بِأَنَّهُا حُيِّبَتْ تِلْكَ الطَّلَاقَةُ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(١) إِلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْبِدْعِيَّ لَا يَقَعُ^(٢) وَمَتَّعُوا انْدِرَاجَهُ تَحْتَ الْعُمُومَاتِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الطَّلَاقِ الَّذِي أَيْذَنَ اللَّهُ بِهِ، بَلْ هُوَ مِنَ الطَّلَاقِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِخُلَافِهِ، فَقَالَ: ﴿فَطَلِّقُوهُمْ لِعَدَّتِهِمْ﴾^(٣) وَقَالَ ﷺ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» وَصَحَّ أَنَّهُ غَضِبَ عِنْدَمَا بَلَغَهُ ذَلِكَ، وَهُوَ لَا يَغْضَبُ مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ. وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهَا حُيِّبَتْ، فَلَمْ يُبَيِّنْ مِنَ الْحَاسِبِ لَهَا، بَلْ أَخْرَجَ عَنْهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَرَدَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يُرَهَا شَيْئًا». وَإِسْنَادُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ صَحِيحٌ، وَلَمْ يَأْتِ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بِظَاهِلٍ. وَهِيَ مُصَرَّحَةٌ بِأَنَّ الَّذِي لَمْ يُرَهَا شَيْئًا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلَا يَعَارِضُهَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. لِأَنَّ الْحِجَّةَ فِي رَوَايَتِهِ لَا فِي رَأْيِهِ. وَأَمَّا الرَّوَايَةُ بِلَفْظِ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» وَتَعْتَدُ بِتَطْلِيقَةٍ. فَهَذِهِ لَوْ صَحَّتْ لَكَانَتْ - حِجَّةً ظَاهِرَةً - وَلَكِنَّهَا لَمْ تَصِحَّ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْهَدْيِ.

(١) منهم ابن علية، من السلف، وابن تيمية وابن حزم وابن القيم.

(٢) لهذا ملخص ما قاله صاحب الروضة التنية ج ٧ ص ٤٩.

(٣) سورة الطلاق: الآية ١.

وقد رُوي في ذلك روايات في أسانيدِها مجاهيلٌ وكذابون لا تُثبتُ الحُجَّةُ بشيءٍ منها. والحاصلُ: أنَّ الاتِّفَاقَ كائنٌ على أنَّ الطَّلَاقَ المخالفَ لِطَّلَاقِ الشُّرْطِ يُقالُ له: طلاقٌ بِدْعَةٌ. وقد ثَبِتَ عنه ﷺ: «أَنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». ولا خلافٌ أيضاً، أنَّ هذا الطَّلَاقَ مُخَالَفٌ لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَيَتَنَبَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ - وما خالف ما شَرَعَهُ اللَّهُ ورسوله، فهو ردٌّ - لحديث عائشة رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» وهو حديثٌ مَتَّقٍ عليه. فَمَنْ رَعَى أَنَّ هَذِهِ الْبِدْعَةُ يَلْزَمُ حُكْمُهَا، وَأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي لَيْسَ مِنْ أَمْرِ ﷺ، يَقَعُ مِنْ فَاعِلِهِ وَمَقِيْدِهِ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ طَلَاقَ الْبِدْعَةِ لَا يَقَعُ؟

وذهب إلى هذا:

١ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ.

٢ - سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ.

٣ - طَاوُسٌ: مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وبه قال خَلَّاسُ بْنُ عُمَرَ، وَأَبُو قِلَابَةَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ ابْنِ عَقِيلٍ مِنْ أَتَمِّهِ الْحَنَابِلَةُ وَأَتَمُّهُ آلُ الْبَيْتِ، وَالظَّاهِرِيُّ وَاحِدُ الْوَجْهَيْنِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ.

طَّلَاقُ الْحَامِلِ: يَجُوزُ طَّلَاقُ الْحَامِلِ فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ، لِمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَالتَّسَائِي، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيْقَةً، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطْلَقْهَا إِذَا طَهَّرَتْ، أَوْ وَهِيَ حَامِلٌ». وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْعُلَمَاءُ، إِلَّا أَنَّ

الأحنافَ اختلفوا فيها. فقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يجعل بين وقوع التَّطْلِقَتَيْنِ شهراً حتى يُستَوْفَى الطَّلَاقُ الثلاث.

وقال محمد وزُفَرُ: لا يُوقَعُ عليها وهي حاملٌ أكثر من تطليقة واحدة ويتزكُّها حتى تَضَعَ حَمْلَهَا، ثُمَّ يُوقَعُ سائرُ التَّطْلِقَاتِ^(١).

طَلَّاقُ الْإِسَةِ، وَالصَّغِيرَةِ، وَمَنْقَطَعَةُ الْحَيْضِ: طَلَّاقٌ هُوَ لَا إِنَّمَا يَكُونُ لِلنِّسَاءِ إِذَا كَانَ طَلَّاقاً وَاحِداً، وَلَا يَشْتَرُطُ لَهُ شَرْطُ آخَرٍ غَيْرِ ذَلِكَ.

عَدَّة الطَّلَاقِ

إذا دخل الزوجُ بزوجه مَلَكَ عليها ثلاث طَّلَاقَاتٍ، وَأَتَقَى العلماءُ على أَنَّهُ يَحْرُمُ على الزوجِ أَنْ يَطْلُقَهَا ثلاثاً بلفظٍ واحدٍ، أو بألفاظٍ متتابعةٍ في طَهرٍ واحدٍ. وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا أَوْقَعَ الطَّلَاقَاتِ الثلاث، فَقَدْ سَدَّ بَابَ التَّلَافِي وَالتَّذَارُكِ عِنْدَ النَّدَمِ، وَعَارَضَ الشَّارِعَ، لِأَنَّهُ جَعَلَ الطَّلَاقَ مُتَعَدِّداً لِمَعْنَى التَّذَارُكِ عِنْدَ النَّدَمِ، وَفَضَّلَا عَنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ المَطْلُوقَ ثلاثاً قد أَضُرَّ بالمرأةَ مِنْ حَيْثُ أَبْطَلَ مَحَلَّتَيْهَا بِطَلَّاقِهِ هَذَا.

وقد روى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعاً فَقَامَ غَضْبَانٌ فَقَالَ: «يَلْتَصِبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ». حَتَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أَقْتُلُهُ»...

قال ابنُ القَيِّمِ فِي إِعَاثَةِ اللَّهْمَانِ: «فَجَعَلَهُ لَاعِباً بِكِتَابِ اللَّهِ» لِكَوْنِهِ خَالَفَ وَجْهَ الطَّلَاقِ وَأَرَادَ بِهِ غَيْرَ مَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يُطْلَقَ

طلاقاً يَمْلِكُ فيه رَدُّ المَرَأَةِ إذا شاء، فطَلَّقَ طلاقاً يُريدُ به ألا يَمْلِكَ فيه رَدُّها. وأيضاً فإنَّ إيقاعَ الثلاثِ دَفْعَةٌ مخالفٌ لقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿أَطْلَقْتُ مَرَّتَانِ﴾^(١) والمَرَّتَانِ والمَرَّاتُ في لَعْنَةِ الْقُرْآنِ والسُّنَّةِ، بل ولَعْنَةِ الْعَرَبِ، بل ولَعْنَةِ سَائِرِ الْأُمَمِ، لِمَا كَانَ مَرَّةً بعدَ مَرَّةٍ. فإذا جَمَعَ المَرَّتَيْنِ والمَرَّاتِ في مَرَّةٍ واحدةٍ فقد تَعَدَّى حَدودَ اللَّهِ تعالى، وما دَلَّ عليه كتابُهُ. فكيف إذا أرادَ باللفظِ الذي رَتَّبَ عليه الشارِعُ حُكماً ضِدَّ ما قَصَدَهُ الشارِعُ؟ اهـ.

وإذا كانوا قد اتَّفَقُوا على الحُرْمَةِ، فإنَّهم اختلفوا فيما إذا طَلَّقَهَا ثلاثاً بلفظٍ واحدٍ. هل يقع أم لا؟ وإذا كان يقع فهل يقع واحدةً أم ثلاثاً؟ فذهب جمهورُ العلماء إلى أَنَّهُ يقع^(٢). ويرى بعضهم عَدَمَ وقوعِهِ. وَالَّذِينَ رَأَوْا وَقُوعَهُ، اختلفوا: فقال بعضهم: إِنَّهُ يَقَعُ ثلاثاً. وقال بَعْضُهُمْ: يَقَعُ واحدةً فَقَط. وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ فقال: إِنْ كانتِ الْمُطَلَّقةُ مدخولاً بها تَقَعُ الثلاثُ، وإن لم تكن مدخولاً بها فواحدةً! اُسْتَدَلَّ القائلونَ بِأَنَّهُ يَقَعُ ثلاثاً بِالْأدِلَّةِ الآتية:

١ - قولُ اللَّهِ تعالى: ﴿إِنْ عَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(٣).

٢ - وَسَوْءُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْسُوهُنَّ وَمَقَدِّرُكُمْ هُنَّ فَرِيصَةٌ﴾^(٤).

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) إذا قال للمدخول بها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق. فهي واحدة إن نوى التكرار أو لم ينو شيئاً، وهي ثلاث إن نوى الثلاث وإن كل واحدة غير الأخرى، وهذا عند من يرى أنه واقع. وتقدم الخلاف في ذلك.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

٣ - وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ إِنْ طَلَقْتَ الزَّيْجَ﴾ (١).

فظاهرُ هذه الآياتِ بُيُنُّ صِحَّةُ إيقاعِ الواحدةِ والثَّنتينِ والثلاثِ، لأنها لم تُفَرِّقْ بين إيقاعِهِ واحدةً أو اثنتين، أو ثلاثاً.

٤ - وقولُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلْقُوا مَرَّتَانٍ فَتَسَالِفَا بِمَرْفُوعٍ أَوْ تَشْرِيعٍ يَاسْخِرُونَ﴾ (٢) فظاهرُ هذه الآيةِ جوازُ إطلاقِ الثلاثِ، أو الثَّنتينِ، دَفْعَةً أو مُفَرَّقَةً، ووقوعه.

٥ - حديثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: «لَمَّا لَاعَنَ أَخُو بَنِي عَجْلَانَ امْرَأَتَهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ظَلَمْتُهَا إِنْ أَمْسَكْتُهَا: هِيَ الطَّلَاقُ. هِيَ الطَّلَاقُ، هِيَ الطَّلَاقُ» رواه أحمد.

٦ - وَعَنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً، وَهِيَ حَاقِضٌ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَّبِعَهَا بِتَطْلِيقَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ عِنْدَ الْقُرَّائِنِ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ عُمَرَ: مَا هَكَذَا أَمَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى! إِنَّكَ قَدْ أَخْطَأْتَ السُّنَّةَ وَالسُّنَّةُ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الطَّهْرَ فَتُطْلَقَ لِكُلِّ قُرْوَةٍ». وَقَالَ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَاغْتُهَا. ثُمَّ قَالَ: «إِذَا هِيَ طَهَّرَتْ فَطَلَّقْ عِنْدَ ذَلِكَ أَوْ أَمْسِكْ». فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا أَكَانَ يَجِلُّ لِي أَنْ أَرَجِعَهَا؟ قَالَ: «لَا... كَانَتْ بَيِّنٌ مِنْكَ، وَتَكُونُ مَعْصِيَةً»، رواه الدارقطني.

٧ - وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنِّفِهِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: «طَلَّقْتُ جَدِّي امْرَأَةً لَهُ أَلْفَ تَطْلِيقَةٍ، فَانْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَتَقَى اللَّهُ جَدُّكَ، أَمَا ثَلَاثٌ قُلْتُ. وَأَمَّا يَسْمَعَانِي»

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

وَسَمِعَ وَيَسْمَعُونَ فَمَذُونٌ وَظَلَمٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَيَّهِ وَإِنْ شَاءَ عَفَرَ لَهُ. وفي رواية: «إِنَّ أَبَاكَ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ فَيَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا، بَانَتْ مِنْهُ ثَلَاثٌ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ، وَتَسْمَاةٌ وَسَمِعَ وَيَسْمَعُونَ، إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِهِ».

* - وفي حديثِ رُكَاةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَحْلَقَهُ أَنَّهُ مَا إِرَادَ إِلَّا وَاحِدَةً. وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الثَّلَاثَ لَوَقَعَ. وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ التَّابِعِينَ وَكَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَمَّةِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ: أَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّهُ يَقَعُ وَاحِدَةٌ فَقَدْ اسْتَدَلُّوا بِالْأَدْلَةِ الْآتِيَةِ:

أولاً: ما رواه مُسْلِمٌ أَنَّ أَبَا الصُّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ الثَّلَاثَ كَانَتْ تَجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ». وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعَجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ آثَاءٌ^(١)، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ؟ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ أَيَّ أَنَّهُمْ كَانُوا يُوقِعُونَ طَلْقَةً بِذَلِكَ يُقَاعُ النَّاسُ الْآنَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ.

ثانياً: عن عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَلَّقَ رُكَاةً امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ. فَعَزَزَ عَلَيْهَا حُزْنًا شَدِيدًا... فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ طَلَّقْتَهَا؟» قَالَ: ثَلَاثًا. فَقَالَ: «فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَلَيْتَمَا يَلِكُ وَاحِدَةٌ، فَأَرْجِعْنَهَا إِنْ شِئْتَ»؛ فَرَاغَتْهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ج ٣ ص ٢٢ فتاوى: وليس في الأدلة الشرعية

(١) آثاء: مهلة ورقية استمتع لانتظار المراجعة.

«الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والقياس»، ما يُوجب لزوم الثلاثة له، ونكاحه ثابتٌ بيقين، وامرأته مُحَرَّمَةٌ عَلَى الْغَيْرِ بَيِّنِينَ، وفي إزاييه بالثلاث إباحتها للغير مع تحريمها عليه، وذريعة إلى نكاح التحليل الذي حَرَّمَهُ اللَّهُ ورسوله، ونكاح التحليل لم يكن ظاهراً على عهد النبي ﷺ، وخلفائه، ولم يُثَقَّلْ قَطُّ أَنَّ امرأة أُعِيدَتْ بعد الطَّلَاقِ الثالثة على عهدهم إلى زوجها بنكاح تحليل. بل لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ - إلى أن قال: وبالجمله فما شرعه النبي ﷺ لأُمَّتِهِ شَرْعاً لازماً، لا يمكن تغييره، فإنه لا يمكن وجود نَسَخٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ أَهـ.

قد صَحَّ عنه ﷺ، أن الثلاث كانت واحدة في عهده، وعهد أبي بكر، رضي الله عنه، وصُدْرًا من خلافة عُمَرَ، رضي الله عنه، وغايته ما يُقَدَّرُ مَعَ بُعْدِهِ أَنَّ الصحابة كانوا على ذلك، ولم يَنْتَفِعْ، وهذا وإن كان كالمستحيل، فإنه يدلُّ على أنهم كانوا يُفْتَوْنَ في حياته وحياته الصديق بذلك، وقد أَفْتَى هو ﷺ فهذه فتواه، وعَمَلُ أصحابه كأنه أَخَذَ باليد، ولا معارض لذلك. ورأى عُمَرُ رضي الله تعالى عنه، أن يَحِلَّ النَّاسُ على إنفاذ الثلاث عقوبةً وزجراً لهم - لِئَلَّا يُرْسِلُوهَا جملة - ولهذا أَجْتَهَادَ منه رضي الله عنه. غايته أن يكون سائغاً لمصلحة رآها. ولا يجوز تَرْكُ ما أَفْتَى به رسولُ الله ﷺ، وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته. فإذا ظَهَرَتِ الْحَقَائِقُ، فَلْيُثَبِّتْ أَمْرُؤُ مَا شَاءَ. وبالله التوفيق أَهـ.

وقال الشوكاني: وقد حَكَى ذلك صاحبُ الْبَحْرِ عن أبي موسى، ورواية عن عَلِيِّ عليه السلام، وابنِ عَبَّاسٍ، وطاوس، وعطاء، وجابر، وابنِ زَيْدٍ، والهادي، والقاسم، والباقر، وأحمد بن عيسى، وعبد الله بن موسى بن عبيد الله، ورواية عن زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ. وإليه ذهب جماعة من

الْمُتَأَخِّرِينَ. مِنْهُمْ: ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيِّمِ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ مَغِيثٍ فِي كِتَابِ الرِّوَايَاتِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَصَّاحٍ، وَيَقُولُ الْفَتْوَى بِذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مَشَايِخِ قُرْطُبَةَ كَمُحَمَّدِ بْنِ بَيْيَ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرِهِمَا وَنَقَلَهُ ابْنُ الْمُثَنَّى عَنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَيْسَى، كَعَطَاءٍ، وَطَاوَسَ، وَعُمَرَ، وَابْنَ دِينَارٍ، وَحَكَاهُ ابْنُ مَغِيثٍ أَيْضاً فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرِ أ.هـ.

وهذا هو المذهب الذي جرى عليه العمل أخيراً في المحاكم. فقد جاء في المَادَّةِ ٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ما يلي: «الطَّلَاقُ الْمُقْتَرَنُ بِعَدْوٍ - لفظاً، أو إشارة - لا يقع واحدة»^(١). أَمَّا حُجَّةُ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ مُطْلَقاً. أَنَّهُ طَلَاقٌ بِدْعِيٍّ، وَالطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ لَا يَقَعُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، وَيُعْتَبَرُ لَعْناً. وَهَذَا الْمَذْهَبُ يُحْكِي عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ، وَهُوَ مَرْيُوفٌ عَنِ ابْنِ عَلِيَّةَ، وَهَيْشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ، وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَاقِرِ، وَالصَّادِقِ، وَالتَّائَصِرِ، وَسَائِرُ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ الْبِدْعِيَّ لَا يَقَعُ، لِأَنَّ الثَّلَاثَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ أَوْ أَلْفَاظٍ مُتَابِعَةٍ مِنْ جُمْلَتِهِ. وَأَمَّا الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ الْمُطْلَقَةِ الْمَذْخُولِ بِهَا وَغَيْرِ الْمَذْخُولِ بِهَا، فَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيهِ.

(١) وجاء في المذكرة التفسيرية للمشروع: أن الداعي لاختيار القول بالوقوع واحدة الحرص على سعادة الأسرة، والأخذ بالناس عن مسألة المحلل التي صارت وصمة في جبين الشريعة المطهرة مع أن الدين براء منها. فقد لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له، وكذلك الأخذ بهم من طرق الحيل التي يتلمسونها للتخلص من الطلاق الثلاث وما هي بمنطقة على أصول الدين.

طَلَاقُ الْبَيْتَةِ

قال الترمذي: وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في طلاق البتة، فروي عن عمر بن الخطاب: أنه جعل البتة واحدة. وروي عن علي: أنه جعلها ثلاثاً، وقال بعض أهل العلم: فيه نية الرجل إن نوى واحدة فواحدة، وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وإن نوى اثنتين لم تكن إلا واحدة. وهو قول الثوري وأهل الكوفة. وقال مالك بن أنس: في البتة إن كان قد دخل بها فهي ثلاث تطليقات، وقال الشافعي: إن نوى واحدة فواحدة يملك الرجعة، وإن نوى اثنتين فثلاث، وإن نوى ثلاثاً فثلاث.

الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَالْبَائِنُ

الطَّلَاقُ إمَّا رَجْعِيٌّ وَإِمَّا بَائِنٌ، والبائنُ إمَّا أَنْ يَكُونَ بَائِنًا بَيْنُونَةً صُغْرَى، أَوْ بَيْنُونَةً كُبْرَى. ولكلٍّ أحكامٌ تخصُّهُ نذكرُها فيما يلي:

الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ: هو الطَّلَاقُ الَّذِي يُوقِعُهُ الزَّوْجُ عَلَى زَوْجَتِهِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا حَقِيقَةً، إيقاعاً مجزئاً عَنْ أَنْ يَكُونَ فِي مُقَابَلَةِ مَالٍ، وَلَمْ يَكُنْ مَسْبُوقاً بِطَلْقَةِ أَصْلًا، أَوْ كَانَ مَسْبُوقاً بِطَلْقَةِ وَاحِدَةٍ. وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ صَرِيحاً أَوْ كِتَابَةً. فإذا لم يكن الزوج دخل بزوجه دخلاً حقيقياً، أَوْ طَلَّقَهَا عَلَى مَالٍ، أَوْ كَانَ الطَّلَاقُ مُكَمَّلًا لِلثَّلَاثِ، كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا.

جاء في المادة ٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ «كلُّ طلاقٍ يقع رجعيًّا إلاَّ المكمل للثلاث، والطلاق قبل الدخول. والطلاق على مالٍ، وما نُصَّ على كونه بائناً في هذا القانون، والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ فكم.

والطَّلَاقُ الَّذِي تُصَّ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَائِنًا فِي هَذَيْنِ الْقَانُونَيْنِ هُوَ مَا كَانَ بِسَبَبِ الْعَيْبِ فِي الزَّوْجِ، أَوْ لَعْنَتَيْهِ، أَوْ حَبْسِهِ أَوْ لِلضَّرَرِّ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَهْرٍ أَوْ تَرْيِيعٌ بِإِحْسَنٍ﴾^(١) أَيِ أَنَّ الطَّلَاقَ الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ يَكُونُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يُنْسِكَ زَوْجَتَهُ بَعْدَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِيِّ بِالْمَعْرُوفِ، كَمَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّانِيَةِ، وَالْإِمْسَاكُ بِالْمَعْرُوفِ مَعْنَاهُ مُرَاجَعَتُهَا، وَرَدُّهَا إِلَى التَّكَاحِ، وَمَعَاشَرَتُهَا بِالْحَسَنِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ هَذَا الْحَقُّ إِلَّا إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَيَقُولُ اللَّهُ سُبحَانَهُ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ إِلَى آبَائِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَى اللَّهُ فِي أَرْبَائِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَدُمِّلَهُنَّ لَمْ يُحْمَرَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾^(٢) وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ لِمُحْمَرٍ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْنَهَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. أَمَّا اسْتِنَاءُ الْحَالَاتِ الثَّلَاثِ مِنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فَثَابِتٌ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِيمَا يَلِي:

فَالطَّلَاقُ الْمُكْمَلُ لِلثَّلَاثِ يُبَيِّنُ الْمَرَأَةَ وَيَحْرُمُهَا عَلَى الزَّوْجِ، لَا يَحِلُّ لَهُ مُرَاجَعَتُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا آخَرَ، نِكَاحًا لَا يُفْصَدُ بِهِ التَّحْلِيلُ^(٣) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَلَّفَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدِّ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا﴾^(٤) أَيِ فَإِنْ طَلَّقَهَا الطَّلَاقُ الثَّلَاثَةَ بَعْدَ طَلْقَتَيْنِ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ الطَّلَاقِ الْمُكْمَلِ لِلثَّلَاثِ حَتَّى تَتَزَوَّجَ غَيْرَهُ زَوْجًا صَحِيحًا. وَالطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ يُبَيِّنُهَا كَذَلِكَ. لِأَنَّ

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) ومعنى أحق بردهن: أي أحق برجعتهن.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٤) انظر فصل التحليل في الجزء السادس.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

المطلقة في هذه الحالة لا عِدَّة عليها، والمراجعة إنما تكون في العِدَّة، وحيث انتفت العِدَّة انتفت المراجعة. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَتَقٍ تَعُدُّوهنَّ فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّوهُنَّ سَرَكَأَ جِيْلًا﴾^(١) والمطلقة قَبْلَ الدخول، ويَعُدُّ الخلوة، بآئنة ووجوب العِدَّة عليها نوع من الاحتياط لا لأجل المراجعة. والطلاق على مالٍ من أجل أن تَقْتَدِي المرأة نفسها وتَخْلُص من الزوج بآئن، لأنها أعطيت المال نظير عوض، وهو خلاص عضمتها، ولا يكون الخلاص إلا إذا كان الطلاق بآئنا، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَمْلِكَا حَدُودَ اللَّهِ فَمَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٢).

حُكْمُ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ: الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يَمْنَعُ الاستِمْتَاعَ بالزوجة لأنه لَا يَرْفَعُ عَقْدَ الزواج، وَلَا يُزِيلُ الْمِلْكَ، وَلَا يُؤَثِّرُ فِي الْحُلِّ. فهو وإن انعقد سبباً للفرقة، إلا أنه لَا يَتَرْتَّبُ عليه أثره ما دامت المطلقة في العِدَّة، وإنما يظهر أثره بعد انقضاء العِدَّة دون مراجعة. فإذا انقضت العِدَّة ولم يراجعها، بآئن منه، وإذا كان ذلك كذلك، فإنَّ الطلاق الرجعي لَا يَمْنَعُ من الاستمتاع بالزوجة، وإذا مات أحدهما وَرَثَهُ الْآخَرُ ما دامت العِدَّة لم تُنْقَضْ ونفقتها واجبة عليه، ويلحقها طلاقه وظهاره وإبلاؤه. ولا يحلُّ بالطلاق الرجعي المؤجلُّ من المهر لأحدِ الأَجَلَيْنِ: الموتِ أو الطلاق. وإنما يحلُّ مؤخَّرُ الصَّدَاقِ بانقضاء العِدَّة. والرجعة حقٌّ للزوج مُدَّة العِدَّة. وهو حقٌّ أثبته الشارع له، ولهذا لَا يَمْلِكُ إسقاطه. فلو قال: لَا رجعة لي كان له حقٌّ

(١) سورة الأحزاب: الآية ٤٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

الرجوع عنه، وحقُّ مُراجعتها. يقول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ لَّنُقَسِّرَنَّ فِي ذَلِكَ﴾^(١). وإذا كانت الرجعة حقاً فلا يُشترط رضا الزوجة ولا علمها، ولا تحتاج إلى وليٍّ، فجعل الحقُّ للزواج لقول الله: ﴿وَيَوْمَئِذٍ لَّنُقَسِّرَنَّ﴾^(٢) كما لا يُشترط الإشهاد عليها. وإن كان ذلك مستحباً، خشية إنكار الزوجة فيما بعد، أنه راجعها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٣). وتصحُّ المراجعة بالقول. مثل أن يقول: راجعتك وبالفعل، مثل الجماع، ودواعيه، مثل القبلة، والمباشرة بشهوة. يرى الشافعي أن المراجعة لا تكون إلا بالقول الصريح القادر عليه، ولا تصحُّ بالوطء ودواعيه من القبلة، والمباشرة بشهوة. وحجة الشافعي، أن الطلاق يُزيل النكاح.

وقال ابن حزم رضي الله عنه: فإن وطئها لم يكن بذلك مراجعاً لها حتى يلفظ بالرجعة ويشهد، ويعلمها بذلك، قبل تمام عدتها. فإن راجع ولم يشهد. فليس مراجعاً لقول الله تعالى: ﴿إِذَا بَلَغَ الْبُهْنُ فَاتَّسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾^(٤). فَرَّقَ عَزَّ وَجَلَّ بين المراجعة، والطلاق، والإشهاد، فلا يجوزُ إفراد بعض ذلك عن بعض. وكان من طلق ولم يشهد بذوي عدل، أو راجع ولم يشهد بذوي عدل؛ مُتَعَدِّياً لحدود الله تعالى. وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ

(١) والمعنى: أن أزواجهن أحق بإرجاعهن إلى عصمتهن في وقت التريص وانتظار انقضاء العدة والمطلقات يتريصن بأنفسهن ثلاثة قروء.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٤) سورة الطلاق: الآية ٢.

(٥) سورة الطلاق: الآية ٢.

أَمَرْنَا فَهُوَ رَدُّهُ انتهى. وأخرج أبو داود وابن ماجة والبيهقي، والطبراني، عن عمران بن حصين: «أنه سُئِلَ عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها، ولم يُشهد على طلاقها، ولا على رجعتها. فقال: طَلَّقَتْ لِعَیْرِ سُنَّةٍ، وَزَاجَعَتْ لِعَیْرِ سُنَّةٍ، أَشْهَدُ عَلَى طَلَّاقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا، وَلَا تُعَدُّ».

حُجَّةُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الطَّلَاقَ يُزِيلُ النِّكَاحَ: قال الشوكاني: والظاهر ما ذهب إليه الأولون، لِأَنَّ الْعِدَّةَ مُدَّةٌ خِيَارٍ، وَالْاخْتِيَارُ يَصِحُّ بِالْقَوْلِ وَبِالْفِعْلِ، وَأَيْضاً ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ رَجْعَتِهَا﴾ ^(١). وقوله ﷺ: «مُرْءَاهُ قَلْبَرِاجِعَهَا» أنها تجوز المراجعة بالفعل لأنه لم يخص قولاً من فعلٍ، وَمِنْ أَدْعَى الْاِخْتِصَاصَ فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ ^(٢).

مَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَطْلُقَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُطْلَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ: قال أبو حنيفة: لا بأس أن تَزَيِّنَ الْمُطْلَقَةُ الرَّجْعِيَّةُ لزوجها وتَتَعَلَّبَ له وتَتَشَوَّفَ وتَلْبَسَ الْحُلِيَ وَتُبْدِيَ الْبَتَانَ وَالْكُحْلَ ولا يدخل عليها إلا أن تعلم بدخوله بقول أو حَرَكَه من تَنَحُّنَحٍ أو خَفَقِ نَعْلِ. وقال الشافعي: هي محرمة على مُطْلَقِهَا تَحْرِيمًا مَبْتُوتًا. وقال مالك: لا يخلو معها ولا يدخل عليها إلا بإذنها، ولا يُنْظَرُ إلى شعرها، ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها غيرها. وحكى ابن القاسم أنه رجع عن إباحة الأكل معها.

الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ يُنْقِضُ عِنْدَ الطَّلَاقَاتِ: والطلاق الرجعي يُنْقِضُ عِنْدَ الطَّلَاقَاتِ التي يَمْلِكُهَا الرَّجُلُ عَلَى زَوْجَتِهِ. فإن كانت الطَّلَاقَةُ الْأُولَى أَحْتِسِبَتْ وَتَقِيَّتْ له طَلَقَتَانِ، وإن كانت الثانية أَحْتِسِبَتْ وَتَقِيَّتْ له طَلَقَةٌ

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٢) نيل الأوطار ص ٢١٤ ج ٦.

واحدةً ومراجعتها لا تمحو هذا الآخر، بل لو تُرِكَتْ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا من غيرِ مُرَاجَعَةٍ وتَزَوَّجَتْ زوجاً آخرَ ثُمَّ عادت إلى زوجها الأولِ عادت إليه بما بَقِيَ من عَدَدِ الطَّلَاقِ، ولا يَهْدِمُ الزَّوْجُ الثَّانِي ما وَقَعَ من الطَّلَاقِ^(١)، لما رَوَى أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه سُئِلَ عَمَّنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلْقَتَيْنِ وانْقَضَتْ عِدَّتُهَا فتَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ وفارَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الأولُ... فقال: هي عنده بما بَقِيَ مِنَ الطَّلَاقِ، ولهذا مَرُويٌّ عن عَلِيٍّ وَزَيْدٍ وَمُعَاذٍ، وعبد الله بن عمرو، وسعيد بن المُسَيَّبِ، والحسن البَصْرِيُّ رضي الله عنهم.

الطلاق البائن: تَقَدَّمَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ هو الطَّلَاقُ الْمَكْمُلُ للثلاثِ والطَّلَاقُ قَبْلَ الدَّخُولِ، والطَّلَاقُ على مالٍ؛ قال ابنُ رُشْدٍ في بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: وَأَمَّا الطَّلَاقُ الْبَائِنُ فقد اتفقوا على أَنَّ الْبَيْنُونَةَ إِنَّمَا تَوْجَدُ لِلطَّلَاقِ من قَبْلِ عَدَمِ الدَّخُولِ - ومن قَبْلِ عَدَدِ التَّطْلِيقَاتِ - ومن قَبْلِ الْعَوَظِ في الْخُلْعِ، على اختلافٍ فيما بينهم في الْخُلْعِ. أَهْوَ طَلَّاقٌ أَوْ قَسَخَ؛ واتفقوا على أَنَّ الْعِدَّةَ الَّتِي يُوجِبُ الْبَيْنُونَةَ في طَلَّاقِ الْحَرِّ ثلاثُ تَطْلِيقَاتٍ، إِذَا وَقَعْنَ مُفْتَرَقَاتٍ لقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾^(٢). وَأَخْتَلَفُوا إِذَا وَقَعَتِ الثلاثُ في اللفظِ دُونَ الفعلِ بِكَلِمَةٍ واحدةٍ^(٣) اهـ. ويرى ابنُ حَزْمٍ: أَنَّ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ: هو الطَّلَاقُ الْمَكْمُلُ للثلاثِ، أو الطَّلَاقُ قَبْلَ الدَّخُولِ لا عَيْرٍ، قال: وما وَجَدْنَا، قَطُّ، في دينِ الإسلامِ عن الله تعالى، ولا عَنْ رَسُولِهِ ﷺ طَلَّاقاً بَائِناً لا رَجْعَةً فيه إِلَّا الثلاثُ مَجْمُوعَةً، أو مُفَرَّقَةً، أو التي

(١) تراجع مسألة الهدم فيما يأتي ص ٨٨.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٣) ص ٦٠ ج ٢ بداية المجتهد.

لَمْ يَطْلَأَهَا، وَلَا مَزِيدَ، وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ فَأَرَاءَ لَا حُجَّةَ فِيهَا اهـ^(١).
وأضافت قوانين الأحوال الشخصية، أَنَّ مِمَّا يُلْحَقُ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ: الطَّلَاقُ
بِسَبَبِ عَيْبِ الزَّوْجِ، أَوْ بِسَبَبِ عَيْتِهِ، أَوْ خَبْثِهِ أَوْ لِلضَّرَرِ.

أَقْسَامُهُ: وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى بَائِنٍ بَيْنُونَةٍ صُغْرَى: وَهُوَ مَا كَانَ بِمَا دُونَ
الثَّلَاثِ، وَبَائِنٍ بَيْنُونَةٍ كُبْرَى: وَهُوَ الْمُكْمَلُ لِلثَّلَاثِ.

حُكْمُ الْبَائِنِ بَيْنُونَةٍ صُغْرَى: الطَّلَاقُ الْبَائِنُ بَيْنُونَةٍ صُغْرَى يُزِيلُ قَيْدَ
الزَّوْجِيَّةِ، بِمَجْرَدِ، صُدُورِهِ، وَإِذَا كَانَ مَزِيلاً لِلرَّابِطَةِ الزَّوْجِيَّةِ فَإِنَّ الْمُطَلَّقَةَ
تَصِيرُ أَجْنَبِيَّةً عَنْ زَوْجِهَا. فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا، وَلَا يَرِثُ أَحَدُهُمَا
الْآخَرَ إِذَا مَاتَ قَبْلَ انْتِهَاءِ الْعِدَّةِ أَوْ بَعْدِهَا، وَيَحِلُّ بِالطَّلَاقِ الْبَائِنِ مَوْعِدُ
مُؤَخَّرِ الصَّدَاقِ الْمُؤَجَّلِ إِلَى أَبْعَدِ الْأَجَلِينَ الْمَوْتِ أَوْ الطَّلَاقِ. وَلِلزَّوْجِ أَنْ
يُعِيدَ الْمُطَلَّقَةَ طَلَاقاً بَائِناً بَيْنُونَةً صُغْرَى إِلَى عِصْمَتِهِ بِعَقْدٍ وَمَهْرٍ جَدِيدَيْنِ،
دُونَ أَنْ تَتَزَوَّجَ زَوْجاً آخَرَ، وَإِذَا أعَادَهَا عَادَتْ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الطَّلَاقِ،
فَإِنْ كَانَ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً مِنْ قَبْلُ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ عَلَيْهَا طَلَقَتَيْنِ بَعْدَ الْعَوْدَةِ إِلَى
عِصْمَتِهِ، وَإِنْ كَانَ طَلَّقَهَا طَلَقَتَيْنِ لَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا إِلَّا طَلَقَةً وَاحِدَةً.

حُكْمُ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ بَيْنُونَةٍ كُبْرَى: الطَّلَاقُ الْبَائِنُ بَيْنُونَةٍ كُبْرَى يُزِيلُ
قَيْدَ الزَّوْجِيَّةِ مِثْلَ الْبَائِنِ بَيْنُونَةٍ صُغْرَى، وَيَأْخُذُ جَمِيعَ أَحْكَامِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا
يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعِيدَ مَنْ أَبَانَهَا بَيْنُونَةً كُبْرَى إِلَى عِصْمَتِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَنْكِحَ
زَوْجاً آخَرَ نِكَاحاً صَحِيحاً. وَيَدْخُلُ بِهَا دُونَ إِرَادَةِ التَّحْلِيلِ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا حِلَّ لَهَا مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(٢). أَيِ فَإِنْ طَلَّقَهَا

(١) المحلى ج ١٠ ص ٢١٦، ص ٢٤٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

الطَّلَاقُ الثَّالِثَةُ، فَلَا تَجِلُ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَتَزَوَّجَ آخَرَ. لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَامِرًا رَفَاعَةَ: «لَا حَتَّى تَلُوْقِي» (١) حُسَيْلَتَهُ وَيَلُوْقُ حُسَيْلَتِكَ» (٢).

مَسْأَلَةُ الْهَذْمِ: مِنَ الْمُتَقَيِّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُبَايَنَةَ بَيْنُونَةُ كُبْرَى إِذَا تَزَوَّجَتْ، ثُمَّ طَلَّقَتْ وَعَادَتْ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا تَعَوُّدٌ إِلَيْهِ بِحِلٍّ جَدِيدٍ، وَيَمْلِكُ عَلَيْهَا ثَلَاثَ طَلِّقَاتٍ، لِأَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِي أَنْتَهَى الْحِلُّ الْأَوَّلُ. فَإِذَا عَادَتْ بِعَقْدٍ جَدِيدٍ أَنْشَأَ هَذَا الْعَقْدُ جَلًّا جَدِيدًا. أَمَّا الْمُبَايَنَةُ بَيْنُونَةُ صُغْرَى إِذَا تَزَوَّجَتْ بِآخَرَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ثُمَّ طَلَّقَتْ مِنْهُ، وَرَجَعَتْ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، تَكُونُ مِثْلَ الْمُبَايَنَةِ بَيْنُونَةُ كُبْرَى فَتَعَوُّدُ إِلَيْهِ بِحِلٍّ جَدِيدٍ وَيَمْلِكُ عَلَيْهَا ثَلَاثَ طَلِّقَاتٍ. عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ (٣): تَعَوُّدُ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَدَدِ الطَّلِّقَاتِ، فَتَكُونُ مِثْلَ مَا إِذَا طَلَّقَهَا طَلَّاقًا رَجْعِيًّا أَوْ عَقَدَ عَلَيْهَا عَقْدًا جَدِيدًا بَعْدَ أَنْ بَاتَ مِنْهُ بَيْنُونَةُ صُغْرَى. وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِمَسْأَلَةِ الْهَذْمِ: أَيُّ هَلْ الزَّوْجُ الثَّانِي يَهْذِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ مِنَ الطَّلِّقَاتِ. كَمَا يَهْذِمُ الثَّلَاثَ أَوْ لَا يَهْذِمُ؟

طَلَّاقُ الْمَرِيضِ مَرَضِ الْمَوْتِ

لَمْ يَثْبُتْ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَنِ الصَّرِيحَةُ حُكْمُ طَلَّاقِ الْمَرِيضِ مَرَضِ الْمَوْتِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّ سَيِّدَنَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ «تَمَاضِرَ» طَلَّاقًا مَكْمَلًا لِلثَّلَاثِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَحَكَّمَ لَهُ سَيِّدُنَا عُثْمَانُ بِمِيرَاثِهَا مِنْهُ، وَقَالَ: «مَا أَتَهَمْتُهُ»، «أَيُّ أَنَّهُ لَمْ يَتَهَمَهُ

(١) أَي لَا تَعَوْدِي إِلَى زَوْجِكَ الْأَوَّلِ حَتَّى يَمْسِكَ فِتْنُوْقِي عَيْلَتَهُ أَوْ يَنْوُقِ عَيْلَتِكَ.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

(٣) وَرَوَاهُ مَرْجُوحٌ فِي الْمَذْهَبِ.

بالفرار من حقها في الميراث، ولكن أَرَدْتُ السُّتَةَ. ولهذا وردَ أَنَّ ابْنَ عَوْفٍ نَفَسَهُ قَالَ: «مَا طَلَّقْتُهَا ضِرَاراً وَلَا فِرَاراً». يعني أَنَّهُ لَا يَنْكُرُ ميراثها منه. وكذلك حَدَّثَ أَنَّ سَيِّدَنَا عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَلَّقَ امرأته «أُمَّ الْيَتِيمِ» بِنْتَ عُيَيْنَةَ بِنِ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ وهو مُحَاصَرٌ فِي دَارِهِ، فَلَمَّا قُتِلَ جَاءَتْ إِلَى سَيِّدِنَا عَلِيٍّ وَأَخْبَرَتْهُ بِذَلِكَ. فَقَضَى لَهَا بِمِيرَاثِهَا مِنْهُ. وَقَالَ: «تَرَكَهَا حَتَّى إِذَا أَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ فَارَقَهَا». وَعَلَى ذَلِكَ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي طَلَاقِ الْمَرِيضِ مَرَضُ الْمَوْتِ فَقَالَتِ الْأَخَنَافُ: إِذَا طَلَّقَ الْمَرِيضُ امرأته طلاقاً بائناً فَمَاتَ مِنْ هَذَا الْمَرَضِ وَرِثَتُهُ... وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا. وَكَذَلِكَ الْحَكْمُ فِيمَا إِذَا بَارَزَ رَجُلًا أَوْ قُدِّمَ لِيُقْتَلَ فِي قَصَاصٍ أَوْ رَجْمٍ، إِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ أَوْ قُتِلَ. وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثاً بِأَمْرٍ أَوْ قَالَ لَهَا: أَخْتَارِي، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا. أَوْ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ لَمْ تَرِثْهُ إِهـ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ: أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى صَدَرَ مِنَ الْمَرِيضِ وَهُوَ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا طَلَّقَهَا لِيَمْنَعَهَا مِنْ حَقِّهَا فِي الْمِيرَاثِ فَيَعَامَلُ بِتَقْيِصِ قَضِيدهُ، وَيَبْتُئُ لَهَا حَقَّهَا الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنْهُ. وَلِهَذَا يُطَلَّقُ عَلَى هَذَا الطَّلَاقِ طَلَاقُ الْقَارِ.

وَأَمَّا الطَّلَاقُ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ فَلَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ الْفِرَارُ، لِأَنَّهُ هِيَ الَّتِي أَمَرَتْ بِالطَّلَاقِ أَوْ اخْتَارَتْهُ وَرَضِيَتْهُ، وَكَذَلِكَ الْحَكْمُ فِيمَنْ كَانَ مُحْصِوَرًا أَوْ فِي صَفِّ الْقِتَالِ. فَطَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَاقاً بَائِناً... وَقَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: لَهَا الْمِيرَاثُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ بِغَيْرِهِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ: لَهَا الْمِيرَاثُ، سِوَاءَ أَكَانَتْ فِي الْعِدَّةِ أَمْ لَمْ تَكُنْ، وَسِوَاءَ تَزَوَّجَتْ أَمْ لَمْ تَتَزَوَّجْ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا تَرِثُ. قَالَ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: وَسَبَبُ الْخِلَافِ، اخْتِلَافُهُمْ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ بِسَدِّ الدَّرَائِعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَرِيضُ يَتَّهَمُ فِي أَنْ

يَكُونُ إِثْمًا طَلَّقَ فِي مَرَضِهِ زَوْجَتَهُ لِيَقْطَعَ حَظَّهَا مِنَ الْمِيرَاثِ. فَمَنْ قَالَ بِسَدِّ
الذَّرَائِعِ أَوْجَبَ مِيرَاثُهَا، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِسَدِّ الذَّرَائِعِ وَلَحَظَ وَجُوبَ الطَّلَاقِ لَمْ
يُوجِبْ لَهَا مِيرَاثًا.

وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ تَقُولُ: «إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ قَدْ وَقَعَ فَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ
بِجَمِيعِ أَحْكَامِهِ. لِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَرِثُهَا إِنْ مَاتَتْ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَقَعَ
فَالزَّوْجِيَّةُ بَاقِيَةٌ بِجَمِيعِ أَحْكَامِهَا. لَا بُدَّ لَخَصْمِهِمْ مِنْ أَحَدِ الْجَوَابِينَ، لِأَنَّهُ
يَعْسُرُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ فِي الشَّرْعِ نَوْعًا مِنَ الطَّلَاقِ، تَوَجَّدَ لَهُ بَعْضُ أَحْكَامِ
الطَّلَاقِ وَيَنْقُصُ أَحْكَامَ الزَّوْجِيَّةِ. وَأَعْسَرَ مِنْ ذَلِكَ الْقَوْلُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَصِحَّ
أَوْ لَا يَصِحَّ؛ لِأَنَّ هَذَا يَكُونُ طَلَاقًا مَوْقُوفَ الْحُكْمِ، إِلَى أَنْ يَصِحَّ أَوْ لَا
يَصِحَّ، وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يَعْسُرُ الْقَوْلُ بِهِ فِي الشَّرْعِ. وَلَكِنْ إِثْمًا أَيْسَ الْقَاتِلُونَ
بِهِ: أَنَّهُ فَتَوَى عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ حَتَّى زَعَمَتِ الْمَالِكِيَّةُ أَنَّهُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ. وَلَا
مَعْنَى لِقَوْلِهِمْ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهِ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ مَشْهُورٌ. وَأَمَّا مَنْ رَأَى أَنَّهَا
تَرِثُ فِي الْعِدَّةِ، فَلَأَنَّ الْعِدَّةَ عِنْدَهُ مِنْ بَعْضِ أَحْكَامِ الزَّوْجِيَّةِ، وَكَأَنَّهُ شَبَّهَهَا
بِالْمُطَلَّاقَةِ الرَّجْعِيَّةِ، وَرَوَى هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عُمَرَ وَعَنْ عَائِشَةَ. وَأَمَّا مَنْ أَشْتَرَطَ
فِي تَوْرِيثِهَا مَا لَمْ تَنْزُوجَ، فَإِنَّهُ لَحَظَ فِي ذَلِكَ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ
الْمَرْأَةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَرِثُ مِنْ زَوْجَيْنِ، وَلَكُونِ التُّهْمَةِ هِيَ الْعِلَّةُ عِنْدَ الَّذِينَ
أَوْجَبُوا الْمِيرَاثَ. قَالَ: وَأَخْتَلَفُوا إِذَا طَلَبَتْ هِيَ الطَّلَاقَ أَوْ مَلَكَهَا الزَّوْجُ
أَمَرًا فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا تَرِثُ أَصْلًا... وَفَرَّقَ الْأَوْرَاعِيُّ بَيْنَ
التَّمْلِيكِ وَالطَّلَاقِ، فَقَالَ: لَيْسَ لَهَا الْمِيرَاثُ فِي التَّمْلِيكِ، وَلَهَا فِي الطَّلَاقِ.
وَسَوَّى مَالِكٌ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ حَتَّى قَالَ: إِنْ مَاتَتْ لَا يَرِثُهَا، وَتَرِثُهُ هِيَ إِنْ
مَاتَتْ، وَهَذَا مُخَالِفٌ لِلْأَصُولِ جِدًّا^(١) اهـ.

قال ابنُ حَزْمٍ: «طَلَّاقُ الْمَرِيضِ كَطَلَّاقِ الصَّحِيحِ، وَلَا فَرْقَ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِيِّ أَوْ لَمْ يَمُتْ. فَإِنْ كَانَ طَلَّاقُ الْمَرِيضِ ثَلَاثًا، أَوْ آخَرَ ثَلَاثَ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَطْلُقَهَا، فَمَاتَ أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ تَمَامِ الْعِدَّةِ، أَوْ بَعْدَهَا، أَوْ كَانَ طَلَّاقًا رَجُوعِيًّا فَلَمْ يَزْتَجِعْهَا حَتَّى مَاتَ أَوْ مَاتَتْ بَعْدَ تَمَامِ الْعِدَّةِ. فَلَا تَرْتُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. وَلَا يَرْتُهُا أَصْلًا، وَكَذَلِكَ طَلَّاقُ الصَّحِيحِ لِلْمَرِيضَةِ، وَطَلَّاقُ الْمَرِيضِ لِلْمَرِيضَةِ، وَلَا فَرْقَ، وَكَذَلِكَ طَلَّاقُ الْمَوْقُوفِ لِلْقَتْلِ، وَالْحَايِلِ الْمُتَغَيِّلَةِ، وَهَذَا مَكَانٌ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ»^(١).

التَّقْوِيزُ وَالتَّوْكِيلُ فِي الطَّلَاقِ

الطَّلَاقُ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِ الزَّوْجِ، فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَ زَوْجَتَهُ بِنَفْسِهِ، وَلَهُ أَنْ يُقَوِّضَهَا فِي تَطْلِيلِ نَفْسِهَا، وَلَهُ أَنْ يُوَكِّلَ غَيْرَهُ فِي التَّطْلِيلِ. وَكُلٌّ مِنَ التَّقْوِيزِ وَالتَّوْكِيلِ لَا يُسْقِطُ حَقَّهُ وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ مَتَى شَاءَ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الظَّاهِرِيَّةُ، فَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَوِّضَ لَزَوْجَتِهِ تَطْلِيلَ نَفْسِهَا، أَوْ يُوَكِّلَ غَيْرَهُ فِي تَطْلِيلِهَا. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَمَنْ جَعَلَ إِلَى امْرَأَتِهِ أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا لَمْ يَلْزَمَهُ ذَلِكَ وَلَا تَكُونُ طَالِقًا، طَلَّقَتْ نَفْسَهَا أَوْ لَمْ تُطَلِّقْ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الطَّلَاقَ لِلرِّجَالِ لَا لِلنِّسَاءِ.

صَيِّحُ التَّقْوِيزِ: وَصَيِّحُ التَّوْكِيلِ هِيَ:

١ - اخْتَارِي نَفْسَكَ.

٢ - أَمْرُكَ بِنَفْسِكَ.

٣ - طَلِّقِي نَفْسَكَ إِنْ شِئْتَ.

وقد اختلف الفقهاء في كل صيغة من هذه الصيغ وذهبوا مذاهب متعلدة نجعلها فيما يلي:

١ - اختاري نفسك: ذهب الفقهاء إلى وقوع الطلاق بهذه الصيغة، لأن الشرع جعلها من صيغ الطلاق، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِيدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَمَّا لَكُمْ أَمْثَلُكُمْ وَأَمْثَلَكُمْ سِرًّا جَمِيلًا ۝﴾ (٢٨) وَإِن كُنتُنَّ تُرِيدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا^(١). ولما نزلت هذه الآية دخل الرسول ﷺ على عائشة فقال لها: «إني فاكِرٌ لك أمرًا من الله على لسان رسوله، فلا تعجلي حتى تستأمري أبوك» قالت: وما هذا يا رسول الله؟ فتلا عليها الآية. قالت: فيك يا رسول الله استأمر أبي؟... بل أريد الله ورسوله، والدار الآخرة، وأسألك ألا تخبر امرأة من نسائك بالذي قلت. قال: «لا تسألني امرأة مِنهنَّ إلَّا أخبرتها. إنَّ الله لم يبعثني... الخ. ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثلما فعلت عائشة، فكلهنَّ اخترن الله ورسوله والدار الآخرة.

روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها قالت: «خبرتنا رسول الله ﷺ فأخبرناه. فلم يعد ذلك شيئاً. وفي لفظ لمسلم: «أن رسول الله ﷺ خبر نساءه فلم يكن طلاقاً. وفي هذا دلالة على أنَّهنَّ لو اخترن أنفسهنَّ، كان ذلك طلاقاً. وأنَّ هذا اللفظ يستعمل في الطلاق^(٢). ولم يختلف في ذلك أحد من الفقهاء.

(١) سورة الأحزاب: الآيتان ٢٨، ٢٩.

(٢) أهل الظاهر يرون أن معنى ذلك أنهن لو اخترن أنفسهن طلقهن رسول الله ﷺ، لا أنهن كن يطلقن بنفس اختيار الطلاق.

بينما اختلفوا فيما يقع إذا اختارت المرأة نفسها، فقال بعضهم: إنه يقع طلقة واحدة رجعية. وهو مروي عن عمر وابن مسعود وابن عباس. وهو قول عمر بن عبد العزيز، وابن أبي ليلى، وسفيان، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

وقال بعضهم: إذا اختارت نفسها يقع واحدة بائة، وهو مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبه قال الأحناف. وقال مالك بن أنس: إن اختارت نفسها فهي ثلاث. وإن اختارت زوجها يكون واحدة. ويشرط الأحناف في وقوع الطلاق بهذه الصيغة ذكر النفس في كلامه أو في كلامها، فلو قال لها: اختاري، فقالت اخترت، فهو باطل لا يقع بها شيء.

٢ - أمرك بيديك^(١): إذا قال الرجل لزوجته أمرك بيديك، فطلقت نفسها، فهي طلقة واحدة عند عمر، وعبد الله بن مسعود، وهو مذهب سفيان، والشافعي، وأحمد. روى أنه جاء ابن مسعود رجل فقال: كان بيني وبين امرأتي بعض ما يكون بين الناس. فقالت: لو أن الذي بيديك من أمري بيدي. لعلمت كيف أصنع قال: فإن الذي بيدي من أمري بيديك قالت: فأنت طالق ثلاثاً. قال: أراها واحدة وأنت أحق بها ما دامت في عدتها وسألتني أمير المؤمنين عمر، ثم لقيته فقص عليه القصة. فقال: صنع الله بالرجال وقيل. يعمدون إلى ما جعل الله في أيديهم فيجعلونه بأيدي النساء بفيا الثراب. ماذا قلت فيها؟ قال: قلت أراها واحدة. وهو أحق بها. قال: وأنا أرى ذلك، ولو رأيت غير ذلك علمت أنك لم تصب^(٢). وقال

(١) أي أمرك الذي بيدي، وهو الطلاق، جعلته بيديك.

(٢) بلية المجتهد، ص ٦٧ ج ٢.

الأحناف: يقع طلاقاً واحدة بآنية، لأنَّ تَمْلِيكَه أمرها يقتضي زوال سُلْطَانِهِ عنها، وإذا قَبِلَتْ ذلك بالاختيار وجب أن يزول عنها، ولا يَحْصُلُ ذلك مع بقاء الرَّجْعَةِ.

هل الْمُعْتَبَرُ نِيَّةُ الزَّوْجِ أَمْ نِيَّةُ الزَّوْجَةِ؟ ذهب الشَّافِعِيُّ إلى أنَّ الْمُعْتَبَرَ هو نِيَّةُ الزَّوْجِ. فَإِنْ نَوَى واحدة فواحدة، وَإِنْ نَوَى ثلاثاً فثلاث، وله أَنْ يَتَاكَرَّهَ فِي الطَّلَاقِ نَفْسِهِ، وَفِي الْعَدَدِ: فِي الْخِيَارِ أَوْ التَّمْلِيكِ. وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا إِنْ نَوَتْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ وَقَعَ مَا نَوَتْ، لِأَنَّهَا تَمْلِكُ الثَّلَاثَةَ بِالتَّصْرِيحِ، فَتَمْلِكُهَا بِالْكِنَايَةِ كَالزَّوْجِ. فَإِنْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ الزَّوْجُ لَمْ أَجْعَلْ لَهَا إِلَّا وَاحِدَةً، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ. وَالْقَضَاءُ مَا قَضَيْتَ، وَهَذَا مَذْهَبُ عُثْمَانَ، وَابْنِ عُرْمَرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ عُمَرُ وَابْنُ مَسْعُودٍ: تَقَعُ طَلَقَةٌ وَاحِدَةً كَمَا سَبَقَ فِي قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

هَلْ جَعَلَ الْأَمْرُ بِالْيَدِ مُقَيَّدٌ بِالْمَجْلِسِ؟ أَمْ هُوَ عَلَى التَّرَاخِي؟ قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي الْمُغْنِيِّ: وَمَتَى جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا فَهُوَ بِيَدِهَا أَبَدًا لَا يَتَقَيَّدُ بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ.

رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا قَالَ أَبُو تَوْرٍ وَابْنُ الْمُثَنِّبِ، وَالحَكَمُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى الْمَجْلِسِ، وَلَا طَلَاقَ لَهَا بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ، لِأَنَّهُ تَخْيِيرٌ لَهَا فَكَانَ مَقْصُورًا عَلَى الْمَجْلِسِ كَقَوْلِهِ: اخْتَارِي. وَرَجَّحَ الرَّأْيُ الْأَوَّلَ لِقَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِهَا. قَالَ: هُوَ لَهَا حَتَّى تَنْكِلَ. قَالَ: وَلَا نَعْرِفُ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا. وَلِأَنَّهُ نَوْعُ تَوَكُّلٍ فِي الطَّلَاقِ. فَكَانَ عَلَى التَّرَاخِي كَمَا لَوْ جَعَلَهُ لِأَجْنَبِيٍّ.

رُجُوعُ الزَّوْجِ: قَالَ: فَإِنْ رَجَعَ الزَّوْجُ فِيمَا جَعَلَ إِلَيْهَا أَوْ قَالَ: فَسُخِّتْ

ما جعلت إليك بطلّ وبذلك قال: عطاء، ومجاهد، والشعبي، والتخمي، والأوزاعي، وإسحاق. وقال الزهري، والثوري، ومالك، وأصحاب الرأي: ليس له الرجوع لأنه ملكها ذلك، فلم يملك الرجوع. قال: وإن وطئها الزوج، كان رجوعاً، لأنه نوع توكيل والتصرف فيما وكل فيه يطلّ الوكالة. وإن ردت المرأة ما جوعل إليها بطلّ كما تبطل الوكالة يفسخ التوكيل^(١).

٣ - طلقني نفسك إن شئت: قالت الأحناف: من قال لامرأته طلقني نفسك ولا نيّة له، أو نوى طلقاً واحدة فقالت: طلقْتُ نفسي، فهي واحدة رجعية. وإن طلقَتْ نفسها ثلاثاً، وقد أراد الزوج ذلك، وقعنَ عليها، وإن قال لها طلقني نفسك، فقالت أبنتُ نفسي طلقْتُ، وإن قالت قد اخترتُ نفسي لم تطلق، وإن قال لها: طلقني نفسك متى شئت. فلها أن تطلق نفسها في المجلس ويَعْدَهُ. وإذا قال لِرَجُل: طلق امرأتني، فله أن يطلقها في المجلس ويَعْدَهُ. ولو قال لِرَجُل طلقها إن شئت، فله أن يطلقها في المجلس خاصة.

التوكيل: إذا جعل أمر امرأته بيد غيره صح. وحكمه حكم ما لو جعله بيدها، في أنه بيده في المجلس ويَعْدَهُ، ووافق الشافعي على هذا في حق غيرها لأنه توكيل، وسواء قال: أمر امرأتني بيديك، أو قال: جعلتُ لك الخيار في طلاق امرأتني، أو قال طلق امرأتني. وقال أصحاب أبي حنيفة ذلك مقصور على المجلس لأنه نوع تخيير أشبه ما لو قال أخترني. قال صاحب المغني: ولنا أنه توكيل مطلق. فكان على الثراخي، كالتوكيل في البيع، وإذا ثبت هذا فإن له أن يطلقها ما لم يفسخ أو يعلقها، وله أن يطلق

واحدةً وثلاثاً، كالمراة، وليس له أن يجعل الأمر إلا بيد من يجوز توكيله، وهو العاقل. فأما الطفل والمجنون، فلا يصح أن يجعل الأمر بأيديهم فإن فعل فطلق واحد منهم لم يقع طلاقه. وقال أصحاب الرأي: يصح^(١).

التعميم^(٢) والتقييد في هذه الصيغ: هذه الصيغ قد تكون مطلقاً، بأن يجعل أمرها بيدها، أو أن تختار نفسها دون تقييد بشيء يزيد على الصيغة. وفي هذه الحالة للزوجة أن تطلق نفسها في مجلس التفويض فقط إن كانت حاضرة فيه، وإن كانت غائبة عنه كان ذلك الحق في مجلس عليها به فقط، حتى لو انتهت أو تغير مجلس التفويض أو مجلس العلم، ولم تطلق نفسها لم يكن لها هذا الحق بعد ذلك، لأن الصيغة مطلقاً، فتصرف إلى المجلس، فإذا فات فلا تملكه. وهذا الحكم في حالة ما إذا لم تقوم قرينة تدل على تعميم التفويض، كأن يكون هذا التفويض حين عقد الزواج، لأنه لا يُفعل أن يقصد المفوض تمليكها تطليق نفسها في نفس مجلس زواجها، فالصيغة تُفيد التعميم بدلالة الحال. وقد صدر من بعض المحاكم الشرعية المصرية الجزئية حكمٌ يُبي على أن التفويض إذا كان في حين عقد الزواج وبصيغة مطلقاً، لا يتقيد بالمجلس، وللزوجة أن تطلق نفسها متى شاءت، وإلا خلا التفويض من الفائدة، وأيد هذا الحكم استئنافاً. وقد تكون هذه الصيغ عامة. كأن يقول لها: أختاري نفسك متى شئت، أو أمرك ببيدك كلماً أردت، وفي هذه الحال لها أن تطلق نفسها في أي وقت، لأنه ملكها حتى تطليق نفسها ملكاً عاماً، فلها أن تستعمل هذا الحق فتطلق في أي وقت. وقد تكون هذه الصيغ مؤقتة بوقت معين، كأن

(١) المغني، ص ٢٩٢.

(٢) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ص ١٥٢.

يَجْعَلْ أَمْرَهَا بِيَدِهَا مُدَّةَ سَنَةٍ، وفي هذه الحال للزوجة أن تُطَلِّقَ نَفْسَهَا في الوقتِ المعينِ قَطْعًا، وأما بعدَ مُضِيِّه فلا حَقَّ لها في التَّطْلِيقِ.

التَّفْوِضُ حِينَ الْعَقْدِ وَيَعْلَهُ^(١): ويجوزُ التَّفْوِضُ حينَ عقدِ الزواجِ أو بَعْدَهُ، إلَّا أَنَّهُ يَشْتَرَطُ فِيهِ حينَ عقدِ الزواجِ عندَ الاحتافِ أَنْ يكونَ البادِئُ به هو الزوجةُ، مِثْلُ أَنْ تقولَ المرأةُ للرجلِ: زَوَّجْتُ نَفْسِي مِنْكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَمْرِي بِيَدِي أَطْلُقُ نَفْسِي كُلَّمَا أَرِيدُ. فَيَقُولُ لَهَا: قَبِلْتُ فِيهِذَا الْقَبُولِ يَتِمُّ الزَّوْاجُ، وَيَصِحُّ التَّطْلِيقُ، ويكونُ لها الحقُّ في أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا كُلَّمَا أَرَادَتْ، لِأَنَّ قَبُولَهُ يَنْصَرِفُ إِلَى الزَّوْاجِ ثُمَّ إِلَى التَّفْوِضِ. أما إذا كانَ البادِئُ بالإيجابِ الْمُقْتَرِنِ بالتَّفْوِضِ هو الزوجُ كَأَن يَقُولَ رَجُلٌ لَامْرَأَتِهِ: تَزَوَّجْتِكِ عَلَى أَنْ تَكُونَ عِصْمَتُكِ بِيَدِكَ تُطَلِّقِينَ نَفْسَكَ كُلَّمَا أَرَدْتِ. فتقولُ: قَبِلْتُ فِيهِذَا يَتِمُّ الزَّوْاجُ وَلَا يَصِحُّ التَّفْوِضُ، وَلَا يكونُ للزوجةِ الحقُّ في أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا. والفرقُ بينَ الصَّوَرَتَيْنِ أَنَّهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، قَبِلَ الزَّوْجُ التَّفْوِضَ بعدَ تمامِ الْعَقْدِ، فيكونُ قد مَلَكَ التَّطْلِيقَ بعدَ أَنْ مَلَكَه بِتمامِ عقدِ الزواجِ. أما في الثانيةِ، فَإِنَّهُ مَلَكَ التَّطْلِيقَ قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَهُ لِأَنَّهُ مَلَكَه قَبْلَ تمامِ عقدِ الزواجِ إِذْ لَمْ يَضُنْزِرْ إِلَّا الإيجابَ وَحْدَهُ.

الحالات التي يُطَلَّق فيها القاضي

الْحَالَاتُ الَّتِي يُطَلَّقُ فِيهَا الْقَاضِي: صَدَرَ بِهَا قَانُونُ سَنَةِ ١٩٢٠ وسَنَةِ ١٩٢٩ وَهِيَ مُسْتَمَلَّةٌ مِنْ أَجْتِهَادِ الْفُقَهَاءِ، حَيْثُ لَمْ يَرِدْ بِهَا نَصٌّ صَحِيحٌ صَرِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ فِيهَا التَّيْسِيرُ عَلَى النَّاسِ تَجَنُّبًا لِلخَرْجِ، وَتَمَثُّيًا مَعَ رُوحِ

(١) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ص ١٥٢.

الإسلام السمحة.

جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ النص على التّطليق لعدَم الثّققة، والتّطليق للعيب. وجاء في القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ النص على التّطليق للضرر، والتّطليق لغيبة الزوج بلا عذر، والتّطليق لحبس. وتورد فيما يلي حكم كل، مع مواد القانون الخاصّة به ما عدا حكم التّطليق للعيب، فقد تقدّم الكلام عليه في الجزء السادس.

التّطليق لعدَم الثّققة: ذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد إلى جواز التّفريق لعدَم الثّققة^(١) بحكم القاضي إذا طلبته الزوجة^(٢)، وليس له مال ظاهر، وأستدلوا لمنههم هنا بما يأتي:

١ - أن الزوج مكلف بأن يمسك زوجته بالمعروف أو يسرحها ويطلقها بإحسان: لقول الله سبحانه: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقْنَ فِي هُنَّ أَوْ يَبْتَغِ خَيْرًا لَّهِنَّ إِنْ كُنَّ عَلِمْنَ أَمْرَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ كُنَّ فَتَمَرِّدْنَ﴾^(٣). ولا شك أن عدَم الثّققة يتأفي الإمساك بمعروف.

٢ - أن الله يقول: ﴿وَلَا تُكْرِهَنَّ زَوَاجًا لِيَتَذَكَّرُوا﴾^(٤) والرسول ﷺ يقول: «لَا ضَرَرَّ وَلَا ضَرَارَ». وأي إضرار يتزل بالمرأة أكثر من ترك الإتيان عليها، وإن على القاضي أن يُزيل هذا الضرر.

(١) أي المقصود بالنفقة النفقة الضرورية في الغذاء والكساء والسكن في أدنى صورها. والمقصود بعدم النفقة في الحاضر والمستقبل أما في الماضي فإنه لا يقتضي المطالبة بالتفريق ولا تجاب إليه المرأة إذا طلبت بل تكون النفقة ديناً في النعمة وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة.

(٢) فإن كان له مال ظاهر فإنه لا يفرق بينه وبين زوجته وينفذ حكم النفقة فيه.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣١.

٣ - وإذا كان من الْمُقَرَّر أن يُفَرَّق القاضي من أجلِ الْعَيْبِ بالزوج فإنَّ عَدَمَ الإنْفَاقِ يُعَدُّ أَشَدَّ إِيْذَاءً للزَّوْجَةِ وظُلْماً لها من وجودِ عَيْبِ الزوج، فكان التَّفْرِيقُ لَعَدَمِ الإنْفَاقِ أَوْلَى. ودَعَبُ الْأَحْنَافِ إلى عَدَمِ جَوَازِ التَّفْرِيقِ لَعَدَمِ الإنْفَاقِ سِوَاةٍ أَكَّانَ السَّبَبُ مَجْرَدَ الْاِمْتِنَاعِ أَمْ الْإِعْسَارِ، وَالْعَجْزُ عَنْهَا وَدَلِيلُهُمْ فِي هَذَا:

١ - أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَالَ: ﴿يُفْرَقُ ذُو سَعْوَةٍ مِنْ سَعْوَةٍ وَمِنْ قُوَّةٍ عَلَيْهِ رَزَقُهُمْ فَلْيَفْرَقْ بَيْنَهُمَا إِنَّهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا عَاتَتْهَا سَيَجْزِلُ اللَّهُ بِهِدَ عُسْرٍ يُسْرًا ۝﴾ (١). وقد سَأَلَ الإمامُ الزُّهْرِيُّ عن رَجُلٍ عَاجِزٍ عن نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ: أَيْفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: تَسْتَأْنِي بِهِ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَتَلَا آيَةَ السَّابِقَةِ.

٢ - أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا مِنْهُمْ الْمُوسِرُ وَالْمُعْسِرُ، وَلَمْ يُفَرَّقْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ، بِسَبَبِ عَدَمِ التَّقَةِ لِعَقْرِهِ وَاعْسَارِهِ.

٣ - وقد سَأَلَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ ما لَيْسَ عَنْده: فَأَعْتَزَلْنَهُنَّ شَهْرًا، وَكَانَ ذَلِكَ عَقُوبَةً لِهِنَّ، وَإِذَا كَانَتِ الْمَطَالِبَةُ بِمَا لَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ تَسْتَجِيقَ الْعِقَابِ، فَأَوْلَى أَنْ يَكُونَ طَلَبُ التَّفْرِيقِ عِنْدَ الْإِعْسَارِ ظُلْماً لَا يُلْتَصُّ إِلَيْهِ.

قالوا: وإذا كان الامتناعُ عن الإنْفَاقِ مع الْعُدْرَةِ عَلَيْهِ ظُلْماً، فإنَّ الوَسِيلَةَ فِي رَفْعِ هَذَا الظُّلْمِ هِيَ بَيْعُ مَالِهِ لِلْإِنْفَاقِ مِنْهُ، أَوْ حِسْهُ حَتَّى يَنْفِقَ عَلَيْهَا، وَلَا يَتَعَيَّنُ التَّفْرِيقُ لِدَفْعِ هَذَا الظُّلْمِ مَا دَامَ هُنَاكَ وَسَائِلُ أُخْرَى، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ الْقَاضِي لَا يُفَرَّقُ بِهَذَا السَّبَبِ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ مِنَ الزَّوْجِ صَاحِبِ الْحَقِّ، فَكَيْفَ يُلْجَأُ الْقَاضِي إِلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ،

(١) سورة الطلاق: الآية ٧.

وليس هو السبيل الوحيدة لرفع الظلم. هذا إذا كان قَادِرًا على الإنفاق، فإن كان مُعْسِرًا لم يقع منه ظلمٌ لأنَّ الله لا يَكْلِفُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا.

وجاء في القانون لسنة ١٩٢٠ مادة ٤ «إذا اُستَنَعَ الزوج عن الإنفاقِ على زوجته، فإذا كان له مالٌ ظاهرٌ نَقَذَ الحكمُ عليه بالتَّقَعُّ في مَالِهِ، فإن لم يكن له مالٌ ظاهرٌ ولم يَقُلْ إِنَّهُ مُعْسِرٌ أو مُوَسِّرٌ، ولكنَّ أَصَرَ على عَدَمِ الإنفاقِ، طُلِّقَ عليه القاضي في الحال. وإن ادَّعى العَجْزُ فإن لم يثبت طُلِّقَ عليه حالاً، وإن أثبتَّ أنه لَمْ يَزِدْ على شهرٍ، فإن لم يَتَّقِ طُلِّقَ عليه بعد ذلك».

مادة (٥): إذا كان الزوج غائباً غَيْبَةً قَرِيبَةً، فإن كان له مالٌ ظاهرٌ نَقَذَ الحكمُ عليه بالتَّقَعُّ في مَالِهِ، وإن لم يكن له مالٌ ظاهرٌ أَعْلَزَ عليه القاضي بالطَّرِيقِ المعروفة، وَضَرَبَ له أجلاً، فإن لم يُرْمِلْ ما تُنْفِقُ منه زوجته على نفسها، أو لم يَحْضُرْ لِلإِنْفَاقِ عليها، طُلِّقَ عليه القاضي بعد مُضِيِّ الأجل. فإذا كان بعيد الغَيْبَةِ لا يَسْهُلُ الوصولُ إليه، أو كان مجهول المَحَلِّ، أو كان مفقوداً، وثبت أنه لا مَالَ له تُنْفِقُ منه الزوجة، طُلِّقَ عليه القاضي. وتَسْرِي أحكامُ هذه المادة على الْمَسْجُونِ الذي يُعْسِرُ بالتَّقَعُّ.

مادة (٦): تَطْلِيقُ القاضي لعدم الإنفاق يَقَعُ رجعيًا، وللزوج أن يُراجِعَ زوجته إذا ثَبَتَ إيسارُهُ واستَعَدَّ لِلإِنْفَاقِ في أثناء العِدَّةِ فإذا لم يثبت إيسارُهُ ولم يَسْتَعِدَّ لِلإِنْفَاقِ لَمْ تَصَحَّ الرَّجْعَةُ.

التَّطْلِيقُ لِلضَّرَرِ: ذَهَبَ الإمامُ مَالِكٌ^(١): أَنَّ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ مِنْ

(١) ومثله من مذهب أحمد، وخالف في ذلك أبو حنيفة والشافعي، فلم ينهبا إلى التفريق بسبب الضرر، لإمكان إزالته بالتعزير وعدم إجبارها على طاعته.

القاضي التفريق إذا أَدْعَتْ إِضْرَارَ الزَّوْجِ بِهَا إِضْرَاراً لَا يُسْتَطَاعُ مَعَهُ دَوَامُ الْعِشْرَةِ بَيْنَ امْتَالِهَا، وَمِثْلُ ضَرْبِهَا، أَوْ سَبِّهَا، أَوْ إِذْيَاقِهَا بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِذْيَاءِ الَّذِي لَا يُطَاقُ، أَوْ إِكْرَاهِهَا عَلَى مُتَكَرِّرٍ مِنَ الْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ. فَإِذَا ثَبُتَ دَعْوَاهَا لَدَى الْقَاضِي بَيِّنَةُ الزَّوْجَةِ، أَوْ اعْتِرَافُ الزَّوْجِ، وَكَانَ الْإِذْيَاءُ مِمَّا يُطَاقُ مَعَهُ دَوَامُ الْعِشْرَةِ بَيْنَ امْتَالِهَا وَعَجَزَ الْقَاضِي عَنِ الْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمَا طَلَّقَهَا طَلْقَةً بَائِنَةً. وَإِذَا عَجَزَتْ عَنِ الْبَيِّنَةِ، أَوْ لَمْ يُعَيِّرِ الزَّوْجُ رَفُضَتْ دَعْوَاهَا. فَإِذَا تَكَرَّرَتْ مِنْهَا الشُّكُوفُ، وَطَلِبَتْ التَّفْرِيقَ، وَلَمْ يَثْبُتْ لِلْمَحْكَمَةِ صِدْقُ دَعْوَاهَا، عَيَّنَ الْقَاضِي حَكَمَيْنِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ رَاشِدَيْنِ، لَهَا خِبْرَةٌ بِحَالِهَا، وَقُدْرَةٌ عَلَى الْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمَا. وَيَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ أُمِكنَ. وَإِلَّا فَمَنْ غَيْرِهِمْ، وَيَجِبُ عَلَيْهِمَا تَعَرُّفُ سَبَابِ الشَّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمَا بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، فَإِنْ عَجَزَا عَنِ الْإِصْلَاحِ وَكَانَتِ الْإِسَاءَةُ مِنَ الزَّوْجَيْنِ، أَوْ مِنَ الزَّوْجِ، أَوْ لَمْ تَتَبَيَّنِ الْحَقَائِقُ، قَرَّرَا التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا بِطَلْقَةٍ بَائِنَةٍ^(١) وَإِنْ كَانَتِ الْإِسَاءَةُ مِنَ الزَّوْجَةِ فَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِالطَّلَاقِ، وَإِنَّمَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِالْخُلْعِ. وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقِ الْحَكَمَانِ عَلَى رَأْيٍ أَمَرَهُمَا الْقَاضِي بِإِعَادَةِ التَّحْقِيقِ وَالتَّبَحُّثِ فَإِنْ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى رَأْيٍ اسْتَبَدَّلَهُمَا بغيرهما. وَعَلَى الْحَكَمَيْنِ أَنْ يَرْفَعَا إِلَى الْقَاضِي مَا يَسْتَتِيرُ عَلَيْهِ رَأْيُهُمَا. وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفَذَ حُكْمَهُمَا. وَأَصْلُ ذَلِكَ كُلُّهُ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْشِرُوا حُكْمًا مِّنْ أَهْلِهِمْ وَحَكْمًا مِّنْ أَهْلِهِمَا إِنْ يُرِيدَا

(١) ذهب أبو حنيفة وأحمد والشافعي - في أحد قولي - إلى أنه ليس للحكمين أن يطلقا إلا أن يجعل الزوج ذلك إليهما.

وقال مالك والشافعي: إن رأيا الإصلاح بعوض أو بغير عوض جاز، وإن رأيا الخلع جاز، وإن رأى الذي من قبل الزوج الطلاق طلق، ولا يحتاج إلى إذن الزوج في الطلاق، وهذا مبني على أنهما حكمان لا وكيلان.

إِصْلَاحًا يُؤْتِي اللَّهُ مِنْهُمَا^(١) وَاللَّهُ يَقُولُ أَيْضًا: ﴿إِمَّا سَاكًا بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعًا بِإِذْنِنَا﴾^(٢) وقد فات الإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ فَتَعَيَّنَ التَّسْرِيعُ بِإِحْسَانِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». وجاء في قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩:

مادة (٦): «إذا أدعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يُستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما، يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق، وحينئذ يُطلقها القاضي طلاقاً بائناً إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما. فإذا رَفَضَ الطَّلَبُ ثُمَّ تَكَرَّرَتِ الشكوى، ولم يُثبت الضرر، بعث القاضي حَكَمَيْنِ وقضى على الزوج المُبَيَّن بالمواد: ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧.

مادة (٧): يُشْتَرَطُ فِي الْحَكَمَيْنِ أَنْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَيْنِ إِنْ أُمِّكَنْ، وَإِلَّا فَمِنْ غَيْرِهِمْ، وَمَنْ لَهُمْ خَبِيرَةٌ بِحَالِهِمَا وَقُدْرَتُهُ عَلَى الْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمَا.

مادة (٨): عَلَى الْحَكَمَيْنِ أَنْ يَتَعَرَّفَا سَبَابَ الشَّقَاقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَيَبْذُلَا جُهِدَهُمَا فِي الْإِصْلَاحِ، فَإِنْ أُمِّكَنْ عَلَى طَرِيقَةِ مُعَيَّنَةٍ قَرَّرَاهَا.

مادة (٩): إِذَا عَجَزَ الْحَكَمَانِ عَنِ الْإِصْلَاحِ وَكَانَتِ الْإِسَاءَةُ مِنَ الزَّوْجِ وَمِنْهُمَا، أَوْ جُهِلَ الْحَالُ قَرَّرَا التَّفْرِيقَ بِطَلَقٍ بَائِنٍ.

مادة (١٠): إِذَا اخْتَلَفَ الْحَكَمَانِ أَمْرُهُمَا الْقَاضِي بِمَعَاوَدَةِ الْبَحْثِ فَإِنْ اسْتَمَرَّ الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا حَكَمَ غَيْرُهُمَا.

مادة (١١): عَلَى الْحَكَمَيْنِ أَنْ يَرْفَعَا إِلَى الْقَاضِي مَا يَقَرَّرَانِهِ، وَعَلَى الْقَاضِي أَنْ يَحْكَمَ بِمَقْتَضَاهُ.

(١) سورة النساء: الآية ٣٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

التَّطْلِيقُ لِغَيْبَةِ الزَّوْجِ: التَّطْلِيقُ لِغَيْبَةِ الزَّوْجِ هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَاحِدٌ^(١)، دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الْمَرَأَةِ، فَلِلْمَرَأَةِ أَنْ تَطْلُبَ التَّفْرِيقَ إِذَا غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ تَتَحَقَّقُ مِنْهُ بِشَرْطٍ:

١ - أَنْ يَكُونَ غِيَابُ الزَّوْجِ عَنْ زَوْجَتِهِ لِقَرِّ عَذْرِ مَقْبُولٍ.

٢ - أَنْ تَتَضَرَّرَ بِغِيَابِهِ.

٣ - أَنْ تَكُونَ الْغَيْبَةُ فِي بَلَدٍ غَيْرِ الَّذِي تُقِيمُ فِيهِ.

٤ - أَنْ تَمُرَّ سَنَةٌ تَتَضَرَّرُ فِيهَا الزَّوْجَةُ.

فَإِنْ كَانَ غِيَابُهُ عَنْ زَوْجَتِهِ بِعَذْرِ مَقْبُولٍ، كَغِيَابِهِ لِطَلَبِ الْعِلْمِ، أَوْ مِمَّا سَوَى التَّجَارَةِ، أَوْ لِكَوْنِهِ مُوظَّفًا خَارِجَ الْبَلَدِ أَوْ مُجْتَدًا فِي مَكَانٍ نَاءٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُجِيزُ طَلَبَ التَّفْرِيقِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْغَيْبَةُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي تُقِيمُ فِيهِ. وَكَذَلِكَ لَهَا الْحَقُّ فِي أَنْ تَطْلُبَ التَّفْرِيقَ لِلضَّرَرِ الْوَاقِعِ عَلَيْهَا لِئُغْدِ زَوْجُهَا عَنْهَا لَا لِغِيَابِهِ. وَلَا بُدَّ مِنْ مُرُورِ سَنَةٍ يَتَحَقَّقُ فِيهَا الضَّرَرُ بِالزَّوْجَةِ وَتَشْعُرُ فِيهَا بِالْوَحْشَةِ، وَيُخْشَى فِيهَا عَلَى نَفْسِهَا مِنَ الْوُقُوعِ فِيمَا حَرَّمَ اللَّهُ. وَالتَّقْدِيرُ بِسَنَةٍ قَوْلُ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ^(٢). وَقِيلَ: ثَلَاثَ سِنِينَ. وَيُرَى أَحْمَدُ، أَنَّ أَدْنَى مُدَّةٍ يَجُوزُ أَنْ تَطْلُبَ التَّفْرِيقَ بَعْدَهَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ، لِأَنَّهَا أَقْصَى مُدَّةٍ تَسْتَطِيعُ الْمَرَأَةُ فِيهَا الصَّبْرَ عَلَى غِيَابِ زَوْجِهَا كَمَا تَقْدَمُ ذَلِكَ فِي الْجِزْرِ السَّابِعِ، وَأَسْتَفَاءَ عُمَرَ، وَتَوَيَّ حَفْصَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

التَّطْلِيقُ لِحَبْسِ الزَّوْجِ: وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ - عِنْدَ مَالِكٍ وَاحِدٌ - التَّطْلِيقُ لِحَبْسِ الزَّوْجِ، لِأَنَّ حَبْسَهُ يَقُوعُ بِالزَّوْجَةِ الضَّرَرُ، لِئُغْدِ

(١) مَالِكٌ يَرَى أَنَّهُ طَلَاقٌ بَالِنَ وَاحِدٍ يَرَى أَنَّهُ فَسْخٌ.

(٢) الْمُرَادُ بِالسَّنَةِ الْهَلَالِيَّةِ.

عنها. فإذا صَدَرَ الْحُكْمُ بِالسُّجْنِ لِمُدَّةِ ثَلَاثِ سِنِينَ، أَوْ أَكْثَرَ، وَكَانَ الْحُكْمُ نِهَائِيًّا، وَتَقَدَّرَ عَلَى الزَّوْجِ، وَمَضَتْ سَنَةٌ فَأَكْثَرَ مِنْ تَارِيخِ تَقْيِينِهِ، فَلِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي الطَّلَاقَ لَوْ قَعَرَ الضَّرَرُ بِهَا بِسَبَبِ بُعْدِهِ عَنْهَا. فَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ طَلَقَهَا الْقَاضِي طَلَقًا بَاطِنًا. عِنْدَ مَالِكٍ، وَيُغْتَبَرُ ذَلِكَ فَسْخًا عِنْدَ أَحْمَدَ. قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَعَلَى هَذَا فَالْقَوْلُ فِي امْرَأَةِ الْأَسِيرِ وَالْمَحْبُوسِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّنْ تَعَدَّرَ اتِّفَاعُ امْرَأَتِهِ بِهِ كَالْقَوْلِ فِي امْرَأَةِ الْمَقْفُودِ بِالْإِجْمَاعِ.

وجاء في القانون مادة ١٢ «إذا غاب الزوج سَنَةً فَأَكْثَرَ بِلا عُدْلٍ مقبول، جاز لزوجته أن تَطْلُبَ إِلَى الْقَاضِي تَطْلِيلَهَا بِاتِّفَاعٍ إِذَا تَصَرَّرَتْ مِنْ بُعْدِهِ عَنْهَا، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ تَسْتَطِيعُ الْإِنْفَاقَ مِنْهُ.

مادة (١٣): إِنْ أَمَكَنَّ وَصُولَ الرِّسَالَةِ إِلَى الْغَائِبِ ضَرَبَ لَهُ الْقَاضِي أَجَلًا وَأَعَدَّ لَهُ، بِأَنَّهُ يُطَلِّقُهَا عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَحْضُرْ لِلْإِقَامَةِ مَعَهَا أَوْ يَتَّقِلَهَا إِلَيْهِ أَوْ يُطَلِّقَهَا. فَإِذَا انْقَضَى الْأَجَلُ، وَلَمْ يَفْعَلْ، وَلَمْ يُبَيِّدْ عُذْرًا مَقْبُولًا، فَرُقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا بِتَطْلِيلَةٍ بَاطِنَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ وَصُولَ الرِّسَالَةِ إِلَى الْغَائِبِ طَلَقَهَا الْقَاضِي عَلَيْهِ بِلا إِعْذَارٍ وَضَرْبِ أَجَلٍ.

مادة (١٤): لِزَّوْجَةِ الْمَحْبُوسِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ نِهَائِيًّا بِعُقُوبَةٍ مُقَيَّدَةٍ لِلْحُرِّيَّةِ مُدَّةَ ثَلَاثِ سِنِينَ فَأَكْثَرَ، أَنْ تَطْلُبَ لِلْقَاضِي بَعْدَ مَضِيِّ سَنَةٍ مِنْ حَبْسِهِ التَّطْلِيلَ عَلَيْهِ بِاتِّفَاعٍ لِلضَّرَرِ وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ تَسْتَطِيعُ الْإِنْفَاقَ مِنْهُ. أَمَّا التَّمَرُّقُ لِلْعَيْبِ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ.

الخلع

الْحَيَاةُ الزَّوْجِيَّةُ لَا تَقُومُ إِلَّا عَلَى السَّكَنِ، وَالْمَوَدَّةِ، وَالرَّحْمَةِ، وَحُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ، وَأَدَاءِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَا عَلَيْهِ مِنْ حَقُوقٍ. وَقَدْ يَحْدُثُ أَنْ يَكْرَهُ

الرَّجُلُ رُزِجَتْهُ، أو تَكَرَّرَ هي زوجها. والإسلام في هذه الحال يوصي بالصَّبْرِ والاحتِمَالِ، وَيَتَضَعُ بِعِلَاجٍ مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْ أَسْبَابِ الْكَرَاهِيَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَايِرُوهُمْ وَأَلْمِزُوهُمْ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَتَخَسَّوْا أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَحْتَمِلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾^(١). وفي الحديث الصحيح: «لَا يَفْرُكُ»^(٢) مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً: إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا وَضِيئًا مِنْهَا خُلُقًا آخَرَ. إِلَّا أَنَّ الْبُغْضَ قَدْ يَتَضَاعَفُ، وَيَشْتَدُّ الشَّقَاقُ، وَيَضَعُبُ الْعِلَاجُ، وَيَتَقَدُّ الصَّبْرُ، وَيَذْهَبُ مَا أُسِّسَ عَلَيْهِ الْبَيْتُ مِنَ السَّكَنِ وَالْمَوَدَّةِ، وَالرَّحْمَةِ، وَأَدَاءِ الْحَقُوقِ. وَتُضَيِّعُ الْحَيَاةُ الزَّوْجِيَّةَ غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلِإِصْلَاحِ، وَحِينَئِذٍ يُرَخِّصُ الْإِسْلَامُ بِالْعِلَاجِ الْوَحِيدِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ. فَإِنَّ كَانَتِ الْكَرَاهِيَةُ مِنْ جِهَةِ الرَّجُلِ، فَيَبْدُو الطَّلَاقُ، وَهُوَ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِهِ، وَلَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ فِي حَدُودِ مَا شَرَعَ اللَّهُ. وَإِنْ كَانَتِ الْكَرَاهِيَةُ مِنْ جِهَةِ الْمَرْأَةِ، فَقَدْ أَبَاحَ لَهَا الْإِسْلَامُ أَنْ تَتَخَلَّصَ مِنَ الزَّوْجِيَّةِ بِطَرِيقِ الْخُلْعِ، بَأَنْ تُعْطِيَ الزَّوْجَ مَا كَانَتْ أَخَذَتْ مِنْهُ بِاسْمِ الزَّوْجِيَّةِ لِيُنْهِيَ عِلَاقَتَهُ بِهَا. وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعْلِلَا يُعْلِلَا اللَّهُ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْمَا فِيمَا افْتَدَيْتُمْ بِهِ﴾^(٣) وَفِي أَخْذِ الزَّوْجِ الْفِدْيَةَ عَدْلٌ وَإِنْصَافٌ، إِذْ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَطْعَمَهَا الْمَهْرَ وَبَدَّلَ تَكَالِيفَ الزَّوْاجِ، وَالزُّفَافِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهَا، وَهِيَ الَّتِي قَبِلَتْ هَذَا كُلَّهُ بِالْجُحُودِ، وَطَلَبَتْ الْفِرَاقَ، فَكَانَ مِنَ النُّصْفَةِ أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ مَا أَخَذَتْ. وَإِنْ كَانَتِ الْكَرَاهِيَةُ مِنْهُمَا مَعًا: فَإِنَّ طَلَبَ الزَّوْجِ التَّفَرِيقَ فَيَبْدُو عَلَيْهِ تَبَعَاتُهُ، وَإِنْ طَلَبَتْ الزَّوْجَةُ الْفُرْقَةَ، فَيَبْدُوهَا الْخُلْعُ وَعَلَيْهَا تَبَعَاتُهُ

(١) سورة النساء: الآية ١٩.

(٢) يَفْرُكُ: يَبْغُضُ وَالْفِرْكَ: الْبُغْضُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

كَذَلِكَ قِيلَ إِنَّ الْخُلْعَ وَفَع فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ذَلِكَ أَنَّ عَامِرَ بْنَ الظُّرَيْبِ زَوَّجَ ابْنَتَهُ ابْنَ أَخِيهِ، عَامِرَ بْنَ الْحَارِثِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، تَفَرَّتْ مِنْهُ، فَشَكَا إِلَى أَبِيهَا، فَقَالَ: لَا أَجْمَعُ عَلَيْكَ فِرَاقَ أَمْلِكَ وَمَالِكَ وَقَدْ خَلَعْتَهَا مِنْكَ بِمَا أَعْطَيْتَهَا.

تَعْرِيفُهُ: وَالْخُلْعُ الَّذِي أَبَاحَهُ الْإِسْلَامُ مَأْخُودٌ مِنْ خَلْعِ الثَّوْبِ إِذَا أَرَادَهُ، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لِبَاسُ الرَّجُلِ، وَالرَّجُلُ لِبَاسُ لَهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَأْسِ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهَؤُلَاءِ﴾^(١). وَيُسَمَّى الْفِدَاءُ، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَقْتَدِي نَفْسَهَا بِمَا تَبْذُلُهُ لَزَوْجِهَا. وَقَدْ عَرَّفَهُ الْفَقْهَاءُ بِأَنَّهُ «فِرَاقُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ بِبَدَلٍ يَحْصُلُ لَهُ». وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَالتَّسَاتِي، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ ثَابِتَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ شَعْبَسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَغْتَبَ عَلَيْهِ فِي خُلْعِي وَلَا دِينَ^(٢) وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَقِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَقِيقَةَ وَطَلِّقِيهَا تَطْلِيقَةً».

أَلْفَاظُ الْخُلْعِ: وَالْفَقْهَاءُ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْخُلْعِ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ أَوْ بِلَفْظِ مُشْتَقٍّ مِنْهُ. أَوْ بِلَفْظٍ يُؤَدِّي مَعْنَاهُ. مِثْلُ الْمُبَارَاةِ وَالْفِدْيَةِ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِ الْخُلْعِ وَلَا بِلَفْظٍ فِيهِ مَعْنَاهُ. كَأَنْ يَقُولَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ، فِي مَقَابِلِ مَبْلَغٍ كَذَا وَقِيلَتْ، كَانَ طَلَاقًا عَلَى مَالٍ وَلَمْ يَكُنْ خُلْعًا. وَنَاقَشَ ابْنُ الْقَيِّمِ هَذَا الرَّأْيَ فَقَالَ: «وَمَنْ نَظَرَ إِلَى حَقَائِقِ الْعُقُودِ وَمَقَاصِدِهَا دُونَ

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٢) أي أنها لا تريد مفارقتَه لسوء خلقه، ولا لنقصان دينه، ولكن كانت تكرهه للمعامات، وهي تكره أن تحملها الكراهية على التقصير فيما يجب له من حق، والمقصود بالكفر كفران العشير.

الفاظيها، يَمُدُّ الخُلْعَ فسحاً بأيّ لفظٍ كان، حتّى يُلْفِظَ الطَّلَاقَ. وهذا أحدُ الوجهين لأصحابِ أحمد. وهو اختيارُ شيخ الإسلام ابنِ تيمية، وقولُ عن ابنِ عباسٍ. ثُمَّ قال ابنُ تيمية: «وَمِنْ أَعْتَبَرَ الْأَلْفَاظَ وَقَفَّ مَعَهَا وَأَعْتَبَرَهَا فِي أَحْكَامِ الْعُقُودِ جَعَلَهُ «يُلْفِظُ الطَّلَاقَ طَلَقاً». ثُمَّ قال ابنُ القيمِ مُرْجِحاً هَذَا الرَّايَ: وَقَرَأَهُ الْفَقْهُ وَأَصُولُهُ تَشْهَدُ أَنَّ الْمَرْعِيَّ فِي الْعُقُودِ حَقَائِقُهَا وَمَعَانِيهَا، لَا صُورُهَا وَالْأَفْظَاظُ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ فِي الْخُلْعِ تَطْلِيقَةً، وَمَعَ هَذَا أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ فَسَخَ، وَلَوْ وَقَعَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ. وَأَيْضاً فَإِنَّهُ سَبَحَانَهُ - عَلَّقَ عَلَيْهِ أَحْكَامَ الْفِدْيَةِ بِكَوْنِهِ فِدْيَةً وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْفِدْيَةَ لَا تَخْتَصُّ بِلَفْظٍ، وَلَمْ يُعَيِّنِ اللَّهُ - سَبَحَانَهُ لَهَا لَفْظاً مُعَيَّناً. وَطَلَّاقُ الْفِدَاءِ طَلَّاقٌ مُقَيَّدٌ، وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ الْمُطْلَقِ. كَمَا لَا يَدْخُلُ تَحْتُهَا فِي ثُبُوتِ الرَّجْعَةِ وَالْإِعْتِدَادِ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ بِالسُّتَةِ الثَّابِتَةِ^(١).

الْعَوَضُ فِي الْخُلْعِ: الْخُلْعُ - كَمَا سَبَقَ - إِزَالَةُ مِلْكِ النِّكَاحِ فِي مَقَابِلِ مَالٍ. فَالْعَوَضُ جُزْءٌ أَسَاسِيٌّ مِنْ مَفْهُومِ الْخُلْعِ. فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ الْعَوَضُ لَا يَتَحَقَّقُ الْخُلْعُ. فَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ: خَالَعْتُكَ وَسَكَتَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ خُلْعاً، ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ، كَانَ طَلَقاً رَجْعِيّاً. وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئاً لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ مِنَ الْفَافِظِ الْكِنَايَةِ الَّتِي تَقْتَضِي إِلَى التَّيَّةِ.

كُلُّ مَا جَارَ أَنْ يَكُونَ مَهْراً جَارَ أَنْ يَكُونَ عِوَضاً فِي الْخُلْعِ: ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي جَوَازِ الْخُلْعِ، بَيْنَ أَنْ يُخَالَعَ عَلَى الصَّدَاقِ، أَوْ عَلَى بَعْضِهِ، أَوْ عَلَى مَالٍ آخَرَ، سِوَاكَ كَانَ أَقْلُ مِنَ الصَّدَاقِ، أَمْ أَكْثَرُ. وَلَا

فَرَّقَ بَيْنَ الْعَيْنِ، وَالذِّينِ وَالْمَنْعَةِ. وضابطُهُ أَنَّ: كُلَّ مَا جازَ أَنْ يَكُونَ صَادِقًا جازَ أَنْ يَكُونَ عَوْضًا فِي الْخُلْعِ، لعمومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُوكَ بِهِمَا﴾^(١). ولأنَّهُ عَقْدٌ عَلَى بُضْعٍ فَأُشْبِهَ النِّكَاحَ. وَيُشْتَرَطُ فِي عَوْضِ الْخُلْعِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا مُتَمَوِّلاً مَعَ سَائِرِ شُرُوطِ الْأَعْوَاضِ، كَالْقَنْدَرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ، وَأَسْتِغْرَارِ الْمَلِكِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْخُلْعَ عَقْدٌ مُعَارَضَةٌ، فَأُشْبِهَ الْبَيْعَ وَالصَّدَاقَ، وَهَذَا صَحِيحٌ فِي الْخُلْعِ الصَّحِيحِ. أَمَّا الْخُلْعُ الْفَاسِدُ فَلَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِهِ، فَلَوْ خَالَعَهَا عَلَى مَجْهُولٍ، كَتُوبٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، أَوْ عَلَى جِفَلٍ هَذِهِ الدَّائِيَّةِ، أَوْ خَالَعَهَا بِشَرِطٍ فَاسِدٍ. كَشَرِطِ الْأُتُوقِ عَلَيْهَا وَهِيَ حَامِلٌ، أَوْ لَا سَكَنَى لَهَا، أَوْ خَالَعَهَا بِالْفِ بِلِ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ - بَأْتَتْ مِنْهُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ. أَمَّا حَصُولُ الْفُرْقَةِ: فَلَأَنَّ الْخُلْعَ - إِمَّا فُسْخٌ أَوْ طَلَاقٌ، فَإِنْ كَانَ فُسْخًا. فَالنِّكَاحُ لَا يُقْسَدُ بِفَسَادِ الْعَوْضِ، فَكَذَا فُسْخُهُ، إِذِ الْفُسُوخُ تَخْكِيعِي الْمُقَوَّدَ... وَإِنْ كَانَ طَلَاقًا، فَالطَّلَاقُ يَحْصُلُ بِلاَ عَوْضٍ... وَمَا لَهُ حَصُولٌ بِلاَ عَوْضٍ فَيَحْسُنُ مَعَ فُسَادِ الْعَوْضِ، كَالنِّكَاحِ، بَلْ أَوْلَى، وَلِقْوَةُ الطَّلَاقِ وَسِرَّائِيَّتِهِ. أَمَّا الرَّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمِثْلِ، فَلَأَنَّ قَضِيَّةَ فُسَادِ الْعَوْضِ أَرْتَدَّ الْعَوْضُ الْآخِرَ، وَالْبُضْعُ لَا يَرْتَدُّ بَعْدَ حَصُولِ الْفُرْقَةِ، فَوَجَبَ رُدُّ بَدَلِهِ. وَيُقَاسُ بِمَا ذَكَرْنَا مَا يُشْبِهُهُ، لِأَنَّ مَا لَمْ يَكُنْ رُكْنًا فِي شَيْءٍ لَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِهِ كَالصَّدَاقِ. وَمِنْ صُورِ ذَلِكَ مَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى مَا فِي كَفِّهَا، وَلَمْ يَعْلَمْ فَإِنَّهَا تَبَيَّنَ مِنْهُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهَا شَيْءٌ. ففِي الْوَسِيطِ أَنَّهُ يَقَعُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا، وَالَّذِي نَقَلَهُ غَيْرُهُ أَنَّهُ يَقَعُ بِأَتَا بِمَهْرِ الْمِثْلِ. أَمَّا الْمَالِكِيَّةُ فَقَالُوا: يَجُوزُ الْخُلْعُ بِالْقَرَرِ كَجَنِّينٍ يَبْطِنُ بِقَرَّةٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَوْ نَفَقَ^(٢) الْحَمْلُ

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) نفق: هلك.

فلا شيء له، وبأنت. وجازَ بِغَيْرِ موصوفٍ، وبشمرة لم يَبْدُ صلاحها، وبإسقاطِ خَصَائِئِهَا لولده. ويتَقَلُّ الحقُّ له. وإذا خالَعَهَا بشيءٍ حرامٍ: كَخَمْرِ، أو مَسْرُوقٍ عَلِمَ به - فلا شيء له، وبأنت، وأُريقَ الخَمْرُ، ورُدَّ المسروقُ لِزَيِّهِ، ولا يَلْزَمُ الزَّوْجَةَ شيءٌ بَدَلَ ذلك، حيثُ كان الزوجُ عالماً بِالْحُرْمَةِ - عَلِمَتْ هِيَ أم لا. أمّا لو عَلِمَتْ هي بِالْحُرْمَةِ دونَه فلا يَلْزَمُهُ الخُلْعُ.

الزَّيَادَةُ فِي الخُلْعِ عَلَى مَا أَخَذَتِ الزَّوْجَةُ مِنَ الزَّوْجِ: ذهب جمهورُ الفقهاء إلى أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يَأْخُذَ الزَّوْجُ مِنَ الزَّوْجَةِ زِيَادَةً عَلَى مَا أَخَذَتْ مِنْهُ. لقولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(١) وهذا عامٌ يَتَنَاوَلُ القليلَ والكثيرَ. روى البيهقي عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «وكانت أُخْتِي تحتَ رجلٍ من الأَنْصَارِ، فَازْتَمَعَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقال: «أَتُرَدِّينَ حَقِيقَتَهُ؟» قالتُ: وَأَزِيدُ عَلَيْهَا، فَزِدْتُ عَلَيْهِ حَقِيقَتَهُ وَزَادَتْهُ»^(٢). ويرى بعضُ العلماء: أَنَّهُ لا يجوزُ للزوجِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرَ ممَّا أَخَذَتْ مِنْهُ. لما رواه الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ صحيحٍ: إِنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ أَصْدَقَهَا حَقِيقَةً، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَقِيقَتَهُ الَّتِي أَهْطَاكِ». قالتُ: نَعَمْ وَزِيَادَةً، فقال النَّبِيُّ: «أَمَّا الزَّيَادَةُ فَلَا، وَلَكِنْ حَقِيقَتَهُ». قالتُ: نَعَمْ. وَأَصْلُ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْخِلَافُ فِي تَخْصِيصِ عَمُومِ الْكِتَابِ بِالْأَحَادِيثِ الْآخِادِيَّةِ. فَمَنْ رَأَى أَنَّ عَمُومَ الْكِتَابِ يُخَصِّصُ بِأَحَادِيثِ الْآخَادِ. قال: لا تَجوزُ الزَّيَادَةُ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ عَمُومَ الْكِتَابِ لا يُخَصِّصُ بِأَحَادِيثِ الْآخَادِ، رأى جوازَ الزَّيَادَةِ.

وفي: «بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ» قال: «فَمَنْ شَبَّهَهُ بِسَائِرِ الْأَغْرَاضِ فِي

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) يرى علماء الحديث أن هذا الحديث ضعيف.

المعاملات، رأى أَنَّ الْقَدَرَ فيه راجع إلى الرضا، وَمَنْ أَخَذَ بظواهر الحديث لم يَجْزْ أَكْثَرُ من ذلك، فكأنه رآه من بابِ أَخَذِ الْمَالِ بِغَيْرِ حَقٍّ.

الْخُلْعُ فَوْنٌ مُقْتَضِي: والخلع إنما يجوز إذا كان هناك سَبَبٌ يَقْتَضِيهِ. كَأَن يَكُونَ الرَّجُلُ مَعِيًّا فِي خُلُقِهِ، أَوْ سَيِّئًا فِي خُلُقِهِ، أَوْ لَا يُوْدِي لِلزَّوْجَةِ حَقَّهَا، وَأَنْ تَخَافَ الْمَرْأَةُ الْأَتَقِيمَ حَدودَ اللَّهِ، فيما يجبُ عليها من حُسْنِ الصُّحْبَةِ، وَجَمِيلِ الْمَعَاشَرَةِ. كما هو ظاهرُ الآية. فإن لم يَكُنْ ثَمَّةُ سَبَبٍ يَقْتَضِيهِ فَهُوَ مُحْظُورٌ. لما رواه أحمدُ والنسائيُّ من حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُتَأَفِّقَاتُ». وقد رأى العلماءُ الكراهةَ.

الْخُلْعُ بِتَرَاضِي الزَّوْجَيْنِ: والخلع يكون بِتَرَاضِي الزوج والزوجة، فإذا لم يَتِمَّ التَّرَاضِيُ مِنْهُمَا فَلِلْقَاضِي إلزامُ الزوج بالخلع، لِأَنَّ ثَابِتًا زَوْجَتَهُ رَفَعَا أَمْرَهُمَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَالزَّوْمَةُ الرِّسُولُ بِأَنَّ يَقْبَلَ الْحَدِيثَ، وَيُطْلَقُ. كما تقدَّم في الحديثِ.

الشَّقَاقُ مِنْ قِبَلِ الزَّوْجَةِ كَافٍ فِي الْخُلْعِ: قال الشُّوكَانِيُّ: وظاهرُ أحاديثِ البابِ أَنَّ مَجْرَدَ وجودِ الشَّقَاقِ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ كَافٍ فِي جَوَازِ الْخُلْعِ. وَأَخْتَارَ ابْنُ الْمُثَنِّيرِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَتَّى يَقَعَ الشَّقَاقُ مِنْهُمَا جَمِيعًا، وَتَمَسَّكَ بِظَاهِرِ الْآيَةِ. وبذلك قال طائِفَةٌ، وَالشَّعْبِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ... وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ الطَّبْرِيُّ، بِأَنَّ الْمَرَادَ، أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَقُمْ بِحَقُوقِ الزَّوْجِ كَانَ ذَلِكَ مُقْتَضِيًّا لِنُفْضِ الزَّوْجِ لَهَا، فَتَسَبَّبَ الْمُخَالَفَةُ إِلَيْهَا لِذَلِكَ وَيُؤَيِّدُ عَدَمَ أَهْتِيَارِ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَفْسِرْ ثَابِتًا عَنْ كَرَاهِيَةِ لَهَا عِنْدَ إِعْلَانِهَا بِالْكَرَاهَةِ لَهُ.

حُرْمَةُ الْإِسَاءَةِ إِلَى الزَّوْجَةِ لِتَخْتَلِعَ: يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُوْدِي زَوْجَتَهُ بِمَنْعِ بَعْضِ حَقُوقِهَا، حَتَّى تَضْجَرَ وَتَخْتَلِعَ نَفْسَهَا، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَالْخُلْعُ

بَاطِلٌ، وَالبَدَلُ مُردودٌ، ولو حَكِمَ به قَضَاءُ. وَإِنَّمَا حُرِّمَ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَجْتَمَعَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِرَاقُ الزَّوْجِ وَالْعَرَامَةُ الْمَالِيَّةُ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْزَّانِيْنَ مَا أَتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفِتْنَةٍ مَّيْنَةٍ﴾^(١). وَلَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَنْ أَرْدِيَكُمْ أَسْتَبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْئَتِنَا وَإِنَّمَا شَيْئَانَا﴾^(٢). وَيَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ نَفَادَ الْخُلْعِ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَعَ حُرْمَةِ الْعُضْلِ. وَأَمَّا الْإِمَامُ مَالِكٌ فَيَرَى أَنَّ الْخُلْعَ يَنْقُذُ عَلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ، وَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يَرُدَّ الْبَدَلَ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْ زَوْجَتِهِ.

جَوَازُ الْخُلْعِ فِي الطُّهْرِ وَالْحَيْضِ: يَجُوزُ الْخُلْعُ فِي الطُّهْرِ وَالْحَيْضِ، وَلَا يَتَيَقَّدُ وَقْعُهُ بِوَقْتٍ. لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ أَطْلَقَهُ وَلَمْ يَقَيِّدْهُ بِزَمَنِ دُونَ زَمَنِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِي مَا أَفْتَدَتْ بِهِنَّ﴾^(٣). وَلِأَنَّ الرَّسُولَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَطْلَقَ الْحَكَمَ فِي الْخُلْعِ بِالنِّسْبَةِ لَامْرَأَةٍ ثَابِتٍ بِنِ قَيْسٍ، مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ، وَلَا اسْتِيفَاضٍ عَنْ حَالِ الزَّوْجَةِ، وَلَيْسَ الْحَيْضُ بِأَمْرِهِ نَادِرُ الْوُجُودِ بِالنِّسْبَةِ لِلنِّسَاءِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: «تَرَكَ الْاسْتِيفَاضَ فِي قَضَايَا الْأَحْوَالِ مَعَ قِيَامِ الْاِخْتِمَالِ يُتْرَكُ مَثَرَةٌ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ. وَالتَّبْيُّ ۖ لَمْ يَسْتَفْصِلْ هَلْ هِيَ حَائِضٌ أَمْ لَا؟ وَلِأَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ، مِنْ أَجْلِ الْأَنَّ تَطْلُوقَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ. وَهِيَ - هُنَا - الَّتِي طَلَبَتْ الْفِرَاقَ، وَأَخْتَلَعَتْ نَفْسَهَا وَرَضِيَتْ بِالتَّطْوِيلِ.

(١) العضل: التضييق والمنع.

(٢) سورة النساء: الآية ١٩.

(٣) سورة النساء: الآية ٢٠.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

الْخُلْعُ بَيْنَ الزَّوْجِ وَأَجْنَبِيٍّ: يَجُوزُ أَنْ يَتَوَقَّ أَحَدُ الْأَشْخَاصِ مَعَ الزَّوْجِ عَلَى أَنْ يَخْلَعَ الزَّوْجَ زَوْجَتَهُ، وَيَتَمَهَّدَ هَذَا الشَّخْصُ الْأَجْنَبِيُّ بِدَفْعِ بَدَلِ الْخُلْعِ لِلزَّوْجِ، وَتَقَعُ الْفُرْقَةُ، وَيَلْتَزِمُ الْأَجْنَبِيُّ بِدَفْعِ الْبَدَلِ لِلزَّوْجِ. وَلَا يَتَوَقَّ الْخُلْعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى رِضَا الزَّوْجَةِ لِأَنَّ الزَّوْجَ يَمْلِكُ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ مِنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ رِضَا زَوْجَتِهِ، وَالْبَدَلُ يَجِبُ عَلَى مَنْ التَزَمَ بِهِ. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ سَفَهٌ، فَإِنَّهُ يَنْبُذُ عِوَضًا فِي مَقَابِلَةٍ مَا لَا مَنَفْعَةَ لَهُ فِيهِ، فَإِنْ الْمَلِكُ لَا يَحْصُلُ لَهُ. وَقَيَّدَهُ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ، بِأَنْ يَقْصِدَ بِهِ تَحْقِيقَ مَصْلَحَةٍ أَوْ دَرَةِ مَفْسِدَةٍ، فَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِضْرَارَ بِالزَّوْجَةِ فَلَا يَصِحُّ. فَنُفِيَ «مَوَاهِبِ الْجَلِيلِ»: «يَتَّبَعِي أَنْ يُقَيَّدَ الْمَنْهَبُ بِمَا إِذَا كَانَ الْعَرَضُ مِنَ التَّزَامِ الْأَجْنَبِيِّ ذَلِكَ لِلزَّوْجِ، حَصُولَ مَصْلَحَةٍ، أَوْ ذَرَأَ مَفْسِدَةٍ تَرْجِعُ إِلَى ذَلِكَ الْأَجْنَبِيِّ، مِمَّا لَا يَقْصُدُ بِهِ إِضْرَارَ الْمَرَأَةِ». وَأَمَّا مَا يَقَعْلُهُ أَهْلُ الزَّمَانِ فِي بَلَدِنَا مِنَ التَّزَامِ أَجْنَبِيٍّ ذَلِكَ وَلَيْسَ قَضَاهُ إِلَّا إِسْقَاطَ الثَّقَفَةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْعِدَّةِ لِلْمُطَلَّاقَةِ عَلَى مُطْلَقِهَا - فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَلِفَ فِي الْمَنْعِ ابْتِدَاءً. وَفِي انْتِفَاعِ الْمُطْلَقِ بِذَلِكَ يَتَدَوَّرُ وَقَوْعُهُ نَظَرٌ.

الْخُلْعُ يَجْمَلُ أَمْرَ الْمَرَأَةِ بِبَيْعِهَا: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ، وَمِنْهُمْ الْأَثَمَةُ الْأَرْبَعَةُ، إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَالَعَ امْرَأَتَهُ مَلَكَتْ نَفْسُهَا وَكَانَ أَمْرُهَا إِلَيْهَا، وَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا بَذَلَتْ الْمَالَ لِتَتَخَلَّصَ مِنَ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا لَمْ يَحْصُلْ لِلْمَرَأَةِ الْاِفْتِدَاءُ مِنَ الزَّوْجِ بِمَا بَذَلَتْهُ لَهُ. وَحَتَّى لَوْ رَدَّ عَلَيْهَا مَا أَخَذَ مِنْهَا، وَقَبِلَتْ - لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا مِنَ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ بَانَتْ مِنْهُ بِنَفْسِ الْخُلْعِ. رَوَى عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَالزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ إِنْ شَاءَ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَلْيُرَدِّ عَلَيْهَا مَا أَخَذَتْ مِنْهَا فِي الْعِدَّةِ، وَلْيُشْهَدْ عَلَى رَجْعَتِهِ.

جَوَازُ تَزْوِيجِهَا بِرِضَائِهَا: وَيَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِرِضَائِهَا فِي

عَدَّتْهَا، وَيَعْقِدُ عَلَيْهَا عَقْدًا جَدِيدًا.

خُلْعُ الصَّغِيرَةِ الْمُتَمَيِّزَةِ^(١): دَعَبَ الْأَحْنَفُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ صَغِيرَةً مُتَمَيِّزَةً، وَخَالَعَتْ زَوْجَهَا، وَقَعَ عَلَيْهَا طَلَاقٌ رَجْعِيٌّ وَلَا يُلْزَمُهَا الْمَالُ. أَمَّا وَقُوعُ الطَّلَاقِ، فَلَأَنَّ عِبَارَةَ الزَّوْجِ: مَعْنَاهَا تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ عَلَى قَبُولِهَا، وَقَدْ صَحَّ التَّعْلِيْقُ لِصُدُورِهِ مِنْ أَهْلِهِ، وَوُجِدَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْقَبُولُ مِنْ هِيَ أَهْلٌ لَهُ، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ لِلْقَبُولِ تَكُونُ بِالتَّمْيِيزِ - وَهِيَ هُنَا صَغِيرَةٌ مُتَمَيِّزَةٌ - وَمَتَى وَجِدَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ الْمُعْلَقُ. وَأَمَّا عَدَمُ لَزُومِ الْمَالِ: فَلِأَنَّهَا صَغِيرَةٌ لَيْسَتْ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ، إِذْ يُشْتَرَطُ فِي الْأَهْلِيَّةِ لِلتَّبَرُّعِ: الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ، وَعَدَمُ الْحَجَرِ لِسَفَوٍ أَوْ مَرَضٍ. وَأَمَّا كَوْنُ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا: فَلِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَصِحَّ التَّرَامُ الْمَالِ، وَكَانَ طَلَاقًا مُجَرَّدًا لَا يَقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ؛ فَيَقَعُ رَجْعِيًّا.

خُلْعُ الصَّغِيرَةِ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزَةِ: وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ غَيْرُ الْمُتَمَيِّزَةِ فَلَا يَقَعُ خُلْعُهَا طَلَاقًا أَصْلًا؛ لِعَدَمِ وَجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْقَبُولُ مِنْ هِيَ أَهْلُهُ.

خُلْعُ الْمَخْجُورِ عَلَيْهَا^(٢): قَالُوا: وَإِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ مَخْجُورًا عَلَيْهَا لِسَفَوٍ وَخَالَعَهَا زَوْجَهَا عَلَى مَالٍ وَقَبِلَتْ، لَا يُلْزَمُهَا الْمَالُ، وَيَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ الرَّجْعِيٌّ، مِثْلُ الصَّغِيرَةِ الْمُتَمَيِّزَةِ فِي أَنَّهَا لَيْسَتْ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ، وَلَكِنَّهَا أَهْلٌ لِلْقَبُولِ.

الْخُلْعُ بَيْنَ وَلِيِّ الصَّغِيرَةِ وَزَوْجِهَا: وَإِذَا جَرَى الْخُلْعُ بَيْنَ وَلِيِّ الصَّغِيرَةِ وَزَوْجِهَا، بَانَ قَالَ زَوْجُ الصَّغِيرَةِ لِأَبِيهَا: خَالَعْتَ ابْنَتَكَ عَلَى مَهْرٍ، أَوْ عَلَى مَائَةِ دِينَارٍ مِنْ مَالِهَا، وَلَمْ يَضْمَنْ الْأَبُ الْبَدَلَ لَهُ. وَقَالَ:

(١) أحكام الأحوال الشخصية.

(٢) ص ١٥٥ نفس المرجع السابق «الأحوال الشخصية».

قِيلَتْ، طَلَّقْتُ، ولا يلزمها المآل ولا يلزم أباهما. أما وقوع الطلاق فلأنَّ الطلاق المعلق يقع متى وُجِدَ المعلق عليه، وهو هنا قبول الأب، وقد وُجِدَ. أما عدم لزومها المآل؛ فلأنَّها ليست أهلاً لالتزام التبرعات. وأما عدم لزوم أبيها المآل، فلأنَّه لم يلتزمه بالضمان، ولا إلزام بدون التزام. ولهذا إذا ضَمِنَ لزمه. وقيل: لا يقع الطلاق في هذه الحال لأنَّ المعلق عليه قبول دفع البدل، وهو لم يتحقق. وهذا القول ظاهر، ولكن العمل بالقول الأول.

خُلِعَ الْمَرِيضَةُ: لا خلاف بين العلماء في جواز الخلع من المريضة، مَرَضِ الموت، فلها أن تُخَالِجَ زوجها، كما للصحيحة سواء بسواء، إلاَّ أنهم اختلفوا في القدر الذي يجب أن يُبَدِّلَهُ للزوج مَخَافَةَ أَنْ تَكُونَ رَاغِبَةً فِي مُحَابَاةِ الزَّوْجِ عَلَى حَسَابِ الْوَرَثَةِ.

فقال الإمام مالك: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ يَقْدِرُ مِيرَاثُهُ مِنْهَا، فَإِنْ زَادَ عَلَى إِثْمِهَا تَحْرُمُ الزِّيَادَةُ وَيَجِبُ زَكَاةُهَا، وَيَتَفُذُّ الطَّلَاقُ وَلَا تَوَارَتْ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ صَحِيحاً. وعند الحنابلة: يَثْبُتُ مَا عِنْدَ مَالِكٍ، فِي أَنَّهُ إِذَا خَالَعَتْ بِمِيرَاثِهَا مِنْهَا، فَمَا دُونَهُ صَحَّ وَلَا رَجُوعَ فِيهِ، وَإِنْ خَالَعَتْهُ بِزِيَادَةٍ بَطُلَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ.

وقال الشافعي: لو اختلفت منه بِقَدْرِ مَهْرٍ يَثْبُتُ جَازاً. وَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ كَانَتِ الزِّيَادَةُ مِنَ الثَّلْثِ وَتُعْتَبَرُ تَبَرُّعاً. أما الأحناف: فَقَدْ صَحَّحُوا خُلْعَهَا بِشَرْطِ الْأَيْزِيدِ عَنِ الثَّلْثِ مِمَّا تَمْلِكُ، وَأَنَّهَا مَتَبَرِّعَةٌ، وَالتَّبَرُّعُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَصِيَّةٌ، وَالْوَصِيَّةُ لَا تَنْفُذُ إِلَّا مِنَ الثَّلْثِ لِلأَجْنَبِيِّ، وَالزَّوْجُ صَارَ بِالْخُلْعِ أَجْنَبِيّاً. قالوا: وإذا ماتت هذه المخالعة المريضة وهي في الْعِلَّةِ لَا يَسْتَحِقُّ زَوْجُهَا إِلَّا أَقْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ: بَدَلُ الْخُلْعِ. وَثُلُثُ تَرَكِّيْهَا. وَمِيرَاثُهَا مِنْهَا. لَأَنَّهُ قَدْ تَتَوَاطَأَ الزَّوْجَةُ مَعَ زَوْجِهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهَا وَتَسْمَى لَهُ

بَدَلَ خُلْعٍ بَاهِظًا، يَزِيدُ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ بِالْمِيرَاثِ، فَلَأَجْلِ الْإِحْتِيَاطِ لِحَقُوقِ وَرَثَتِهَا، وَرَدًّا لِقَصْدِ الْمَوَاطَأِ عَلَيْهِ، قُلْنَا: إِنَّهَا إِذَا مَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ لَا تَأْخُذُ إِلَّا أَقْلُ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ. فَإِنْ بَرَّتْ مِنْ مَرَضِهَا وَلَمْ تَمُتْ مِنْهُ، فَلَهُ جَمِيعُ الْبَدَلِ الْمَسْمُومِ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ تَصَرُّفَهَا لَمْ يَكُنْ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ. أَمَّا إِذَا مَاتَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَلَهُ بَدَلُ الْخُلْعِ الْمَتَّقِ عَلَيْهِ، بِشَرَطِ الْأَيُّزِ عَنْ ثُلُثِ تَرَكِّيْهَا، لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ.

والذي عليه العمل الآن في المحاكم بَعْدَ صُدُورِ قَانُونِ الْوَصِيَّةِ سَنَةَ ١٩٤٦ أَنْ لِلزَّوْجِ الْأَقْلَ مِنْ بَدَلِ الْخُلْعِ، وَثُلُثُ التَّرَكَّةِ الَّتِي خَلَفَتْهَا زَوْجَتُهُ، سِوَاهُ أَكَاثَتِ وَفَاتِهَا فِي الْعِدَّةِ أَمْ بَعْدَ انْتِهَائِهَا، إِذْ أَنْ هَذَا الْقَانُونُ أَجَازَ الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ، وَغَيْرِ الْوَارِثِ - وَنَصَّ عَلَى نَفَاذِهَا فِيمَا لَا يَزِيدُ عَنِ الثَّلَاثِ بِدُونِ تَوْقُفٍ عَلَى إِجَازَةِ أَحَدٍ. وَعَلَى هَذَا، فَلَا يَكُونُ حَاجَةً إِلَى فَرْضِ مُحَاطَةِ زَوْجِهَا بِأَكْثَرِ مِنْ نَصِيْبِهِ وَمِنْهَا مِنْ ذَلِكَ.

هل الْخُلْعُ طَلَاقٌ أَمْ فَسْخٌ؟ ذهب جمهور العلماء إلى أَنَّ الْخُلْعَ طَلَاقٌ بَائِنٌ، لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «خُلْعُ الْحَدِيقَةِ وَطَلْقُهَا تَطْلِيقٌ». وَلَأنَّ الْفُسُوحَ إِنَّمَا هِيَ الَّتِي تَقْتَضِي الْفُرْقَةَ الْغَالِبَةَ لِلزَّوْجِ فِي الْفِرَاقِ، مِمَّا لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِيَارِهِ، وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى الْإِخْتِيَارِ، فَلَيْسَ بِفَسْخٍ. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ أَحْمَدُ، وَدَاوُدُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَغُثْمَانُ، وَابْنُ عَمَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى أَنَّهُ فَسْخٌ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ الطَّلَاقَ، فَقَالَ: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ»^(١). ثُمَّ ذَكَرَ الْإِفْتِدَاءَ. ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا عِلَّ لَهَا مِنْ بَدَلٍ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ»^(٢). فَلَوْ كَانَ الْإِفْتِدَاءُ

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

طَلَاً لكان الطَّلَاقُ الذي لا تَحِلُّ له فيه إِلَّا بَعْدَ زَوَاجٍ، هو الطَّلَاقُ الرَّابِعُ. ويجوزُ هُوَ لِأَنَّ الْفَسْخَ تَقَعُ بِالْتَّرَاضِي، قِيَاساً عَلَى فُسْخِ الْبَيْعِ كَمَا فِي الْإِقَالَةِ^(١). قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِطَلَاٍ أَنَّهُ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى رَتَّبَ الطَّلَاقَ بَعْدَ الدَّخُولِ الَّذِي لَمْ يَسْتَوْفِ عَدُّهُ ثَلَاثَةَ أَحْكَامٍ، كُلُّهَا مُتَتَبِعَةٌ عَنِ الْخُلْعِ:

أحدها: أَنَّ الزَّوْجَ أَحَقُّ بِالرَّجْعَةِ فِيهِ.

الثاني: أَنَّهُ مَحْسُوبٌ مِنَ الثَّلَاثِ، فَلَا تَحِلُّ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْعَدَدِ، إِلَّا بَعْدَ دَخُولِ زَوْجٍ وَاصْبَائِهِ.

الثالث: أَنَّ الْعِدَّةَ فِيهِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ.

وَقَدْ ثَبَتَ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ أَنَّهُ لَا رَجْعَةَ فِي الْخُلْعِ، وَثَبَتَ بِالسُّنَنِ وَأَقْوَالِ الصُّحَابَةِ أَنَّ الْعِدَّةَ فِيهِ حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ^(٢)، وَثَبَتَ بِالنَّصِّ جَوَازُهُ بَعْدَ طَلْقَتَيْنِ، وَوُقُوعُ ثَالِثَةٍ بَعْدَهَا. وَهَذَا ظَاهِرٌ جِدًّا فِي كَوْنِهِ لَيْسَ بِطَلَاٍ. وَنَمَرَةٌ هَذَا الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي الْاِعْتِدَادِ بِالطَّلَاٍ. فَمَنْ رَأَى أَنَّهُ طَلَاٍ، أَحْتَسَبَهُ طَلْقَةً بَاطِنَةً. وَمَنْ رَأَى أَنَّهُ فُسْخٌ لَمْ يَحْتَسِبْهُ، فَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ خَالَعَهَا، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَنْكِحْ زَوْجاً غَيْرَهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ غَيْرُ تَطْلِيقَتَيْنِ وَالْخُلْعُ لَعَوٌ. وَمَنْ جَعَلَ الْخُلْعَ طَلَاً قَالَ: لَمْ يَجْزِ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ، لِأَنَّهُ بِالْخُلْعِ كَمَلَّتِ الثَّلَاثُ.

هَلْ يُلْحَقُ الْمُخْتَلَعَةُ طَلَاً؟ الْمُخْتَلَعَةُ لَا يُلْحَقُهَا طَلَاٍ، سِوَاءَ قُلْنَا بِأَنَّ

(١) بداية المجتهد، ص ٦٥ ج ٢.

(٢) قال الخطابي: هذا أقوى دليل لمن قال: إن الخلع فسخ وليس بطلاق، إذ لو كان طلاقاً لم يكف بحیضة للعدة.

الْخُلْعُ طَلَاقٌ أَوْ فُسْخٌ، وكلاهما يَصِيرُ الْمَرْأَةُ أَجْنَبِيَّةً عَنْ زَوْجِهَا. وَإِذَا صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يُلْحَقُهَا الطَّلَاقُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْمُخْتَلَعَةُ يُلْحَقُهَا الطَّلَاقُ، وَلِلَّذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَنْهُ أَنْ يُنْكَحَ مَعَ الْمَبْتُوتَةِ أَخْتُهَا.

عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ: ثَبَتَ مِنَ السُّنَّةِ أَنَّ الْمُخْتَلَعَةَ تَعْتَدُ بِحَيْضَةٍ. فَفِي قِصَّةٍ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «خُلِّدِ الَّذِي لَهَا عَلَيْكَ وَخَلِّ سَبِيلَهَا». قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَعْتَدُ بِحَيْضَةٍ وَاحِدَةٍ وَتَلْحَقَ بِأَقْلِبِهَا. رَوَاهُ التَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ عُثْمَانُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَصْحُ الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، وَهُوَ مَذْهَبُ إِسْحَاقَ بْنِ زَاهِرٍ، وَأَخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَقَالَ: مَنْ نَظَرَ هَذَا الْقَوْلَ وَجَدَهُ مُقْتَضِي قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ. فَإِنَّ الْعِدَّةَ إِذَا جُعِلَتْ ثَلَاثَ حَيَضٍ، لَيَطُولَ زَمَنُ الرُّجْعَةِ، وَيَتَرَوَّى الزَّوْجُ وَيَتَمَكَّنُ مِنَ الرُّجْعَةِ فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ فَالْمَقْصُودُ بَرَاءَةُ رَجِيعِهَا مِنَ الْحَمْلِ، وَلِذَلِكَ يَكْفِي فِيهِ حَيْضَةٌ كَالْأَسْتِثَاءِ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: هَذَا مَذْهَبُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَالرُّبَيْعِ بِنْتِ مَعْوَدٍ، وَعُمُّهَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَهُوَ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، فَهَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يُعْرَفُ لَهُمْ مَخَالِفٌ مِنْهُمْ، كَمَا رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ سَمِعَ الرُّبَيْعَ بِنْتِ مَعْوَدٍ بِنِ عَفْرَاءَ، وَهِيَ تُخْبِرُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَلَى عَهْدِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ. فَجَاءَ عُمُّهَا إِلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ ابْنَةَ مَعْوَدٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا الْيَوْمَ، أَفَتُنْقِلُ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: لَتُنْقِلَ، وَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا. وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا. إِلَّا أَنَّهَا لَا تُنْكَحُ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً. حَشْيَةً أَنْ يَكُونَ بِهَا حَبْلٌ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَعُثْمَانُ خَيْرُنَا وَأَعْلَمُنَا. وَيُقَالُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ التُّحَاسِ فِي كِتَابِهِ - النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ - أَنَّ هَذَا إِجْمَاعٌ مِنْ

الصحابية. ومذهب الجمهور من العلماء أَنَّ المختَلَمَةَ عِدَّتْهَا ثَلَاثُ حِيضٍ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يَحِيضُ.

نُشُورُ الرَّجُلِ

إِذَا خَافَتِ الْمَرْأَةُ نُشُورَ زَوْجِهَا وَإِعْرَاضَهُ عَنْهَا إِثْمًا لِمَرَضِهَا أَوْ لِكِبَرِ سِنِّهَا، أَوْ لِدَمَامَةٍ وَجْهَهَا، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُضِلَّحَا بَيْنَهُمَا، وَلَوْ كَانَ فِي الصُّلْحِ تَنَازُلُ الزَّوْجَةِ عَنْ بَعْضِ حَقُوقِهَا تَرْضِيَةً لَزَوْجِهَا. لِقَوْلِهِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَوْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُضِلَّحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾^(١). وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ - فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ، لَا يَسْتَكْبِرُ مِنْهَا، فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا، وَتَزُوجُ عَلَيْهِمَا، تَقُولُ: أَمْسِكْنِي، وَلَا تُطَلِّقْنِي، وَتَزُوجُ غَيْرِي، فَأَنْتَ فِي حِلٍّ مِنَ الثَّقَفِ عَلَيَّ وَالْقِسْمَةِ لِي». رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ حِينَ اسْتَنْتَ وَفَرَّقْتَ^(٢) أَنْ يُفَارِقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ يَوْمِي لِعَائِشَةَ». فَقَبِلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ: فِي ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ حِلَّ نِسَاؤُهُ، وَفِي أَشْبَابِهَا. أَرَاهُ قَالَ: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَوْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾^(٣).

قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ: وَمَتَى صَالَحَتْهُ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ مِنْ قِسْمَتِهَا أَوْ نَفَقَتِهَا، أَوْ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ جَازٌ... فَإِنْ رَجَعَتْ لَهَا ذَلِكَ. قَالَ أَحْمَدُ فِي الرَّجُلِ يَغِيْبُ عَنْ أَمْرَائِهِ فَيَقُولُ لَهَا: إِنْ رَضِيتِ عَلَيَّ هَذَا، وَإِلَّا فَأَنْتِ أَعْلَمُ، فَنَقُولُ: قَدْ

(١) سورة النساء: الآية ١٢٨.

(٢) فرقت: خافت.

(٣) سورة النساء: الآية ١٢٨.

رَضِيَتْ، فَهُوَ جَائِزٌ، فَإِنْ شَاءَتْ رَجَعَتْ.

الشَّقَاقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ: إِذَا وَقَعَ الشَّقَاقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَأَسْتَحْكَمَ الْعَدَاءُ وَخِيفَ مِنَ الْفُرْقَةِ وَتَعَرَّضَتِ الْحَيَاةُ الزَّوْجِيَّةُ لِلانْهِيَارِ بَعَثَ الْحَاكِمُ حَكَمَيْنِ لِيَنْظُرُوا فِي أَمْرِهِمَا، وَيَقْعَلَا مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ مِنْ إِبْقَاءِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ إِنْهَائِهَا. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِنْ حَفَّتْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِمْ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِمَا﴾^(١). وَيُسْتَرْطُ أَنْ يَكُونَ الْحَكَمَانِ عَاقِلَيْنِ بِالْفَقِيهِ عَدْلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ. وَلَا يُسْتَرْطُ أَنْ يَكُونَا مِنْ أَهْلِهِمَا، فَإِنْ كَانَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِمَا جَازَ، وَالْأَمْرُ فِي الْآيَةِ لِلتَّنْذِيرِ، لِأَنَّهَا أَزْفَقُ مِنْ جَانِبٍ وَأَذْرَى بِمَا يَحْدُثُ، وَاعْلَمْ بِالْحَالِ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ. وَلِلْحَكَمَيْنِ أَنْ يَقْعَلَا مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ مِنَ الْإِبْقَاءِ أَوْ الْإِنْهَاءِ دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى رِضَا الزَّوْجَيْنِ أَوْ تَوَكُّلِهِمَا. وَهَذَا رَأْيُ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالتَّحْمِي، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنَ الْمُثَنِّيرِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْجُزْءِ^(٢).

الظَّهَارُ

تَقْرِيفُهُ: الظَّهَارُ مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهَرِ، وَهُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي قَالَ فِي الْفَتْحِ: «وَإِنَّمَا خَصَّ الظَّهَرُ بِذَلِكَ دُونَ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ، لِأَنَّهُ مَحَلُّ الرُّكُوبِ غَالِبًا، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْمَرْكُوبُ ظَهْرًا فَشَبَّهَتْ الْمَرْأَةُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مَرْكُوبُ الرَّجُلِ». وَالظَّهَارُ كَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَبْطَلَ الْإِسْلَامُ هَذَا الْحَكْمَ، وَجَعَلَ الظَّهَارَ مُحَرَّمًا لِلْمَرْأَةِ حَتَّى يُكَفَّرَ زَوْجُهَا. فَلَوْ

(١) سورة النساء: الآية ٣٥.

(٢) أما نشوز المرأة فقد سبق الكلام عليه في فصل تأديب الرجل زوجته.

ظَاهَرَ الرَّجُلِ يُرِيدُ الطَّلَاقَ، كَانَ ظَهَارًا، وَلَوْ طَلَّقَ يُرِيدُ ظَهَارًا كَانَ طَلَاقًا، فُلُو قَالَ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي» وَعَنَى بِهِ الطَّلَاقَ لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا، وَكَانَ ظَهَارًا لَا تَطْلُقُ بِهِ الْمَرْأَةُ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: «وَهَذَا لِأَنَّ الظَّهَارَ كَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتُسِيخُ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُعَادَ إِلَى الْحُكْمِ الْمَنْسُوخِ، وَأَيْضًا أَنَّ أَوْسَ بْنَ الصَّامِتِ إِذَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَأَجْزَى عَلَيْهِ حُكْمَ الظَّهَارِ دُونَ الطَّلَاقِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي حُكْمِهِ، فَلَمْ يَجُزْ جَعْلُهُ كِنَايَةً فِي الْحُكْمِ الَّذِي أَبْطَلَهُ اللَّهُ بِشَرْعِهِ، وَقَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَحُكْمُ اللَّهِ أَوْجَبُ» ١. هـ.

وقد أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى حُرْمَتِهِ، فَلَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُمْ فِي مَا مُنِعَ عَنْهُمُ فَإِنَّهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ (١). وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَفْقَرٌ عَفْوَرٌ» (٢). وَأَصْلُ ذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي السُّنَنِ أَنَّ أَوْسَ بْنَ الصَّامِتِ ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ حَوْلَةَ بِنْتِ مَالِكِ بْنِ نَعْلَبَةَ... وَهِيَ الَّتِي جَادَلَتْ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَشْتَكَتْ إِلَى اللَّهِ، وَسَمِعَ اللَّهُ شَكْوَاهَا مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ. فَقَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَوْسَ بْنَ الصَّامِتِ تَزَوَّجَنِي، وَأَنَا شَابَةٌ مَرْغُوبٌ فِيَّ، فَلَمَّا خَلَا سِتِّي وَتَنَزَّثَ بَعْظِي، جَعَلَنِي كَأَمُو عِنْدَهُ»، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا جَنَيْتِ فِي أَمْرِكَ شَيْئًا؟» فَقَالَتْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْكُو إِلَيْكَ». وَرَوَى أَنَّهَا قَالَتْ: «إِنْ لِي صَبِيَّةٌ صِغَارًا، إِنْ صَنَعْتُمْ إِلَيْهِ صَاعُوا، وَإِنْ صَمَعْتُمْهُمُ إِلَيَّ جَاعُوا». فَنَزَلَ الْقُرْآنُ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسَّعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ، لَقَدْ جَاءَتْ حَوْلَةَ بِنْتِ نَعْلَبَةَ تَشْكُو إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا فِي كِسْرِ الْبَيْتِ يَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُ كَلَامِهَا، فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا

وَتَشْكُرُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿١﴾»^(١) فقال النبي ﷺ: «لِيَعْتَقَ رَقَبَةً» قالت: لا يجدا قال: «فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ» قالت: يا رسول الله إنه شيخ كبير، ما به من صيام. قال: «فَلْيُطْعِمِ سِتِّينَ مِسْكِينًا». قالت: ما عنده من شيء يَتَصَدَّقُ به. قال: «سَأُعِينَهُ بِعَرَقِي مِنْ تَمَرٍ» قالت: وأنا أعينه بعرق آخر، قال: «أَحْسَنْتِ، فَأَطْعِمِي عَنْهُ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَأَرْجِي إِلَى ابْنِ عَمَلِكٍ».

وفي السنن أن سلمة بن صخر البياضي، ظاهراً من امرأته مدة شهر رمضان، ثم واقعها ليلة قبل أن يسلاخه. فقال له النبي ﷺ: «أَنْتَ بِذَاكَ يَا سَلَمَةُ». قال: قلت: أنا بذاك^(٢) يا رسول الله؟ مرتين - وأنا صابر لأمر الله، فاحكم في بما أراك الله. قال: «حَرَّرْ رَقَبَةً». قلت: والذي بعثك بالحق نبياً ما أنليك رَقَبَةً غَيْرَهَا، وَضَرَبْتَ صَفْحَةَ رَقَبَتِي، قال: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ». قال: فَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا فِي الصِّيَامِ؟... قال: «فَأَطْعِمِ وَسَقَا مِنْ تَمَرٍ سِتِّينَ مِسْكِينًا». قلت: والذي بعثك بالحق لقد بَتْنَا وَجِشِينِ^(٣) ما لنا طعاماً. قال: «فَأَتَطَلَّقْ إِلَى صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ فَلْيَذْفَعَهَا إِلَيْكَ، فَأَطْعِمِ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَسَقَا مِنْ تَمَرٍ، وَكُلْ أَنْتَ وَهَيْالُكَ بِقِيَّتِهَا». قال: فَزَحْتُ إِلَى قَوْمِي، فَقُلْتُ: وَجَدْتُ عِنْدَكُمْ الضُّبُقَ وَسَوْءَ الرَّأْيِ، وَوَجَدْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ السَّعَةَ وَحَسَنَ الرَّأْيِ، وَقَدْ أَمَرَ لِي بِصَدَقَتِكُمْ.

هل الطَّهَارُ مُخْتَصَرٌ بِالْأَمِّ؟ ذهب الجمهور إلى أن الطَّهَارَ يختص بالأم، كما ورد في القرآن، وكما جاء في السنة. فلو قال لزوجته: أَنْتِ عَلَيَّ

(١) سورة المجادلة: الآية ١.

(٢) أي أنت الملم بذلك والمرتكب له.

(٣) أي بتنا مقفرين لا طعام لنا.

كَظَهَرَ أُمِّي كَانَ مُظَاهِرًا، وَلَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرَ أُخْتِي لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ظَهَارًا. وَذَهَبَ الْبَعْضُ، مِنْهُمْ الْأَحْنَفُ وَالْأَوَزَاعِيُّ وَالتَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، إِلَى أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَى الْأُمِّ جَمِيعُ الْمَحَارِمِ^(١). فَالظَّهَارُ عِنْدَهُمْ هُوَ تَشْبِيهُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ فِي التَّحْرِيمِ بِأَحَدِ الْمَحْرَمَاتِ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ التَّأْيِيدِ بِالنَّسَبِ أَوْ الْمُصَاهَرَةِ أَوْ الرِّضَاعِ، إِذِ الْعِلَّةُ هِيَ التَّحْرِيمُ الْمُؤَيَّدُ.

وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: إِنَّهَا أُخْتِي أَوْ أُمِّي عَلَى سَبِيلِ الْكَرَامَةِ وَالتَّوْقِيرِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُظَاهِرًا.

مَنْ يَكُونُ مِنْهُ الظَّهَارُ؟ وَالظَّهَارُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الزَّوْجِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ الْمُسْلِمِ، لِزَوْجَةٍ قَدْ أُنْعِمَ زَوَاجُهَا أُنْعَادًا صَحِيحًا نَافِذًا.

الظَّهَارُ الْمُؤَقَّتُ: الظَّهَارُ الْمُؤَقَّتُ هُوَ إِذَا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ إِلَى مُدَّةٍ. مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لَهَا: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرَ أُمِّي إِلَى اللَّيْلِ»، ثُمَّ أَصَابَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ تِلْكَ الْمُدَّةِ. وَحُكْمُهُ أَنَّهُ ظَهَارٌ كَالْمُطَلَّقِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا بَرَّ فَلَمْ يَخْتَن. فَقَالَ مَالِكٌ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، إِذَا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرَ أُمِّي إِلَى اللَّيْلِ» لَزِمَتْهُ الْكَفَارَةُ وَإِنْ لَمْ يَقْرَنْهَا. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَقْرَنْهَا. قَالَ: وَلِلشَّافِعِيِّ فِي الظَّهَارِ الْمُؤَقَّتِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِظَهَارٍ.

أَكْثَرُ الظَّهَارِ: إِذَا ظَاهَرَ الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ، وَصَحَّ الظَّهَارُ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ أَثَرَانِ:

(١) قَالَ الْأَئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ: إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا: أَنْتَ عَلَيَّ كَظَهَرَ أُمِّي. فَإِنَّهُ لَا كِفَارَةَ عَلَيْهَا. وَقَالَ أَحْمَدُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى - وَهِيَ أَظْهَرُهُمَا - يَجِبُ عَلَيْهَا الْكَفَارَةُ إِذَا مَطَّهَا، وَهِيَ الَّتِي اخْتَارَهَا الْخَرَقِيُّ.

الْأَثَرُ الْأَوَّلُ: حُرْمَةُ إِيْتَانِ الزَّوْجَةِ حَتَّى يُكَفِّرَ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ، لقولِ اللَّهِ سبحانه: ﴿يَنْبَغِي أَنْ يَمْسُكَا﴾^(١) وكما يَحْرُمُ الْمَيْسِسُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ كَذَلِكَ مُقْلَمَاتُهُ، مِنَ التَّقْيِيلِ وَالْمَعَانَقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذَا عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢) إِلَى أَنَّ الْمُحَرَّمَ هُوَ الْوَطْءُ فَقَطْ، لِأَنَّ الْمَيْسِسَ كِتَابَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ.

وَالْأَثَرُ الثَّانِي: وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ بِالْعَوْدِ. وَمَا هُوَ الْعَوْدُ؟ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْعَوْدِ! ... مَا هُوَ؟

فَقَالَ قَتَادَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: «إِنَّهُ إِرَادَةُ الْمَيْسِسِ لِمَا حُرِّمَ بِالظَّهَارِ» لِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ فَقَدْ عَادَ عَنْ عَزْمِهِ، إِلَى عَزْمِ الْفِعْلِ، سِوَاءَ قَتْلٍ أَمْ لَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: بَلْ هُوَ إِمْسَاكُهَا بَعْدَ الظَّهَارِ وَقَتاً يَسُحُّ الطَّلَاقَ، وَلَمْ يُطْلَقْ إِذْ تَشَبَّهَتْهَا بِالْأَمِّ يَقْتَضِي إِبَانَتَهَا، وَإِمْسَاكُهَا نَقِيضُهُ، فَإِذَا أَمْسَكَهَا فَقَدْ عَادَ فِيمَا قَالَ، لِأَنَّ الْعَوْدَ لِلْقَوْلِ مُخَالَفَتُهُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَاحْمَدُ: بَلْ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ فَقَطْ، وَإِنْ لَمْ يَطَأْ. وَقَالَ دَاوُدُ، وَشُعْبَةُ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ: بَلْ إِعَادَةُ لَفْظِ الظَّهَارِ، فَالْكَفَّارَةُ لَا تَجِبُ عِنْدَهُمْ إِلَّا بِالظَّهَارِ الْمُعَادِ، لَا الْمُتَبَدِّلِ.

الْمَيْسِسُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ: إِذَا مَسَّ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ فَإِنَّ ذَلِكَ يَحْرُمُ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَالْكَفَّارَةُ لَا تَسْقُطُ وَلَا تَنْصَاعَفُ، بَلْ تَبْقَى كَمَا هِيَ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةً. قَالَ الصَّلْتُ بْنُ دِينَارٍ: سَأَلْتُ عَشْرَةَ مِنَ الْفُقَهَاءِ عَنِ الْمُطَاهِرِ يَجَامِعُ قَبْلَ أَنْ يُكَفِّرَ؟ فَقَالُوا: كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

(١) سورة المجادلة: الآية ٣.

(٢) هذا رأي الثوري، وأحد قولي الشافعي.

ما هي الكفارة؟: والكفارة هي: عَتَقَ رَقَبَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَإِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا. لِقَوْلِ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَأَ ذَلِكَ تُنْصَرَفُونَ إِلَيْهِ وَأَلَّهِ بِمَا تَصْلَوْنَ خَيْرٌ ۖ﴾ ١. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَأَ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلِلْعَلَمِ سِتِّينَ مَسْكِينًا ۖ ٢. وقد رُوِيَ في كَفَّارَةِ الظَّهَارِ التَّشْدِيدُ، مَحَافَظَةُ عَلَى الْعِلَاقَةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَمَنْعاً مِنْ ظُلْمِ الْمَرْأَةِ، فَإِنَّ الرُّجُلَ إِذَا رَأَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ يَثْقُلُ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهَا، اخْتَرَمَ الْعِلَاقَةَ الزَّوْجِيَّةَ، وَاسْتَعَنَ عَنْ ظُلْمِ زَوْجَتِهِ.

الْفَسْخُ

فَسْخُ الْعَقْدِ: نَقْضُهُ، وَحُلُّ الرِّابِطَةِ الَّتِي تَرْبِطُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَقَدْ يَكُونُ الْفَسْخُ بِسَبَبِ خَلَلٍ وَقَعَ فِي الْعَقْدِ، أَوْ بِسَبَبِ طَارِءٍ عَلَيْهِ يَمْنَعُ بَقَاءَهُ. مِثَالُ الْفَسْخِ بِسَبَبِ الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي الْعَقْدِ:

١ - إِذَا تَمَّ الْعَقْدُ وَبَيَّنَّ أَنَّ الزَّوْجَةَ الَّتِي عَقَدَ عَلَيْهَا أَخْتُهُ مِنَ الرِّضَاعِ، فُصِّخَ الْعَقْدُ.

٢ - إِذَا عَقَدَ غَيْرُ الْآبِ وَالْجَدِّ لِلصَّغِيرِ أَوْ الصَّغِيرَةِ، ثُمَّ بَلَغَ الصَّغِيرُ أَوْ الصَّغِيرَةُ، فَمَنْ حَقَّ كُلُّ مَنَهُمَا أَنْ يَخْتَارَ الْبَقَاءَ عَلَى الزَّوْجِيَّةِ أَوْ إِهْنَائِهَا، وَوُسِّمَ هَذَا خِيَارَ الْبُلُوغِ، فَإِذَا اخْتَارَ إِهْنَاءَ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ كَانَ ذَلِكَ فَسْخًا لِلْعَقْدِ.

(١) سورة المجادلة: الآيات ٣، ٤.

مِثَالُ الْفَسْخِ الطَّارِئِ عَلَى الْعَقْدِ:

١ - إذا أَرْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يُعَدْ إِلَيْهِ، فَسُخَّ الْعَقْدُ بِسَبَبِ الرَّدِّ الطَّارِئِ.

٢ - إذا أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَأُبْتُ زَوْجَتُهُ أَنْ تُسْلِمَ، وَكَانَتْ مُشْرِكَةً، فَإِنَّ الْعَقْدَ حَيْثُ يُفْسَخُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ كِتَابِيَّةً فَإِنَّ الْعَقْدَ يَبْقَى صَحِيحاً كَمَا هُوَ، إِذْ إِنَّهُ يَصِحُّ الْعَقْدُ عَلَى الْكِتَابِيَّةِ أَبَدًا. وَالْفُرْقَةُ الْحَاصِلَةُ بِالْفَسْخِ غَيْرُ الْفُرْقَةِ الْحَاصِلَةِ بِالطَّلَاقِ إِذْ إِنَّ الطَّلَاقَ يَنْقَسِمُ إِلَى طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ وَطَلَاقٍ بَائِنٍ، وَالرَّجْعِيُّ لَا يَنْتَهِي الْحَيَاةَ الزَّوْجِيَّةَ فِي الْحَالِ، وَالْبَائِنُ يَنْتَهِيهَا فِي الْحَالِ. أَمَّا الْفَسْخُ، سَوَاءٌ أَكَانَ بِسَبَبِ طَارِئٍ عَلَى الْعَقْدِ، أَمْ بِسَبَبِ خَلَلٍ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَنْتَهِي الْعِلَاقَةَ الزَّوْجِيَّةَ فِي الْحَالِ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ الْفُرْقَةَ بِالطَّلَاقِ تُنْقِصُ عَدَدَ الطَّلَاقَاتِ، فَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ طَلَقَةً رَجْعِيَّةً، ثُمَّ رَاجَعَهَا وَهِيَ فِي عِلَّتِهَا، أَوْ عَقَدَ عَلَيْهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ عَقْدًا جَدِيدًا، فَإِنَّهُ تُحَسَّبُ عَلَيْهِ تِلْكَ الطَّلَاقَةُ، وَلَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا طَلَقَتَيْنِ. وَأَمَّا الْفُرْقَةُ بِسَبَبِ الْفَسْخِ فَلَا تُنْقِصُ بِهَا عَدَدَ الطَّلَاقَاتِ، فَلَوْ فُسِخَ الْعَقْدُ بِسَبَبِ خِيَارِ الْبُلُوغِ، ثُمَّ عَادَ الزَّوْجَانِ وَتَزَوَّجَا مَلَكَ عَلَيْهَا ثَلَاثَ طَلَاقَاتٍ. وَقَدْ أَرَادَ فَهَاءُ الْأَحْنَفُ أَنْ يَضُمَّوا ضَابْطًا عَامًّا لِمُمَيِّزِ الْفُرْقَةِ الَّتِي هِيَ طَلَاقٌ، مِنَ الْفُرْقَةِ الَّتِي هِيَ فُسْخٌ، فَقَالُوا: إِنَّ كُلَّ فُرْقَةٍ تَكُونُ مِنَ الزَّوْجِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الزَّوْجَةِ فَهِيَ طَلَاقٌ. وَكُلُّ فُرْقَةٍ تَكُونُ مِنَ الزَّوْجَةِ لَا بِسَبَبٍ مِنَ الزَّوْجِ، أَوْ تَكُونُ مِنَ الزَّوْجِ وَيُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الزَّوْجَةِ فَهِيَ فُسْخٌ.

الْفَسْخُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي: مِنَ الْحَالَاتِ مَا يَكُونُ سَبَبُ الْفَسْخِ فِيهَا جَلِيًّا لَا يَحْتَاجُ إِلَى قَضَاءِ الْقَاضِي، كَمَا إِذَا تَبَيَّنَ لِلزَّوْجَيْنِ أَنَّهُمَا أَخَوَانِ مِنْ

الرِّضَاع، وحينئذٍ يجبُ على الزوجين أَنْ يَفْسَخَا الْعَقْدَ مِنْ تَلْقَاءِ أَنْفُسِهِمَا. ومن الحالات ما يكونُ سَبَبُ الْفَسْخِ خَفِيًّا غَيْرَ جَلِيٍّ، فيحتاجُ إِلَى قَضَاءِ الْقَاضِي، ويتوقَّفُ عليه، كالفسخ بإبَاءِ الزَّوْجَةِ الْمَشْرُوكَةِ الْإِسْلَامَ إِذَا أَسْلَمَ زَوْجُهَا، لِأَنَّهَا رُبَّمَا لَا تَمْتَنِعُ فَلَا يُفْسَخُ الْعَقْدُ.

اللَّعَان

تَعْرِيفُهُ: اللَّعَانُ مَاخُودٌ مِنَ اللَّعْنِ، لِأَنَّ الْمَلَاعِنَ يَقُولُ فِي الْخَامِيسَةِ: «أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ»، وَقِيلَ: هُوَ الْإِبْعَادُ. وَسُمِّيَ الْمُتَلَاعِنَانِ بِذَلِكَ، لِمَا يَنْقُضُ اللَّعَانَ مِنَ الْإِثْمِ وَالْإِبْعَادِ، وَلِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَاذِبٌ، فَيَكُونُ مُلْعُونًا. وَقِيلَ: لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَعَدَّى عَنْ صَاحِبِهِ بِتَأْبِيدِ التَّحْرِيمِ.

وَحَقِيقَتُهُ: أَنَّ يَخْلِفَ الرَّجُلُ إِذَا رَمَى امْرَأَتَهُ بِالزُّنَى أَرْبَعَ مَرَّاتٍ إِنَّهُ لَيَمَنُ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَأَنْ تَخْلِفَ الْمَرْأَةُ عِنْدَ تَكْذِيبِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ عَلَيْهَا عَقَبَ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ.

مَشْرُوعِيَّتُهُ: إِذَا رَمَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالزُّنَى، وَلَمْ تُقَرَّ هِيَ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْ زَمِيمِهِ فَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ لَهُمَا اللَّعَانُ^(١). رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ هِلَالَ^(٢) بَنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَرِيكِ بْنِ سَخْمَاءَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيْتَةُ، أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»، فَقَالَ: يَا

(١) كَانَ ذَلِكَ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ سَنَةِ ٩ هـ. وَقِيلَ: كَانَ فِي السَّنَةِ الَّتِي تُوَفِّيَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(٢) كَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ.

رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً يَنطَلِقْ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ؟! فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقول: «الْبَيِّنَةُ، وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». فقال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، وَلَيُنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يُبْرِئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ زَوْجَهُمْ وَهُمْ لَا يَكُنْ لَهُمْ شَهِدَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحْسَنِهِمْ أَنْتَ شَهِدْتَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ① وَلَلْفِتْنَةُ أَلَسَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ ② وَيَذَرُهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْتَ شَهِدْتَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَذِبِينَ ③ وَلَلْفِتْنَةُ أَلَسَّ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ④﴾. فَانْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهَا، فَجَاءَ هِلَالٌ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ» ⑤ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟ فَشَهِدَتْ. فلما كانت عند الخامسة وقَّعوها ⑥، وقالوا: إنها الموجبة ⑦. قال ابن عباس رضي الله عنهما: فَتَلَكَّأَتْ وَتَنَكَّصَتْ، حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهَا تَرْجِعُ، ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ، فَمَضَتْ. فقال النبي ﷺ: «أَبْصُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ» ⑧، سَابِغِ الْاَلَتَيْنِ، خَتَلِجِ السَّاقَيْنِ، فَهُوَ لِشَرِّكَ بْنِ سَخْمَاءَ. فجاءت به كذلك. فقال النبي ﷺ: «لَوْلَا مَا مَضَى» ⑨ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ.

(١) سورة النور: الآيتان ٦، ٩.

(٢) هذا دليل على أن الزوج إذا كذب امرأته، وعجز عن إقامة البينة وجب عليه حد القاذف، وإذا وقع اللعان سقط الحد عنه.

(٣) فيه استحباب تقديم الرعظ للزوجين قبل اللعان لما سيأتي.

(٤) أشاروا عليها بالوقوف عن إتمام اللعان فَتَلَكَّأَتْ وكادت تعترف ولكنها لم ترض بفضيحة قومها. وفي هذا دليل على أن مجرد التلكؤ لا يعمل به.

(٥) في هذا دليل على أن المرأة كانت حاملاً وقت اللعان، والأكحل الذي أجفاهه سوداء كان فيها كحلاً. وسابغ الألتين. أي عظيمهما، وخدَّج: ممتلئ.

(٦) لولا ما مضى من كتاب الله أي أن اللعان يرفع الحد عن المرأة ولولا ذلك لأقام الرسول ﷺ الحد.

قال صاحبُ بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى: فَلَمَّا كَانَ الْفَرَّاشُ مُوجِباً لِحَقْقِ النَّسَبِ، كَانَ لِلنَّاسِ صَرُورَةٌ إِلَى طَرِيقِ يَنْفَعُونَهُ بِهِ إِذَا تَحَقَّقُوا فُسَادَهُ، وَتِلْكَ الطَّرِيقُ هِيَ اللَّعَانُ، فَاللَّعَانُ حُكْمٌ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ وَالْإِجْمَاعِ. إِذْ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ عَامَّةً.

مَتَى يَكُونُ اللَّعَانُ؟...

وَيَكُونُ اللَّعَانُ فِي صَوْرَتَيْنِ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: أَنْ يَزِمِيَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالزُّنَى، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَرْبَعَةٌ شُهُودٌ يَشْهَدُونَ عَلَيْهَا بِمَا رَمَاهَا بِهِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَتَّبِعِيَ حَمْلَهَا مِنْهُ.

وَأَمَّا يَجُوزُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى إِذَا تَحَقَّقَ مِنْ زِنَاهَا، كَانَ رَأَاهَا تَزْنِي، أَوْ أَقْرَبَتْ هِيَ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِهِ صِدْقُهَا. وَالْأُولَى فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يُطْلَقَهَا وَلَا يُلَاعِنَهَا. فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ مِنْ زِنَاهَا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَزْمِيَهَا بِهِ. وَيَكُونُ نَفْيُ الْحَمْلِ فِي حَالِهِ مَا إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا أَصْلًا مِنْ جِوِينَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا، أَوْ ادَّعَى أَنَّهَا أَنْتَ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ الْوَطْءِ، أَوْ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ مِنْ وَقْتِ الْوَطْءِ.

الْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي يَقْضِي بِاللَّعَانِ: وَلَا بُدَّ مِنَ الْحَاكِمِ عِنْدَ اللَّعَانِ. وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُذَكِّرَ الْمَرْأَةَ وَيَعْظُمَهَا، بِمِثْلِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ وَالْحَاكِمُ.

«أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَيْسَتْ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ»، وَلَنْ يَدْخُلَهَا اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ وَفَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ».

اشتراط العقل والبلوغ: وكما يشترط في اللعان، الحاكم، يشترط العقل والبلوغ في كل من المتلاعنين، وهذا أمر مجمع عليه.

اللعان بعد إقامة الشهود: وإذا أقام الزوج الشهود على الزنى فهل له أن يلاعن؟ قال أبو حنيفة وداود: لا يلاعن، لأن اللعان إنما جعل عوضاً عن الشهود، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ أَرْوَاهُمْ زَكَرٌ يَكُونُ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ...﴾^(١).

وقال مالك والشافعي: له أن يلاعن، لأن الشهود لا تأثير لهم في دفع الفراش.

هل اللعان يمين أم شهادة؟

يرى الإمام مالك والشافعي وجمهور العلماء أن اللعان يمين، وإن كان يسمى شهادة فإن أحداً لا يشهد لنفسه، لقول رسول الله ﷺ في بعض روايات حديث ابن عباس: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن».

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه شهادة، واستدلوا بقول الله تعالى: «فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله...» ويحدث ابن عباس المتقدم، وفيه: «فجاء هلال فشهد، ثم قامت فشهدت».

والذين رأوا أنه يمين، قالوا: إنه يصح اللعان بين كل زوجين حرين، كانا أو عبيدين، أو أحدهما، أو عدلين، أو فاسقين، أو أحدهما.

والذين ذهبوا إلى أنه شهادة، قالوا: لا يصح إلا بين زوجين يكونان من أهل الشهادة، وذلك بأن يكونا حرين مسلمين.

(١) سورة النور: الآية ٦.

فأما العبدان، أو المحدودان في القذف، فلا يجوز لعانتهما. وكذلك إن كان أحدهما من أهل الشهادة والآخر ليس من أهلها.

قال ابن القيم: والصحيح أن لعانهم يجمع الوصفين اليمين والشهادة، فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار، ويمين مغلفة بلفظ الشهادة والتكرار، لاقتضاء الحال تأكيد الأمر، ولهذا اعتبر فيه من التأكيد عشرة أنواع: أحدها: ذكر لفظ الشهادة.

الثاني: ذكر القسم بأحد أسماء الرب سبحانه، وأجمعها لمعاني أسمائه الحسنی، وهو اسم الله جل ذكره.

الثالث: تأكيد الجواب بما يؤكد به المقسم عليه من أن واللام، وإتيانه باسم الفاعل الذي هو صادق وكاذب، دون الفعل الذي هو صدق وكذب.

الرابع: تكرار ذلك أربع مرات.

الخامس: دعاؤه على نفسه في الخامسة بلعنة الله إن كان من الكاذبين.

السادس: إخباره عند الخامسة أنها الموجبة لعذاب الله وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة.

السابع: جعل لعانه مقتضى لحصول العذاب عليها، وهو إما الحد أو الحبس، وجعل لعانها دارتاً للعذاب عنها.

الثامن: أن هذا اللعان يوجب العذاب على أحدهما، إما في الدنيا، وإما في الآخرة.

التَّاسِعُ: التَّفَرُّقُ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ وَخَرَابُ بَيْتِهِمَا وَكُسْرُهُمَا بِالْفِرَاقِ.

الْعَاشِرُ: تَأْيِيدُ تِلْكَ الْفُرْقَةِ وَدَوَامُ التَّحْرِيمِ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا كَانَ شَأْنُ هَذَا اللَّعَانِ هَذَا الشَّأْنَ جُعِلَ يَمِينًا مَقْرُونًا بِالشَّهَادَةِ، وَشَهَادَةٌ مَقْرُونَةٌ بِالْيَمِينِ، وَجُعِلَ الْمُتْلَعُ - لِقَبُولِ قَوْلِهِ - كَالشَّاهِدِ فَإِنْ نَكَلَتِ الْمَرْأَةُ مَضَتْ شَهَادَتُهُ وَحُدَّتْ وَأَفَادَتْ شَهَادَتَهُ.

وَيَمِينُهُ شَيْئَانِ: سَقُوطُ الْحَدِّ عَنْهُ وَوُجُوبُهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ التَّعَنَّتِ الْمَرْأَةُ وَعَارَضَتْ لِعَانَهُ بِلَعَانٍ آخَرَ مِنْهَا، أَفَادَ لِعَانُهُ سَقُوطَ الْحَدِّ دُونَ وَجُوبِهِ عَلَيْهَا، فَكَانَ شَهَادَةُ وَيَمِينًا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ دُونَهَا، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يَمِينًا مُحْضَةً، فَهِيَ لَا تُحَدُّ بِمَجَرَّدِ حَلْفِهِ، وَإِنْ كَانَ شَهَادَةً فَلَا تُحَدُّ بِمَجَرَّدِ شَهَادَتِهِ عَلَيْهَا وَحْدَهُ، فَإِذَا انْتَضَمَ إِلَى ذَلِكَ نُكُولُهَا قَوِيَّ جَانِبِ الشَّهَادَةِ وَالْيَمِينِ فِي حَقِّهِ بِتَأْكِيدِهِ وَنُكُولِهَا، فَكَانَ دَلِيلًا ظَاهِرًا عَلَى صِدْقِهِ، فَاسْقَطَ الْحَدَّ وَأَوْجَبَهُ عَلَيْهَا وَهَذَا أَحْسَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَكَمِ. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (١).

وَقَدْ ظَهَرَ بِهَذَا أَنَّهُ يَمِينٌ فِيهَا مَعْنَى الشَّهَادَةِ، وَشَهَادَةٌ فِيهَا مَعْنَى الْيَمِينِ.

لِعَانُ الْأَعْمَى وَالْأَخْرَسِ: لَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ فِي جَوَازِ لِعَانِ الْأَعْمَى، وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَخْرَسِ، فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: يُلَاعِنُ الْأَخْرَسُ إِذَا أَفْهِمَ عَنْهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يُلَاعِنُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ.

مَنْ يَبْدَأُ بِالْمُلَاعَنَةِ: اتَّفَقَ الْمُعَلَّمَاءُ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ فِي اللَّعَانِ تَقْدِيمُ الرَّجُلِ فَيَشْهَدُ قَبْلَ الْمَرْأَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ هَذَا التَّقْدِيمِ. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: هُوَ وَاجِبٌ، فَإِذَا لَاعَنَتِ الْمَرْأَةُ قَبْلَهُ، فَإِنَّ لِعَانَهَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ. وَحُجَّتُهُمْ

(١) سورة المائدة: الآية ٥٠.

أَنَّ اللَّعَانَ شُرْعٌ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنِ الرَّجُلِ، فَلَوْ بَدَىءَ بِالْمَرْأَةِ لَكَانَ دَفْعًا لِأَمْرِ
لَمْ يَثْبُتْ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: إِلَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ الْإِبْتِدَاءُ بِالْمَرْأَةِ صَحَّ
وَأَعْتُدَّ بِهِ. وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ عَطَفَ فِي الْقُرْآنِ بِالرَّوَا، وَالرَّوَا لَا
تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، بَلْ هِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ.

النُّكُولُ ^(١) عَنِ اللَّعَانِ: النُّكُولُ عَنِ اللَّعَانِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ
مِنَ الزَّوْجَةِ، فَإِنْ نَكَلَ الزَّوْجُ فَعَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ
يَرْفُؤْنَ أُنْثَاهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا عَلَيْهِمْ أَرَضَوْا بِهِمْ إِنَّه
لَيْنَ الْفَاصِقِينَ﴾ ^(٢). فَإِذَا لَمْ يُشْهَدْ فَهُوَ يَمِثُلُ الْأَجَنَّبِيِّ فِي الْقَذْفِ، وَلَمَّا تَقَدَّمَ
مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ
الثَّلَاثَةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا حَدٌّ عَلَيْهِ، وَيُحْبَسُ حَتَّى يُلَاعِنَ أَوْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ،
فَإِنْ كَذَّبَ نَفْسَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ، فَإِذَا نَكَلَتِ الزَّوْجَةُ: أُقِيمَ عَلَيْهَا حَدُّ
الرِّئْيِ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَحْدُ، وَحَبَسَتْ حَتَّى تُلَاعِنَ
أَوْ تَقْرَءَ بِالزَّئِنِ، وَإِنْ صَدَّقَتْهُ أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ... وَأَسْتَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: زَنَى
بَعْدَ إِخْصَانٍ أَوْ كَفَّرَ بَعْدَ إِيْمَانٍ أَوْ قَتَلَ نَفْسَ بَغِيرِ نَفْسٍ».

وَلَأَنَّ سَفْكَ الدَّمَاءِ بِالنُّكُولِ حُكْمٌ تَرُدُّهُ الْأَصُولُ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَثِيرٌ مِنْ
الْفُقَهَاءِ لَا يَوْجِبُونَ غُرْمَ الْمَالِ بِالنُّكُولِ، فَكَانَ بِالْأُخْرَى أَلَّا يَجِبَ بِذَلِكَ
سَفْكَ الدَّمَاءِ. قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: «وَبِالْجُمْلَةِ فِقَاعَةُ الدَّمَاءِ مَبْتَنَاهَا فِي الشَّرْعِ عَلَى
أَنَّهَا لَا تُرَاقُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ، أَوْ بِالْإِغْتِرَافِ، وَمِنْ الْوَاجِبِ أَلَّا تُخَصَّصَ
هَذِهِ الْقَاعِدَةُ بِالْأَسْمِ الْمُشْتَرَكِ». فَأَبُو حَنِيفَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَوَّلَى بِالصَّوَابِ

(١) لنكول: الامتناع.

(٢) سورة النور: الآية ٦.

إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَدْ اعْتَرَفَ أَبُو الْمَعَالِي فِي كِتَابِهِ الْبُرْهَانِ بِقُوَّةِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ شَافِعِيٌّ.

التَّحْرِيقُ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ: إِذَا تَلَاعَنَ الزَّوْجَانِ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى سَبِيلِ التَّأْيِيدِ وَلَا يَرْتَفِعُ التَّحْرِيمُ بَيْنَهُمَا بِحَالٍ: فَمَنْ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُتَلَاعِنَانِ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا». وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَا: «مَضَتِ السَّنَةُ أَلَّا يَجْتَمِعَ الْمُتَلَاعِنَانِ» وَاهُمَا الدَّارِقُطْنِي. وَلَآئِهَ قَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَاغُضِ وَالتَّقَاطُعِ مَا أَوْجَبَ الْقَطِيعَةَ بَيْنَهُمَا بِصِفَةِ دَائِمَةٍ، لِأَنَّ أَسَاسَ الْحَيَاةِ: الزَّوْجِيَّةَ، السَّكَنُ، وَالْمَوَدَّةَ، وَالرَّحْمَةَ، وَهَؤُلَاءِ قَدْ فَقَدُوا هَذَا الْأَسَاسَ وَكَانَتْ عُقُوبَتُهُمَا الْفُرْقَةُ الْمُؤَبَّدَةُ. وَاخْتَلَفَتِ الْفُقَهَاءُ فِيمَا إِذَا كَذَبَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ، فَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنَّمَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا، وَلِلْأَحَابِيثِ السَّابِقَةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا كَذَبَ نَفْسَهُ جُلِدَ الْحَدُّ، وَجَازَ لَهُ أَنْ يَغْفِدَ عَلَيْهَا مِنْ جَدِيدٍ، وَأَسْتَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِأَنَّهُ إِذَا كَذَبَ نَفْسَهُ، فَقَدْ بَطَلَ حُكْمُ اللَّعَانِ، فَكَمَا يُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ، كَذَلِكَ تُرَدُّ الزَّوْجَةُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّبَبَ الْمَوْجِبَ لِلتَّحْرِيمِ إِنَّمَا هُوَ الْجَهْلُ بِتَعْيِينِ صِدْقِ أَحَدِهِمَا، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَاذِبٌ وَإِذَا اتَّكَشَفَ أَرْتَفَعَ التَّحْرِيمُ.

مَتَى تَقَعَ الْفُرْقَةُ: تَقَعَ الْفُرْقَةُ إِذَا فَرَعَ الْمُتَلَاعِنَانِ مِنَ اللَّعَانِ، وَهَذَا عِنْدَ مَالِكٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقَعَ بَعْدَ أَنْ يُكْمَلَ الزَّوْجُ لِعَانِهِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَاحْمَدُ وَالثَّوْرِيُّ: لَا تَقَعَ إِلَّا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ.

هَلِ الْفُرْقَةُ طَلَاقٌ أَمْ فَسْخٌ؟ يَرَى جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْفُرْقَةَ الْحَاصِلَةَ بِاللَّعَانِ فَسْخٌ. وَيَرَى أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهَا طَلَاقٌ بَاطِلٌ، لِأَنَّ سَبِيحًا مِنْ جَانِبِ الرَّجُلِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ أَنَّ تَكُونَ مِنْ جَانِبِ الْمَرَأَةِ، وَكُلُّ فُرْقَةٍ كَانَتْ كَذَلِكَ تَكُونُ طَلَاقًا، لَا فَسْخًا، فَالْفُرْقَةُ هُنَا مِثْلُ فُرْقَةِ الْعَيْنَيْنِ، إِذْ كَانَتْ بِحُكْمِ

الحاكم. وأما الذين ذمُّوا إلى الرأْي الأول فدلِيلهم تأييدُ التَّحريم، فأشبهَ ذاتَ المحرَّم، وهؤلاء يَرَوْنَ أَنَّ الفَسْخَ بِاللَّعَانِ يمنع المرأةَ من استحقاقها الثَّغَّةَ في مُدَّةِ الْعِدَّةِ، وكذلك السُّكْنَى، لأنَّ الثَّغَّةَ والسُّكْنَى إِنَّمَا يُسْتَحَقَّانِ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ لَا فِي عِدَّةِ الفَسْخِ، ويؤيِّدُ هَذَا مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قِصَّةِ الْمَلَاعَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «قَضَى أَلَّا قُوَّةَ لَهَا وَلَا سَكْنَى: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَتَصَرَّفَانِ مِنْ غَيْرِ طَّلَاقٍ وَلَا مُتَوَفَى عَنْهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ دَاوُدَ.

إِلْحَاقُ الْوَلَدِ بِأُمِّهِ: إِذَا نَفَى الرَّجُلُ ابْنَهُ، وَتَمَّ اللَّعَانُ بِتَفْظِيهِ لَهُ، انْتَقَى نَسَبُهُ مِنْ أَبِيهِ وَسَقَطَتْ نَفَقَتُهُ عَنْهُ، وَانْتَفَى التَّوَارِثُ بَيْنَهُمَا، وَلَحِقَ بِأُمِّهِ، فِيهِ تَرْتُّهُ وَهُوَ يَرِثُهَا، لَمَّا رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَلَدِ الْمُتَلَاعَتَيْنِ أَنَّهُ يَرِثُ أُمَّهُ وَتَرِثُهُ أُمُّهُ، وَمَنْ رَمَاهَا بِهِ جُلِدَ ثَمَانِينَ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْحَدِيثَ الْأَدْلَةُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ. وَلَا فِرَاشَ هُنَا: لِنَفْيِ الزَّوْجِ إِلَيْهَا. وَأَمَّا مَنْ رَمَاهَا بِهِ أَعْتَبَرَ قَازِفًا، وَجُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً: لِأَنَّ الْمَلَاعَةَ دَاخِلَةٌ فِي الْمُخَصَّنَاتِ، وَلَمْ يُثَبِّتْ عَلَيْهَا مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، فَيَجِبُ عَلَى مَنْ رَمَاهَا بِابْنِهَا خُدُّ الْقَذْفِ، وَمَنْ قَذَفَ وَلَدَهَا يَجِبُ حُدُّهُ، كَمَنْ قَذَفَ أُمَّهُ سَوَاءً بِسَوَاءٍ. وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَحْكَامِ الَّتِي تَلْزُمُهُ.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَحْكَامِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ لِلْكَافَّةِ، فَإِنَّهُ يُعَامَلُ كَأَنَّهُ ابْنُهُ مِنْ بَابِ الْاِخْتِيَاظِ فَلَا يُعْطِيهِ زَكَاةٌ مَالِهِ، وَلَوْ قَتَلَهُ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ، وَتَبَتُّ الْمَحْرُمَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَوْلَادِهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ كُلِّ مِمَّنْهُمَا لِلْآخَرِ، وَلَا يُعَدُّ مَجْهُولَ النَّسَبِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَدَّعِيَهُ غَيْرُهُ، وَإِذَا كَذَّبَ نَفْسَهُ تَبَتَّ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ، وَيَزُولُ كُلُّ أَثَرٍ لِلْعَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَلَدِ.

العدة

تَعْرِيفُهَا: العدة: مأخوذة من العدَدِ والإحصاء: أي ما تُخصّيه المرأة وتعدّه من الأيام والأقراء. وهي اسمٌ للمدة التي تنتظرُ فيها المرأة وتمتنع عن التزويج بعد وفاة زوجها، أو فراقه لها^(١). وكانت العدة معروفة في الجاهلية، وكانوا لا يكادون يتركونها. فلما جاء الإسلام أقرها لما فيها من مصالح. وأجمع العلماء على وجوبها، لقول الله تعالى: ﴿وَالطَّلَقُ يَرْجِعُ فِيْنَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾^(٢). وقوله ﷺ: «لِغَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: «أَعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ».

٢ - حِكْمَةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا:

(أ) معرفة براءة الرحم حتى لا تختلط الأنساب ببعضها ببعض.
(ب) تهئية فرصة للزوجين لإعادة الحياة الزوجية إن رأيا أن الخير في ذلك.

(ج) التوبة بفحامة أمر النكاح حيث لم يكن أمراً ينتظم إلا بجمع الرجال، ولا ينفك إلا بانتظار طويل، ولولا ذلك لكان بمنزلة لعب الصبيان ينتظم ثم ينفك في الساعة.

(د) أن مصالح النكاح لا تتم حتى يوطئا أنفسهما على إدامة هذا العقد ظاهراً، فإن حدثت حادثة يوجب فك النظام لم يكن بُد من تحقيق صورة الإدامة في الجملة بأن تترى مدة تجد لترتيبها بالاً، وتقاسي لها عناء^(٣).

(١) احساب العدة يبدأ من حين وجود سببها، وهو الطلاق أو الوفاة.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٣) من حجة الله البالغة.

أنواع العِدَّة: أنواع:

- ١ - عِدَّة المرأة التي تَحِيضُ، وهي ثلاث حِيضٍ.
 - ٢ - عِدَّة المرأة التي يَسْتَمِنُ مِنَ الْحَيْضِ وهي ثلاثة أشهر.
 - ٣ - عِدَّة المرأة التي مَاتَ عنها زَوْجُهَا، وهي أربعة أشهر وعشرًا، ما لم تَكُنْ حَامِلًا.
 - ٤ - عِدَّة الحَامِلِ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا.
- وهذا إجمالٌ نفصله فيما يلي: الزوجة إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَدْخُولًا بِهَا أَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا.

عِدَّة غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا: والزوجة غَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا إِنْ طَلَّقَتْ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسُوهُنَّ﴾^(١) ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِلْوٍ تَعُدُّوهنَّ﴾^(٢) فإن كانت غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا، وقد مَاتَ زَوْجُهَا فعليها العِدَّةُ كما لو كان قد دَخَلَ بِهَا، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٣). وَأَمَّا وَجَبَتِ الْعِدَّةُ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وفاءً للزوج الْمُتَوَفَّى ومراعاةً لحَقِّه.

(١) المم: الدخول.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٤٩.

(٣) وحكمة التحديد بهذه المدة لأنها التي تكمل فيها خلقة الولد وينفخ فيه الروح بعد مضي ١٢٠ يوماً، وهي زيادة على أربعة أشهر لنقصان الأهلّة فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط، وذكر العشر مؤشراً لإرادة الليالي. والمراد مع أيامها عند الجمهور. فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

عِدَّةُ المدخولِ بها^(١): وأما المدخولُ بها، فإنَّما أنَّ تكونَ مِنْ ذَوَاتِ الحَيْضِ، أو مِنْ غَيْرِ ذَوَاتِ الحَيْضِ.

عِدَّةُ الحائِضِ: فَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الحَيْضِ فِعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢). والقُرُوءُ جَمْعُ قُرْءٍ والقُرْءُ: الحَيْضُ. وَرَجَّحَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيِّمِ، فَقَالَ: إِنَّ لَفْظَ الْقُرْءِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ إِلَّا لِلْحَيْضِ. وَلَمْ يَجِءْ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ أَسْتَعْمَلَهُ لِلطُّهْرِ، فَحَمَلُهُ فِي الْآيَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَعْرُوفِ مِنْ خُطَابِ الشَّارِعِ أَوَّلَى، بَلَّ يَتَعَيَّنُ. فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ ﷺ لِلْمُسْتَحَاضَةِ: «دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ» وَهُوَ ﷺ الْمَعْبَرُ عَنِ اللَّهِ، وَبَلَّغَهُ قَوْمُوهُ نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَإِذَا أُورِدَ الْمُشْتَرَكُ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَحَدٍ مَعْنَيْنِي، وَجِبَ حَمَلُهُ فِي سَائِرِ كَلَامِهِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِرَادَةُ الْآخَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ الْبَيِّنَةِ. وَيَصِيرُ هُوَ لُغَةُ الْقُرْآنِ الَّتِي خُوطِبْنَا بِهَا، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى آخَرُ فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ، وَإِذَا ثَبَتَ اسْتِعْمَالُ الشَّارِعِ لِلْقُرْءِ فِي الْحَيْضِ عَلِمَ أَنَّ هَذَا لُغَتُهُ، فَيَتَعَيَّنُ حَمَلُهُ عَلَيْهَا فِي كَلَامِهِ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي سِيَاقِ الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَالَّذِي لَمْ يَحْضَرْ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣) فَأَجَلُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، فَإِذَا وَضَعَتْ فَقَدْ قَضَتْ عِدَّتَهَا، وَلَفْظُ جَرِيرٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي فِي

(١) يرى الأحناف والحنابلة والخلفاء الراشدون أن المقصود بالدخول حقيقة أو حكماً: أي أن الخلوة الصحيحة تعتبر دخولاً تجب بها العدة، وعند الشافعي في المنعب الجديد أن الخلوة لا تجب بها العدة.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٣) سورة الطلاق: الآية ٤.

البقرة في عدة النساء قالوا: لقد بقي من عدة النساء عدد لم يُذكرَ في القرآن. الصغار والكبار التي قد أقطع عنها الحيض وذوات الحمل قال: فَأُنْزِلَتْ أَلَّتِي فِي النَّسَاءِ الْفُصْرَى: ﴿وَأَلَّتِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ﴾^(١). وعن سعيد بن جبيرة في قوله: ﴿وَأَلَّتِي يَئْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾^(٢)، يعني الآية العجوز التي لا تحيض، أو المرأة التي قعدت من الحيضة، فليست هذه من القروء في شيء. وفي قوله: «إِنْ أَرْبَبْتُمْ» في الآية، يعني إِنْ سَكَكْتُمْ «فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ» وعن مجاهد: إِنْ أَرْبَبْتُمْ وَلَمْ تَعْلَمُوا عِدَّةَ أَلَّتِي قَعَدَتْ عَنِ الْحَيْضِ، أَوِ الَّتِي لَمْ تُحِضْ فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ. فقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرْبَبْتُمْ﴾^(٣) يعني إِنْ سَأَلْتُمْ عَنْ حُكْمِهِنَّ وَسَكَكْتُمْ فِيهِ فَقَدْ بَيَّنَّهُ اللَّهُ لَكُمْ.

حُكْمُ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ إِذَا لَمْ تَرَ الْحَيْضَ: إِذَا طَلَّقَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ، ثُمَّ إِنَّهَا لَمْ تَرَ الْحَيْضَ فِي عَادَتِهَا، وَلَمْ تَذَرِ مَا سَبَبَهُ، فَإِنَّهَا تَعْتَدُ سَنَةً، تَزْبِطُ مَدَّةَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ لَتَعْلَمَ بَرَاءَةَ رَحِمِهَا، لِأَنَّ هَذِهِ الْمُدَّةَ هِيَ غَالِبُ مُدَّةِ الْحَمْلِ، فَإِذَا لَمْ يَبَيِّنِ الْحَمْلُ فِيهَا، عَلِمَ بَرَاءَةُ الرَّحِمِ ظَاهِرًا، ثُمَّ تَعْتَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عِدَّةَ الْآيسَاتِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَهَذَا مَا قَضَى بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا قِضَاءُ عَمَرٍ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يُتَكَبَّرُ مِنْهُمْ مُتَكَبِّرُ عِلْمَانِهِ.

مِنْ الْيَأْسِ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي يَسِّ الْيَأْسِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا خَمْسُونَ، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهَا سِتُونَ، وَالْحَقُّ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ

(١) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٣) سورة الطلاق: الآية ٤.

النِّسَاء. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «النِّسَاءُ مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ النِّسَاءِ، وليس له حَدٌّ يَتَفَقُّ عَلَيْهِ النِّسَاءُ، والمرادُ بِالْآيَةِ أَنَّ لِنِّسَاءِ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ نَفْسِهَا، لِأَنَّ النِّسَاءَ ضِدُّ الرِّجَاءِ، فإذا كانت المرأة قد نَيْسَتْ مِنَ الْمَحِيضِ ولم تَرْجُءْ، فهي آيسَةٌ وإن كان لها أربعون أو نحوها، وغيرها لا نِيَّاسَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ لَهَا خَمْسُونَ»^(١).

عِدَّةُ الْحَامِلِ: وَعِدَّةُ الْحَامِلِ تَنْتَهِي بِوَضْعِ الْخَمَلِ، سواءً أكانت مُطَلَّقةً أو مُتَوَفَّى عنها زوجها، لقول الله تعالى: ﴿وَأَزَلَّتْ أَلْحَامُ الْجَلْهَنَ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلُهَا﴾^(٢). قال في زاد المعاد: «ودلَّ قوله سبحانه: ﴿الْجَلْهَنَ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلُهَا﴾»^(٣) على أنَّها إذا كانت حاملاً بِتَوَامِينٍ لم تَنْقُضِ الْعِدَّةَ حَتَّى تَضَعَهُمَا جَمِيعاً. ودلَّتْ على أَنَّ مَنْ عَلَيْهَا الْاِسْتِبْرَاءُ فَعِدَّتُهَا وَضَعُ الْخَمَلِ أَيْضاً. ودلَّتْ على أَنَّ الْعِدَّةَ تَنْقُضِي عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ، حَيًّا أو مَيِّتاً، تَامَ الْخِلْقَةِ أو نَاقِضَهَا، يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ أو لم يُنْفَخْ. عن سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ وَهُوَ مِنْ شَهْدٍ بَدْرًا، فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حِجَّةِ الْوَدَّاعِ وَهِيَ حَامِلٌ فَلَمْ تَنْشَبْ^(٤) أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ^(٥) مِنْ نَفَاسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَغَكَّكَ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبِيدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مَتَجَمِّلَةً؛ لَعَلَّكَ تَرْتَجِينَ^(٦) النِّكَاحَ؟ إِنَّكَ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ

(١) زاد المعاد ص ٢٠٦ ج ٤.

(٢) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٣) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٤) تنشب: تلبث.

(٥) طهرت من دمها.

(٦) تطلين.

وعشرًا، قالت سُبَيْعَةُ: فلما قال لي ذلك جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حين أَمْسَيْتُ، فأتيت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك فأفقتاني بآتي قد خللت جِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وأمرني بالتزويج إن بدا لي.

وقال ابنُ شِهَابٍ: ولا أرى بأساً أن تزوج جِينَ وَضَعَتْ، وإن كانت في دَهِبِهَا، غيرَ أَنَّهُ لا يقربها زوجها حتى تطهر. أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابنُ مَاجَه. والعلماء يجعلون قولَ الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَفَعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(١). خاصةً بعددِ الحوائِل^(٢) ويجعلون قولَ الله تعالى في سورة الطلاق: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْكَالُ أَجْلُهُمْ أَنْ يَصْنَعَ حَمْلُهُمْ﴾^(٣). في عددِ الحوامل - فليست الآيةُ الثانيةُ معارضةً للأولى.

عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: والمُتَوَفَّى عنها زوجها عِدَّتُهَا أربعة أشهرٍ وعشرًا، ما لم تكن حاملاً، لقولِ الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَفَعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(١). وإن طَلَّقَ امرأته طلاقاً رجعيًا، ثُمَّ ماتَ عنها وهي في العِدَّةِ أَغْتَدَّتْ بِعِدَّةِ الْوَفَاةِ؛ لِأَنَّهُ تَوَفَّى عَنْهَا وهي زوجة.

عِدَّةُ الْمُسْتَحَاضَةِ: الْمُسْتَحَاضَةُ تَعْتَدُ بِالْحَيْضِ، ثُمَّ إن كانت لها عادةٌ فعلِها أن تُزَاجِيَ عَادَتَهَا في الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ، فإذا مضت ثلاثُ حِيضٍ أَتَتْهَا الْعِدَّةُ، وإن كانت آيسَةً أَتَتْهَا عِدَّتُهَا بثلاثة أشهرٍ.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

(٢) الحوائِل: غير الحوامل.

(٣) سورة الطلاق: الآية ٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

وجوب العِدَّة في غَيْرِ الزَّوَاجِ الصَّحِيحِ: مَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِشِبْهَةِ وَجَبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، لِأَنَّ وَطْءَ الشَّبْهَةِ كَالوَطْءِ فِي النِّكَاحِ فِي النَّسَبِ، فَكَانَ كَالوَطْءِ فِي النِّكَاحِ فِي إيجابِ الْعِدَّةِ.. وكذلك تجبُ الْعِدَّةُ فِي زَوَاجِ فَايِدٍ إِذَا تَحَقَّقَ الدُّخُولُ^(١). وَمَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ: لِأَنَّ الْعِدَّةَ لِحِفْظِ النَّسَبِ، وَالزَّنَى لَا يَلْحَقُهُ نَسَبٌ، وَهُوَ رَأْيُ الْأَحَنَافِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالثَّوْرِيِّ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ: عَلَيْهَا الْعِدَّةُ؛ وَهَلْ عِدَّتُهَا ثَلَاثٌ حَيْضٍ أَوْ خَيْضَةٌ تَسْتَبْرِئُ بِهَا؟... رَوَيْتَانِ عَنْ أَحْمَدَ.

تَحَوُّلُ الْعِدَّةِ مِنَ الْحَيْضِ إِلَى الْعِدَّةِ بِالشَّهْرِ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ، ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، فَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، فَإِنَّ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، لِأَنَّهَا لَا تَزَالُ زَوْجَةً لَهُ، وَلِأَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يُزِيلُ الزَّوْجِيَّةَ، وَلِذَلِكَ يَثْبُتُ التَّوَارُثُ بَيْنَهُمَا إِذَا تَوُفِّيَ أَحَدُهُمَا وَهِيَ الْعِدَّةُ. وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا فَإِنَّهَا تُكْمَلُ عِدَّةُ الطَّلَاقِ بِالْحَيْضِ وَلَا تَتَحَوَّلُ الْعِدَّةُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَذَلِكَ لِانْقِطَاعِ الزَّوْجِيَّةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ يُزِيلُ الزَّوْجِيَّةَ، فَتَكُونُ الْوَفَاةُ حَدَثًا وَهُوَ غَيْرُ زَوْجٍ، وَلِذَلِكَ لَا يَرِثُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ إِذَا تَوُفِّيَ أَحَدُهُمَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ إِلَّا إِذَا أُعْتَبِرَ قَارًا.

طَلَاقُ الْقَارِ: وَطَّلَاقُ الْقَارِ أَنْ يُطَلَّقَ الْمَرِيضُ مَرَضَ الْمَوْتِ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا بِغَيْرِ رِضَاهَا؛ ثُمَّ يَمُوتُ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ؛ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي هَذِهِ الْحَالِ قَارًا مِنَ الْمِيرَاثِ، وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ: «تَرِثُ وَلَوْ مَاتَ بَعْدَ اتِّقْصَاءِ

(١) قالت الظاهرية: لا تجب العدة في النكاح الفاسد، ولو بعد الدخول؛ لعدم وجود

دليل على إيجابها من الكتاب والسنة.

عِدَّتِهَا وَيَبْدَأُ نِكَاحَ زَوْجٍ آخَرَ، مُعَامَلَةً لَهُ بِتَقْيِضِ قَضِيئِهِ. ويرى أبو حنيفة ومحمد أنَّ الحُكْمَ في هذه الحالِ يَتَغَيَّرُ: فتكونُ عِدَّتُهَا أَطْوَلَ الْأَجَلَيْنِ: عِدَّةُ الطَّلَاقِ أوِ عِدَّةُ الوَفَاةِ، فإن كانت عِدَّةُ الطَّلَاقِ أَطْوَلَ، اُعْتَدَّتْ بِهَا، وإن كانت عِدَّةُ الوَفَاةِ هي الأطول، كانت هي العِدَّةُ. أي إذا انْقَضَتِ الْحَيْضَاتُ الثَّلَاثُ في أَكْثَرِ من أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشَرَ اُعْتَدَّتْ بِهَا، وإن كانت الأربعة أشهر وعشر أَكْثَرَ من مُدَّةِ الْحَيْضَاتِ الثَّلَاثِ اُعْتَدَّتْ بِهَا. وذلك كي لا تُخْرَمَ المرأةُ من حَقِّهَا في الميراثِ الذي أَرَادَ الزَّوْجُ الْفِرَاقَ مِنْهُ بِالطَّلَاقِ.

وعند أبي يوسف أنَّ المَطْلَقَةَ في هذه الحالِ تَعْتَدُّ عِدَّةَ الطَّلَاقِ وإن كانت مُدَّتُهَا أَقَلَّ من أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ. ويرى الشَّافِعِيُّ في أَظْهَرِ قَوْلَيْهِ، أَنَّهَا لَا تَرِثُ كَالْمَطْلُوقَةِ طَلَاقًا بَاتِنًا فِي الصَّحَّةِ. وَحُجَّتُهُ أَنَّ الزَّوْجِيَّةَ قَدْ ائْتَمَّتْ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَوْتِ فَقَدْ زَالَ السَّبَبُ فِي الْمِيرَاثِ. وَلَا عِبْرَةَ بِمَطْلَقِ الْفِرَاقِ، لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ تُنَاطُ بِالْأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ لَا بِالْبَيِّنَاتِ الْخَفِيَّةِ. وَأَتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ فَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ فَلَا مِيرَاثَ لَهَا. وَكَذَلِكَ تَتَحَوَّلُ الْعِدَّةُ مِنَ الْحَيْضِ إِلَى الْأَشْهُرِ فِي حَقِّ مَنْ حَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَنْتِ مِنَ الْحَيْضِ فَإِنَّهَا حَيْثُ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، لِأَنَّ إِكْمَالَ الْعِدَّةِ بِالْحَيْضِ غَيْرُ مُعْكِنٍ، لِانْقِطَاعِهِ، وَيُمْكِنُ إِكْمَالُهَا بِاسْتِنَافِهَا بِالشُّهُورِ، وَالشُّهُورُ بَدَلٌ عَنِ الْحَيْضِ.

تَحَوَّلُ الْعِدَّةُ مِنَ الْأَشْهُرِ إِلَى الْحَيْضِ: إِذَا شَرَعَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْعِدَّةِ بِالشُّهُورِ لِصِغَرِهَا أَوْ لِيُلَوِّغَهَا بَيْنَ الْإِيَّاسِ ثُمَّ حَاضَتْ، لَزِمَهَا الْاِئْتِقَالُ إِلَى الْحَيْضِ، لِأَنَّ الشُّهُورَ بَدَلٌ عَنِ الْحَيْضِ فَلَا يَجُوزُ الْاِعْتِدَادُ بِهَا مَعَ وَجُودِ أَصْلِهَا...

وإن انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالشُّهُورِ، ثُمَّ حَاضَتْ لَمْ يَلْزَمَهَا الْاِسْتِنَافُ لِلْعِدَّةِ

بالأقراء. لَأَنَّ هَذَا حَدَثَ بَعْدَ اتِّقِصَاءِ الْعِدَّةِ. وَإِنْ شَرَعَتْ فِي الْعِدَّةِ بِالْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهَرِ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهَا حَمْلٌ مِنَ الزَّوْجِ، فَإِنَّ الْعِدَّةَ تَتَحَوَّلُ إِلَى وَضْعِ الْحَمْلِ، وَالْحَمْلُ دَلِيلٌ عَلَى بَرَاءَةِ الرَّحِمِ مِنْ جِهَةِ الْقَطْعِ.

اتِّقِصَاءُ الْعِدَّةِ: إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ حَامِلًا فَإِنَّ عِدَّتَهَا تَنْقُضِي بِوَضْعِ الْحَمْلِ وَإِذَا كَانَتْ الْعِدَّةُ بِالْأَشْهَرِ، فَإِنَّهَا تُخْتَسَبُ مِنْ وَقْتِ^(١) الْفُرْقَةِ أَوْ الْوَفَاةِ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَإِذَا كَانَتْ بِالْحَيْضِ فَإِنَّهَا تَنْقُضِي بِثَلَاثِ حَيْضَاتٍ، وَذَلِكَ يُعْرَفُ مِنْ جِهَةِ الْمَرْأَةِ نَفْسِهَا^(٢).

لِزَوْمِ الْمُعْتَدَةِ بَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ: يَجِبُ عَلَى الْمُعْتَدَةِ أَنْ تَلْزَمَ بَيْتَ الزَّوْجِيَّةِ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا، وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ، وَلَا يَحِلُّ لِزَوْجِهَا أَنْ يُخْرِجَهَا عَنْهُ وَلَوْ وَقَعَ الطَّلَاقُ أَوْ حَصَلَتِ الْفُرْقَةُ وَهِيَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي بَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَعُودَ إِلَيْهِ بِمُجَرَّدِ عِلْمِهَا. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنْكَالُكَ الْإِسْأَةَ فَلَاقُوهُمْ لِمَدَّتْهُمْ وَكُفِّرُوا الْإِسْأَةَ وَأَتَقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ

(١) ملحق مالك والشافعي أن الطلاق إن وقع في أثناء الشهر اعتدت بقيته، ثم اعتدت شهرين، بالأهلة، ثم اعتدت من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوماً. وقال أبو حنيفة: تحسب بقية الأول وتعتد من الرابع بقدر ما فاتها من الأول تماماً كان أم ناقصاً.

(٢) كانت بعض النساء تكذب وتدعي أن عدتها لم تنقضي وأنها لم تر الحيضات الثلاث لتطول العدة ولتتمكن من أخذ النفقة مدة طويلة، وكان ذلك مثاراً لشكوى الرجال، فتدارك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هذه الحال. فجاء في المادة ١٧ منه ما نصه: «لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق». وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة: «فقطاً لهذه الادعاءات الباطلة، وبناء على ما قرره الأطباء من أن أكثر مدة الحمل سنة وضعت الفقرة الأولى من المادة ١٧ ومنعت المعتدة من دعوها نفقة العدة لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق، فتقرر بذلك مدة استحقاق النفقة، وليس معناه تحديد مدة العدة شرعاً، فإن مدة العدة ثلاث حيضات».

لَا تُخْرِجُهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفُرْجَةٍ يُسَوِّغُ^(١)» **وَالَّذِي**
حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُعَدِّدْ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ^(٢) . وعن الفُرَيْعَةَ بِنْتُ
 مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ، وَهِيَ أُخْتُ أَبِي الْخُدْرِيِّ: «أَنَّهُ جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 تَسْأَلُهُ أَنْ تُرْجَعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَنِي خُدْرَةَ فَإِنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَغْبَدٍ
 لَهُ أَبْقُوا^(٣)، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِطَرَفَةِ الْقُدُومِ^(٤) لِيَحْفَهُمْ فَقَتَلُوهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجَعَ إِلَى أَهْلِي فَإِنِّي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَنْسَكٍ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةٍ؟
 قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». قَالَتْ: فَخَرَجْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي
 الْحُجْرَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ دَعَانِي أَوْ أَمَرَ بِي فَدُعَيْتُ لَهُ فَقَالَ: «كَيْفَ قُلْتِ؟»
 فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي، فَقَالَ: «أَمْكُثِي فِي بَيْتِكَ
 حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ»، قَالَتْ: فَاعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَتْ:
 فَلَمَّا كَانَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ، فَاتَّبَعَهُ
 وَقَفَّسَ بِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ
 صَحِيحٌ. وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَوِّفِ عَنْهُمْ أَزْوَاجُهُنَّ مِنَ الْبَيْدَاءِ يَمْنَعُهُنَّ الْحَجَّ.

وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ الْبَدَوِيَّةُ إِذَا تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَإِنَّهَا تَرْتَجِلُ
 مَعَ أَهْلِهَا إِذَا كَانَ أَهْلُهَا مِنْ أَهْلِ الْأَزْتِحَالِ. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ وَابْنُ
 عَبَّاسٍ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَالحَسَنُ وَعَطَاءٌ وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ. فَقَدْ كَانَتْ
 عَائِشَةُ تُغَيِّبُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا بِالْخُرُوجِ فِي عِدَّتِهَا وَخَرَجَتْ بِأَخِيهَا أُمَّ

(١) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْفَاحِشَةُ الْمَبِينَةُ أَنْ تَبْدُو عَلَى أَهْلِ زَوْجِهَا فَإِذَا بَدَتْ عَلَى الْأَهْلِ حِلَّ
 إِخْرَاجِهَا.

(٢) سُورَةُ الطَّلَاقِ: الْآيَةُ ١.

(٣) هَرَوَا.

(٤) مُوَضَّعٌ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ.

كُلُّوْمٍ، حِينَ قُتِلَ عَنْهَا طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ إِلَى مَكَّةَ فِي عُمْرَةٍ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَمْ يَقُلْ تَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا، فَتَعْتَدُ حَيْثُ شَاءَتْ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا قَالَ: نَسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عِدَّتَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا، وَسَكَتَتْ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ خَرَجْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا قُلْتُمْ فِي أَفْئِسْكُمْ﴾^(١) ثُمَّ جَاءَ الْمِيرَاثُ فَتَسَخَّ السُّكْنَى تَعْتَدُ حَيْثُ شَاءَتْ.

اِخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ فِي خُرُوجِ الْمَرْأَةِ فِي الْمِئَةِ: وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي خُرُوجِ الْمَرْأَةِ فِي الْمِئَةِ. فَذَهَبَ الْأَحْنَفُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقةِ الرَّجْعِيَّةِ وَلَا لِلْبَائِنِ الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا. وَأَمَّا الْمُتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَتَخْرُجُ نَهَارًا وَبَعْضُ اللَّيْلِ... وَلَكِنْ لَا تَبِيتُ إِلَّا فِي مَنْزِلِهَا. قَالُوا: وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُطَلَّقةَ نَفَقَتُهَا فِي مَالِ زَوْجِهَا، فَلَا يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ كَالزَّوْجَةِ، بَخْلَافِ الْمُتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَإِنَّهَا لَا نَفَقَةَ لَهَا، فَلَا بُدَّ أَنْ تَخْرُجَ بِالنَّهَارِ لِإِصْلَاحِ حَالِهَا. قَالُوا: وَعَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهَا بِالسُّكْنَى حَالِ وَقُوعِ الْفَرْقَةِ. وَقَالُوا: فَإِنْ كَانَ نَصِيْبُهَا فِي دَارِ الْمَيْتِ لَا يَكْفِيْهَا، أَوْ أَخْرَجَهَا الْوَرِثَةُ مِنْ نَصِيْبِهِمْ أَتَقَلَّتْ... لِأَنَّ هَذَا عُلُرٌ... وَالسُّكُونُ فِي بَيْتِهَا عِبَادَةٌ... وَالْعِبَادَةُ تَسْقُطُ بِالْعُلُرِ، وَعِنْدَهُمْ: إِنْ عَجِزَتْ عَنْ كِرَاءِ الْبَيْتِ الَّذِي فِيهِ لِكَثْرَتِهِ، فَلَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى بَيْتٍ أَقْلُ كِرَاءً مِنْهُ... وَهَذَا مِنْ كَلَامِهِمْ يَذُلُّ عَلَى أَنَّ أَجْرَةَ الْمَسْكِنِ عَلَيْهَا... وَإِنَّمَا تَسْقُطُ السُّكْنَى عَنْهَا لِعَجْزِهَا عَنْ أَجْرَتِهِ - وَلِهَذَا صَرَّحُوا بِأَنَّهَا تَسْكُنُ فِي نَصِيْبِهَا مِنَ الشَّرَكَةِ إِنْ كَفَاهَا... وَهَذَا لِأَنَّهُ سَكْنَى عِنْدَهُمْ لِلْمُتَوَلَّى عَنْهَا زَوْجُهَا - حَامِلًا كَانَتْ أَوْ

حائلاً^(١) - وإنما عليها أن تَلْزَمَ مَسْكَنَهَا الذي تُوفِّيَ زوجها وهي فيه، ليلاً ونهاراً... فإن بدله لها الورثة، وإلا كانت الأجرة عليها. ومذهب الحنابلة جواز الخروج نهاراً، سواء كانت مُطْلَقَةً أو متوفى عنها زوجها.

قال ابن قدامة: وَلِلْمُعْتَدَةِ الخروجُ في حوائجها نهاراً، سواء كانت مُطْلَقَةً أو متوفى عنها زوجها، قال جابر: طَلَّقْتُ خَالَتِي ثلاثاً فَخَرَجَتْ تَجِدُ^(٢) نَحْلَهَا فَلَقِيَهَا رَجُلٌ فنهاها فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فقال: «أَخْرِجِي فَبُحِّلِي نَحْلَكَ لِمَالِكٍ أَنْ تَتَصَدَّقِي مِنْهُ أَوْ تَفْعَلِي خَيْرًا» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. وروى مجاهد قال: اسْتَشْهَدَ رَجُلٌ يَوْمَ أُحُدٍ فَجَاءَ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ، وَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَسْتَوْجِشُ بِاللَّيْلِ أَفْتَبَيْتُ عِنْدَ إِحْدَانَا؟ فَلِذَا أَصْبَحْنَا بَاذَرْنَا إِلَى بَيْوتِنَا؟ فقال: «تَحَلُّوْنَ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ حَتَّى إِذَا أَرَدْتُنَّ النَّوْمَ فَلْتَوْبِ كُلِّ وَاحِدَةٍ إِلَى بَيْتِهَا». وليس لها المبيت في غير بيتها، ولا الخروج ليلاً إلا لضرورة، لأنَّ الليلَ مظنةُ الفسادِ، بخلاف النهار، فإنَّ فيه قضاء الحوائج والمعاشِ وشراء ما يُحتاجُ إليه.

جِدَادُ الْمُعْتَدَةِ: يجبُ على المرأة أن تَحُدَّ على زوجها المتوفى مُدَّةَ الْعِدَّةِ، ولهذا متفقٌ عليه بين الفقهاء. وأختلفوا في المطلقة طلاقاً بائناً فقال الأحناف: يجبُ عليها الإحْدَادُ. وَذَهَبَ غيرُهم إلى أنه لا جِدَادَ عليها. وَتَقَدَّمَ فِي الْمُجَلِّدِ الْأَوَّلِ حَقِيقَةُ الْجِدَادِ.

نَفَقَةُ الْمُعْتَدَةِ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُطْلَقَةَ طَلَاقاً رَجْعِيّاً تَسْتَحِقُّ

(١) وعند الحنابلة لا سكنى لها إذا كانت حائلاً، وإن كانت حاملاً ففي روايتين. وللشافعي قولان. وعند مالك أن لها السكنى.

(٢) تجل: تقطع.

الثَّقَّةَ والسُّكْنَى. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَبْتَوَةِ. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَهَا الثَّقَّةُ وَالسُّكْنَى مِثْلُ الْمُطَلَّقةِ الرَّجْعِيَّةِ، لِأَنَّهَا مُكَلَّفَةٌ بِقَضَاءِ مُدَّةِ الْعِدَّةِ فِي بَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ فَهِيَ مُحْتَسَبَةٌ لِحَقِّهِ عَلَيْهَا، فَتَجِبُ لَهَا الثَّقَّةُ، وَتُعْتَبَرُ هَذِهِ الثَّقَّةُ دَيْنًا صَحِيحًا مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، وَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَى التَّرَاضِي وَلَا قَضَاءِ الْقَاضِي، وَلَا يَسْقُطُ هَذَا الدَّيْنُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا سُكْنَى، لِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، فَقَالَ لَهَا الرَّسُولُ ﷺ: «لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ». وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ: لَهَا السُّكْنَى بِكُلِّ حَالٍ وَلَا نَفَقَةَ لَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا، لِأَنَّ عَائِشَةَ وَابْنَ الْمُسَيَّبِ أَنْكَرَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ حَدِيثَهَا، قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: الْمَبْتَوَةُ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا حَتَّى تَحِلَّ، وَلَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا فَيَتَّقَ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعُ حَمْلَهَا، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

الْحَضَانَةُ

مَعْنَاهَا: الْحَضَانَةُ مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْحِضْنِ، وَهُوَ مَا دُونَ الْإِبْطِ إِلَى الْكَشْحِ، وَحِضْنُ الشَّيْءِ جَانِبَاهُ، وَحِضْنُ الطَّائِرِ بَيْضُهُ إِذَا ضَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ تَحْتَ جَنَاحِهِ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا ضَمَّتْ وَلَدَهَا. وَعَرَفَهَا الْقُمَّهَاءُ: بِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْقِيَامِ بِحِفْظِ الصَّغِيرِ، أَوِ الصَّغِيرَةِ^(١)، أَوِ الْمَعْتَوَةِ الَّذِي لَا يَمِيزُ، وَلَا يَسْتَقِيلُ بِأَمْرِهِ، وَتَعَهُدُوهُ بِمَا يُضْلِحُّهُ، وَوَقَايَتِهِ مِمَّا يُوْذِيهِ وَيَضُرُّهُ، وَتَرْبِيَتِهِ

(١) وَلَا بَدَّ مِنَ الصَّغَرِ أَوْ الْعَتَةِ فِي إِيْجَابِ الْحَضَانَةِ أَمَّا الْبَالِغُ الرَّشِيدُ فَلَا حَضَانَةَ عَلَيْهِ، وَلَهُ الْخِيَارُ فِي الْإِقَامَةِ عِنْدَ مَنْ شَاءَ مِنْ أَبَوَيْهِ، فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا فَلَهُ الْإِنْفِرَادُ بِنَفْسِهِ، لَا اسْتِغْنَاءَ عَنْهَا وَيَسْتَحِبُّ أَنْ لَا يَتَفَرَّدَ عَنْهَا وَلَا يَقْطَعُ بَرَّهُ عَنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً لَمْ يَكُنْ لَهَا الْإِنْفِرَادُ وَلِأَبِيهَا مَنَعَهَا مِنْهُ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنْ يَفْسَادِهَا وَيُلْحِقَ الْعَارَ بِهَا وَيَأْهُلَهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَبٌ فَلَوْلِيهَا وَلِأَهْلِهَا مَنَعَهَا مِنْ ذَلِكَ.

جَنِينًا وَنَفْسِيًّا وَعَقْلِيًّا، كِي يَقْوَى عَلَى التَّهَوُّصِ بِبِعَاتِ الْحَيَاةِ وَالْإِضْطِلَاعِ بِمَسْئُولِيَّاتِهَا. وَالْحَضَانَةُ بِالنَّسَبِ لِلصَّغِيرِ أَوْ الصَّغِيرَةِ وَاجِبَةٌ، لِأَنَّ الْإِهْمَالَ فِيهَا يُعَرِّضُ الطِّفْلَ لِلْهَلَاكِ وَالضَّيَاعِ.

الْحَضَانَةُ حَقٌّ مُشْتَرَكٌ: الْحَضَانَةُ حَقٌّ لِلصَّغِيرِ لاحتياجه إلى مَنْ يرعاه، وَيَحْفَظُهُ، وَيَقُومُ عَلَى شُؤْنِهِ، وَيَتَوَلَّى تَرْبِيَّتَهُ. وَلِأُمِّهِ الْحَقُّ فِي أَخِضَانِهِ كَذَلِكَ، لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «أَحَقُّ بِهِ». وَإِذَا كَانَتِ الْحَضَانَةُ حَقًّا لِلصَّغِيرِ فَإِنَّ الْأُمَّ تُجَبِّرُ عَلَيْهَا إِذَا تَعَيَّنَتْ بِأَنْ يَحْتَاجَ الطِّفْلُ إِلَيْهَا وَلَمْ يُوجَدْ غَيْرُهَا، كِي لَا يَضِيعَ حَقُّهُ فِي التَّرْبِيَةِ وَالتَّأْدِيبِ. فَإِنْ لَمْ تَتَّعِنِ الْحَضَانَةُ بِأَنْ كَانَ لِلطِّفْلِ جَدَّةٌ وَرَضِيعَتٌ بِإِمْسَاكِهِ وَامْتِنَاعِ الْأُمِّ فَإِنَّ حَقَّهَا فِي الْحَضَانَةِ يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهَا إِيَّاهُ، لِأَنَّ الْحَضَانَةَ حَقٌّ لَهَا. وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ الَّتِي أَصْدَرَهَا الْقَضَاءُ الشَّرْعِيُّ مَا يُؤَيِّدُ هَذَا، فَقَدْ أَصْدَرَتْ مَحْكَمَةُ جُزْجَا فِي ١٣/٧/١٩٣٣ مَا يَلِي: «إِنَّ لِكُلِّ مَنْ الْحَاضِنَةَ وَالْمَحْضُونِ حَقًّا فِي الْحَضَانَةِ، إِلَّا أَنَّ حَقَّ الْمَحْضُونِ أَقْوَى مِنْ حَقِّ الْحَاضِنَةِ، وَإِنْ إِسْقَاطُ الْحَاضِنَةِ حَقًّا لَا يُسْقِطُ حَقَّ الصَّغِيرِ».

وَجَاءَ فِي حُكْمِ مَحْكَمَةِ الْعِيَاظِ فِي ٧ أَيْتُوبَرِ سَنَةِ ١٩٢٨: «إِنْ تَبَرَّعَ غَيْرُ الْأُمِّ بِنَفَقَةِ الْمَحْضُونِ الرَّضِيعِ لَا يُسْقِطُ حَقَّهَا فِي حَضَانَةِ هَذَا الرَّضِيعِ، بَلْ يَبْقَى فِي يَدِهَا وَلَا يُتْرَكُ مِنْهَا مَا دَامَ رَضِيعًا. وَذَلِكَ حَتَّى لَا يَضَارَ الصَّغِيرُ بِحُزْمَاتِهِ مِنْ أُمِّهِ الَّتِي هِيَ أَشْفَقُ النَّاسِ عَلَيْهِ وَأَكْثَرُهُمْ صَبْرًا عَلَى خِدْمَتِهِ»^(١).

الْأُمُّ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ: أَسْمَى لَوْنٍ مِنَ الْوَانِ التَّرْبِيَةِ هُوَ تَرْبِيَةُ

(١) أَحْكَامُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ، لِلدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ يَوْسُفِ مَوْسَى.

الطُّفْلُ فِي أَحْضَانِ وَالِدَيْهِ، إِذْ يَنَالُ مِنْ رَعَايَتِهِمَا وَحُسْنِ قِيَامِهِمَا عَلَيْهِ مَا يَنْبَغِي جِسْمَهُ وَيُنْمِي عَقْلَهُ، وَيُرَكِّي نَفْسَهُ، وَيُعِدُّهُ لِلْحَيَاةِ. فَإِذَا حَدَّثَ أَنْ أَفْتَرَقَ الْوَالِدَانِ وَبَيْنَهُمَا طِفْلٌ، فَلَا أُمَّ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْآبِ، مَا لَمْ يَكُنْ بِالْأُمِّ مَانِعٌ يَمْنَعُ تَقْدِيمَهَا^(١)، أَوْ بِالْوَلَدِ وَصَفٌ يَقْتَضِي تَخْيِيرَهُ^(٢). وَسَبَبُ تَقْدِيمِ الْأُمِّ أَنَّ لَهَا وَلَايَةَ الْحَصَانَةِ وَالرَّضَاعِ، لِأَنَّهَا أَعْرِفُ بِالتَّرْبِيَةِ وَأَقْدَرُ عَلَيْهَا، وَلَهَا مِنَ الصَّبْرِ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ مَا لَيْسَ لِلرَّجُلِ، وَعِنْدَهَا مِنَ الْوَقْتِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، لِهَذَا قُدِّمَتِ الْأُمُّ رِعَايَةً لِمَصْلَحَةِ الطُّفْلِ. فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ^(٣)، وَجِجْرِي لَهُ جِوَاءٌ^(٤) وَتُلْدِي لَهُ سِقَاءً، وَزَعَمَ أَبُوهُ أَنَّهُ يَنْزِعُهُ مِنِّي، فَقَالَ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكُحِي» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: كَانَتْ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَوُلِدَتْ لَهُ عَاصِمٌ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ فَارَقَهَا، فَجَاءَ عُمَرُ قُبَاءً. فَوَجَدَ ابْنَهُ عَاصِمًا يَلْعَبُ بِقِنَاءِ الْمَسْجِدِ. فَأَخَذَ بَعْضُهُ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى الدَّابَّةِ، فَأَدْرَكَتْهُ جَدَّةُ الْغُلَامِ، فَنَارَعَتْهُ إِيَّاهُ حَتَّى أَتَى أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ فَقَالَ عُمَرُ: ابْنِي، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: ابْنِي. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: خَلِّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ. فَمَا رَاجَعَهُ عُمَرُ الْكَلَامَ^(٥) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ:

(١) بَانَ لَا تَتَوَفَّرُ فِيهَا الشُّرُوطُ الَّتِي يَجِبُ تَوَفُّرُهَا فِي الْحَاصِنَةِ.

(٢) وَهُوَ الِاسْتِفْنَاءُ عَنِ خِلْمَةِ النِّسَاءِ.

(٣) الرِّعَاءُ: الْإِنَاءُ.

(٤) الْحِجْرُ: الْحَضَنُ. وَحِوَاءُ: أَيُّ يَحْوِيهِ وَيَحِيطُ بِهِ، وَالسِّقَاءُ: وَعَاءُ الشُّرْبِ.

(٥) وَكَانَ مَذْهَبُ عُمَرَ مُخَالَفًا لِمَذْهَبِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَكِنَّهُ سَلِمَ لِلْقَضَاءِ مِمَّنْ لَهُ الْحُكْمُ وَالْإِمْرَاءُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدَ فِي خِلَافَتِهِ يَقْضِي بِهِ وَيُفْتَى. وَلَمْ يَخَالَفْ مَذْهَبَ أَبِي بَكْرٍ مَا دَامَ الصَّبِيُّ لَا يَمِيزُ، وَلَا مُخَالَفٌ لِهَمَا مِنَ الصَّحَابَةِ، أَنَاذَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ.

هذا الحديث مشهور من وجوه مُتَقَطِّعَةٍ وَمُتَّصِلَةٍ، نَلَقَاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْقَبُولِ. وفي بعض الروايات أنه قال له: الْأُمُّ أَعْطَفُ وَالطُّفُّ وَأَرْحَمُ وَاحْنِي وَأَخْيَرُ وَأَزَافُ، وهي أحنُّ بولدها ما لم تَتَزَوَّجْ. وهذا الَّذِي قاله أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ كَوْنِ الْأُمِّ أَعْطَفَ وَالطُّفُّ هُوَ الْجِلَّةُ فِي أَحَقِّيَّةِ الْأُمِّ بِوَلَدِهَا الصَّغِيرِ.

قَرِيبَةُ أَصْحَابِ الْحُقُوقِ بِالْحَضَانَةِ: وَإِذَا كَانَتِ الْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ ابْتِدَاءً، فَقَدْ لَاحَظَ الْفَقْهَاءُ أَنَّ قَرَابَةَ الْأُمِّ تُقَدِّمُ عَلَى قَرَابَةِ الْأَبِ، وَأَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ أَصْحَابِ الْحَقِّ فِي الْحَضَانَةِ يَكُونُ عَلَى هَذَا التَّحْوِ. الْأُمُّ: فَإِذَا وَجَدَ مَانِعٌ يَمْنَعُ تَقْدِيمَهَا^(١) انْتَقَلَتِ الْحَضَانَةُ إِلَى أُمِّ الْأُمِّ وَإِنْ عَلَتْ فَإِنْ وَجَدَ مَانِعٌ انْتَقَلَتْ إِلَى أُمِّ الْأَبِ، ثُمَّ إِلَى الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ. ثُمَّ إِلَى الْأُخْتِ لَأُمِّ، ثُمَّ إِلَى الْأُخْتِ لِأَبِ، ثُمَّ بِنْتُ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ، فَبِنْتُ الْأُخْتِ لَأُمِّ، ثُمَّ الْخَالَةُ الشَّقِيقَةِ، فَالْخَالَةُ لِأَبِ، ثُمَّ بِنْتُ الْأُخْتِ لِأَبِ، ثُمَّ بِنْتُ الْأَخِ الشَّقِيقِ، فَبِنْتُ الْأَخِ لَأُمِّ، فَبِنْتُ الْأَخِ لِأَبِ، ثُمَّ الْعَمَّةُ الشَّقِيقَةُ فَالْعَمَّةُ لَأُمِّ، فَالْعَمَّةُ لِأَبِ، ثُمَّ خَالَةُ الْأُمِّ، فَخَالَةُ الْأَبِ، فَعَمَّةُ الْأُمِّ، فَعَمَّةُ الْأَبِ، بِتَقْدِيمِ الشَّقِيقَةِ فِي كُلِّ وَثْنٍ.

فَإِذَا لَمْ تُوجَدْ لِلصَّغِيرِ قَرِيبَاتٌ مِنْ هَذِهِ الْمَحَارِمِ، أَوْ وَجِدَتْ وَلَيْسَتْ أَهْلًا لِلْحَضَانَةِ، انْتَقَلَتِ الْحَضَانَةُ إِلَى الْعَصَبَاتِ مِنَ الْمَحَارِمِ، مِنَ الرِّجَالِ عَلَى حَسَبِ التَّرْتِيبِ فِي الْإِزْتِ. فَيَنْتَقِلُ حَقُّ الْحَضَانَةِ إِلَى الْأَبِ، أَبِي أَبِيهِ، وَإِنْ عُلَا، ثُمَّ إِلَى الْأَخِ الشَّقِيقِ، ثُمَّ إِلَى الْأَخِ لِأَبِ، ثُمَّ ابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ، ثُمَّ ابْنِ الْأَخِ لِأَبِ، ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقِ، فَالْعَمُّ لِأَبِ، ثُمَّ عَمُّ أَبِيهِ الشَّقِيقِ، ثُمَّ عَمُّ أَبِيهِ لِأَبِ. فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْ عَصَبَتِهِ مِنَ الرِّجَالِ الْمَحَارِمِ أَحَدٌ، أَوْ وَجِدَ

(١) كَانَ قَدَّتْ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ الْحَضَانَةِ الَّتِي سَتَأْتِي بَعْدَ.

وليس أهلاً للحضانة، أُنْتَقَلَ حَقُّ الْحَضَانَةِ إِلَى مُحَارِمِهِ مِنَ الرِّجَالِ غَيْرِ الْعَصْبَةِ. فَيَكُونُ لِلْجَدِّ لَأَمٍّ، ثُمَّ لِلْأَخِّ لَأَمٍّ، ثُمَّ لِابْنِ الْأَخِّ لَأَمٍّ، ثُمَّ لِلْعَمِّ لَأَمٍّ، ثُمَّ لِلْخَالِ الشَّقِيقِ، فَالْخَالِ لِأَبٍ، فَالْخَالِ لَأَمٍّ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ قَرِيبٌ عَيْنَ الْقَاضِي لَهُ حَاضِنَةٌ تَقُومُ بِتَرْبِيَّتِهِ. وَإِنَّمَا كَانَ تَرْيِيبُ الْحَضَانَةِ عَلَى هَذَا النُّحْوِ، لِأَنَّ حَضَانَةَ الطِّفْلِ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِهِ قَرَابَتُهُ، وَيَنْغُصُ الْقَرَابَةُ أَوَّلَى مِنْ بَعْضٍ. فَيَقْدُمُ الْأَوْلِيَاءُ لِكَوْنِ وَلَايَةِ النَّظَرِ فِي مَصَالِحِهِ إِلَيْهِمْ أَبَدًا، فَإِذَا لَمْ يَكُونُوا مَوْجُودِينَ، أَوْ كَانُوا وَوُجِدَ مَا يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْحَضَانَةِ، أُنْتَقَلَتْ إِلَى الْأَقْرَبِ فَلَا أَقْرَبَ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ قَرِيبٍ، فَإِنَّ الْحَاكِمَ مَسْئُولٌ عَنْ تَعْيِينِ مَنْ يَصْلُحُ لِلْحَضَانَةِ.

شُرُوطُ الْحَضَانَةِ: يُشْتَرَطُ فِي الْحَاضِنَةِ الَّتِي تَتَوَلَّى تَرْبِيَةَ الصَّغِيرِ وَتَقُومُ عَلَى شُؤْنِهِ: الْكِفَاةُ وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْأَضْطِلَاعِ بِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ، وَإِنَّمَا تَتَحَقَّقُ الْقُدْرَةُ وَالْكَفَاةُ بِتَوْفُّرِ شُرُوطٍ مُعَيَّنَةٍ، فَإِذَا لَمْ يَتَوْفَّرْ شَرْطٌ مِنْهَا سَقَطَتْ الْحَضَانَةُ وَهَذِهِ الشُّرُوطُ هِيَ:

١ - الْعَقْلُ: فَلَا حَضَانَةَ لِمَعْتُوهٍ، وَلَا مَجْنُونٍ، وَكِلَاهُمَا لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ بِتَدْبِيرِ نَفْسِهِ، فَلَا يَفُوضُ لَهُ أَمْرُ تَدْبِيرِ غَيْرِهِ، لِأَنَّ فَايِدَ الشَّيْءِ لَا يُعْطِيهِ.

٢ - الْبُلُوغُ: لِأَنَّ الصَّغِيرَ وَلَوْ كَانَ مُمَيَّزًا، فِي حَاجَةٍ إِلَى مَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَهُ وَيَخْضَعُهُ، فَلَا يَتَوَلَّى هُوَ أَمْرَ غَيْرِهِ.

٣ - الْقُدْرَةُ عَلَى التَّرْبِيَةِ: فَلَا حَضَانَةَ لِكَيْفِيَّةٍ، أَوْ ضَعِيفَةِ الْبَصَرِ، وَلَا لِمَرِيضَةٍ مَرَضًا مُعْلِيًا، أَوْ مَرَضًا يُعْجِزُهَا عَنِ الْقِيَامِ بِشُؤْنِهِ، وَلَا لِمُعْتَدِمَةٍ فِي السَّنِّ تَقْدَمًا يَحْوِجُهَا إِلَى رِعَايَةٍ غَيْرِهَا لَهَا. وَلَا لِمَهْمَلَةٍ لَشُؤْنٍ بَيْنَهَا كَثِيرَةٌ الْمَغَادِرَةُ لَهُ، بِحَيْثُ يُخْشَى مِنْ هَذَا الْإِهْمَالِ ضَيَاعُ الطِّفْلِ وَالْحَاقُ الضَّرَرَ

به، أو لِقَاطِئَةٍ مَعَ مَرِيضٍ مَرَضًا مُغْدِيًا، أَوْ مَعَ مَنْ يُبَغِضُ الطِّفْلَ، وَلَوْ كَانَ قَرِيبًا لَهُ، حَيْثُ لَا تَتَوَقَّرُ لَهُ الرِّعَايَةُ الكَافِيَةُ، وَلَا الْجَوُّ الصَّالِحُ.

٤ - الأمانة والخلق: لَأَنَّ الغَايَةَ غَيْرَ مَأْمُونَةٍ عَلَى الصَّبِيرِ وَلَا يُوثِقُ بِهَا فِي آدَاءِ وَاجِبِ الْحَضَانَةِ، وَرَبِّمَا نَشَأَ عَلَى طَرِيقَتَيْهَا وَمُتَخَلِّقًا بِأَخْلَاقِهَا، وَقَدْ نَاقَشَ ابْنُ الْقَيِّمِ هَذَا الشَّرْطَ فَقَالَ: «مَعَ أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ لَا تُشْتَرِطُ الْعَدَالَةُ فِي الْحَاضِنِ قَطْعًا وَإِنْ شَرَطَهَا أَصْحَابُ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَغَيْرُهُمْ، وَاشْتَرَطُهَا فِي عَايَةِ الْبُعْدِ؛ وَلَوْ اشْتَرِطَ فِي الْحَاضِنِ الْعَدَالَةَ لَصَاعَ أَطْفَالُ الْعَالَمِ، وَلَعَظُمَتِ الْمَشَقَّةُ عَلَى الْأُمَمِ، وَاشْتَدَّتْ الْعَنَتُ وَلَمْ يَزَلْ مِنْ حِينَ قَامَ الْإِسْلَامُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَطْفَالُ الْفُسَاقِ بَيْنَهُمْ، لَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا مَعَ كَوْنِهِمْ هُمُ الْأَكْثَرِينَ، وَمَتَى وَقَعَ فِي الْإِسْلَامِ انْتِزَاعُ الطِّفْلِ مِنْ أَبَوَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا بِفُسْقِهِ، وَهَذَا فِي الْحَرَجِ وَالشُّرِّ وَأَسْتَيْمَارِ الْعَمَلِ الْمُتَّصِلِ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ عَلَى خِلَافِهِ بِمَنْزِلَةِ اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي وَلَايَةِ النِّكَاحِ، فَإِنَّهُ دَائِمُ الْوُقُوعِ فِي الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ، وَالْفَرْقَى وَالْبُودِي مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ يَكُونُ ذَلِكَ فُسَاقًا، وَلَمْ يَزَلِ الْفُسْقُ فِي النَّاسِ». وَلَمْ يَمْنَعْ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَاسِقًا فِي تَرْبِيَةِ ابْنِهِ وَحَضَانَتِهِ لَهُ، وَلَا مِنْ تَرْوِيجِهِ مَوْلِيَتَهُ.

وَالْعَادَةُ شَاهِدَةٌ بِأَنَّ الرَّجُلَ لَوْ كَانَ مِنَ الْفُسَاقِ فَإِنَّهُ يَخْتَلِطُ لَابْتِنِهِ وَلَا يُضَيِّعُهَا، وَيَحْرِصُ عَلَى الْخَيْرِ لَهَا بِجُهْدِهِ، وَإِنْ قُدِّرَ خِلَافُ ذَلِكَ فَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُغْتَلَدِ. وَالشَّارِعُ يَكْتَفِي فِي ذَلِكَ عَلَى الْبَاغِثِ الطَّبِيعِيِّ. وَلَوْ كَانَ الْغَايِصُ مُسْلُوبَ الْحَضَانَةِ وَوَلَايَةِ النِّكَاحِ لَكَانَ بَيَانُ هَذَا لِلْأُمَمِ مِنْ أَهَمِّ الْأُمُورِ وَأَعْتِنَاءِ الْأُمَمِ بِتَقْلُوهِ وَتَوَارِثِ الْعَمَلِ بِهِ مُقَدِّمًا عَلَى كَثِيرٍ مِمَّا نَقَلُوهُ وَتَوَارَثُوا الْعَمَلَ بِهِ. فَكَتِفَ يَجُوزُ عَلَيْهِمْ تَفْصِيلُهُ وَاتِّصَالُ الْعَمَلِ بِخِلَافِهِ، وَلَوْ

كان الفسق ينافي الحضانة، لكان مَنْ زَنَى، أو شَرِبَ الْخَمْرَ، أو أتى كبيرةً فَرَّقَ بينه وبين أولادِهِ الصَّغَارِ والتَّوَسَّسَ لَهُمْ غَيْرُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥ - الإسلام: فَلَا تُثَبِّتِ الْحَضَانَةَ لِلْكَافِرَةِ لِلصَّغِيرِ الْمُسْلِمِ: لَأَنَّ الْحَضَانَةَ وَلَايَةٌ، وَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ وَلَايَةً لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُؤْمِنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(١) فهي كولاية الزواج والمال، ولأنَّهُ يُخَشَى عَلَى دِينِهِ مِنَ الْحَضَانَةِ لِحَرْصِهَا عَلَى تَنْشِئَتِهِ عَلَى دِينِهَا، وَتَرْبِيَتِهِ عَلَى هَذَا الدِّينِ، وَيَضْعُبُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَتَحَوَّلَ عَنْهُ، وَهَذَا أَعْظَمُ ضَرَرٍ يُلْحَقُ بِالطُّفْلِ، فِيهِ الْحَدِيثُ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ إِلَّا أَنْ أَبَوَيْهِ يَهُودِيَّاهُ أَوْ يَنْصَرَانِيَّاهُ أَوْ يُمَجْسَانِيَّاهُ». وَذَهَبَ الْأَحْنَفُ وَابْنُ الْقَاسِمِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَأَبُو تَوْرٍ إِلَى أَنَّ الْحَضَانَةَ تُثَبِّتُ لِلْحَضَانَةِ مَعَ كُفْرِهَا وَإِسْلَامِ الْوَلَدِ؟ لَأَنَّ الْحَضَانَةَ لَا تَتَجَاوَزُ رِضَاعَ الطُّفْلِ وَخِدْمَتِهِ، وَكِلَاهُمَا يَجُوزُ مِنَ الْكَافِرَةِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ: أَنَّ رَافِعَ بْنَ سَيَّانٍ أَسْلَمَ، وَأَبَتْ أُمُّهُ أَنْ تُسَلِّمَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: ابْنَتِي - وَهِيَ فَطِيمَةُ - أَوْ شَبْنَهْ، وَقَالَ رَافِعُ: ابْنَتِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ لَهَا» فَمَالَتْ إِلَى أَبِيهَا فَأَخَذَهَا^(٢)...

وَالْأَحْنَفُ وَإِنْ رَأَوْا جَوَارَ حَضَانَةِ الْكَافِرَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ اشْتَرَطُوا: أَنْ لَا تَكُونَ مُرْتَدَّةً، لَأَنَّ الْمُرْتَدَّةَ عِنْدَهُمْ تَسْتَحِقُّ الْخَبَسَ حَتَّى تَتُوبَ وَتَعُودَ إِلَى الْإِسْلَامِ أَوْ تَمُوتَ فِي الْخَبَسِ، فَلَا تُتَّاحُ لَهَا الْفُرْصَةُ لِحَضَانَةِ الطُّفْلِ، فَإِنْ تَابَتْ وَعَادَتْ عَادَ لَهَا حَقُّ الْحَضَانَةِ^(٣).

(١) سورة النساء: الآية ١٤١.

(٢) ضعف العلماء هذا الحديث وقال ابن المنذر: يحتمل أن النبي ﷺ علم أنها تختار أباها بدعوته فكان ذلك خاصاً في حقه.

(٣) وكذلك يعود حق الحضانة إذا سقط لسبب وزال هذا السبب الذي كان علة في سقوطه.

٦ - أن لا تكون متزوجة: فإذا تزوجت سقط حقها في الحضانة. إماما رواه عبد الله بن عمرو «أن امرأة قالت: يا رسول الله! إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وحجري له جواء، وتذني له ميقاء، وزعم أبوه أنه ينزعه مني، فقال: «أنت أحق به ما لم تنكحي» أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه. وهذا الحكم بالنسبة للمتزوجة بأجنبي فإن تزوجت بقريب مَحْرَم من الصغير، مثل عمه، فإن حضانتها لا تسقط، لأن العم صاحب حق في الحضانة، وله من صليته بالطفل وقرابته منه ما يحمله على الشفقة عليه ورعاية حقه فيسب بينهما التعاون على كفالته. بخلاف الأجنبي، فإنها إذا تزوجته فإنه لا يعطى عليه ولا يمكنها من العناية به، فلا يجد الجو الرحيم ولا التنفس الطبيعي ولا الظروف التي تنمي ملكاته ومواهبه. ويرى الحسن وابن حزم أن الحضانة لا تسقط بالتزويج بحال...

٧ - الحرية: إذ إن المملوك مشغول بحق سيده فلا يتفرغ لحضانة الطفل. قال ابن القيم: وأما اشتراط الحرية فلا ينتهض عليه دليل يزكّن القلب إليه، وقد اشترط أصحاب الأئمة الثلاثة وقال مالك رحمه الله في حر له ولد من أمة: «إن الأم أحق به إلا أن تباع فتنتقل فيكون الأب أحق به» وهذا هو الصحيح.

أجرة الحضانة: أجرة الحضانة مثل أجرة الرضاع، لا تستحقها الأم ما دامت زوجة، أو معتدة، لأن لها نفقة الزوجية، أو نفقة العدة، إذا كانت زوجة أو معتدة. قال الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُمُ يَرْضَعْنَ وَيَسُوْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٢٤١). أما بعد

(١) وفي هذا دلالة على أن الوالدة لا تستحق الأجرة ما دامت زوجة أو معتدة.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

انقضاء العدة فإنها تستحق الأجرة كما تستحق أجرة الرضاع. لقول الله سبحانه: ﴿فَأَقِمْ وَفْرِهِمْ وَلَئِنْ لَمْ يَجِدُوا مَلَأَتْ عَنْهُمُ امْوَاجُهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنبَرُوا بِتَنَافُؤِهَا فَكَيْفَ لَهَا وَفَرُهَا فَلَهَا أَهْلٌ شَرٌّ وَأَقْرَبُ لِلْغَنَاءِ﴾ (١). وغير الأم تستحق أجرة الحضانة، من وقت حضانتها، مثل الظئر التي تُستأجر لرضاع الصغير.

وكما تجب أجرة الرضاع وأجرة الحضانة على الأب تجب عليه أجرة المسكن أو إعداده إذا لم يكن للأم مسكن مملوك لها تخضع فيه الصغير. وكذلك تجب عليه أجرة خادم، أو إحضاره إذا احتاجت إلى خادم وكان الأب مويراً. وهذا بخلاف نفقات الطفل الخاصة من طعام وكساء وفراش وعلاج ونحو ذلك من حاجاته الأولية التي لا يستغنى عنها، وهذه الأجرة تجب من حين قيام الحاضنة بها وتكون ديناً في ذمة الأب لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء.

المتبرع بالحضانة: إذا كان في أقرباء الطفل من هو أهل للحضانة وتبرع بحضنته وأبنت أمه أن تحضنه إلا بأجرة: فإن كان الأب مويراً فإنه يجبر على دفع أجرة للأم، ولا يُعطى الصغير للمتبرعة، بل يبقى عند أمه، لأن حضانة الأم أصلح له، والأب قاذر على إعطاء الأجرة. ويختلف الحكم في حالة ما إذا كان الأب مغيراً فإنه يُعطى للمتبرعة لغيره وعجزه عن أداء الأجرة مع وجود المتبرعة ممن هو أهل للحضانة من أقرباء الطفل. هذا إذا كانت النفقة واجبة على الأب، أما إذا كان للصغير مال يتقوى منه عليه فإن الطفل يُعطى للمتبرعة صيانة لِمَالِهِ من جهة، ولوجود من يحضنه من أقاربه من جهة أخرى. وإذا كان الأب مغيراً والصغير لا مال

لَهُ، وَأَبَتْ أُمُّهُ أَنْ تَحْضَنَهُ إِلَّا بِأَجْرَةٍ، وَلَا يُرْجَدُ مِنْ مَحَارِمِهِ مَتَّبِعٌ بِحَضَانَتِهِ، فَإِنَّ الْأُمَّ تُجَبِّرُ عَلَى حَضَانَتِهِ، وَتَكُونُ الْأَجْرَةُ دَيْنًا عَلَى الْأَبِ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ.

انتهاء الحضانة: تنتهي الحضانة إذا استغنى الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء وبلغ سن التمييز والاستقلال، وقدّر الواحد منهما على أن يقوم وحده بحاجاته الأوليّة، بأن يأكل وحده، ويلبس وحده، ويتطّف نفسه وحده، وليس لذلك مدّة معيّنة تنتهي بانتهائها. بلي العبرة بالتمييز والاستغناء، فإذا ميّز الصبي واستغنى عن خدمة النساء وقام بحاجاته الأوليّة وحده فإن حضانته تنتهي. والمفتى به في المذهب الحنفي وغيره: أن مدّة الحضانة تنتهي، إذا أتمّ الغلام سبع سنين، وتنتهي كذلك إذا أتمّت البنت تسع سنين، وإنما رآوا الزيادة بالنسبة للبنت الصغيرة لتتمكّن من اعتياد عادات النساء من حاضيتها. وقد جاء تحديد سنّ الحضانة في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مادة ٢٠ ما نصّه: «وللقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة إذا تعيّن أن مصلحتها تقتضي ذلك» فتقدير مصلحة الصغير أو الصغيرة موكول للقاضي.

وأوضحت المدكّرة التفسيرية لهذا القانون هذه المادة بما نصّه: «جرى العمل إلى الآن، على أن حقّ الحضانة ينتهي عند بلوغ سنّ الصغير سبع سنين وبلوغ الصغيرة تسعاً. وهي سنّ دلت التجارب على أنها قد لا يستغني فيها الصغير والصغيرة عن الحضانة، فيكونان في خطر من ضمهما إلى غير النساء، خصوصاً إذا كانا والدتهما متزوّجاً بغير أمهما. ولذلك كثرت شكاوى النساء من انتزاع أولادهنّ منهنّ في ذلك الوقت، ولما كان

المعول عليه في مذهب الحنفية أن الصغير يُسلم إلى أبيه عند الاستغناء عن خدمة النساء، والصغيرة تُسلم إليه عند بلوغه حُدَّ الشهوة. وقد اختلف الفقهاء في تقدير السن التي يكون عندها الاستغناء بالنسبة للصغير. فقَدَرَهَا بَعْضُهُمْ بِسَنَةِ سِتِينَ وبعضُهُمْ قَدَرَهَا بِتِسْعٍ، وَقَدَرَهَا بَعْضُهُمْ بِبُلُوغِ حُدِّ الشَّهْوَةِ بِتِسْعِ سِنِينَ، وبعضُهُمْ قَدَرَهُ بِإِخْدَى عَشْرَةٍ. رَأَتْ الْوِزَارَةُ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ دَاعِيَةٌ إِلَى أَنْ يَكُونَ لِلْقَاضِي حُرِّيَّةُ النَّظَرِ فِي تَقْدِيرِ مَصْلَحَةِ الصَّغِيرِ بَعْدَ تِسْعٍ، وَالصَّغِيرَةِ بَعْدَ تِسْعٍ. فَإِنْ رَأَى مَصْلَحَتَهُمَا فِي بَقَائِهِمَا تَحْتَ حِضَانَةِ النِّسَاءِ قَضَى بِذَلِكَ إِلَى تِسْعٍ فِي الصَّغِيرِ وَإِخْدَى عَشْرَةٍ فِي الصَّغِيرَةِ. وَإِنْ رَأَى مَصْلَحَتَهُمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ قَضَى بِصَمِّهِمَا إِلَى غَيْرِ النِّسَاءِ (المادة ٢٠) (١).

في السودان: وقد قرَّرَ الأستاذ الدكتور مُحَمَّدُ يُوْسُفُ مُوسَى أَنَّ الْعَمَلَ فِي الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ بِالسُّودَانِ كَانَ جَارِيًا عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ تَنْتَهِي حِضَانَتُهُ بِبُلُوغِهِ سِتْعِ سِنِينَ، وَالْأُنْثَى بِبُلُوغِهَا تِسْعِ سِنِينَ، إِلَى أَنْ صَدَرَ فِي السُّودَانِ مَشْهُورٌ شَرْعِيٌّ رَقْمَ ٣٤ فِي ١٢/١٢/١٩٣٢. وَجَاءَ فِي الْمَادَّةِ الْأُولَى مِنْهُ: «لِلْقَاضِي أَنْ يَأْذَنَ بِحِضَانَةِ النِّسَاءِ لِلصَّغِيرِ بَعْدَ سِتْعِ سِنِينَ إِلَى الْبُلُوغِ، وَلِلصَّغِيرَةِ بَعْدَ تِسْعِ سِنِينَ إِلَى الدُّخُولِ». «إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ مَصْلَحَتَهُمَا تَقْتَضِي ذَلِكَ، وَلِلأَبِ وَسَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ تَعَهُدُ الْمُحْضُونِ عِنْدَ الْحَاضِنَةِ وَتَأْدِيهِ

(١) راجع مشروع قانون الأحوال الشخصية ففي الفقرة الأولى، من المادة ١٧٥ تقرر الحكم الذي جاء بالمادة ٢٠ التي نحن بصددِها، وفي الفقرة الثانية أن الحضانة تمتد من نفسها إذا كانت الحاضنة أمًا إلى ١١ سنة للصغير و١٣ للصغيرة ويجوز للقاضي مدتها كذلك إذا كانت أم الأم، كما أن له أن يأذن ببقاء الصغيرين مع الأم أو أمها إلى سن الخامسة عشرة، ونحن نعتقد أن الخير في الوقوف عند ما جاءت به المادة ٢٠ من قانون ٢٥ لسنة ٢٩ وهو القانون المعمول به حتى اليوم (هامش) أحكام الأحوال الشخصية ص ٤١٦ للدكتور محمد يوسف موسى.

وَتَعْلِيمِهِ». ثُمَّ نَصَّ الْمَنْشُورُ نَفْسُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْمَادَّةِ الثَّانِيَةِ مِنْهُ عَلَى مَا يَأْتِي: «لَا أُجْرَةُ لِلْحَضَانَةِ بَعْدَ سَبْعِ سَنِينَ لِلصَّغِيرِ، وَبَعْدَ تِسْعٍ لِلصَّغِيرَةِ». وَفِي الْمَادَّةِ الثَّالِثَةِ: لَوْ زَوَّجَ الْأَبُ الْمَحْضُونَةَ، قَاصِدًا بِتَزْوِيجِهَا إِسْقَاطَ الْحَضَانَةِ، فَلَا تَنْقُطُ بِالدَّخُولِ حَتَّى تُطِيقَ. وَإِذَا رَجَعْنَا إِلَى النُّشْرَةِ الْعَامَّةِ رَقْم ١٨/٦/١٩٤٢ الصَّادِرَةِ فِي الْخُرْطُومِ فِي تَارِيخِ ١٢/٥/١٩٤٢ نَجِدُهَا شَرَحَتْ هَذِهِ الْمَوَادِّ السَّابِقَةَ وَخَلَّصَتْهَا مَا يَأْتِي:

١ - إِنْ الْمَنْشُورُ الشَّرْعِيُّ رَقْم ٣٤ زَادَ مِنْ حَضَانَةِ الْغُلَامِ إِلَى الْبُلُوغِ، وَابْتَدَأَ إِلَى الدَّخُولِ، وَهَذَا عَلَى غَيْرِ مَا عُرِفَ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهَذِهِ هِيَ الْحَالَةُ الْخَاصَّةُ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا الْمَنْشُورُ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ. عَمَلًا بِمَذْهَبِ مَالِكٍ. وَيُظْهَرُ أَنَّهَا حَالَةٌ اسْتِثْنَائِيَّةٌ يُلْزَمُ لِلْسَّرِّ فِيهَا الْآتِي:

١ - لَا يَحُدُّ الْقَاضِي مُدَّةَ الْحَضَانَةِ إِلَّا إِذَا طَلَبَتِ الْحَاضِنَةُ مِنَ الْمَحْكَمَةِ الْإِذْنَ لَهَا بِبَقَاءِ الْمَحْضُونِ بِبَيْلِهَا، لِأَنَّ مَصْلَحَتَهُ تَقْتَضِي ذَلِكَ مَعَ بَيَانِ الْمَصْلَحَةِ، أَوْ تَمَانِئُ فِي تَسْلِيمِ الْمَحْضُونِ لِلْعَاصِبِ لِهَذَا السَّبَبِ نَفْسِهِ. فَإِذَا لَمْ يُوَافَقِ الْعَاصِبُ عَلَى بَقَاءِ الْمَحْضُونِ بِيَدِ الْحَاضِنَةِ تَكَلَّفَ الْحَاضِنَةُ تَقْدِيمَ أُدْلِيَّتِهَا، أَوْ تَتَوَلَّى الْمَحْكَمَةُ تَحْقِيقَ وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ لِلْغُلَامِ أَوْ الْبَيْتِ، فَإِذَا لَمْ تَقْدَمْ أُدْلَى، أَوْ قَلَعَتْ وَلَمْ تَكُنْ كَافِيَةً لِلْإِبْثَاتِ وَلَمْ يُتَضَيَّحْ لِلْمَحْكَمَةِ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ تَقْتَضِي بَقَاءَ الْمَحْضُونِ بِيَدِ الْحَاضِنَةِ، الْمَحْكَمَةُ تُحْلَفُ الْعَاصِبَ الْيَمِينَ بِطَلْبِ الْحَاضِنَةِ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَنَّ مَصْلَحَةَ الْمَحْضُونِ لَا تَقْتَضِي بَقَاءَهُ بِيَدِ الْحَاضِنَةِ حَكَمَتْ بِتَسْلِيمِهِ إِلَيْهِ، وَإِنْ نَكَلَ رُفِضَتْ دَعْوَاهُ.

٢ - أَمَّا إِذَا لَمْ تُعَارِضِ الْحَاضِنَةُ فِي صَمِّ الْمَحْضُونِ لِلْعَاصِبِ أَوْ لَمْ تَخْضَرْ أَصْلًا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَحْكَمَةِ تَطْبِيقَ أَحْكَامِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَيُسَلِّمُ الْمَحْضُونُ الَّذِي جَاوَزَ سِنَّ الْحَضَانَةِ لِلْعَاصِبِ مَتَى كَانَ أَعْلَى

لذلك، ولا يُطالَبُ بإثبات أن مصلحة المحضون تقتضي ذلك.

٣ - إذا كانتِ الحاضنة غائبةً عند طلب تسليم الصغير، فلها أن تُعارض في الحكم وتطلب بقاءه في يديها، وتتخذ المحكمةُ نفس الإجراءات التي أتبعَتْ مع الحاضنة الحاضرة.

٤ - إذا أفتت المحكمةُ ببقاء المحضون بين النساء لمصلحة تقتضي ذلك، ثم تغيّر وجه المصلحة، وعرض عليها النزاع مرةً أخرى أجاز لها، بعد أن تتحقق من أنه لم يبق للمحضون مصلحة تقتضي بقاءه بيد الحاضن إن قرّر نزعه وتسلمه للعاصب^(١).

تخيير الصغير والصغيرة بعد انتهاء الحضانة: وإذا بلغ الصغير سبع سنين، أو سن الثماني وانتهت حضانته: فإن اتفق الأب والحاضنة على إقامته عند واحدٍ منهما أمضي هذا الاتفاق. وإن اختلفا أو تنازعا ... خيّر^(٢) الصغير بينهما، فمن اختاره منهما فهو أولى به، لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله: إن زوجي يريد أن يلهب بابني وقد سقاني من بشر^(٣) أبي عتبة، وقد نفعني. فقال رسول الله ﷺ: «هذا أبوك وله أملك فخذ بيديهما شئت». فأخذ بيد أمه. فانطلقت به» رواه أبو داود.

(١) الدكتور محمد يوسف موسى أحكام الأحوال الشخصية في الفقه ص ٥١٦ وما بعدها.

(٢) ١ - يشترط في تخيير الصغير. ١ - أن يكون المتنازعون فيه من أهل الحضانة. ٢ - ألا يكون الغلام معتوهاً. فإن كان معتوهاً كانت الأم أحق بكفالته ولو بعد البلوغ، لأنه في هذه الحالة كالطفل والأم أشفق عليه وأقوم بمصالحه كما في حال الطفولة.

(٣) بشر بعيدة عن المدينة نحو ميل.

وقضى بذلك عَمَرُ وَعَلِيٌّ وَشُرَيْحٌ، وهو منعبُ الشافعيِّ والحنابِلَةِ، فإنَّ اختارَهما، أو لم يَخْتَرْ واحداً منهما، قُدِّمَ أحدهما بالقرعة. وقال أبو حنيفة: الأبُّ أَحَقُّ به... ولا يَصِحُّ التَّخْيِيرُ، لَأَنَّهُ لَا قَوْلَ لَهُ وَلَا يَغْرِفُ حَظَّهُ، وَرَبِّمَا اخْتَارَ مَنْ يَلْعَبُ عِنْدَهُ وَيَتْرُكُ تَأْدِيَةَ وَيُمْكِنُهُ مِنْ شَهَوَاتِهِ، فَيُؤَدِّي إِلَى فَسَادِهِ وَلَأَنَّهُ دُونَ الْبُلُوغِ، فَلَمْ يُخَيَّرْ كَمَنْ دُونَ السَّابِقَةِ. وقال مالك: الأُمُّ أَحَقُّ به حَتَّى يَتَغَرَّ. ولهذا بالنسبة للصغير، أما الصغيرة فَإِنَّهَا تُخَيَّرُ مِثْلَ الصغير عند الشافعيِّ. وقال أبو حنيفة: الأُمُّ أَحَقُّ بها حَتَّى تُزَوِّجَ أو تَبْلُغَ. وقال مالك: الأُمُّ أَحَقُّ بها حَتَّى تُزَوِّجَ وَيَدْخُلَ بها الزَّوْجُ. وعند الحنابِلَةِ: الأبُّ أَحَقُّ بها من غَيْرِ تَخْيِيرٍ إِذَا بَلَغَتْ تِسْعاً، والأُمُّ أَحَقُّ بها إلى تسع سنين.

والشَّرْعُ ليس فيه نَصٌّ عامٌّ في تقديم أحد الأبوين مُطلقاً، ولا تَخْيِيرِ الولدِ بين الأبوين مُطلقاً... والعلماء مُتَّفِقُونَ على أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَحدهما مُطلقاً، بل لَا يقدِّمُ ذو العُدْوَانِ والتَّفْرِيطِ على البارِّ العادلِ المُحْسِنِ. والمُعْتَبَرُ في ذَلِكَ الْقُدْرَةُ على الْجَفِظِ والصِّيَانَةِ. فَإِنْ كَانَ الأبُّ مُهْمِلًا لِذَلِكَ، أو عاجِزاً عنه، أو غَيْرَ مُرْضٍ والأُمُّ بخلافِهِ فهي أَحَقُّ بالْحَضَانَةِ، كما أفادَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ. قال: «فمن قَدَّمْنَاهُ بتخييرٍ، أو قُرْعَةٍ، أو بِنَفْسِهِ، فَإِنَّمَا نُقَدِّمُهُ إِذَا حَصَلَتْ بِهِ مَصْلَحَةُ الْوَلَدِ. ولو كَانَتْ الأُمُّ أَصَوْنَ مِنَ الأبِّ وَأَغْيَرَ مِنْهُ قَدِّمْتُ عَلَيْهِ ولا يَتَّفِقَاتُ إِلَى قُرْعَةٍ ولا اخْتِيَارِ الصَّبِيِّ في هَذِهِ الْحَالَةِ، فَإِنَّهُ ضَعِيفُ الْعَقْلِ يُؤَيِّرُ الْبَطَالََةَ وَاللَّعِبَ، فَإِذَا اخْتَارَ مَنْ يَسَاعِدُهُ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى اخْتِيَارِهِ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَنْ هُوَ أَنْفَعُ لَهُ وَأَخْيَرُ، ولا تَحْتَمِلُ الشَّرِيعَةُ غَيْرَ هَذَا. والنَّبِيُّ ﷺ قد قال: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِإِسْعَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَى تَرْكِهَا لِمَشْرِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ». واللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا قَرَأَ أَنْفُسُهُمْ وَأَعْلِيَهُمْ نَارًا وَقُدَّهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ»^(١).

وقال الحسن: «عَلَّمُوهُمْ، وَأَدَّبُوهُمْ، وَفَقَّهُوهُمْ». فإذا كانتِ الأم تتركه في المَكْتَبِ وتَعْلَمُهُ القرآنَ، والصبيُّ يُؤْزِرُ اللَّعِبَ ومعاشرَةَ أَقْرَانِهِ، وأبُوهُ يُمْكِنُهُ من ذلك، فإنَّها أَحَقُّ بِوِلايَةِ تَخْيِيرٍ وَلَا قُرْعَةٍ. وكذلك العَكْسُ. ومتى أَخْلَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ بِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي الصَّبِيِّ، وَعَطَّلَهُ، وَالْآخَرُ مُوَاعٍ لَهُ، فَهُوَ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِهِ. قال: وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا^(٢) رَجَمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «تَنَازَعَ أَبُوَانِ صَبِيًّا عِنْدَ بَعْضِ الْحُكَّامِ، فَخَيَّرَهُ بَيْنَهُمَا، فَاخْتَارَ أَبَاهُ، فَقَالَتْ لَهُ أُمُّهُ: اسْأَلْهُ لَأَيِّ شَيْءٍ يَخْتَارُ أَبَاهُ، فَسَأَلَهُ. فَقَالَ: أُمِّي تَبْعُنِي كُلَّ يَوْمٍ لِلْكِتَابِ، وَالْفَقِيهِ يَضْرِبُنِي، وَأَبِي يَتْرَكُنِي لِلْعِبِّ مَعَ الصَّبِيَانِ، فَقَضَى بِهِ لِلَّامِ. قَالَ: أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ».

قال: قَالَ شَيْخُنَا: وَإِذَا تَرَكَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ تَعْلِيمَ الصَّبِيِّ وَأَمْرَهُ الَّذِي أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، فَهُوَ عَاصٍ وَلَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ، بَلْ كُلُّ مَنْ لَمْ يَقُمْ بِالْوَاجِبِ فِي وِلَايَتِهِ فَلَا وِلَايَةَ لَهُ. بَلْ إِمَّا أَنْ يَرْفَعَ يَدَهُ عَنِ الْوِلَايَةِ وَيَقَامُ مَنْ يَفْعَلُ الْوَاجِبَ وَإِمَّا أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهِ مَنْ يَقُومُ مَعَهُ بِالْوَاجِبِ. إِذِ الْمَقْصُودُ طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، انْتَهَى.

الطُّفُلُ بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ كَانَ ابْنًا فَاخْتَارَ الْأُمُّ كَانَ عِنْدَهَا بِاللَّيْلِ وَيَأْخُذُهُ الْأَبُ بِالنَّهَارِ فِي مَكْتَبٍ أَوْ صَنْعَةٍ، لِأَنَّ الْقَضْدَ حَظُّ الْوَلَدِ، وَحَظُّ الْوَلَدِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ. وَإِنْ اخْتَارَ الْأَبُ كَانَ عِنْدَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ، لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ إِغْرَاءٌ بِالْمَقْوِيِّ وَقَطْعٌ الرَّحِمِ؛

(١) التحريم: ٦.

(٢) أي ابن تيمية.

فَإِنْ مَرَضَ كَانَتْ أُمُّ أَحَقُّ بِتَمْريضِهِ، لِأَنَّهُ بِالْمَرَضِ صَارَ كَالصَغِيرِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِ، فَكَانَتْ أُمُّ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً فَاخْتَارَتْ أَحَدَهُمَا كَانَتْ عِنْدَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَلَا يُنْتَعُ الْآخَرُ مِنْ زِيَارَتِهَا مِنْ غَيْرِ إِطَالَةٍ وَتَبْسُطٍ، لِأَنَّ الْفُرْقَةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ تَمْنَعُ مِنْ تَبْسُطِ أَحَدِهِمَا فِي دَارِ الْآخَرِ، وَإِنْ مَرَضَتْ كَانَتْ أُمُّ أَحَقُّ بِتَمْريضِهَا فِي بَيْتِهَا، وَإِنْ مَرَضَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ وَالْوَلَدُ عِنْدَ الْآخَرِ لَمْ يُنْتَعِ مِنْ عِيَادَتِهِ وَحُضُورِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ لِمَا دَكَّرْنَاهُ، وَإِنْ اخْتَارَ أَحَدَهُمَا فَسَلَّمَ إِلَيْهِ ثُمَّ اخْتَارَ الْآخَرَ حَوْلَ إِلَيْهِ، وَإِنْ عَادَهُ فَاخْتَارَ الْأَوَّلَ أُعِيدَ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْاخْتِيَارَ إِلَى شَهْرَتِهِ، وَقَدْ يَسْتَهَيِ الْمَقَامَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا فِي وَقْتٍ، وَعِنْدَ الْآخَرِ فِي وَقْتٍ، فَاتَّبَعَ مَا يَسْتَهِيهِ كَمَا يُتَّبَعُ مَا يَسْتَهِيهِ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ.

الانتقال بالطفل: قال ابن القيم: فإذا كان سفر أحدهما لحاجة ثم يعود والآخر مقيم فهو أحق، لأن السفر بالولد الطفل - ولا سيما إذا كان رضيعاً - إضرار به وتضييع له، هكذا أطلقوه ولم يستثنوا سفر الحج من غيره. وإن كان أحدهما منتقلاً عن بلد لآخر للإقامة والبلد وطريقه مخوفان أو أحدهما، فالمقيم أحق، وإن كان هو وطريقه آمينين، ففيه قولان: وهما روايتان عن أحمد رحمه الله:

إحداهما: أن الحضانة للأب ليتمكن من تربيته الولد وتأديبه وتعليمه، وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله، وقضى به شريح.

والثانية: أن الأم أحق.

وفيها قول ثالث: إن كان المنتقل هو الأب فالأم أحق به وإن كان الأم فإن انتقلت إلى البلد الذي كان فيه أصل النكاح فهي أحق به، وإن انتقلت إلى غيره فالأب أحق. وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه وحكوا

عن أبي حنيفة رحمه الله، رواية أخرى: أَنَّ ثَقْلَهَا إِنْ كَانَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى قَرْيَةٍ فَأَلَابَ أَحَقُّ، وَإِنْ كَانَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ فَهِيَ أَحَقُّ، وهذه أقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليلٌ يَسْكُنُ الْقَلْبُ إِلَيْهِ. فَالضُّوَابُ النَّظَرُ وَالاحتِطَاطُ لِلطِّفْلِ فِي الْأَصْلَحِ لَهُ، وَالْإِنْفَعُ فِي الْإِقَامَةِ أَوْ الثَّقَلَةُ. فَأَيُّهُمَا كَانَ أَنْفَعَ لَهُ وَأَضْوَنَ وَاحْفَظْ رُوعِي. وَلَا تَأْثِيرَ لِقَامَةٍ وَلَا لِثَقَلَةٍ. هَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ يُرَدِّ أَحَدُهُمَا بِالثَّقَلَةِ مُضَافَةً الْآخِرِ، وَاتِّزَاعَ الْوَلَدِ مِنْهُ، فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ لَمْ يُجِبْ إِلَيْهِ. وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.

أَحْكَامُ الْقَضَاءِ^(١): وَلِلْقَضَاءِ الشَّرْعِيِّ أَحْكَامٌ يَغُسِّرُ إِحْصَاؤَهَا فِي الْقَضَايَا الْخَاصَّةِ وَمَشَاكِلِهَا، وَلِلْكَثِيرِ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ دَلَالَاتٌ وَقَوَاعِدُ صَدَرَتْ عَنْهَا وَمَبَادِيءُ قَرَّرَتْهَا، وَنَكْتَفِي هُنَا بِأَنْ نُشِيرَ إِلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ.

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: وَقَدْ صَدَرَ مِنْ مَحْكَمَةِ كَرْمُوزِ الْجَزَائِيَّةِ بِتَارِيخِ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٢ وَتَأَيَّدَ مِنْ مَحْكَمَةِ الْأَسْكَنْدَرِيَّةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ فِي ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ وَهُوَ يَقْضِي بِرَفْضِ دَعْوَى أَبِي طَلَبٍ ضَمِّ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ إِلَيْهِ، لِقَامَةِ أُمِّهَا وَهِيَ زَوْجَتُهُ فِي بَلَدٍ بَعِيدٍ عَنِ الْبَلَدِ الَّذِي كَانَ مَحَلَّ إِقَامَتِهِمَا، وَفِيهِ عَقْدُ زَوَاجِهِمَا، وَهَذَا يُسْقِطُ حَقَّهَا شَرْعاً فِي الْحِصَانَةِ. وَقَدْ اسْتَنْدَتِ الْمَحْكَمَةُ فِي حُكْمِهَا إِلَى أَنَّ الثَّابِتَ فِيهَا أَنَّ الْأُمَّ أَحَقُّ بِالْحِصَانَةِ قَبْلَ الْفُرْقَةِ وَبَعْدَهَا. وَأَنَّ نُسُورَ الزَّوْجَةِ لَا يُسْقِطُ حَقَّهَا فِي الْحِصَانَةِ، وَعَلَى الْأَبِّ إِذَا أَرَادَ ضَمَّ الصَّغِيرِ إِلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَ دُخُولَ أُمِّهِ فِي طَاعَتِهِ مَا دَامَتِ الزَّوْجِيَّةُ قَائِمَةً، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَطَلَبَ ضَمَّ الصَّغِيرِ وَحْدَهُ كَانَ ظَالِماً وَلَا يُجَابُ إِلَى طَلَبِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُقَوِّتُ عَلَى الْأُمِّ حِصَانَتَهُ وَحَقَّ رُؤْيَيْهِ. وَهَكَذَا قَرَّرَ هَذَا

(١) مِنْ كِتَابِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ لِلدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ يُوْسُفِ مُوسَى.

الحُكْمُ هُذِهِ الْقَاعِدَةُ: «إِذَا انتَقَلَتْ أُمُّ الصَّغِيرِ بَوْلِيَعًا وَلَوْ إِلَى مَكَانٍ بَعِيدٍ فَلَيْسَ لِلأَبِ حَقٌّ تَزْوِجُهُ مِنْهَا مَا دَامَتْ الزَّوْجِيَّةُ قَائِمَةً؟ لِأَنَّ لَهٗ عَلَيْهَا سُلْطَانُ الزَّوْجِيَّةِ وَإِدْخَالُهَا فِي طَاعَتِهِ، فَيَضُمُّهُ بِضَمِّهَا إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْمُعْتَلَّةُ يُوجِبُ إِسْكَانُهَا بِمَسْكَنِ الْعِدَّةِ».

الحُكْمُ الثَّانِي: وَقَدْ صَدَرَ مِنْ مَحْكَمَةِ بِنَا الْجَزَائِيَّةِ فِي ٢٥ مَآيُو سَنَةِ ١٩٣١ وَتَأْيِيدَ اسْتِثْنَائِيًّا مِنْ مَحْكَمَةِ بِنِي سُؤْفِيفِ الْكَلْبِيَّةِ فِي ٢٠ يُولْيُو سَنَةِ ١٩٣١ وَقَدْ قَرَّرَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ: «يُرْفَضُ طَلَبُ الأَبِ ضَمُّ ابْنَتِهِ الصَّغِيرِ إِلَيْهِ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْحَضَرِ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى بَلَدِ أُمِّهِ وَحَاضِيَّتِهِ، لِرُؤْيَتِهِ وَالْعَوْدَةِ قَبْلَ اللَّيْلِ، مَا دَامَتِ الأُمُّ مَقِيمَةً فِي بَلَدٍ هُوَ وَطَنُهَا، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَلَدِ الأَبِ الَّتِي ابْتَعَدَ هُوَ عَنْهَا تَفَاوُتٌ كَبِيرٌ يَمْنَعُهُ مِنَ اللَّحَابِ لِرُؤْيَةِ وَلَدِهِ وَالْعَوْدَةِ إِلَى بَلَدِهِ قَبْلَ اللَّيْلِ، سِوَا أَنْ كَانَ ابْتِعَادُهُ عَنْ ذَلِكَ الْبَلَدِ بِإِرَادَتِهِ أَمْ بِغَيْرِ إِرَادَتِهِ». لِأَنَّهُ لَا ذَنْبٌ لِلْحَاضِيَّةِ فِي هَذَا عَلَى كُلِّ حَالٍ... وَيُؤْخَذُ مِنْ وَقَائِعِ هَذِهِ الدَّعْوَى، أَنَّ الْمُدْعِيَ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ الْمُدْعَى عَلَيْهَا فِي بَلَدِهَا بَنِي مَزَارٍ، ثُمَّ رُزِقَتْ مِنْهُ حَالِ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ يَبْسَتْ وَطَلَّقَتْ مِنْهُ فِي الْبَلَدِ الْمَذْكُورِ وَانْتَهَتْ عِدَّتُهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ، ثُمَّ أَقَامَتِ الْمُدْعَى عَلَيْهَا دَعْوَى بِمَدِينَةِ بِنَا وَاخَذَتْ عَلَيْهِ حُكْمًا مِنْ مَحْكَمَتِهَا بِحَضَانَةِ الصَّغِيرَةِ بِتَارِيخِ ٢٩ أَكْتُوبرِ سَنَةِ ١٩٣٠ حِينَ كَانَ الْمُدْعِيَ مُقِيمًا بِبَنِي مَزَارٍ، وَانْتَهَى الأَمْرُ بِإِقَامَتِهِ بِأَسْوَطَ بِحُكْمٍ وَظَيْفَتِهِ حَيْثُ رَفَعَ هَذِهِ الدَّعْوَى طَالِبًا ضَمُّ ابْنَتِهِ إِلَيْهِ وَهِيَ لَا تَزِيدُ سِوَهَا عَنْ سِتِينَ وَثَمَانِيَّةَ أَشْهُرٍ^(١).

الحُكْمُ الثَّالِثُ: وَقَدْ صَدَرَ مِنْ مَحْكَمَةِ قَمَنْهَوْرٍ فِي ٢٥ أَكْتُوبرِ سَنَةِ ١٩٢٧ وَلَمْ يَسْتَأْنَفْ وَهُوَ يُقَرَّرُ فِي حَيِّثِيَّاتِهِ أَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ شَرْعًا أَنَّ غَيْرَ

الأم من الحاضنات ليس لها نقل الصغير من يلد أبيه إلا بإذنه. ولكن بعض الفقهاء حمل المنع على المكائين المتعاقبين. بحيث لو خرج الأب لرؤية ولده لا يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل لا المتقاربين حيث لم يُعرف بين الأم وغيرها في ذلك^(١). وهكذا نرى أنه من الضروري الوقوف على أحكام القضاء التي تُعتبر تطبيقاً عملياً للنصوص الفقهية، ففيها تُعالج مشاكل الحياة العملية وينظر القاضي لهذه النصوص على ضوء الواقع في الحياة نفسها.

(١) مجلة القضاء الشرعي ص ٣ ص ٣٣٦ وراجع مثل هذا في حكم محكمة الجمالية بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٣١، المحاملة ص ٣ ص ١٦٣.

الحُدُودُ

تَعْرِيفُهَا: الحدودُ جَمْعُ حَدٍّ والحَدُّ في الأصلِ: الشَّيْءُ الْحَاجِزُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ. وَيُقَالُ: مَا مَيَّزَ الشَّيْءَ عَنْ غَيْرِهِ. منه: حُدُودُ الدَّيَارِ، وحُدُودُ الْأَرْضِ. وهو في اللغةِ بمعنى المَنعِ. وَسُمِّيَتْ عُقُوبَاتُ الْمَعَاصِي حُدُودًا؛ لِأَنَّهَا فِي الْغَالِبِ تَمْنَعُ الْعَاصِيَ مِنَ الْعَوْدِ إِلَى تِلْكَ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي حُدَّ لِأَجْلِهَا. وَيُطْلَقُ الْحَدُّ عَلَى نَفْسِ الْمَخْصِيَةِ. ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكُمُ الْحُدُودُ أَفَوَ فَلَا تَقْرَهُهَا﴾^(١). والحَدُّ في الشرعِ عِقَابٌ مُقَرَّرٌ لِأَجْلِ حَقِّ اللَّهِ^(٢). فيُخْرَجُ التَّغْزِيرُ لِعَدَمِ تَقْدِيرِهِ إِذْ إِنَّ تَقْدِيرَهُ مَقْوُوسٌ لِرَأْيِ الْحَاكِمِ. وَيُخْرَجُ الْقِصَاصُ لِأَنَّهُ حَقٌّ الْأَكْمِيِّ.

جَرَائِمُ الْحُدُودِ: وَقَدْ قَرَّرَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عُقُوبَاتِ مُحَدَّدَةٍ لَجَرَائِمِ مُعَيَّنَةٍ تُسَمَّى «جَرَائِمَ الْحُدُودِ» وَهَذِهِ الْجَرَائِمُ هِيَ: «الزَّنى، وَالْقَذْفُ، وَالسَّرِقَةُ، وَالسُّكْرُ، وَالْمُحَازَنَةُ وَالرَّذَّةُ وَالْبَغْيُ». فَعَلَى مَنْ ارْتَكَبَ جَرِيْمَةً مِنْ هَذِهِ الْجَرَائِمِ عِقَابٌ مُحَدَّدٌ قَرَّرَهُ الشَّارِعُ. فَعِقَابُ جَرِيْمَةِ الزَّنى، الْجَلْدُ لِلْمَكْرُ، وَالرَّجْمُ لِلنِّسَبِ، يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفِتْنَةُ مِنْ بَيْنِكُمْ

(١) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٢) معنى أن العقوبة مقررة لحق الله: أي أنها مقررة لصالح الجماعة وحماية النظام العام، لأن هذا هو الغاية من دين الله وإذا كانت حقاً لله فهي لا تقبل الإسقاط؛ لا من الأفراد ولا من الجماعة.

فَأَسْتَبْدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةً يَنْصَبُهُمْ إِنْ قَتَلُوا فَاسْكُوتُوا فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَبْرَأَهُمُ
الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾. والرسول ﷺ يقول: «خُلُوا
عَنِّي... خُلُوا عَنِّي... قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ
وَتَفْرِيبُ عَامٍ، وَالتَّيْبُ بِالتَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ، وَالرَّجْمُ». وعقوبة جريمة الْقَذْفِ
ثمانون جَلْدَةً. يقول الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ الْفَحْشَى ثُمَّ لَوْ يَأْتُوا بِنِفٍّ ثَمَّةً
فَلْيَلْجِئُوهُنَّ نِسَاءً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهْدَةٌ أَبَدًا وَذَلِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٦﴾﴾. (١)

وعقوبة جريمة السَّرِقَةِ، قَطْعُ الْيَدِ. يقول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ ﴿٣﴾». وعقوبة جريمة الفساد في الأرض: الْقَتْلُ، أو الصُّلْبُ، أو
النَّفْيُ، أو تَقْطِيعُ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ مِنْ خِلَافٍ، يقول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا
جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ
يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ
ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٥٤﴾». وعقوبة
جريمة السُّكْرِ، ثمانون جَلْدَةً، أو أربعون على ما سيأتي مُفَصَّلًا في موضعه.
وعقوبة الرَّذَّةِ الْقَتْلُ لقول رسول الله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ بَيْنَهُ فَأَقْتُلُوهُ». وعقوبة
جريمة النِّسْيِ: الْقَتْلُ. لقول الله سبحانه: ﴿وَلَنْ تَلْفِتَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ آفَةً
فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا إِنْ بَدَّتْ لِحَدَثِهِمَا عَلَى الْآخَرَيْنِ فَعَلُوا إِلَى تَيْبٍ حَتَّى يَمُوتَ إِلَا أَمْرَ
اللَّهِ فَإِنْ فَاتَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَلُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِلِينَ ﴿٥٥﴾». (٢)

(١) سورة النساء: الآية ١٥.

(٢) سورة النور: الآية ٤.

(٣) سورة المائدة: الآية ٣٨.

(٤) سورة المائدة: الآية ٣٣.

(٥) سورة الحجرات: الآية ٩.

ولقول الرسول ﷺ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ بَعْلِي هُنَا وَهَنَاتٍ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ جَمِيعٌ فَأَضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَاتِبًا مَنْ كَانَ».

عَدَالَةُ هَذِهِ الْعُقُوبَاتِ: وهذه العقوبات - بجانب كونها مُحَقِّقَةً للمصالح العامة وحافظَةً للأمن العام - فهي عقوبات عادِلَةٌ غاية العَدْل. إذ إنَّ الزَّنى جريمة من أَفْحَشَ الجرائم وأَبْشَعَهَا، وَعُدْوَانٌ عَلَى الْخَلْقِ وَالشَّرَفِ وَالْكَرَامَةِ، ومَقْوُضٌ لنظام الأَسْرِ وَالْبَيُوتِ، ومَرْجٌّ للكثير من الشُّرُورِ والمفاسد التي تقضي على مقوِّمات الأفراد والجماعات، وتذَعْبُ بِكَيَانَ الأُمَّةِ، ومع ذلك فقد احتاط الإسلام في إثبات هذه الجريمة، فاشتَرَطَ شُرُوطاً يَكَادُ يَكُونُ من المستحيل تَوْفُّرُهَا. فعقوبة الزَّنى عقوبة قُصِدَ بها الزَّجْرُ وَالرَّذْعُ والإرهاب أَكْثَرَ ممَّا قُصِدَ بها التَّنْفِيزُ والفعل. وَقَدْفُ الْمُخْصَنِينَ وَالْمُخْصَنَاتِ من الجرائم التي تُجْلُ رَوَابِطُ الأُسْرَةِ وتَفَرِّقُ بين الرجل وزوجته، وتَهْدِمُ أركانَ الْبَيْتِ - والبيت هو الخلية الأولى في بِنْيَةِ المجتمع، فبصلاحها يَصْلُحُ، وبفسادها يَفْسَدُ. فتقريرُ جَلْدٍ مُقْتَرَفٍ هذه الجريمة ثمانينَ جَلْدَةً بعد عَجْزِهِ عن الإتيانِ بأربعة شُهَدَاءٍ يُؤَيِّدُونَهُ فيما يَقْضِي بِهِ، عَائِدَةٌ فِي الْحُكْمَةِ وفي رِعَايَةِ المصلحة - كيلا تُخْدَشَ كرامَةُ إنسانٍ أو يُجْرَحَ في سَمْعَتِهِ.

والسَّرِقَةُ ما هي إلا اعتداء على أموال الناس وَعَبَثٌ بها، والأموال أَحَبُّ الأشياءِ إلى النفوس، فتقريرُ عقوبة القَطْعِ لمرتكبِ هذه الجريمة حَتَّى يَكْفَ غِيْرُهُ عن اقترافِ جريمة السَّرِقَةِ، فَيَأْمَنُ كُلُّ فَرْدٍ عَلَى مَالِهِ، وَيَطْمَئِنُّ عَلَى أَحَبِّ الأشياءِ لَدَيْهِ وَأَعَزُّهَا عَلَى نَفْسِهِ، مما يُعَدُّ من مفاخرِ هذه الشريعة. وقد ظَهَرَ أثرُ الأخذِ بهذا التشريع في البلادِ الَّتِي تَطَبَّقَهُ واضِحاً في اسْتِثْبَاتِ الأَمْنِ وحماية الأموالِ وصِيَانَتِهَا من أيدي العابثين والخارجين على

الشرعية والقانون. وقد اضطرَّ الاتحاد السوفياتي أخيراً إلى تشديد عقوبة السرقة بعد أن تبين له أنَّ عقوبة السجن لم تُخَفِّف من كثرة ارتكاب هذه الجريمة، فقررَّ إعدام السارق زعماً بالرصاص وهي أقصى عقوبة ممكنة^(١). والمحاربون الساعون في الأرض بالفساد المضرمون لنييران الفتنة، المزيجون للأمن، المثيرون للاضطرابات، العاملون على قلب الثظم القائمة، لا أقل من أن تُقَطَّع أيديهم وأرجلهم من خلاف، أو يُنْفَوْا مِنَ الأرض. والخمر تُقَدُّ الشارب عقله ورشده، وإذا فقد الإنسان رشده وعقله ارتكب كلَّ حماقة وفحش، فإذا جُلِدَ كان جُلْدُهُ مانعاً له من المعاودة من جانب، ورايعاً لغيره من اقتراف مثل جريرته من جانب آخر.

وَجُوبُ إِقَامَةِ الْحُدُودِ: إقامة الحدود فيها نفع للناس، لأنها تمنع الجرائم، وتزود العصاة، وتكف من تُحَدِّثُهُ نَفْسُهُ بانتهاك الحُرُمَاتِ، وتُحَقِّقُ الأَمْنَ لِكُلِّ قَرْيَةٍ، على نفسه، وعرضه، وماله، وسمعته وحريته، وكرامته، وقد رَوَى النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حَدٌّ يَعْمَلُ بِهِ فِي الْأَرْضِ خَيْرٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنْ أَنْ يُنْظَرُوا أَرْبَعِينَ صَبَاحاً»^(٢). وَكُلُّ عَمَلٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعْطَلَ إِقَامَةُ الْحُدُودِ فَهُوَ تَفْطِيلٌ لِأَحْكَامِ اللَّهِ، وَمُحَازَنَةٌ لَهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهِ إِقْرَارُ الْمُتَكَبِّرِ وَإِسَاعَةُ الشَّرِّ. رَوَى أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَالَتْ شَقَاعَتُهُ ثَوْنٌ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَهُوَ مُضَادٌّ لِلَّهِ فِي أَمْرِهِ». وَقَدْ يَحْدُثُ أَنْ يَفْعَلَ الْمَرْءُ مِنَ الْجَنَايَةِ

(١) جاء في جريدة الأهرام - ١٤/٨/١٩٦٣: «إن الاتحاد السوفياتي أعدم ثلاثة أشخاص ركباً بالرصاص لاتهامهم بالسرقة، ولا يكاد يمر يوم دون أن ينشر من مثل هذا الكثير».

(٢) في الحديث جرير بن عازب بن عازب بن عبد الله الجلي وهو ضعيف منكر.

التي يرتكبها الجاني ويُنْظَرُ إلى العقوبة الواقعة عليه، فَيَرِقُّ قَلْبُهُ لَهُ وَيَعْتَظِفُ عليه، فيقرر القرآن أن ذلك مما يَتَنَافَى مع الإيمان، لأن الإيمان يقتضي الطهَرُ والتَّنَزُّهُ عن الجرائم والسُّمُو بالفرد والجماعة إلى الأدب العالي والخلقِ المتين. يقول الله سبحانه: ﴿الرَّائِيَةَ وَالزَّالِيَةَ قَاتِلُوا كُلَّ ذِي نَفْسٍ يَمْلِكُ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشِدَّ عَنِهَا مَأْخِذَةً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۝﴾^(١).

إن الرحمة بالمجتمع أهم بكثير من الرحمة بالفرد.

فَقَسَا لِيَزْدَجِرُوا، وَمَنْ يَكْ حَازِمًا فَلْيَقْسُ أَحْيَانًا عَلَى مَنْ يَزْحُمُ الشَّفَاعَةُ فِي الْعُدُودِ: يَحْرُمُ أَنْ يَشْفَعَ أَحَدٌ أَوْ يَعْمَلَ عَلَى أَنْ يُعْطَلَ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، لَأَنَّ فِي ذَلِكَ تَقْوِيَةً لِمَصْلَحَةٍ مُحَقَّقَةٍ، وإغراءً بارتكاب الجنائيات، ورضاً بإفلات المجرم من تبعات جرمه. ولهذا بعد أن يَصَلَ الأمر إلى الحاكم، لَأَنَّ الشَّفَاعَةَ حينئذٍ تُصَرِّفُ الْحَاكِمَ عَنْ وَظِيفَتِهِ الْأُولَى، وَتَفْتَحُ الْبَابَ لَتَعْطِيلِ الْحُدُودِ^(٢). أما قَبْلَ الوصول إلى الحاكم، فلا بَأْسَ مِنَ التَّسْتَرْ عَلَى الْجَانِي، وَالشَّفَاعَةِ عِنْدَهُ. أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي، وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَعَاَفُوا الْعُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجِبَ». وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَأَهْلُ السُّنَنِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ يَدَ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَعَ فِيهِ: «هَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟» وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ

(١) سورة النور: الآية ٢.

(٢) ادعى ابن عبد البر الإجماع على أنه يجب على السلطان إقامة الحد إذا بلغه.

المتاع وَتَجَحُّدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدَيْهَا، فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَامَةَ بْنُ زَيْدٍ فَكَلَّمَهُمْ. فَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَسَامَةُ، لَا أَرَاكَ تَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟» ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا. فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّمِيرُ قَطَعُوهُ... وَالَّذِي تَقْسِي بِيَدِي، لَوْ كَانَتْ قَاطِعَةٌ بَيْنَ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَهُ». فَقَطَعَ يَدَ الْمُخْزُومِيِّ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالتَّنَائِي.

سُقُوطُ الْحُدُودِ بِالشُّبُهَاتِ: الْحَدُّ عُقُوبَةٌ مِنَ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي تُوقَعُ ضَرَرًا فِي جَسَدِ الْجَانِي وَسُمْعَتِهِ، وَلَا يَحِلُّ اسْتِبَاحَةُ حُرْمَةِ أَحَدٍ، أَوْ إِيْلَامُهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا يَتَّبَعُ هَذَا الْحَقُّ إِلَّا بِالِدَّلِيلِ الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الشُّكُّ، فَإِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الشُّكُّ كَانَ ذَلِكَ مَانِعًا مِنَ الْيَقِينِ الَّذِي تَنْبَنِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ. وَمِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَتِ التُّهْمُ وَالشُّكُوكُ لَا عِزَّةَ لَهَا وَلَا اعْتِدَادَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مَطْنَةُ الْخَطِإِ. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَعَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنْ لَا إِمَامَ لَأَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مَوْفُوفًا، وَأَنَّ الْوَقْفَ أَصَحُّ، قَالَ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ.

الشُّبُهَاتُ - وَأَقْسَامُهَا^(١): تَحَدَّثَ الْأَحْنَافُ وَالشَّافِعِيَّةُ عَنِ الشُّبُهَاتِ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا رَأْيٌ تُجْمَلُهُ فِيمَا يَأْتِي:

(١) التشريع الجنائي الإسلامي.

رَأَى الشَّافِعِيَّةُ: يَرَى الشَّافِعِيَّةُ أَنَّ الشُّبْهَةَ تَنْقَسِمُ أَقْسَامًا ثَلَاثَةً:

١ - شُبْهَةٌ فِي الْمَحَلِّ: أَي مَحَلُّ الْفِعْلِ - مِثْلُ: وَطَأَ الزَّوْجَ الزَّوْجَةَ الْحَائِضَ أَوْ الصَّائِمَةَ، أَوْ إِتْيَانُ الزَّوْجَةِ فِي دُبُرِهَا؛ فَالشُّبْهَةُ هُنَا قَائِمَةٌ فِي مَحَلِّ الْفِعْلِ الْمُحَرَّمِ.

إِذْ إِنَّ الْمَحَلَّ مَمْلُوكٌ لِلزَّوْجِ - وَمَنْ حَقَّ أَنْ يُبَايِسَ الزَّوْجَةَ - وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُبَايِسَهَا وَهِيَ حَائِضٌ أَوْ صَائِمَةٌ أَوْ أَنْ يَأْتِيَهَا فِي الدُّبُرِ - إِلَّا أَنَّ مِلْكَ الزَّوْجِ لِلْمَحَلِّ وَحَقُّهُ عَلَيْهِ يُورِثُ شُبْهَةً... وَقِيَامُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ يَقْتَضِي ذَرَّةَ الْحَدِّ، سِوَاةً اعْتَقَدَ الْفَاعِلُ بِحَلِّ الْفِعْلِ أَوْ بِحُرْمَتِهِ؛ لِأَنَّ أَسَاسَ الشُّبْهَةِ لَيْسَ الْإِعْتِقَادُ وَالظَّنُّ؛ وَإِنَّمَا أَسَاسُهَا مَحَلُّ الْفِعْلِ وَتَسَلُّطُ الْفَاعِلِ شَرْعًا عَلَيْهِ.

٢ - شُبْهَةٌ فِي الْفَاعِلِ: كَمَنْ يَطَأُ امْرَأَةً زُفَّتْ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهَا زَوْجَتُهُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَتُهُ... وَأَسَاسُ الشُّبْهَةِ ظَنُّ الْفَاعِلِ وَاعْتِقَادُهُ بِحَيْثُ يَأْتِي الْفِعْلُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي مُحَرَّمًا - فِقِيَامُ هَذَا الظَّنِّ عِنْدَ الْفَاعِلِ يُورِثُ شُبْهَةً يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا ذَرَّةُ الْحَدِّ - أَمَّا إِذَا أَتَى الْفَاعِلُ الْفِعْلَ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ فَلَا شُبْهَةَ.

٣ - شُبْهَةٌ فِي الْجِهَةِ: وَيُقْصَدُ فِي هَذَا الْإِسْتِبَاهُ فِي حِلِّ الْفِعْلِ وَحُرْمَتِهِ - وَأَسَاسُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى الْفِعْلِ - فَكُلُّ مَا اخْتَلَفُوا عَلَى حِلِّهِ أَوْ جَوَازِهِ كَانَ الْإِخْتِلَافُ فِيهِ شُبْهَةً يَنْدَرُجُ بِهَا الْحَدُّ - فَمِثْلًا يُجِيزُ أَبُو حَنِيفَةَ الزَّوَاجَ بِلَا وَلِيٍّ وَيُجِيزُهُ مَالِكٌ بِلَا شُهُودٍ - وَلَا يُجِيزُ جَمَاهُورُ الْفُقَهَاءِ هَذَا الزَّوَاجَ - وَنَتِيجَةُ هَذَا الزَّوَاجِ أَنَّهُ لَا حَدٌّ عَلَى الْوَطْءِ فِي هَذَا الزَّوَاجِ الْمُخْتَلَفِ فِي صِحَّتِهِ - لِأَنَّ الْخِلَافَ يَقُومُ شُبْهَةً تَنْدَرُجُ الْحَدُّ، وَلَوْ كَانَ الْفَاعِلُ يَعْتَقِدُ بِحُرْمَةِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِعْتِقَادَ فِي ذَاتِهِ لَيْسَ لَهُ أَثَرٌ مَا دَامَ الْفُقَهَاءُ مُخْتَلَفِينَ عَلَى الْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ.

رَأَى الْأَخْتَابَ: أَمَّا الْأَخْتَابُ فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الشُّبْهَةَ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ:

١ - شُبْهَةٌ فِي الْفِعْلِ: وهي شُبْهَةٌ فِي حَقِّ مَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ دُونَ مَنْ لَمْ يَشْتَبِهْ عَلَيْهِ. وَتَثْبُتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ فِي حَقِّ مَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْحِلُّ وَالْحُرْمَةُ - وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ دَلِيلٍ سَمْعِيٍّ يُفِيدُ الْحِلَّ؛ بَلْ ظَنُّ غَيْرِ الدَّلِيلِ دَلِيلًا - كَمَنْ يَطَّأُ زَوْجَتَهُ الْمُطْلَقَةَ ثَلَاثًا أَوْ بَاتِنًا عَلَى مَالٍ فِي عِدَّتِهَا - وَتَغْلِيلُ ذَلِكَ، أَنَّ النِّكَاحَ إِذَا كَانَ قَدْ زَالَ فِي حَقِّ الْحِلِّ أَصْلًا لَوْجُودِ الْمُتَعَطِّلِ لِحِلِّ الْمَحَلِّيَّةِ، وَهُوَ الطَّلَاقُ، فَإِنَّ النِّكَاحَ قَدْ بَقِيَ فِي حَقِّ الْفِرَاشِ - وَالْحُرْمَةُ عَلَى الْأَزْوَاجِ فَقَطْ - وَمِثْلُ هَذَا الْوَطْءِ حَرَامٌ؛ فَهُوَ زِنَى يُوجِبُ الْحَدَّ - إِلَّا إِذَا ادَّعَى الْوَاطِئُ الْاِشْتِبَاءَ وَظَنَّ الْحِلَّ - لِأَنَّهُ بَتَّى ظَنُّهُ عَلَى نَوْعِ دَلِيلٍ، وَهُوَ بَقَاءُ النِّكَاحِ فِي حَقِّ الْفِرَاشِ وَحُرْمَةُ الْأَزْوَاجِ؛ فَظَنَّ أَنَّهُ بَقِيَ فِي حَقِّ الْحِلِّ أَيْضًا - وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ دَلِيلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لَكِنَّهُ لَمَّا ظَنُّهُ دَلِيلًا اغْتَبِرَ فِي حَقِّهِ دَرْءًا لِمَا يَنْدَرِي بِالشُّبْهَاتِ، وَيُشْتَرَطُ - لِقِيَامِ الشُّبْهَةِ فِي الْفِعْلِ - الْأَنَّ يَكُونُ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ أَصْلًا، وَأَنْ يَعْتَقِدَ الْجَانِي الْحِلَّ فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ أَوْ لَمْ يَكُنِ الْاِعْتِقَادُ بِالْحِلِّ ثَابِتًا؛ فَلَا شُبْهَةَ أَصْلًا. وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْجَانِي كَانَ يَعْلَمُ بِحُرْمَةِ الْفِعْلِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

٢ - الشُّبْهَةُ فِي الْمَحَلِّ: وَيُسَمُّونَهَا الشُّبْهَةَ الْحُكْمِيَّةَ، وَشُبْهَةَ الْمِلْكِ: وَتَقُومُ هَذِهِ الشُّبْهَةُ عَلَى الْاِشْتِبَاءِ فِي حُكْمِ الشَّرْعِ بِحِلِّ الْمَحَلِّ، فَيُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنْ تَكُونَ نَاشِئَةً عَنْ حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ - وَهِيَ تَتَحَقَّقُ بِقِيَامِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ يَنْفِي الْحُرْمَةَ - وَلَا عِزَّةَ بظُنِّ الْفَاعِلِ - فَيَسْتَوِي أَنْ يَعْتَقِدَ الْفَاعِلُ الْحِلَّ، أَوْ يَعْلَمَ الْحُرْمَةَ - لِأَنَّ الشُّبْهَةَ ثَابِتَةٌ بِقِيَامِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ - لَا بِالْعِلْمِ وَعَدَمِهِ.

مَنْ يُقِيمُ الْخُلُودَ؟ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ أَوْ مَنْ يُنْيِيهِ عَنْهُ هُوَ

الْحَصَنَةِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِرَمَوْ شَهْلَةَ فَلْيَلْزِمُوا مَنِيْنًا جَلَّةً^(١). «يَا هَزَالُ» لَوْ سَرَرْتَهُ بِرِدَائِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ». قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ بْنُ هَزَالِ الْأَسْلَمِيُّ، فَقَالَ يَزِيدُ: «هَزَالُ جَدِّي... هَذَا الْحَدِيثُ حَقٌّ».

وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَرَرَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ سَرَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَشَفَ عَوْرَةَ أَخِيهِ كَشَفَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ حَتَّى يَفْضَحَهُ فِي بَيْتِهِ». وَإِذَا كَانَ السَّرُّ مَتَدُونًا، يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الشَّهَادَةُ بِوَخْلَافِ الْأَوَّلَى الَّتِي مَرَّجَعُهَا إِلَى كَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ، لِأَنَّهَا فِي رُتَبَةِ التُّذْبِ فِي جَانِبِ الْفَعْلِ، وَكَرَاهَةِ التَّنْزِيهِ فِي جَانِبِ التَّرْكِ، وَلِهَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ لَمْ يَغْتَدِ الزَّئِي وَلَمْ يَتَهْتَكْ بِهِ؛ أَمَّا إِذَا وَصَلَ الْحَالُ إِلَى إِشَاعَتِهِ وَالتَّهْتُكِ بِهِ، فَيَجِبُ كَوْنُ الشَّهَادَةِ بِوَخْلَافِ الْأَوَّلَى مِنْ تَرْكِهَا؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ الشَّارِعَ إِخْلَاءَ الْأَرْضِ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْفَوَاحِشِ، وَذَلِكَ يَتَحَقَّقُ بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْفَاعِلِينَ، وَبِالزَّجْرِ لَهُمْ، فَإِذَا ظَهَرَ حَالُ الشَّرِّ فِي الزَّئِي وَعَدِمَ الْمُبَالَاةُ بِهِ وَإِشَاعَتِهِ، فِإِخْلَاءِ الْأَرْضِ الْمَطْلُوبُ حِينَئِذٍ بِالتَّوْبَةِ؛ اِحْتِمَالًا يُقَابِلُهُ ظُهُورُ عَدَمِهَا، فَمَنْ اتَّصَفَ بِذَلِكَ فَيَجِبُ تَحْقِيقُ السَّبَبِ الْآخَرَ لِلْإِخْلَاءِ وَهُوَ الْحُدُودُ، بِخِلَافِ مَنْ زَنَى مَرَّةً أَوْ مِرَارًا، مُسْتَبْرَأً مُتَحَوِّفًا مُتَتَدِّمًا عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَحَلُّ اسْتِحْبَابِ سَرِّ الشَّاهِدِ^(٢).

سَرَرُ الْمُسْلِمِ نَفْسَهُ: بَلْ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَسَرَّ نَفْسَهُ وَلَا يَفْضَحَهَا بِالْحَدِيثِ عَمَّا يَصْنَعُ عَنْهُ، مِنْ إِثْمٍ أَوْ إِقْرَارٍ أَمَامَ الْحَاكِمِ لِيُتَغَدَّ فِيهِ الْعُقُوبَةُ. رَوَى الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا

(١) سورة النور: الآية ٤.

(٢) انظر ص ١٦٤ ج ٣ حاشية الشلبي على الزيلعي من كتاب الحدود للبهني.

أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ آنَ لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ...مَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَةِ فَلْيَسْتِزِرْ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يَتَّيِدْ لَنَا صَفْحَتَهُ، نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ.

الحدودُ كَفَّارَةٌ لِلْآثَامِ: يرى أكثرُ العلماءِ أَنَّ الحدودَ إذا أُقيمتْ كانتْ مُكْفِّرَةً لِمَا اقْتَرِفَ من آثامٍ، وَأَنَّهُ لَا يُعَذَّبُ فِي الْآخِرَةِ. لِمَا رواه البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ فَقَالَ: «تَبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَمُوقِبٌ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ»^(١)، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ. وإقامةُ الحدِّ وَإِنْ كَانَتْ مُكْفِّرَةً لِلْآثَامِ، فَإِنَّهَا مَعَ ذَلِكَ زَاجِرَةٌ عن اقترافِهَا، فهي جَوَابِرٌ وَزَوَاجِرٌ مَعًا.

إِقَامَةُ الْحُدُودِ فِي دَارِ الْحَرْبِ: ذَهَبَ فَرِيقٌ من العلماءِ إِلَى أَنَّ الحدودَ تُقَامُ فِي دَارِ الْحَرْبِ كَمَا تُقَامُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ دُونَ تَفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِإِقَامَتِهَا عَامٌّ لَمْ يَخْصُ دَارًا دُونَ دَارٍ. وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا مَالِكٌ وَاللُّيْثُ بْنُ سَعْدٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ: إِذَا غَزَا أَمِيرٌ أَرْضَ الْحَرْبِ، فَإِنَّهُ لَا يُقِيمُ الحدَّ عَلَى أَحَدٍ من جنودِهِ فِي عَسْكَرِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا يَضُرُّ أَوْ الشَّامِ أَوْ الْيَرْاقِ أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ، فَيُقِيمُ الحدودَ فِي عَسْكَرِهِ. وَحُجَّتُهُ هُوَ لَا أَنْ إِقَامَةَ الْحُدُودِ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَدْ تَحْمِلُ الْمَحْدُودَ عَلَى الْإِلْتِحَاقِ بِالْكَفْرِ، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِعُ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا حَدٌّ من حدودِ اللَّهِ تعالى، وَقَدْ نَهَى عَنْ إِقَامَتِهِ فِي الْغَزْوِ خَشْيَةً أَنْ يَتَرَتَّبَ عَلَيْهِ مَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ. وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَغَيْرُهُمْ من علماءِ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ

(١) وَهَذَا فِيمَا عدا الشُّرْكَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ.

الله»^(١) . وقول الرسول ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ...» فَصَحَّ أَنَّ الْقَاضِيَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِالْقِسْطِ، وَلَيْسَ مِنَ الْقِسْطِ أَنْ يَتْرَكَ الظَّالِمَ عَلَى ظُلْمِهِ لَا يُغَيِّرُهُ، وَصَحَّ أَنَّ قَرْضاً عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَغَيِّرَ كُلَّ مُنْكَرٍ عَلَيْهِ بِيَدِهِ، وَأَنْ يُعْطِيَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَإِلَّا فَهُوَ ظَالِمٌ. وَأَمَّا جَمْعُ الْفُقَهَاءِ، فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِعِلْمِهِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى حَدٍّ لَمْ أَخْذُهُ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ عِنْدِي». وَلَأَنَّ الْقَاضِيَّ كَثِيرُوهُ مِنَ الْأَفْرَادِ، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمَا شَهِدَهُ مَا لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ الْبَيِّنَةُ الْكَامِلَةُ، وَلَوْ رَمَى الْقَاضِي زَانِيًا بِمَا شَهِدَهُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ عَلَى مَا يَقُولُ الْبَيِّنَةُ الْكَامِلَةُ لَكَانَ قَاضِياً يَلْزُمُهُ حَدُّ الْقُلُوبِ. وَإِذَا كَانَ قَدْ حُرِّمَ عَلَى الْقَاضِي النَّطْقُ بِمَا يَعْلَمُ، فَأَزُولِي أَنْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ، وَأَصْلُ هَذَا الرَّأْيِ قَوْلُ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿كَذَلِكَ لَمْ يَأْتُوا بِالْحُكْمِ إِلَّا شَهَادَةً فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾^(٢) .

الْخَمْرُ

التَّدْرِجُ فِي تَحْرِيمِهَا: وَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ حَتَّى هَاجَرَ الرُّسُولُ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَكَثُرَ سُؤَالُ الْمُسْلِمِينَ عَنْهَا وَعَنِ لَعْنِ الْمَيْسِرِ، لِمَا كَانُوا يَرَوْنَهُ مِنْ شُرُورِهِمَا وَمَفَاسِدِهِمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنبَاطُ وَالأَعْيُنُ رِجْسٌ مِمَّا ذُكِّرَ بِكُمْ فِي الأَنفُسِ وَأِنَّهَا رِجْسٌ عَظِيمٌ﴾^(٣) . أَيُّ أَنْ فِي تَعَاطِيهِمَا ذَنْبًا كَبِيرًا، لِمَا فِيهِمَا

(١) سورة النساء: الآية ١٣٥.

(٢) سورة النور: الآية ١٣.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢١٩.

العداوة والبغضاء بسبب هذا التعاطي، وهذه مفسدة دنيوية.

٥ - وَأَنْ إِرَادَتَهُ كَذَلِكَ فِي الصَّدِّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، وَالْإِلْهَاءِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَهَذِهِ مَقْسَدُهُ أُخْرَى دِينَهُ.

٦ - وَأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يُوجِبُ الْإِنْتِهَاءَ عَنْ تَعَاطِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. وَهَذِهِ
الآيَةُ آخِرُ مَا نَزَلَ فِي حُكْمِ الْخَمْرِ، وَهِيَ قَاضِيَةٌ بِتَحْرِيمِهَا تَحْرِيمًا قَاطِعًا.
وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ: ﴿وَأَشْرَبُ
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا
أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ (١).

فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: تَشْرِبُهَا لِمَنَافِعِهَا، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ فِيهِ إِثْمٌ. ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الصَّلَاةَ وَأنتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(٢). فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ تَشْرِبُهَا وَتَجْلِسُ فِي بَيْتِنَا، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

فَنَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا لَكُمُ وَالْبَيْتِ وَالْأَهْلِ وَالْأَكْرَامِ وَمَنْ يَنْ
عَمَلَ الْبَيْتِ كَمَنْ يَنْعَمُ لَكُمْ قُلُوبُ ۖ﴾ ﴿٥٠﴾ إِنَّا يُبْدِ الْقَيْطَانُ أَنْ يُفْعَ يَتَكَّمُ
الْعَدَاةَ وَالْبَيْتَ فِي الْبَيْتِ وَالْبَيْتِ وَصَلَكُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ الصَّلَاةَ قَوْلَ أَنَّمَا
مُتَّبِعُونَ ﴿٤٩﴾. فَنَهَاهُمْ فَاتَّبِعُوا. وَكَانَ هَذَا التَّحْرِيمُ بَعْدَ غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ.

(١) سورة البقرة: الآية ٢١٩.

(٢) صورة النساء: الآية ٤٣.

(٣) وروى في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مَّشْكُونُونَ﴾، أنه لما علم عمر رضي الله عنه أن هذا وعيد شديد زائد على معنى «انتبهوا»، قال: انتهينا. وأمر النبي ﷺ مناديه أن ينادي في سكك المدينة: أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَكَسَرَتِ الْغَنَاءُ وَأُرْبِقَتِ الْخَمْرُ حَتَّى جَزَتْ فِي سَكِّكَ الْمَدِينَةِ.

(٤) سورة المائدة: الآيتان ٩٠، ٩١.

وعن قَتَادَةَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ بَعْدَ غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ، وَكَانَتْ غَزْوَةُ الْأَحْزَابِ سَنَةً أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ هِجْرِيَّةٍ. وَذَكَرَ ابْنُ اسْحَاقَ أَنَّ التَّحْرِيمَ كَانَ فِي غَزْوَةِ بَنِي النَّظِيرِ وَكَانَتْ سَنَةً أَرْبَعٍ هِجْرِيَّةٍ عَلَى الرَّاجِحِ. وَقَالَ الدُّمَيْطِيُّ فِي مِيزَانِهِ: كَانَ تَحْرِيمُهَا عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ سَنَةً سِتٍّ هِجْرِيَّةٍ.

تَشْلِيدُ الْإِسْلَامِ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ: وَتَحْرِيمُ الْخَمْرِ يَتَّفِقُ مَعَ تَعَالِيمِ الْإِسْلَامِ الَّتِي تَسْتَهْدِفُ إِيْجَادَ شَخْصِيَّةٍ قَوِيَّةٍ فِي جَسَدِهَا وَنَفْسِهَا وَعَقْلِهَا، وَمَا مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّ الْخَمْرَ تُضْعِفُ الشَّخْصِيَّةَ وَتُذْهِبُ بِمَقْوَمَاتِهَا، وَلَا يَبْقَى الْعَقْلُ، يَقُولُ أَحَدُ الشُّعْرَاءِ:

شَرِبْتُ الْخَمْرَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي كَذَلِكَ الْخَمْرُ تَفْعَلُ بِالْعُقُولِ

وَإِذَا ذَهَبَ الْعَقْلُ تَحَوَّلَ الْمَرْءُ إِلَى حَيَوَانٍ شَرِيرٍ، وَصَدَرَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ مَا لَا حَدَّ لَهُ، فَالْقَتْلُ، وَالْعُدْوَانُ، وَالْفُحْشُ وَإِفْشَاءُ الْأَسْرَارِ، وَخِيَانَةُ الْأَوْطَانِ مِنْ أَثَارِهِ. وَهَذَا الشَّرُّ يَصِلُ إِلَى نَفْسِ الْإِنْسَانِ، وَإِلَى أَصْدِقَائِهِ وَجِيرَانِهِ، وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَسُوقُهُ حَظُّهُ التَّوَسُّعِ إِلَى الْإِقْتِرَابِ مِنْهُ. فَقَدْ عَلِيَ كَرَمُ اللَّهِ وَجْهَهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَمُو حَمْزَةَ وَكَانَ لَهُ شَارِقَانِ «أَيُّ نَاقَتَانِ مُسْتَنَتَانِ» أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ عَلَيْهِمَا الْإِذْخِرَ «وَهُوَ نَبَاتٌ طَيِّبٌ الرَّائِحَةِ» مَعَ صَائِغٍ يَهُودِيٍّ وَيَبِيعُهُ لِلصُّوَاغِيْنَ، لَيْسَتَعَيْنَ بِشَرِّهِ عَلَى وَلِيمَةِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عِنْدَ إِرَادَةِ الْبِنَاءِ بِهَا - وَكَانَ عُمُو حَمْزَةُ يَشْرَبُ الْخَمْرَ مَعَ بَعْضِ الْأَنْصَارِ، وَمَعَهُ قَيْتَةُ تُغَيِّيهُ، فَانْشَدَتْ شِعْرًا حَثَّتْ بِهِ عَلَى نَحْرِ النَّاقَتَيْنِ، وَأَخَذَ أَطْيَاهِمَا لِأَكْلٍ مِنْهَا، فَتَارَ حَمْزَةُ وَجَبَّ^(١) أَسْنِمَتَهُمَا وَأَخَذَ مِنْ أَكْبَاهِهِمَا. فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ ذَلِكَ تَأَلَّمَ وَلَمْ يَمْلِكْ عَيْتِيهِ، وَشَكَا حَمْزَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ

(١) جب: قطع.

عَلَى حَمْرَةٍ وَمَعَهُ عَلِيٌّ وَزَيْدٌ بْنُ حَارِثَةَ فَتَعَيَّظَ عَلَيْهِ وَطَفِقَ يُلُومُهُ - وَكَانَ حَمْرُهُ قِيلًا قَدْ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، فَنَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ لَهُ وَلِمَنْ مَعَهُ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدٌ لِأَبِي، فَلَمَّا عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قِيلٌ، نَكَصَ عَلَى عَقْبَيْهِ الْقَهْقَرَى، وَخَرَجَ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ.

هَذِهِ هِيَ آثَارُ الْحَمْرِ حِينَمَا تَلْعَبُ بِرَأْسِ شَارِبِهَا وَتُقْفِدُهُ وَغَيْهَ، وَلِهَذَا أَطْلُقَ عَلَيْهَا الشُّرْعُ أُمَّ الْخَبَائِثِ. فَقَدْ عَنِدَ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحَمْرُ أُمُّ الْخَبَائِثِ». وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ: «الْحَمْرُ أُمُّ الْفَوَاحِشِ وَأَكْبَرُ الْكِبَائِرِ - وَمَنْ شَرِبَ الْحَمْرَ تَرَكَ الصَّلَاةَ، وَوَقَعَ عَلَى أُمِّهِ وَخَالَتِهِ وَعَمَّتِهِ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَكَذَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ «مَنْ شَرِبَهَا وَقَعَ عَلَى أُمِّهِ». وَكَمَا جَعَلَهَا أُمُّ الْخَبَائِثِ أَكَّدَ حُرْمَتَهَا، وَلَعَنَ مُتَعَايِطَهَا وَكُلَّ مَنْ لَهَا بِهَا صِلَةٌ، وَاعْتَبَرَهُ خَارِجًا عَنِ الْإِيمَانِ. فَمَنْ أَنَسَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ فِي الْحَمْرِ عَشْرَةَ: عَاصِرَهَا، وَمُتَعَصِّرَهَا، وَشَارِبَهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا، وَآكِلَ لَعْنَتِهَا، وَالْمُشْتَرِيَ لَهَا، وَالْمُشْتَرَى لَهَا».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْحَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(١). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ.

(١) أَي أَنَّ مَرْتَكِبَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ حَالُ ارْتِكَابِهِ مُتَصِفًا بِالْإِيمَانِ الْإِذْعَانِي لِحُرْمَةِ ذَلِكَ - وَكَوْنُهُ مِنْ أَسْبَابِ سُخْطِ اللَّهِ وَعَقُوبَتِهِ لِأَنَّ هَذَا الْإِيمَانُ يَسْتَلْزِمُ اجْتِنَابَ الْمَعَاصِي. وَقِيلَ: إِنَّ الْإِيمَانَ يَفَارِقُ مَرْتَكِبَ أَمْثَالِ هَذِهِ الْكِبَائِرِ مَدَّةَ مَلَابَسَتِهِ لَهَا، وَقَدْ يَمُودُ إِلَيْهِ بَعْدَهَا. وَقِيلَ: النِّفْيُ لِكَمَالِ الْإِيمَانِ. وَالرَّايُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ، كَمَا حَقَّقَهُ الْإِمَامُ الْفَخْرِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ فِي كِتَابِ «التَّوْبَةِ».

وجعل جزءاً مَنْ يَتَنَاوَلُهَا فِي الدُّنْيَا أَنْ يُحَرَّمَ مِنْهَا فِي الْآخِرَةِ لِأَنَّهُ اسْتَمَجَلَ شيئاً فُجُوزِي بِالْجِرْمَانِ مِنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يَتُبْ لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ، وَإِنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

تَحْرِيمُ الْخَمْرِ فِي الْمَسِيحِيَّةِ: وكما أَنَّ الْخَمْرَ مُحَرَّمَةٌ فِي الْإِسْلَامِ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ فِي الْمَسِيحِيَّةِ كَذَلِكَ. وَقَدْ اسْتَفْتَتْ جَمَاعَةٌ مَنَعَ الْمُشْكِرَاتِ رُؤْسَاءَ الدِّيَّانَةِ الْمَسِيحِيَّةِ بِالْوَجْهِ الْقِبْلِيِّ بِالْجُمْهُورِيَّةِ^(١) فَأَقْتُوا بِمَا خَلَّصَتْهُ: أَنَّ الْكُتُبَ الْإِلَهِيَّةَ جَمِيعَهَا قَفَضَتْ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَعَدَّ عَنِ الْمُشْكِرَاتِ، كَذَلِكَ اسْتَدْلَّ رِئِيسُ كَنِيسَةِ السُّورِيِّينَ الْأَرْتُوذُكْسِيِّينَ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُشْكِرَاتِ بِنصوصِ الْكِتَابِ الْمُقَدَّسِ. ثُمَّ قَالَ: وَخِلَاصَةُ الْقَوْلِ: إِنَّ الْمُشْكِرَاتِ إِجْمَالاً مُحَرَّمَةٌ فِي كُلِّ كِتَابٍ؛ سِوَاكَ كَانَتْ مِنَ الْعَيْبِ أَمْ مِنْ سَائِرِ الْمَوَادِّ كَالشَّعِيرِ، وَالثَّمَرِ، وَالْعَسَلِ، وَالتَّمَّاحِ، وَغَيْرِهَا. وَمِنْ شَوَاهِدِ الْعَهْدِ الْجَدِيدِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ بُولُسَ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ أَفَسُوسَ (٨: ٥): «وَلَا تَشْكُرُوا بِالْخَمْرِ الَّذِي فِيهِ الْخَلَاعَةُ». وَنَهْيُهُ عَنْ مُخَالَطَةِ السُّكْرَةِ (١ كور ١١: ٥) وَجُزْمُهُ بِأَنَّ السُّكْرِيَّيْنَ لَا يَرْتُونُ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ (غللا: ٢١) (١ كور ٦: ٩: ١٠).

أَضْرَارُ الْخَمْرِ: وَقَدْ لَخَّصَتْ مَجَلَّةُ التَّمَدُّنِ الْإِسْلَامِيِّ «بِقَلَمِ الدُّكتور عَبدِ الْوَهَّابِ خَلِيلٍ» مَا فِي الْخَمْرِ مِنْ أَضْرَارٍ نَفْسِيَّةٍ وَبَدَنِيَّةٍ وَخَلْقِيَّةٍ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ أَثَارٍ سَيِّئَةٍ فِي الْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ فَقَالَتْ: وَإِذَا سَأَلْنَا جَمِيعَ الْعُلَمَاءِ سِوَاكَ عُلَمَاءِ الدِّينِ، أَوْ الطَّبِّ، أَوْ الْأَخْلَاقِ، أَوْ الْجَمَاعَةِ، أَوْ الْاِقْتِسَادِ وَأَخَذْنَا رَأْيَهُمْ فِي تَعَاطِي الْمُشْكِرَاتِ لَكَانَ جَوَابُ الْكُلِّ وَاحِداً:

(١) مِنْهُمْ نِيَّافَةُ مَطْرَانِ كَرْسِي أَسِيوُط، وَنِيَّافَةُ مَطْرَانِ كَرْسِي الْبَلِينَا، وَنِيَّافَةُ مَطْرَانِ قَنَا.

وهو مَنْعُ تَعَاظِيهَا مَنَعًا بَاطِلًا؛ لِأَنَّهَا مُضِرَّةٌ ضَرَرًا فَادِحًا. فعلماءُ الدِّينِ يقولون: إِنَّهَا مُحَرِّمَةٌ، وما حُرِّمَتْ إِلَّا لِأَنَّهَا أُمُّ الْخَبَايِثِ.

وعلماءُ الطَّبِّ، يقولون: إِنَّهَا من أعظمِ الأخطارِ التي تُهْدَدُ نَوْعُ الْبَشَرِ؛ لا بما تُورِثُهُ مباشرةً من الأضرارِ السَّامَةِ فَحَسْبُ؛ بل بعواقِبِهَا الْوَحِيمَةِ أَيْضًا؛ إذ إِنَّهَا تُمَهِّدُ السَّبِيلَ لخطرٍ لَا يَقِلُّ ضَرَرًا عَنْهَا، أَلَا وَهُوَ السَّلُّ. والخَمَرُ تُورِثُ الْبَدَنَ وتجعلُهُ أَقْلَ مُقَاوِمَةً وَجَلْدًا في كثيرٍ من الأمراضِ مُطْلَقًا، وهي تُؤَثِّرُ في جميعِ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ، وَخَاصَّةً في الْكَبِدِ، وهي شديدةُ الْفَتَكِ بالمجموعةِ الْعَصَبِيَّةِ. لذلك لَا يُسْتَعْرَبُ أَنْ تَكُونَ من أُمِّ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةِ لكثيرٍ من الأمراضِ الْعَصَبِيَّةِ ومن أعظمِ دواعي الْجَنُونِ وَالشَّقَاوَةِ وَالْإِجْرَامِ، لَا لِمُسْتَعْمِلِهَا وَحْدَهُ، بَلْ وفي أَعْقَابِهِ من بَعْدِهِ. فهي إِذْنٌ عِلَّةٌ الشَّقَاءِ وَالْعَوَزِ وَالْبُؤْسِ، وهي جُرْثُومَةُ الْإِفْلَاسِ وَالْمَسْكَنَةِ وَالذُّلِّ - وما نَزَلَتْ بِقَوْمٍ إِلَّا أَوْدَتْ بِهِمْ: مَادَّةٌ وَمَعْنَى... بَدَنًا وَرُوحًا... جَسْمًا وَعَقْلًا. وعلماءُ الْأَخْلَاقِ يقولون: لِكَيْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مُحَافِظًا عَلَى الرِّزَاقِ وَالْعِمَّةِ وَالشَّرَفِ وَالشُّخُورَةِ وَالْمُرُوءَةِ، يَلْزَمُ عَدَمَ تَنَاوُلِهِ شَيْئًا يَضِيحُ بِهِ هَذِهِ الصِّفَاتُ الْحَمِيدَةُ.

وعلماءُ الْاجْتِمَاعِ يقولون: لِكَيْ يَكُونَ الْمَجْتَمَعُ الْإِنْسَانِي عَلَى غَايَةِ مِنَ النِّظَامِ وَالتَّرْتِيبِ يَلْزَمُ عَدَمُ تَغْيِيرِهِ بِأَعْمَالٍ تُخْلِبُ بِهَذَا النِّظَامَ، وَعِنْدَمَا تُضَيِّحُ الْفَوَاضِلُ سَائِدَةً - وَالْفَوَاضِلُ تَخْلُقُ التَّفَرُّقَ - وَالتَّفَرُّقُ تُفِيدُ الْأَعْدَاءَ. وعلماءُ الْاِقْتِسَادِ يقولون: إِنَّ كُلَّ دِرْهَمٍ نَضْرِفُهُ لِمَتَفَعِّلِنَا فَهُوَ قُوَّةٌ لَنَا وَلِلْوَطَنِ، وَكُلُّ دِرْهَمٍ نَضْرِفُهُ لِمَضَرِّئِنَا، فَهُوَ خَسَارَةٌ عَلَيْنَا وَعَلَى وَطَنِنَا فَكَيْفَ بِهَذِهِ الْمَلَايِينِ مِنَ اللَّيْرَاتِ الَّتِي تَذْهَبُ سُدَى عَلَى شُرْبِ الْمُسْكِرَاتِ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا، وَتَوْخُرُنَا مَالِيًا وَتَذْهَبُ بِمُرُوءَتِنَا وَتَخَوُّنِنَا؟. فعلى هَذَا

الأساس نرى أنَّ العقل يأمُرنا بعدم تعاطي الخمر - وإذا أرادت الحكومة أخذ رأي العلماء الخبيرين في هذا المضمار فقد كَفَيْتَاهَا مَوْثِقَةُ التَّعَبِ فِي هَذِهِ السَّبِيلِ وَأَتَيْنَاهَا بِالْجَوَابِ بِدُونِ أَنْ تَتَكَبَّدَ مَشَقَّةٌ أَوْ تَضَرِّفَ فُلْسًا وَاحِدًا، إِذْ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ مُتَّفِقُونَ عَلَى ضَرَرِهَا، وَالْحُكُومَةُ مِنَ الشَّعْبِ - وَالشَّعْبُ يُرِيدُ مِنْ حُكُومَتِهِ رَفْعَ الضَّرَرِ وَالْأَذَى، وَهِيَ مَسْؤُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا.

وَيَمْنَعُ الْمُسْكِرَاتِ يَغْدُو أَفْرَادُ الْأُمَّةِ أَقْوِيَاءَ الْبَنِيَّةِ صَحِيحِي الْجِسْمِ، أَقْوِيَاءَ الْعَزِيمَةِ ذَوِي عَقْلٍ نَاضِجٍ - وَهَذِهِ مِنْ أَمَمِ الْوَسَائِلِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى رَفْعِ الْمَسْتَوَى الصَّحِّيِّ فِي الْبِلَادِ، وَكَذَلِكَ هِيَ الدِّعَامَةُ الْأُولَى لِرَفْعِ الْمَسْتَوَى الْاجْتِمَاعِيِّ وَالْأَخْلَاقِيِّ وَالْاِقْتِسَادِيِّ، إِذْ تَخَفَّفَ الْعِنَاءُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْوِزَارَاتِ، وَخَاصَّةً وَزَارَةُ الْعَدْلِ - فَيُضَيِّحُ رُؤَاةَ الْقُصُورِ الْعَدْلِيَّةِ وَالسُّجُونِ قَلِيلِينَ، وَبَعْدَهَا تُضَيِّحُ السُّجُونَ خَالِيَةً تَتَحَوَّلُ إِلَى دُورٍ يُسْتَفَادُ مِنْهَا بِشَتَّى الْإِصْلَاحَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ. هَذِهِ هِيَ الْحَضَارَةُ وَالْمَدَنِيَّةُ، وَهَذِهِ هِيَ النَّهْضَةُ، وَهَذَا هُوَ الرُّقْيُ وَالْوَعْيُ، وَهَذَا هُوَ الْمِغْيَازُ وَالْمِيزَانُ لِرُقْيِ الْأُمَمِ.

هَذِهِ هِيَ الْاِشْتِرَاكِيَّةُ التَّعَاوُنِيَّةُ بِعَيْنِهَا وَحَقِيقَتِهَا: أَيُّ نَشْرِكَ وَنَتَعَاوَنَ عَلَى رَفْعِ الضَّرَرِ وَالْأَذَى... وَبَابُ الْعَمَلِ الْجَدِّي الْمُنْتِجِ وَاسْمُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ (١).

هَذِهِ الْأَضْرَارُ الْآيِفَةُ ثَبَّتَتْ ثُبُوتًا لَا مَجَالَ فِيهِ لَشَكٍّ أَوْ اِرْتِيَابٍ، وَمِمَّا حَمَلَ كَثِيرًا مِنَ الدُّوَلِ الْوَاعِيَةِ عَلَى مُحَارَبَةِ تَعَاطِي الْخَمْرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُسْكِرَاتِ. وَكَانَ فِي مَقْدَمَةِ مَنْ حَاوَلَ مَنَعَ تَعَاطِيهَا مِنَ الدُّوَلِ: أَمْرِيكََا، فَقَدْ نُشِرَ فِي كِتَابِ تَنْقِيحَاتِ الْمُسَيِّدِ أَبِي الْأَعْلَى الْمُؤَدِّي مَا يَأْتِي: مَنَعَتْ

حكومة أمريكا الخمر، وطارذتها في بلادها، واستعملت جميع وسائل المَدِينَةِ الحاضرة، كالمَجَلَّاتِ، والمُحَاضَرَاتِ، والصُّوَرِ، والسِّيَمَا لِتَهْجِينِ شُرْبِهَا، وبيانَ مضارها ومفاسيدها. وَيَقْدُرُونَ ما أَنْفَقَتِ الدَّوْلَةُ فِي الدَّعَايَةِ ضِدَّ الخَمْرِ بما يزيدُ على ٦٠ مليون دولاراً، وأنَّ ما نَشَرَتْهُ مِنَ الكُتُبِ والنُّشَرَاتِ يَشْتَمِلُ على ١٠ بلايين صَفْحَةٍ، وما تَحْمَلُهُ فِي سَبِيلِ تَنْفِيذِ قَانُونِ التَّحْرِيمِ فِي مُدَّةِ أَرْبَعَةِ عَشَرَ عَاماً لَا يَقِلُّ عَنْ ٢٥٠ مليون جُنَيْتاً، وقد أُعِدِمَ فِيهَا ٣٠٠ نَفْسٍ، وَسُجِنَ ٣٣٥، ٥٣٢ نَفْساً، وَبَلَّغَتِ الغَرَامَاتُ إِلَى ١٦ مليون جُنَيْتاً، وَصَادَرَتْ مِنْ كُلِّ الأَمْلَاقِ ما يَبْلُغُ ٤٠٠ مليون وأربعة ملايين جُنَيْتاً وَلَكِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَزِدِ الأُمَّةَ الأَمْرِيكِيَّةَ إِلَّا غَرَاماً بالخمرِ وَعِنَاداً فِي تَعَاطِيهَا، حَتَّى اضْطُرَّتِ الحُكُومَةُ سَنَةَ ١٩٣٣ إِلَى سَحَبِ هَذَا الْقَانُونِ وَإِبَاحَةِ الخَمْرِ فِي مَمْلَكَتِهَا إِبَاحَةً مُطْلَقَةً. انتهى.

إِنَّ أَمْرِيكََا عَجَزَتْ عَجْزاً تَأْمَأً عَنْ تَحْرِيمِ الخَمْرِ بالرُّغْمِ مِنَ الجُهِودِ الضَّخْمَةِ الَّتِي بَذَلَتْهَا، وَلَكِنَّ الإِسْلَامَ الَّذِي رُبِّيَ الأُمَّةُ عَلَى أُسَاسٍ مِنَ الدِّينِ، وَغَرَسَ فِي نَفُوسِ أَفْرَادِهَا غِرَاسَ الإِيمَانِ بِالْحَقِّ، وَأَحْيَا ضَمِيرَهَا بِالتَّعَالِيمِ الصَّالِحَةِ وَالْأَسْوَةِ الْحَسَنَةِ لَمْ يَضَعْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَتَكَلَّفْ مِثْلَ هَذَا الجُهِدِ، وَلَكِنَّهَا كَلِمَةً صَدَرَتْ مِنَ اللّٰهِ اسْتَجَابَتْ لَهَا النُّفُوسُ اسْتِجَابَةً مُطْلَقَةً. رَوَى البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ قَالَ: مَا كَانَ لَنَا خَمْرٌ غَيْرُ قَصِيحِخْتُمْ هَذَا الَّذِي تُسَمُّونَهُ الْقَضِيخَ، إِنِّي لَقَائِمٌ أَشْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا أَيُّوبَ وَرِجَالاً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي بَيْتِنَا، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ بَلَّغْتُمْ الْخَبَرَ؟. فَقُلْنَا: لَا، فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ فَقَالَ: يَا أَنَسُ، أَرَوْقَ هَذِهِ الْقِلَالُ. قَالَ: فَمَا سَأَلُوا عَنْهَا، وَلَا رَاجِعُوهَا بَعْدَ خَيْرِ الرُّجُلِ. وَهَكَذَا يَضَعُ الإِيمَانُ بِأَفْعَلِهِ.

مَا هِيَ الْخَمْرُ؟ الْخَمْرُ هِيَ تِلْكَ السَّوَائِلُ الْمَعْرُوفَةُ الْمُعَدَّةُ بِطَرِيقِ تَخْمِيرٍ بَعْضِ الْحُوبِ أَوْ الْفَوَاكِخِ، وَتَحْوِلُ التَّنَاءُ أَوْ السُّكَّرِ الَّذِي تَحْتَوِيهِ إِلَى غَوْلٍ^(١) بِوَاسِطَةِ بَعْضِ كَائِنَاتٍ حَيَّةٍ لَهَا قُدْرَةٌ عَلَى إِفْرَازِ مَوَادٍ خَاصَّةٍ يُعَدُّ وُجُودُهَا ضَرُورِيًّا فِي عَمَلِيَّةِ التَّخْمِيرِ. وَقَدْ سَمِعْتِ خَمْرًا لِأَنَّهَا تَخْمَرُ الْعَقْلَ وَتَسْتَرْهُ: أَيِ تَغْطِيهِ وَتَقْصِدُ إِدْرَاكَهُ. هَذَا هُوَ تَعْرِيفُ الطَّبِّ لِلْخَمْرِ. وَكُلُّ مَا مِنْ شَائِيءٍ أَنْ يُسَكَّرَ يُعْتَبَرُ خَمْرًا، وَلَا عِزَّةٌ بِالْمَادَّةِ الَّتِي أُخِذَتْ مِنْهُ؛ فَمَا كَانَ مُسَكَّرًا مِنْ أَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ فَهُوَ خَمْرٌ شَرْعًا، وَيَأْخُذُ حُكْمُهُ؛ يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْعَنْبِ أَوْ التَّمْرِ أَوْ الْعَسَلِ أَوْ الْجَنْطَةِ أَوْ الشَّعِيرِ أَوْ مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ إِذْ إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ خَمْرٌ مُحَرَّمٌ؛ لَصَرَرِهِ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ، وَلَصَدِّهِ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ، وَإِلْقَائِهِ الْعِدَاوَةَ وَالتَّغَضُّاءَ بَيْنَ النَّاسِ. وَالشَّارِعُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَاتِ، فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ شَرَابِ مُسَكَّرٍ، وَشَرَابِ آخَرَ مُسَكَّرٍ فَيَبِيحُ الْقَلِيلَ مِنْ صَنِيفٍ وَيَحْرُمُ الْقَلِيلَ مِنْ صَنِيفٍ آخَرَ؛ بَلْ يُسَوِّيُ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا كَانَ قَدْ حَرَّمَ الْقَلِيلَ مِنْ أَحَدِهِمَا فَإِنَّهُ كَذَلِكَ قَدْ حَرَّمَ الْقَلِيلَ مِنَ الْآخَرِ، وَقَدْ جَاءَتِ التَّنْصُوصُ صَرِيحَةً صَحِيحَةً، لَا تَخْتَلِلُ التَّأْوِيلَ وَلَا التَّشْكِيكَ:

١ - رَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسَكَّرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ».

٢ - وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَنَّ عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطَبَ عَلَى مِثْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ: إِنَّهُ نَزَلَ تَخْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: مِنَ الْعَنْبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْجَنْطَةِ،

(١) القول: الكحول.

والشعير، والغفر ما خامر العقل. هذا الذي قاله أمير المؤمنين وهو القول الفضل، لأنه أعرف باللغة وأعلم بالشرع، ولم يتقل أن أحداً من الصحابة خالفه فيما ذهب إليه.

٣ - وروى مسلم عن جابر: أن رجلاً من اليمن سأل رسول الله ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له: «الجزر» فقال رسول الله ﷺ: «أُسْكِرُ هُوَ؟» قال: نعم، فقال ﷺ: «كُلْ مُسْكِرَ حَرَامٍ... إِنْ عَلَى اللَّهِ هَذَا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَنْقِيَهُ مِنْ طَيِّبَةِ الْخَبَالِ». قالوا يا رسول الله: وَمَا طَيِّبَةُ الْخَبَالِ؟ قال: «هَرَقَ أَهْلُ النَّارِ» أو قال: «مُضَارَةُ أَهْلِ النَّارِ».

٤ - وفي السنن عن الثعلباني بن بشير أن رسول الله ﷺ قال: «إِنْ مِنَ الْعَيْبِ خَمْرًا، وَإِنْ مِنَ الثَّمَرِ خَمْرًا، وَإِنْ مِنَ الْعَسَلِ خَمْرًا، وَإِنْ مِنَ الْبَرِّ خَمْرًا، وَإِنْ مِنَ الشَّعِيرِ خَمْرًا».

٥ - وعن عائشة رضي الله عنها. قالت: «كُلْ مُسْكِرٍ حَرَامٍ، وَمَا أَسْكَرَ الْفَرْقُ^(١) مِنْهُ قَوْلُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٍ».

٦ - وروى أحمد والبخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري. قال: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنَا فِي شَرَابَيْنِ كُنَّا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ «الْبَيْعُ» وَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ حِينَ يَشْتَدُّ^(٢) «وَالْمِزْرُ» وَهُوَ مِنَ الذُّرَّةِ وَالشَّعِيرِ يَتَبَدُّ حَتَّى يَشْتَدَّ. قال: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَدْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِيمِهِ. قال: «كُلْ مُسْكِرٍ حَرَامٍ».

٧ - وعن عليٍّ كرم الله وجهه أن رسول الله ﷺ نهأهم عن الجعة

(١) الفرق: مكيال يسع ستة عشر رطلاً.

(٢) يشتد: يغلي ويتخمر.

«وهي نَبِيذُ الشَّعْبِرِ»، «أي البيرة»، رواه أبو داودَ والتَّسَائِي. هذا هو رأيُ جُمهُورِ الفقهاء من الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ، وفقهاء الأمصار، ومَذْهَبِ أَهْلِ الْفَتْوَى، ومَذْهَبِ مُحَمَّدٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، وعليه الْعَتَوِيُّ. ولم يُخَالَفْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ سِوَى فَقَهاءِ الْعِرَاقِ، وإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وإِبْنِ أَبِي لَيْلَى، وشَرِيكَ، وإِبْنِ شَبْرَمَةَ، وسائِرِ فقهاءِ الْكُوفِيِّينَ، وأَكْثَرِ علماءِ الْبَصْرِيِّينَ، وأَبِي حَنِيفَةَ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: يَنْتَحِرِمُ الْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ مِنَ الْخَمْرِ الَّتِي هِيَ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ، أَمَا مَا كَانَ مِنَ الْأَنْبِذَةِ مِنْ غَيْرِ الْعِنَبِ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ الْكَثِيرُ الْمُسْكِرُ مِنْهُ، أَمَا الْقَلِيلُ الَّذِي لَا يُسْكِرُ، فَإِنَّهُ حَلَالٌ، وَهَذَا الرَّأْيُ مُخَالَفٌ تَمَامًا لِلْمُخَالَفَةِ لِمَا سَبَقَ مِنَ الْأَدِلَّةِ.

ومن الْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ أَنْ نَذْكُرَ حُجَجَ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءِ مُلْخَصِينَ مَا قَالَهُ إِبْنُ رُشْدٍ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ. قَالَ: قَالَ جُمهُورُ فُقَهَاءِ الْحِجَازِ^(١) وَجُمهُورُ الْمُحَدَّثِينَ: قَلِيلُ الْأَنْبِذَةِ وَكَثِيرُهَا الْمُسْكِرَةُ حَرَامٌ. وَقَالَ الْعِرَاقِيُّونَ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ مِنَ التَّابِعِينَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَإِبْنُ أَبِي لَيْلَى، وَشَرِيكَ، وَإِبْنُ شَبْرَمَةَ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَسَائِرُ فُقَهَاءِ الْكُوفِيِّينَ، وَأَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْبَصْرِيِّينَ: إِنَّ الْمُحْرَمَ مِنْ سَائِرِ الْأَنْبِذَةِ الْمُسْكِرَةِ هُوَ السُّكْرُ نَفْسُهُ، لَا الْعَيْنُ. وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ تَعَارُضُ الْأَثَارِ وَالْأَقْسَى فِي هَذَا الْبَابِ. فَلِلْحِجَازِيِّينَ فِي تَثْبِيْتِ مَذْهَبِهِمْ طَرِيقَتَانِ: الطَّرِيقَةُ الْأُولَى: الْأَثَارُ الْوَارِدَةُ فِي ذَلِكَ. وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ: تَسْمِيَةُ الْأَنْبِذَةِ بِأَجْمَعِهَا خَمْرًا. فَمِنْ أَشْهُرِ الْأَثَارِ الَّتِي تَمَسَّكُ بِهَا أَهْلُ الْحِجَازِ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْتَعِ وَعَنِ نَبِيذِ الْعَسَلِ؟ فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مُعِينٍ هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي تَحْرِيمِ الْمُسْكِرِ. وَمِنْهَا أَيْضاً مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». فَهَذَانِ حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَاتَّفَقَ الْكُلُّ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الثَّانِي فَانْفَرَدَ بِتَصْحِيحِهِ مُسْلِمٌ. وَخَرَّجَ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَشْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ». وَهُوَ نَصٌّ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ وَأَمَّا الِاسْتِدْلَالُ الثَّانِي مِنْ أَنَّ الْأَيْدَةَ كُلَّهَا تُسَمَّى خَمْراً فَلَهُمْ فِي ذَلِكَ طَرِيقَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: مِنْ جِهَةِ إِبْثَاتِ الْأَسْمَاءِ بِطَرِيقِ الْاِسْتِقْطَاعِ.

وَالثَّانِي: مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ. فَأَمَّا الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْاِسْتِقْطَاعِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ الْخَمْرَ إِثْمًا سُمِّيَتْ خَمْراً لِمَخَامَرِهَا الْعَقْلَ، فَوَجِبَ لِلذَّكَاءِ أَنْ يَنْطَلِقَ اسْمُ الْخَمْرِ لُغَةً عَلَى كُلِّ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِنْ إِبْثَاتِ الْأَسْمَاءِ فِيهَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ وَهِيَ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ عِنْدَ الْخَرَّاسَاتِيِّينَ. وَأَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يُسَلَّمْ لَنَا بَأَنَّ الْأَيْدَةَ تُسَمَّى فِي اللُّغَةِ خَمْراً فَإِنَّهَا تُسَمَّى خَمْراً شَرْعاً. وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَتَّقَمِ وَمِمَّا رَوَى أَيْضاً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنَبَةِ». وَمَا رَوَى أَيْضاً عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ الْعِنَبِ خَمْراً، وَإِنَّ مِنْ الْعَسَلِ خَمْراً، وَمِنْ الرِّبِيبِ خَمْراً، وَمِنْ الْجَنْطَةِ خَمْراً... وَآثَانَا أَنَهَا كَمِنْ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ».

فَهَذِهِ هِيَ عُمْدَةُ الْحُجَّازِيِّينَ فِي تَحْرِيمِ الْأَيْدَةِ. وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَإِنَّهُمْ تَمَسَّكُوا لِمَذْهَبِهِمْ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَنَجَّدُونَ

مِنْهُ سَكْرًا رَزَقًا حَسَنًا^(١). ويأتى رَوَّاهَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَبِالْقِيَاسِ الْعَمْرِيُّ. أَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِالْآيَةِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: السُّكْرُ هُوَ الْمُسْكِرُ وَلَوْ كَانَ مُحَرَّمًا لَمَنِ، لِمَا سَمَّاهُ اللَّهُ رَزَقًا حَسَنًا. وَأَمَّا الْآثَارُ الَّتِي اعْتَمَدُوهَا فِي هَذَا الْبَابِ فَمِنْ أَشْهَرِهَا عِنْدَهُمْ حَدِيثُ أَبِي عَوْنٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حُرِّمَتِ الْعَمْرُ لِعَيْنِهَا، وَالسُّكْرُ مِنْ غَيْرِهَا». قَالُوا: وَهَذَا نَصٌّ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَضَعْفُهُ أَهْلُ الْحِجَازِ، لِأَنَّ بَعْضَ رَوَاتِهِ رَوَى «وَالْمُسْكِرُ مِنْ غَيْرِهَا». وَمِنْهَا حَدِيثُ شَرِيكَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بُرَّةَ بْنِ نَيَّارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ مِنَ الشَّرَابِ فِي الْأَوْعِيَةِ، فَأَشْرَبُوا فِيمَا بَدَأَ لَكُمْ وَلَا تَسْكُرُوا». خَرَّجَهَا الطَّحَاوِيُّ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «شَهِدْتُ تَحْرِيمَ النَّبِيِّ كَمَا شَهِدْتُمْ، ثُمَّ شَهِدْتُ تَحْلِيلَهُ، فَحَفِظْتُ وَنَسِيتُمْ». وَرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ بِهَا شَرَابَيْنِ يُصْنَعَانِ مِنَ الْبَرِّ وَالشَّعِيرِ: أَحَدُهُمَا يُقَالُ لَهُ: الْجِزْرُ، وَالْآخَرُ يُقَالُ لَهُ: الْبَتُّ. فَمَا نَشْرَبُ؟! ... فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِشْرَبَا وَلَا تَسْكُرَا». خَرَّجَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآثَارِ الَّتِي ذَكَرُوهَا فِي هَذَا الْبَابِ. وَأَمَّا احْتِجَاجُهُمْ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: قَدْ نَصَّ الْقُرْآنُ عَلَى أَنْ عَلَّةُ التَّحْرِيمِ فِي الْخَمْرِ إِنَّهَا هِيَ الصَّدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَوُقُوعِ الْعِدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: «إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعِدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالنَّبِيرِ وَنَسَاكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَرَبِّ السَّالَةِ»^(٢).

(١) سورة النحل: الآية ٦٧.

(٢) سورة المائدة: الآية ٩١.

وهذه العلة تُوجد في القَدْر المُسَكِّر، لا فيما دون ذلك، فوجب أن يكون ذلك القَدْر هو الحرام، إلا ما انعقد عليه الإجماع من تحريم قليل الخمر وكثيرها. قالوا: وهذا النوع من القياس يُلحق بالنص، وهو القياس الذي يُنبه الشرع على العلة فيه. وقال المتأخرون من أهل النظر: حجة الحجازيين من طريق السمع أقوى وحجة العراقيين من طريق القياس أظهر. وإذا كان هذا كما قالوا فيزجج الخلاف إلى اختلافهم في تغليب الأثر على القياس، أو تغليب القياس على الأثر إذا تعارضا، وهي مسألة مختلف فيها. لكن الحق أن الأثر إذا كان نصا ثابتا، فالواجب أن يُغلب على القياس. وأما إذا كان ظاهر اللفظ مُحتملا للتأويل، فهنا يتردد النظر. هل يُجمَع بينهما بأن يتأول اللفظ؟.. أو يُغلب ظاهر اللفظ على مقتضى القياس؟.. وذلك مختلف بحسب قوة لفظ من الألفاظ الظاهرة وقوة قياس من القياسات التي تُقابلها. ولا يترك الفرق بينهما إلا بالذوق العقلي، كما يترك الموزون من الكلام من غير الموزون.

وربما كان الذوقان على التساوي... ولذلك كثّر الاختلاف في هذا النوع، حتى قال كثير من الناس: «كلُّ مُجتهد مُصيب». قال القاضي: والذي يظهر لي - والله أعلم - أن قوله عليه الصلاة والسلام: «كلُّ مُسكِر حرام» وإن كان مُحتمل أن يراد به القَدْر المُسَكِّر لا الجنس المُسَكِّر، فإن ظهوره في تعليق التحريم بالجنس أغلب على الظن من تعليقه بالقَدْر، لمكان معارضة ذلك القياس له على ما تأوله الكوفيون، فإنه لا يبعد أن يحرم الشارع قليل المُسَكِّر وكثيره سدا للذريعة وتغليظا، مع أن الضرر إنما يوجد في الكثير. وقد ثبت من حال الشارع بالإجماع أنه اعتبر في الخمر الجنس دون القَدْر، فوجب أن كل ما وجدت فيه علة الخمر أن يُلحق بالخمر،

وَأَنْ يَكُونَ عَلَى مَنْ زَعَمَ وجودَ الفرقِ إقامةَ الدليلِ على ذلك. هذا... وإن لم يُسَلِّمُوا لَنَا بِصِحَّةِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» فَإِنَّهُمْ إِنْ سَلَّمُوا لَمْ يَجِدُوا عَنْهُ انْفِكَائاً فَإِنَّهُ نَهَى فِي مَوْضِعِ الْخَلَاF. وَلَا يَصِحُّ أَنْ تُعَارَضَ التَّصَوُّصُ بِالْمَقَائِيسِ؛ وَأَيْضاً فَإِنَّ الشَّرْعَ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ فِي الْخَمْرِ مَضَرَّةً وَمَنْفَعَةً فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلثَّائِبِينَ﴾^(١).

وَكَانَ الْقِيَاسُ إِذَا قُصِدَ الْجَمْعُ يَبَيِّنُ انْتِفَاءَ الْمَضَرَّةِ لوجودِ الْمَنْفَعَةِ أَنَّ يَحْرَمُ كَثِيرُهَا وَيَحِلُّ قَلِيلُهَا. فَلَمَّا غَلَبَ الشَّرْعُ حُكْمَ الْمَضَرَّةِ عَلَى الْمَنْفَعَةِ فِي الْخَمْرِ، وَمَنْعَ الْقَلِيلِ مِنْهَا وَالْكَثِيرِ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي كُلِّ مَا يُوجَدُ فِيهِ عِلَّةٌ تَحْرِمُ الْخَمْرَ إِلَّا أَنْ يَتَّبَتْ فِي ذَلِكَ فَايِقٌ شَرْعِيٌّ. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْإِتْبَادَ حَلَالٌ، مَا لَمْ تَخْذُثْ فِيهِ الشَّدَّةُ الْمُطْرِبَةُ الْخَمْرِيَّةُ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَاتَّقُوا، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». وَلَمَّا ثَبَّتَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَنْتَبِذُ وَأَنَّهُ كَانَ يُرِيقُهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ. وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

إِحْلَاهُمَا: فِي الْأَوَانِي الَّتِي يَنْتَبِذُ فِيهَا.

وَالثَّانِيَةُ: فِي إِبْتِذِ شَيْئَيْنِ مِثْلِ: الْبُسْرِ وَالرُّطْبِ، وَالشَّمْرِ وَالزَّرْبِ.

انتهى...

أَهَمُّ أَنْوَاعِ الْخُمُورِ: تُوْجَدُ الْخُمُورُ فِي الْأَسْوَاقِ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَقَدْ تُقَسَّمُ إِلَى أَقْسَامٍ خَاصَّةٍ بِاعْتِبَارِ مَا تَخْوِيهِ مِنَ النَّسَبِ الْمُتَوَاتِرِ مِنَ الْكُحُولِ. فَهَذَاكَ مِثْلًا: الْبَرَانْدِي، وَالْوَشِكِي، وَالرُّومُ، وَاللِّبِكِي، وَغَيْرَهَا، تَبْلُغُ نِسْبَةُ الْكُحُولِ فِيهَا مِنْ ٤٠٪ إِلَى ٦٠٪. وَتَبْلُغُ النِّسْبَةُ فِي الْجِنِّ، وَالْهَوْلَانْدِي،

والجنييفًا، من ٣٣٪ إلى ٤٠٪. وتحتوي بعض الأصناف الأخرى، مثل: البُوزت، والشيري، والمَديرا عل ١٥٪ - ٢٥٪. وتحتوي الخمورة الخفيفة مثل: الكَلَاوُت، والهوك، والشمبانيا، والبرجاندِي على ١٠ بالمئة - ١٥ بالمئة. وأنواع البيرة الخفيفة تحتوي على ٢ بالمائة - ٩ بالمئة مثل: الأيل، والبُوزتر، والإشتوت، والميونخ وغيرها. وهناك أصناف أخرى تحتوي على نفس النسب الأخيرة. مثل البوظة، والقَصَبِ المُنخَمَر وغيرهما.

شُرْبُ الْعَصِيرِ وَالنَّبِيذِ قَبْلَ التَّخْمِيرِ: يَجُوزُ شُرْبُ الْعَصِيرِ وَالنَّبِيذِ قَبْلَ غَلْيَانِهِ^(١). لحديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن ماجه. قال: عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ، فَتَحْتِثُ فِطْرُهُ بِنَبِيذٍ صَنَعْتُهُ فِي يَبَاءٍ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِهِ، فَإِذَا هُوَ يَشْرَبُ^(٢) فقال: «اضْرِبْ بِهَذَا الْحَاطِطِ، فَإِنَّ هَذَا شَرَابٌ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». وأخرج أحمد عن ابن عمر في العَصِيرِ قال: «اشْرَبْتُهُ مَا لَمْ يَأْخُذْهُ شَيْطَانُهُ، قِيلَ: وَفِي كَمْ يَأْخُذْهُ شَيْطَانُهُ؟».. قال: فِي ثَلَاثٍ». وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس «أَنَّهُ كَانَ يَشْتَقُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ الزَّبِيبَ فَيَشْرَبُهُ الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ، إِلَى مَسَاءِ الثَّالِثَةِ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِهِ فَيُسْقَى الْخَادِمَ أَنْ يُهْرَاقَ». قال أبو داود: ومعنى يُسْقَى الْخَادِمَ يَبَادُرُ بِهِ الْفَسَادَ وَمَقَطَّةَ ذَلِكَ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وقد أخرج مسلم وغيره من حديث عائشة «أَنَّهَا كَانَتْ تَتَنَبَّذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَدَوَةً، فَإِذَا كَانَ الْعِشِيُّ فَتَعَشَّى، شَرِبَ عَلَى عَشَائِهِ، وَإِنْ قَضَلَ شَيْءٌ صَبَّهَ أَوْ أَفْرَعَتْهُ ثُمَّ تَتَنَبَّذُ لَهُ بِاللَّيْلِ، فَإِذَا أَصْبَحَ تَعَدَّى فَشَرِبَ عَلَى غَدَائِهِ، قَالَتْ: تُغَسِّلُ السَّقَاءَ غَدَوَةً وَعَشِيَّةً». وهو لا ينافي حديث ابن عباس

(١) الغليان: الاختمار.

(٢) يشرب: يفتلي.

المتقدم أنه كَانَ يَشْرَبُ الْيَوْمَ والغَدَ ويَعَدُّ الْغَدَ إِلَى مَسَاءِ الْثَالِثَةِ، لَأَنَّ الثَّلَاثَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى زِيَادَةِ غَيْرِ مُتَّفِقَةٍ، وَالْكُلُّ فِي الصَّحِيحِ ^(١). هَذَا... وَمِنَ الْمَعْرُوفِ مِنْ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَشْرَبِ الْخَمْرَ قَطُّ، لَا قَبْلَ الْبِعْثَةِ وَلَا بَعْدَهَا. وَإِنَّمَا كَانَ شَرَابُهُ مِنْ هَذَا النَّبِيذِ الَّذِي لَمْ يَتَخَمَّرْ بَعْدُ، كَمَا هُوَ مُصْرَحٌ بِهِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ.

الْخَمْرُ إِذَا تَخَلَّلَتْ: قَالَ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: وَأَجْمَعُوا «أَيَّ الْعُلَمَاءِ» عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ إِذَا تَخَلَّلَتْ مِنْ ذَاتِهَا جَازَ أَكْلُهَا «تَنَاوُلُهَا». وَاخْتَلَفُوا إِذَا قُصِدَ تَخْلِيلُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

١ - التَّخْرِيمُ.

٢ - وَالْكَرَاهِيَةُ.

٣ - وَالْإِبَاحَةُ ^(٢).

وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ مَعَارِضَةُ الْقِيَاسِ لِلْأَثَرِ، وَاخْتِلَافُهُمْ فِي مَفْهُومِ الْأَثَرِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ ^(٣) أَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَيْتَامٍ وَرِثُوا خَمْرًا؟ فَقَالَ: «أَغْرِقْهَا». قَالَ: «أَقْلًا أَجْعَلُهَا خَلًّا!...». قَالَ: «لَا» ^(٤). فَمِنْ فَهَمٍ مِنَ الْمَنَعَ سَدُّ الذَّرِيعَةِ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى

(١) الروضة النقية، ص ٢٠٢ ج ١.

(٢) القائلون به: عمر بن الخطاب، والشافعي، وأحمد، وسفيان، وابن المبارك وعطاء بن أبي رباح، وعمر بن عبد العزيز، وأبو حنيفة.

(٣) وأخرجه أيضاً مسلم والترمذي.

(٤) قال الخطابي: فِي هَذَا بَيَانٌ وَاضِحٌ أَنَّ مَعَالِجَةَ الْخَمْرِ حَتَّى تَصِيرَ خَلًّا غَيْرَ جَائِزٍ وَلَوْ كَانَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ لَكَانَ مَالُ الْيَتِيمِ أَوْلَى الْأَمْوَالِ بِهِ لِمَا يَجِبُ مِنْ حِفْظِهِ وَتَتْمِيرِهِ، وَفَدَّ كَانَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ وَفِي إِرَاقَتِهِ إِضَاعَتُهُ فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ مَعَالِجَتَهُ لَا تَطْهَرُهُ وَلَا تَرُدُّهُ إِلَى الْمَالِيَةِ بِحَالٍ.

الكرهية، ومن فِهمِ التَّهْيِ لغيرِ علَّةٍ قال بالتَّحْرِيمِ. وَيُخْرَجُ على هذا الأَ تحرِيمُ أَيْضاً على مَذْهَبِ مَنْ يَرَى أَنَّ التَّهْيِ لا يعودُ بفسادِ التَّهْيِ عنه. والقياسُ المعارِضُ لِحَمْلِ الخَلِّ على التَّحْرِيمِ، أَنَّهُ قد عَلِمَ من ضرورةِ الشَّرْعِ أَنَّ الأحكامَ المَخْتَلِفَةَ، إِنَّمَا هي للذواتِ المَخْتَلِفَةِ وَأَنَّ ذاتِ الخَمْرِ غيرُ ذاتِ الخَلِّ، والخَلُّ بالإجماعِ حَلَالٌ. فإذا انْتَقَلَتِ ذاتُ الخَمْرِ إلى ذاتِ الخَلِّ؛ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَلَالاً كَيْفَمَا انْتَقَلَ^(١).

المُخَدَّرَات

هذا هو حكمُ اللُّو في الخمرِ، أمَّا ما يُزِيلُ العقلَ من غيرِ الأَشْرِيَةِ، مثلُ البَنَجِ، والحَشِيشِ وغيرَهما من المخدَّراتِ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ، لَأَنَّهُ مُسَكِّرٌ. ففي حديثِ مُسْلِمٍ الذي تقدَّمَ ذَكَرَهُ أَنَّ رسولَ اللّهِ ﷺ قال: «كُلُّ مُسَكِّرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». «وقد سئلُ مُفتي الديارِ المصريَّةِ الشَّيخُ عَبْدُ المَجِيدِ سَلِيمٌ رَجَمَهُ اللّهُ عن حُكْمِ الشَّرْعِ في الموادِّ المُخَدَّرَةِ، واشتمَلَ السؤالُ على المسائلِ الآتية:

١ - تَعاطي الموادِّ المُخَدَّرَةِ.

٢ - الاتِّجارُ بالموادِّ المُخَدَّرَةِ، واتِّخَاذُها وسيلةً للرَّبحِ التجاريِّ.

٣ - زِراَعَةُ الخَشَخَاشِ والحَشِيشِ بِقَصْدِ البَيْعِ أو استِخراجِ المادَّةِ المُخَدَّرَةِ منهما، للتَّعاطي أو للتَّجَارَةِ.

٤ - الرِّبْحُ النَّاجِمُ من هذا السَّبِيلِ ...أهو رِبْحٌ حَلَالٌ أم حَرَامٌ؟! وقد أَجابَ فَضِيلَتُهُ بما يأتي:

١ - تَعَاطِي الْمَوَادِّ الْمُخَلَّرَةِ: إِنَّهُ لَا يَشْكُ شَاكٌ، وَلَا يَرْتَابُ مُرْتَابٌ فِي أَنَّ تَعَاطِي هَذِهِ الْمَوَادِّ حَرَامٌ، لِأَنَّهَا تَوْدِي إِلَى مَضَارٍّ جَسِمِيَّةٍ، وَمُفَاسِدَةٍ كَثِيرَةٍ، فَهِيَ تُفْسِدُ الْعَقْلَ، وَتَفْتِكُ بِالْبَدَنِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَضَارِّ وَالْمُفَاسِدِ. فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَأْذَنَ الشَّرِيعَةُ بِتَعَاطِيهَا مَعَ تَحْرِيمِهَا لِمَا هُوَ أَقْلٌ مِنْهَا مَفْسَدَةٌ وَاحِفٌ ضَرَرًا. وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَنَفِيَّةِ: «إِنَّ مَنْ قَالَ بِحِلِّ الْحَشِيشِ زَنْبِيئٌ مُبْتَدِعٌ». وَهَذَا مِنْهُ دَلَالَةٌ عَلَى ظُهُورِ حُرْمَتِهَا وَوُضُوحِهَا، وَلِأَنَّهُ لِمَا كَانَ الْكَثِيرُ مِنْ هَذِهِ الْمَوَادِّ يَخَامِرُ الْعَقْلَ وَيُغْطِيهِ، وَيُخْدِتُ مِنَ الطَّرَبِ وَاللَّذَّةِ عِنْدَ مَتَنَاوِلِهَا مَا يَدْعُوهُمْ إِلَى تَعَاطِيهَا وَالْمَدَاوِمَةِ عَلَيْهَا، كَانَتْ دَاخِلَةً فِيمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنَ الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيَمِّيَّةٍ فِي كِتَابِهِ (السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ) مَا خَلَاصَتُهُ: «إِنَّ الْحَشِيشَةَ حَرَامٌ، يُحَدُّ مَتَنَاوِلُهَا كَمَا يُحَدُّ شَارِبُ الْخَمْرِ، وَهِيَ أَحَبُّ مِنْ الْخَمْرِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا تُفْسِدُ الْعَقْلَ وَالْوِزَاجَ، حَتَّى يَصِيرَ فِي تَخَنُّثٍ وَدِيَانَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ، وَأَنَّهَا تَصُدُّ عَنِ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِيمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى. قَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنَا فِي شَرَابَيْنِ كُنَا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ: «الْبَيْتُخُ» وَهُوَ الْعَسَلُ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ «وَالْجِزْرُ» وَهُوَ مِنَ الذَّرَّةِ وَالشَّعِيرِ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ. قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْطَى جَوَائِغَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِيمِهِ فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْحَنِطَةِ خَمْرًا، وَمِنْ الشَّعِيرِ خَمْرًا، وَمِنْ الزَّبِيبِ خَمْرًا، وَمِنْ التَّمْرِ خَمْرًا، وَمِنْ الْعَسَلِ خَمْرًا. وَأَنَا أَنَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ.

وعن ابنِ عمرَ رضيَ اللهَ عنهُمَا أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». وفي رواية: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». رواهُمَا مُسْلِمٌ. وعن عائشةَ رضيَ اللهَ عنها قالت: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ الْفَرْقُ»^(١) مِنْهُ فَمِلْهُ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ. قالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وروى ابنُ السُّنِيِّ عن النبيِّ ﷺ من وجوهٍ أنَّه قال: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» وَصَحَّحَهُ الْحُفَاطُ. وعن جابرٍ رضيَ اللهَ عنه أنَّ رَجُلًا سَأَلَ النبيَّ ﷺ عن شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الذُّبَّةِ يُقَالُ لَهُ الْيَزْرُ، قالَ: أَمْسِكْهُ هُوَ؟... قالَ: نَعَمْ. فقالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنْ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ»... قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا طِينَةُ الْخَبَالِ؟... قالَ: «فَرْقُ أَهْلِ النَّارِ» أَوْ قالَ: «عَصَاةُ أَهْلِ النَّارِ». رواهُ مُسْلِمٌ.

وعن ابنِ عَبَّاسٍ رضيَ اللهَ عنهُمَا عن النبيِّ ﷺ قالَ: «كُلُّ مُخْمَرٍ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»^(٢). رواهُ أَبُو دَاوُدَ. والأحاديثُ في هَذَا البابِ كَثِيرَةٌ مُسْتَبْصَةٌ. جَمَعَ رسولُ اللهِ ﷺ بِمَا أَوْتِيَهُ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ كُلِّ مَا عَطَى الْعَقْلَ وَأَسْكَرَ وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ نَوْعٍ وَنَوْعٍ، وَلَا تَأْثِيرَ لِكُوزِهِ مَأْكُولًا أَوْ مَشْرُوبًا. عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ قَدْ يَصْطَلِحُ بِهَا: أَيْ تُجْعَلُ إِذَا مَاءٌ، وَهَذِهِ الْحَشِيشَةُ قَدْ تُذَابُ بِالْمَاءِ وَتُشْرَبُ، فَالْخَمْرُ يَشْرَبُ وَيُؤْكَلُ، وَالْحَشِيشَةُ تُؤْكَلُ وَتُشْرَبُ، وَكُلُّ ذَلِكَ حَرَامٌ، وَحُدُوثُهَا بَعْدَ عَصْرِ النبيِّ ﷺ وَالْأَثْمَةُ لَا يَمْنَعُ مِنْ دَخْلِهَا فِي عُمُومِ كَلَامِ رسولِ اللهِ ﷺ عَنِ الْمُسْكِرِ. فَقَدْ حَدَّثَتْ أَشْرَبَةُ مُسْكِرَةً بَعْدَ النبيِّ ﷺ. وَكُلُّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْكَلِمِ الْجَوَامِعِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ. انْتَهَتْ

(١) تقدم معنى الفرق والمعنى: ما أسكر كثيره فقليله حرام.

(٢) المخمر: ما يغطي العقل.

خُلَاصَةُ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ.

وقد تكلَّم رَجَمَهُ اللَّهُ عنها أيضاً غيرَ مرَّةٍ في فتاواه. فقال ما خُلَاصَتُهُ: «هذه الحَشِيشَةُ الملعونة هي وأَكْلُوهَا، ومُسْتَجْلُوهَا، الموجِبَةُ لَسَخِطِ اللَّهِ تعالى، وسَخِطِ رسوله، وسَخِطِ عبادِهِ المؤمنين؛ المُعَرَّضَةُ صَاحِبَتِهَا لعقوبةِ اللَّهِ. تشتملُ على ضَرَرٍ في دينِ المرءِ وعقلِهِ وحُلُقِهِ وطبيعِهِ. وتُفْسِدُ الأَمْرَجَةَ حتى جَعَلْتُ خَلْقاً كثيراً مجانين، وتُورِثُ من مَهَانَةِ أَكْلِهَا ودَنَاءَةَ نَفْسِهِ وغيرِ ذلك ما لا تُورِثُ الخمرُ، ففيها المَفَاسِدُ ما ليس في الخمرِ؛ فهي بالتحريمِ أَوْلَى. وقد أجمعَ المسلمونَ على أَنَّ السُّكْرَ منها حَرَامٌ. ومن استحلَّ ذلك وزعمَ أَنَّهُ حلالٌ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وإِلَّا قُتِلَ مُرْتَدًّا لا يُصَلَّى عليه ولا يُدْفَنُ في مقابرِ المُسْلِمِينَ. وإنَّ القليلَ منها حَرَامٌ أيضاً بالنصوصِ الدالَّةِ على تحريمِ الخمرِ وتحريمِ كُلِّ مُسْكِرٍ» ١ هـ.

وقد تَبِعَهُ تلميذُهُ الإمامُ المُحَقِّقُ ابنُ القَيِّمِ رَجَمَهُ اللَّهُ، فقال في (زاد المَعَادِ) ما خُلَاصَتُهُ: «إِنَّ الخَمْرَ يَدْخُلُ فيها كُلُّ مُسْكِرٍ: مايمًا كانَ أو جَامِداً، عَصِيراً أو مَطْبُوخاً. فيَدْخُلُ فيها لُقْمَةُ الفُسْقِ والفَجْوَرِ - ويعني بها الحَشِيشَةُ - لأنَّ هذا كُلُّهُ خَمْرٌ بنصِّ رسولِ اللَّهِ ﷺ الصحيحِ الصريحِ الذي لا مَطْعَنَ في سَنَدِهِ ولا إجمالٍ في مَنَنِهِ، إِذْ صَحَّ عَنْهُ قولُهُ: «...كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ...». وصَحَّ عن أصحابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الَّذِينَ هم أَعْلَمُ الأُمَّةِ بِخَطَابِهِ ومُرَادِهِ، بأنَّ الخَمْرَ ما خَامَرَ العَقْلَ. على أَنَّهُ لو لم يتناولْ لَفْظَهُ ﷺ كُلُّ مُسْكِرٍ، لكانَ القِيَّاسُ الصحيحُ الصريحُ الذي استَوَى فِيهِ الأصلُ والفرعُ من كُلِّ وَجْهَةٍ، حَاكِماً بالتسويةِ بين أنواعِ المُسْكِرِ، فالتفريقُ بين نوعٍ ونوعٍ، تَفْرِيقٌ بين متماثلين من جميعِ الوجوه» ١ هـ.

وقال صاحبُ سُبُلِ السَّلَامِ شرح بُلُوغِ المَرَامِ: إِنَّهُ يَخْرُومُ ما اسْكُرَ من

أَيَّ شَيْءٍ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوباً كَالْحَشِيشَةِ. وَنُقِلَ عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: «إِنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحَشِيشَةَ لَا تُسَكِّرُ وَإِنَّمَا هِيَ مُخَلَّرٌ، مَكَابِرٌ فَإِنَّهَا تُخْدِتُ مَا تُخْدِتُهُ الْخَمْرُ مِنَ الطَّرَبِ وَالنُّشُوءِ». وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ الْبَيْطَارِ - مِنَ الْأَطْبَاءِ - أَنَّ الْحَشِيشَةَ الَّتِي تُوجَدُ فِي مِصْرَ مُسَكِّرَةٌ جَدًّا، إِذَا تَنَاوَلَ الْإِنْسَانُ مِنْهَا قَلْدَرٌ يَزْهَمُ أَوْ يَزْهَمَيْنِ. وَقَبَائِلُ خِصَالِهَا كَثِيرَةٌ، وَعَدَّ مِنْهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَائَةً وَعِشْرِينَ مِصْرَةً دِينِيَّةً وَدُنْيَوِيَّةً. وَقَبَائِلُ خِصَالِهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْأَثْيُونِ. وَفِيهِ زِيَادَةٌ مَضَارًّا ١ هـ. وَمَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَتَلْمِيزُهُ ابْنُ الْقَيِّمِ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْعُلَمَاءِ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي يَسُوقُ إِلَيْهِ الدَّلِيلُ وَتَطْمَئِنُّ بِهِ النَّفْسُ. فَإِذَا قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ النُّصُوصَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَتَنَاوَلُ الْحَشِيشَةَ، فَهِيَ تَتَنَاوَلُ أَيْضاً الْأَثْيُونَ الَّذِي بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ أَكْثَرُ ضَرراً... وَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَفَايِدِ مَا يَزِيدُ عَلَى الْحَشِيشِ كَمَا سَبَقَ عَنِ ابْنِ الْبَيْطَارِ. وَتَتَنَاوَلُ أَيْضاً سَائِرَ الْمَخْلُورَاتِ الَّتِي حَدَّثَتْ وَلَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً مِنْ قَبْلُ، إِذْ هِيَ كَالْخَمْرِ مِنَ الْعَيْبِ مِثْلًا فِي أَنَّهَا تُخَايِرُ الْعَقْلَ وَتُعْطِيهِ.

وَفِيهَا مَا فِي الْخَمْرِ مِنْ مَفَاسِدَ وَمَضَارٍّ وَتَزِيدُ عَلَيْهَا بِمَفَايِدَ أُخْرَى كَمَا فِي الْحَشِيشِ، بَلْ أَفْظَعُ وَأَعْظَمُ، كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ وَمَعْلُومٌ ضَرُورَةً. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تُبَيِّحَ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْمَخْلُورَاتِ، وَمَنْ قَالَ بِحُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا فَهُوَ مِنَ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ، أَوْ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ. وَقَدْ سَبَقَ أَنْ قُلْنَا: إِنَّ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ قَالَ: «إِنَّ مَنْ قَالَ بِحُلِّ الْحَشِيشَةِ زَنْدِيقٌ مُبْتَدِعٌ». وَإِذَا كَانَ مَنْ يَقُولُ بِحُلِّ الْحَشِيشَةِ زَنْدِيقاً مُبْتَدِعاً، فَالْقَائِلُ بِحُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَخْلُورَاتِ الْحَادِثَةِ الَّتِي هِيَ أَكْثَرُ ضَرراً وَأكْبَرُ فَسَاداً زَنْدِيقٌ مُبْتَدِعٌ أَيْضاً، بَلْ أَوْلَى بِأَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ. وَكَيْفَ تُبَيِّحُ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْمَخْلُورَاتِ الَّتِي يُلْمَسُ ضَرَرُهَا بِالْأُمَّةِ أَفْرَاداً وَجَمَاعَاتٍ، مَادِيًا وَصَبِيحًا، وَأَدْبِيًا، كَمَا جَاءَ فِي السُّوَالِ. مَعَ أَنَّ مَبْنَى

الشرعية الإسلامية على جَلْبِ المصالح الخالصة أو الراجعة، وعلى دَرْءِ المفاسد والمضار كذلك.

وكَيْفَ يُحَرِّمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وتعالى العليمُ الحكيمُ الخمرَ مِنَ الْعَيْبِ مثلاً، كَثِيرَهَا وَقَلِيلَهَا، لما فيها مِنَ الْمَفْسَدَةِ، ولأنَّ قَلِيلَهَا دَاعٍ إِلَى كَثِيرِهَا وَذُرِيَعَةٌ إِلَيْهِ، وَيُبَيِّحُ مِنَ الْمُخَدَّرَاتِ ما فِيهِ هَذِهِ الْمَفْسَدَةُ، وَيُزِيدُ عَلَيْهَا بما هوَ أَعْظَمُ مِنْهَا وَأَكْثَرُ ضَرراً لِلْبَدَنِ وَالْعَقْلِ وَالذِّينِ وَالْخُلُقِ وَالْجِرَاجِ؟ هَذَا لَا يَقُولُهُ إِلَّا رَجُلٌ جَاهِلٌ بِالذِّينِ الْإِسْلَامِيِّ، أَوْ زَنْدِيقٌ مُتَبَدِّعٌ كَمَا سَبَقَ الْقَوْلُ. فَتَعَاطَى هَذِهِ الْمُخَدَّرَاتِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ مِنْ وَجُوهِ التَّعَاطِي مِنْ أَكْلٍ أَوْ شُرْبٍ أَوْ شَمٍّ أَوْ اخْتِنَانٍ حَرَامٍ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ.

٢ - الْأَتَّجَارُ بِالْمَوَادِّ الْمُخَدَّرَةِ، وَاتِّخَاذُهَا وَسِيلَةً لِلرَّيْحِ التَّجَارِي: إِنَّهُ قَدْ وَرَدَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ فِي تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ، مِنْهَا مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْغَنَازِيِرَ، وَالْأَصْنَامَ». وَوَرَدَ عَنْهُ أَيْضاً أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مُؤَدِّةً أَنَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ الْإِتِّفَاعَ بِهِ يَحْرُمُ بَيْعُهُ وَأَكْلُ تَمْنِيُو. وَقَدْ عَلِمَ مِنَ الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ الْأَوَّلِ أَنَّ اسْمَ الْخَمْرِ يَتَنَاوَلُ هَذِهِ الْمُخَدَّرَاتِ شَرْعاً، فَيَكُونُ التَّهْمِي عَنْ بَيْعِ الْخَمْرِ مُتَنَاوِلاً لِتَحْرِيمِ بَيْعِ هَذِهِ الْمُخَدَّرَاتِ. كَمَا أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ تَحْرِيمِ بَيْعِ كُلِّ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ، يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ هَذِهِ الْمُخَدَّرَاتِ. وَحَيْثُ يُدْرِكُ جَلِيًّا حُرْمَةَ الْأَتَّجَارِ فِي هَذِهِ الْمُخَدَّرَاتِ وَاتِّخَاذُهَا جِرْفَةً تَذَرُ الرِّيحَ، فَضْلاً عَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِعَانَةِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ الَّتِي لَا شُبُهَةَ فِي حُرْمَتِهَا، لِدَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى تَحْرِيمِهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِيمِ وَالْقَوِيٍّ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِطْرِ وَالْمُدُونِ﴾^(١).

ولأجل ذلك كَانَ الْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنْ تَحْرِيمِ بَيْعِ عَصِيرِ الْعِنَبِ لِمَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا، وَيُطْلَأَنَّ هَذَا الْبَيْعَ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ.

٣ - زِرَاعَةُ الْخَشَخَاشِ وَالْحَشِيشِ بِقَصْدِ الْبَيْعِ وَاسْتِخْرَاجِ الْمَادَّةِ الْمُخَلَّدَةِ مِنْهُمَا لِلتَّعَاطِي أَوْ لِلتَّجَارَةِ: إِنَّ زِرَاعَةَ الْحَشِيشِ وَالْأَفْيُونِ لَاسْتِخْرَاجِ الْمَادَّةِ الْمُخَلَّدَةِ مِنْهُمَا لِتَّعَاطِيهَا أَوْ الْإِتِّجَارِ فِيهَا حَرَامٌ بِلَا شَكٍّ، لَوْجُوهُ:

أولاً: مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مَنْ حَبَسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْهُ يَتَّخِذْهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ». فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى حُرْمَةِ زِرَاعَةِ الْحَشِيشِ وَالْأَفْيُونِ لِلْعَرَضِ الْمَذْكُورِ، بِدَلَالَةِ النَّصِّ.

ثانياً: إِنَّ ذَلِكَ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَهِيَ تَعَاطِي هَذِهِ الْمُخَلَّدَاتِ أَوْ الْإِتِّجَارِ فِيهَا، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ الْإِعَانَةَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ مَعْصِيَةٌ.

ثالثاً: إِنَّ زِرَاعَتَهَا لِهَذَا الْعَرَضِ رِضَاءً مِنَ الزَّارِعِ بِتَعَاطِي النَّاسِ لَهَا وَاتِّجَارِهِمْ فِيهَا، وَالرِّضَا بِالْمَعْصِيَةِ مَعْصِيَةٌ. وَذَلِكَ لِأَنَّ إِنْكَارَ الْمُتَنَكِّرِ بِالْقَلْبِ، الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كِرَاهَةِ الْقَلْبِ وَيُغْفِيهِ لِلْمُتَنَكِّرِ، فَرَضَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ حَالٍ، بَلْ وَرَدَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مَنْ لَمْ يَتَنَكَّرِ الْمُتَنَكِّرَ بِقَلْبِهِ بِالْمَعْنَى الَّذِي أَسْلَفْنَا - لَيْسَ جَنَّتَهُ مِنَ الْإِيمَانِ حَيْثُ خَرَقَ».

عَلَى أَنَّ زِرَاعَةَ الْحَشِيشِ وَالْأَفْيُونِ مَعْصِيَةٌ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، بَعْدَ نَهْيِ وَلِيِّ الْأَمْرِ عَنْهَا بِالْقَوَانِينِ الَّتِي وَضِعَتْ لَذَلِكَ، لَوْجُوبِ طَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ فِيمَا لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي بَابِ طَاعَةِ الْأُمَرَاءِ. وَكُنَّا يَقَالُ هَذَا الْوَجْهَ الْأَخِيرُ فِي حُرْمَةِ تَعَاطِي الْمُخَلَّدَاتِ وَالْإِتِّجَارِ فِيهَا.

٤ - الرُّنْحُ النَّاجِمُ فِي هَذَا السَّبِيلِ: قَدْ عَلِمَ وَمَا سَبَقَ أَنْ يَبْعَ الْمُخْذَرَاتِ حَرَامٌ فَيَكُونُ الثَّمَنُ حَرَامًا:

أولاً: لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(١). أي لا يأخذ ولا يتناول بَعْضُكُمْ مَالَ بَعْضٍ بِالْبَاطِلِ، وَأَخَذَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ عَلَى وَجْهَيْنِ: ١ - أَخَذَهُ عَلَى وَجْهِ الظُّلْمِ، وَالسَّرِقَةِ، وَالْخِيَانَةِ، وَالغَضَبِ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ.

٢ - أَخَذَهُ مِنْ جِهَةٍ مَخْطُورَةٍ، كَأَخْذِهِ بِالْقَمَارِ، أَوْ بِطَرِيقِ الْعُقُودِ الْمُحَرَّمَةِ، كَمَا فِي الرِّبَا، وَيَبْعُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ، كَالْخَمْرِ الْمُتَنَاوَلَةِ لِلْمُخْذَرَاتِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا بَيَّنَّا آنِفًا. فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ حَرَامٌ وَإِنْ كَانَ بِطَبِيعَةِ نَفْسٍ مِنْ مَالِكِهِ.

ثانياً: للحاديث الواردة في تَحْرِيمِ ثَمَنِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ. كقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئاً حَرَّمَ ثَمَنَهُ». رواه ابن أبي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَدْ جَاءَ فِي زَادِ الْمَعَادِ مَا نَصَّهُ: قَالَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ: إِنَّهُ إِذَا بَاعَ الْعَبْدُ لِمَنْ يَغُصُّهُ خَمراً حَرَّمَ أَكْلُ ثَمَنِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ لِمَنْ يَأْكُلُهُ. وَكَذَلِكَ السَّلَاحُ إِذَا بَاعَ لِمَنْ يُقَاتِلُ بِهِ مُسْلِماً حَرَّمَ أَكْلُ ثَمَنِهِ. وَإِذَا بَاعَ لِمَنْ يَغْزُو بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَثَمَنُهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ. وَكَذَلِكَ ثِيَابُ الْحَرِيرِ، إِذَا بَاعَتْ لِمَنْ يَلْبَسُهَا يَمُنُّ بِحُرْمِهَا عَلَيْهِ لُبْسُهَا، حَرَّمَ أَكْلُ ثَمَنِهَا، بِخِلَافِ بَيْعِهَا يَمُنُّ بِحِلِّهَا لَهُ لُبْسُهَا اهـ.

وَإِذَا كَانَتْ الْأَعْيَانُ الَّتِي يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا إِذَا بَاعَتْ لِمَنْ يَسْتَعْمِلُهَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ - عَلَى رَأْيِ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ الْحَقُّ - يَحْرُمُ ثَمَنُهَا لِدَلَالَةِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ وَغَيْرِهَا عَلَيْهِ كَانَ ثَمَنُ الْعَيْنِ الَّتِي لَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا -

كالمُحْذَرَات - حراماً من بابِ أَوَّلَى. وإذا كان ثَمَنُ هذه المُحْذَرَاتِ حَرَاماً، كان حَبِيثاً، وكان إنْفَاقُهُ في القُرْبَاتِ - كَالصَّدَقَاتِ والحجِّ - غَيْرَ مَقْبُولٍ: أي لا يُقَابِلُ الْمُتَقَبُّعِ عَلَيْهِ. فقد رَوَى مُسْلِمٌ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّباً، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ». فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً﴾^(١) الآية وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا كَانَ ثَمَرُهَا مِنْكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيْهِ تَشْكُرُونَ﴾^(٢).

ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ... يَا رَبِّ... يَا رَبِّ... وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَتَى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟ وقد جاء في الحديث الذي رواه الإمام أَحْمَدُ في المُسْنَدِ عن ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَالاً مِنْ حَرَامٍ، فَيَتَّقِ مِنْهُ، فَيَبَارِكَ لَهُ فِيهِ، وَلَا يَصْلُقَ فَيُقْبَلَ مِنْهُ، وَلَا يَثْرِكُهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَادَهُ فِي النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَمْحُو السَّيِّئَةَ بِالسَّيِّئَةِ، وَلَكِنْ يَمْحُو السَّيِّئَةَ بِالْحَسَنِ. إِنَّ الْحَبِيبَ لَا يَمْحُو الْحَبِيبَ». وجاء في كتابِ جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ، لابْنِ رَجَبٍ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ وَأَثَارٌ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ. مِنْهَا مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَسَبَ مَالاً حَرَاماً قَصَصَتْ بِهِ نَمَ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ، وَكَانَ إِضْرَهُ - يَعْنِي إِثْمُهُ وَهَوْنُهُ - عَلَيْهِ».

ومنها في مراسيل القاسم بن مخيمرة، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَصَابَ مَالاً مِنْ مَأْكَلٍ قَوْصَلٍ بِهِ رَحِمَهُ، أَوْ قَصَصَتْ بِهِ، أَوْ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ

(١) سورة المؤمنون: الآية ٥١.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٧٢.

اللَّهُ، جُمِعَ ذَلِكَ جَمْعاً ثُمَّ قُلْتُ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ. وجاء في شرح مُسْلَى عَلِيِّ الْقَارِي، لِلأربعينِ النَوِيَّةِ عن النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ الْحَاجُّ بِالنَّفَقَةِ الْخَبِيثَةِ، فَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْفَرْزِ - أَيِ الرُّكَّابِ - وَقَالَ لَبَّيْكَ، نَادَاهُ مَلَكٌ مِنَ السَّمَاءِ: لَا لَبَّيْكَ وَلَا سَمْعَيْكَ، وَحَبُّكَ مَرْفُودٌ عَلَيْكَ». فهذه الأحاديث التي يَشُدُّ بِبَعْضِهَا بَعْضاً، تدلُّ على أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً، وَلَا حَجَّةً، وَلَا قُرْبَةً أُخْرَى مِنَ الْقُرْبِ مِنْ مَالٍ خَبِيثٍ حَرَامٍ.

ومن أجل ذلك نَصَّ علماءُ الحنَفِيَّةِ على أَنَّ الْإِنْفَاقَ على الْحَجِّ مِنْ الْمَالِ الْحَرَامِ حَرَامٌ. وخُلاصةُ ما قلناه:

أولاً: تَحْرِيمُ تَعَاطِي الْحَشِيشِ وَالْأَفْيُونِ وَالْكُوكَايِينِ وَنَحْوِهَا مِنْ الْمَخْلَرِ.

ثانياً: تَحْرِيمُ الْإِتِّجَارِ فِيهَا، وَاتِّخَاذُهَا حِرْزَةً تَدْرُ الرِّبْحَ.

ثالثاً: حُرْمَةُ زِرَاعَةِ الْأَفْيُونِ وَالْحَشِيشِ، لاسْتِخْلَاصِ الْمَادَّةِ الْمُخْلَرَةِ لَتَعَاطِيهَا أَوْ الْإِتِّجَارِ فِيهَا.

رابعاً: أَنَّ الرِّبْحَ النَّاتِجَ مِنَ الْإِتِّجَارِ فِي هَذِهِ الْمَوَادِّ حَرَامٌ خَبِيثٌ، وَأَنَّ إِنْفَاقَهُ فِي الْقُرْبَاتِ غَيْرُ مَقْبُولٍ، بَلْ حَرَامٌ. قَدْ أَطْلَقْتُ الْقَوْلَ إِطَالَةً قَدْ تُؤَدِّي إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَلَلِ. وَلَكِنِّي أَتَرْتُهَا نَبِيئَاناً لِلْحَقِّ، وَكَشَفَا لِلصَّوَابِ. لِيَزُولَ مَا قَدْ عَرَّضَ مِنْ شُبُهَةٍ عِنْدَ الْجَاهِلِينَ، وَلِيُعْلَمَ أَنَّ الْقَوْلَ بِحُلِّ هَذِهِ الْمُخْلَرَاتِ مِنْ أَبَاطِيلِ الْمَبْطَلِينَ وَأَضَالِيلِ الضَّالِّينَ الْمُضِلِّينَ...وقد اعْتَمَدْتُ فِيهَا قُلْتُ أَوْ اخْتَرْتُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَعَلَى أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ الَّتِي تَتَّفَقُ مَعَ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ الْغُرَاءِ وَمَبَادِيئِهَا الْقَوِيمَةِ. انْتَهَتْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَهُوَ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ. وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

الفهرس

٥	حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ
١٥	التَّبْرُجُ
٢٨	تَزْوِجُ الرَّجُلِ لِرَؤُوسَتِهِ
٢٩	حَلِيَّتُ أُمِّ زَوْجٍ
٣٥	الْخُطْبَةُ قَبْلَ الزَّوَاجِ
٣٧	الدُّعَاءُ بَعْدَ الْعَقْدِ
٣٨	إِغْلَانُ الزَّوَاجِ
٣٨	الْفِتَاءُ عِنْدَ الزَّوَاجِ
٤٠	وَصَايَا الزَّوْجَةِ
٤٢	الْوَلِيمَةُ
٤٥	زَوَاجٌ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ
٤٨	الطَّلَاقُ
٥٤	الطَّلَاقُ مِنْ حَقِّ الرَّجُلِ وَحْدَهُ
٥٤	مَنْ يَقَعُ مِنْهُ الطَّلَاقُ
٥٩	مَنْ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ
٦٠	مَنْ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ
٦٢	١ - الطَّلَاقُ بِاللَّفْظِ
٦٣	هَلْ تَحْرِيمُ الْمَرْأَةِ يَقَعُ طَلَاقاً
٦٤	الْحَلْفُ بِأَيْمَانِ الْمُسْلِمِينَ

٦٥	٢ - الطَّلَاقُ بِالْكِتَابَةِ
٦٥	٣ - إِشَارَةُ الْأَخْرَسِ
٦٥	٤ - إِزْسَالُ رَسُولٍ
٦٦	الإشهادُ عَلَى الطَّلَاقِ
٦٩	التَّجِيزُ وَالتَّغْلِيظُ
٧٢	الطَّلَاقُ السُّنِّيُّ وَالْبِدْعِيُّ
٧٦	عَدَدُ الطَّلَاقَاتِ
٨٢	طَلَاقُ الْبَيْتِ
٨٢	الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَالْبَائِنُ
٨٩	طَلَاقُ الْمَرِيضِ مَرَضِ الْمَوْتِ
٩٢	التَّفْوِيزُ وَالتَّوَكِيلُ فِي الطَّلَاقِ
١٠٥	الْخُلْعُ
١١٩	نُشُوزُ الرَّجُلِ
١٢٠	الظُّهَارُ
١٢٥	الْفَسْخُ
١٢٧	اللِّعَانُ
١٣٦	الْعِدَّةُ
١٤٨	الْحَصَانَةُ
١٦٧	الْحُدُودُ
١٧٦	الْحَمَرُ
١٩٧	الْمُخَلَّرَاتُ

Bibliotheca Alexandrina



0623520